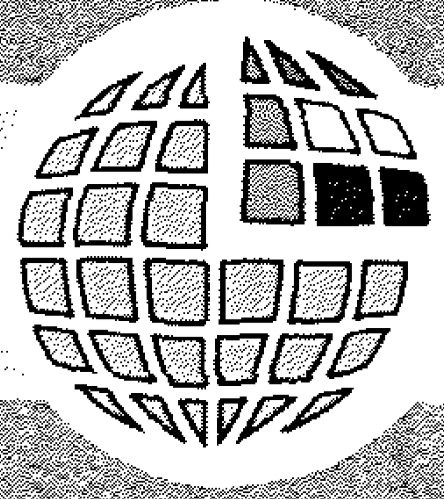


أزمة الديون الخارجية في الدول العربية والأفريقية

خضير حسن خضير

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

اهداءات ٢٠٠٣

سفارة الإمارات العربية المتحدة

أزمة الديون الخارجية
في
الدول العربية والأفريقية

محتوى الكتاب لا يعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الطبعة الأولى 2002

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
ص. ب: 4567
أبوظبي
الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 6423776-9712 +
فاكس: 6428844-9712 +
e-mail: pubdis@ecssr.ac.ae
http://www.ecssr.ac.ae



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أزمة الديون الخارجية
في
الدول العربية والأفريقية

خضير حسن خضير

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، بهدف إعداد البحوث والدراسات الأكاديمية، للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. ويسعى المركز لتوفير الوسط الملائم لتبادل الآراء العلمية حول هذه الموضوعات؛ من خلال قيامه بنشر الكتب والبحوث وعقد المؤتمرات والندوات. كما يأمل مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية أن يسهم بشكل فعال في دفع العملية التنموية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

يعمل المركز في إطار ثلاثة مجالات هي مجال البحوث والدراسات، ومجال إعداد الكوادر البحثية وتدريبها، ومجال خدمة المجتمع؛ وذلك من أجل تحقيق أهدافه المتمثلة في تشجيع البحث العلمي النابع من تطلعات المجتمع واحتياجاته، وتنظيم الملتقيات الفكرية، ومتابعة التطورات العلمية ودراسة انعكاساتها، وإعداد الدراسات المستقبلية، وتبني البرامج التي تدعم تطوير الكوادر البحثية المواطنة، والاهتمام بجمع البيانات والمعلومات وتوثيقها وتخزينها وتحليلها بالطرق العلمية الحديثة، والتعاون مع أجهزة الدولة ومؤسساتها المختلفة في مجالات الدراسات والبحوث العلمية.

المحتويات

مقدمة

زادت حدة مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية خلال الثمانينيات وحتى منتصف التسعينيات من القرن العشرين، وذلك نتيجة للسياسات التمويلية الخاطئة التي اتبعتها تلك الدول في تمويل التنمية، بالإضافة إلى استمرارها في الاستهلاك والاستثمار والاستيراد بدرجة تفوق كثيراً الإنتاج والتصدير والادخار، وقد صاحب كل ذلك بيئة خارجية غير مواتية تمثلت في تفاقم شروط الاقتراض وتدهور أسعار سلع التصدير الرئيسية لتلك الدول، الأمر الذي أدى في نهاية الأمر إلى تفاقم العجز الجاري لميزان المدفوعات وتفاقم أزمة الديون الخارجية.

وبسبب تدهور وضع موازين المدفوعات الخارجية للدول النامية بصفة عامة والدول العربية (المقترضة) والأفريقية بصفة خاصة، فقد بدأت تواجه صعوبات كبيرة في المواءمة بين الوفاء بديونها الخارجية وتوفير متطلبات التنمية الاقتصادية، وبدأت تتعثر في سداد ديونها في مواعيدها المحددة.

.وفي إطار هذا الوضع المتردي، وفي ضوء عدم جدوى الجهود المبذولة والطرق الأخرى المقترحة لحل قضية المديونية الخارجية «مثل المبادرات المختلفة التي طرحت لحل الأزمة، والدعوة إلى عقد مؤتمر دولي لحل قضية المديونية الأفريقية، ومبادلة الديون بحقوق الملكية، والتنكر للدين... الخ»[1]، فقد لجأت معظم الدول العربية (المقترضة) والأفريقية إلى إعادة جدولة ديونها الخارجية، وذلك بالاتفاق مع الدول الدائنة على إطالة مدة السداد والوصول إلى شروط أخرى تسدد بها هذه الديون في المستقبل.

وسوف نركز في هذا الكتاب على بحث أزمة الديون الخارجية خلال فترة الثمانينيات وحتى منتصف التسعينيات، وذلك نظراً لما شهدته تلك الفترة من:

- تزايد حدة أزمة الديون الخارجية وتفاقم أعبائها وتشوه هيكلها.
- الاتجاه المتزايد إلى عمليات إعادة الجدولة، فبينما كانت تلك العمليات أمراً نادراً خلال السبعينيات أصبحت أمراً شائعاً في الثمانينيات والتسعينيات.

- طرح العديد من المبادرات لحل أزمة الديون الخارجية وخاصة في النصف الأخير من الثمانينيات.
- الشكوى المتكررة من تعقد شروط صندوق النقد الدولي في إطار عمليات إعادة الجدولة.

ويهدف هذا الكتاب بصفة عامة إلى الوقوف على أسباب أزمة الديون الخارجية بالدول العربية والأفريقية ونتائجها، وتقويم جدوى طرق علاج الأزمة وأساليبها، والتي تمثلت في عمليات إعادة الجدولة وغيرها من الطرق الأخرى.

لذلك سوف نتعرض بالشرح والتحليل في هذا الكتاب لتطور حجم الديون الخارجية وهيكل تلك الديون، وأسبابها، وأسباب الاتجاه إلى إعادة الجدولة، ودوافع تلك العملية لدى الدائن والمدين، وتطور ممارسات نادي باريس ونادي لندن في إطار إدارتهما لأزمة الديون الخارجية، والصعوبات التي واجهت الدول النامية بصفة عامة والدول العربية والأفريقية بصفة خاصة في مفاوضاتها لإعادة الجدولة، والعوامل التي أثرت في فاعلية إعادة الجدولة في علاج أزمة الدين. ونظراً لأن معظم الدول العربية التي أعادت جدولة ديونها الخارجية هي في الأساس دول أفريقية (مصر ـ الجزائر ـ المغرب ـ السودان ـ موريتانيا ـ الصومال) فسوف نعرض للعناصر السابقة مع التركيز على الدول الأفريقية، ودراسة العوامل المؤثرة في قدرة الدول على السداد وتحديدها من خلال استعراض الكثير من الدراسات المتخصصة في هذا المجال، بالإضافة إلى دراسة الانعكاسات المستقبلية لعملية إعادة الجدولة على عبء الدين الخارجي خلال الفترة 1991 ـ 2004، وذلك لعينة من الدول تشمل مصر وجمهورية الكونجو الديمقراطية (زائير سابقاً) وساحل العاج.

وقد تم التركيز على الدول الثلاث نظراً لأن تلك الدول كانت مثقلة بالمديونية الخارجية طبقاً لتصنيف البنك الدولي في الثمانينيات ولجأت إلى إعادة جدولة ديونها الخارجية؛ مع ملاحظة اختلاف خبرتها في هذا المجال، بالإضافة إلى الرغبة في مراعاة التمثيل الجغرافي للدول العربية والأفريقية في هذه الدراسة، حيث تمثل مصر الدول العربية (شمال أفريقيا)، وتمثل جمهورية الكونجو الديمقراطية (شرق ووسط أفريقيا)، بينما تمثل ساحل العاج (غرب أفريقيا).

وتجدر الإشارة إلى تزايد الديون الخارجية لكافة الدول النامية بنحو 304.4٪ خلال الفترة 1980 ـ 1998، حيث ارتفعت من 609.5 مليارات دولار أمريكي إلى 2465.1 مليار دولار.

وقد شكلت الديون المستحقة على دول أمريكا اللاتينية والكاريبي النسبة الكبرى إلى إجمالي ديون الدول النامية، حيث تراوحت أهميتها النسبية إلى إجمالي ديون الدول النامية ما بين 29.8٪ إلى 42.2٪ تليها الديون المستحقة على دول شرق آسيا والمحيط الهادي والتي تراوحت أهميتها النسبية إلى إجمالي ديون الدول النامية كافة ما بين 15.4٪ إلى 28.3٪ خلال الفترة 1980 ـ 1998، تليها الديون المستحقة على دول أوربا ووسط آسيا والتي تراوحت أهميتها النسبية إلى إجمالي الديون ما بين 12.4٪ إلى 17.7٪.

ويلاحظ من تطور حجم الديون الخارجية للدول النامية خلال الفترة 1980 ـ 1998 اتجاه الأهمية النسبية للديون المستحقة على دول شرق آسيا والمحيط الهادي، ودول أوربا ووسط آسيا إلى التزايد إلى إجمالي الديون الخارجية المستحقة على كافة الدول النامية، وذلك مقابل تراجع الأهمية النسبية لإجمالي الديون الخارجية المستحقة على بقية مناطق العالم المختلفة (أمريكا اللاتينية والكاريبي، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، جنوب آسيا، أفريقيا جنوب الصحراء)، وكان ذلك واضحاً بصفة خاصة خلال الفترة 1990 ـ 1998. ويوضح ذلك الجدول التالي:

الجدول (أ)
حجم الديون الخارجية في مناطق العالم المختلفة
خلال السنوات 1980، 1990، 1997، 1998

(مليار دولار أمريكي)

السنوات / المناطق	1980		1990		1997		1998		نسبة الزيادة خلال الفترة:		
	المبلغ	٪ إلى الإجمالي	المبلغ	٪ إلى الإجمالي	المبلغ	٪ إلى الإجمالي	المبلغ	٪ إلى الإجمالي	1990.1980	1998.1990	1998.1980
كافة الدول النامية	609.5	100	1472.8	100	2316.6	100	2465.1	100	141.6	67.4	304.4
شرق آسيا والمحيط الهادي	94.1	15.4	286.1	19.4	654.6	28.2	697.8	28.3	204	143.9	641.6
أوربا ووسط آسيا	75.5	12.4	221	15	390.6	16.9	435.4	17.7	192.7	97	476.7
أمريكا اللاتينية والكاريبي	257.3	42.2	475.4	32.3	703.7	30.4	735.8	29.8	84.8	54.8	186
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	83.8	13.8	183	12.4	193.4	8.3	205.8	8.3	118.4	12.5	145.6
جنوب آسيا	38	6.2	129.9	8.8	154.9	6.7	164.5	6.7	241.8	26.6	332.9
أفريقيا جنوب الصحراء	60.9	10	177.4	12.1	219.4	9.5	225.8	9.2	191.3	27.3	270.8

المصدر: World Bank, *Global Development Finance, Analysis and Summary Tables, 1999* (Washington, DC: The World Bank, 1999), Passim.

ويتضح من الجدول السابق ما يأتي :

- تفاوتت نسبة الزيادة في حجم الدين بين مناطق العالم المختلفة خلال الفترة 1980 ـ 1998 حيث تراوحت ما بين 145.6٪ لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، و641.6٪ لمنطقة شرق آسيا والمحيط الهادي.
- كانت معدلات الزيادة في حجم الديون خلال الفترة 1980 ـ 1990 تفوق مثيلتها خلال الفترة 1990 ـ 1998 وذلك على مستوى مناطق العالم المختلفة كافة؛ فقد تراوحت معدلات الزيادة في حجم الديون خلال الفترة 1990 ـ 1998 ما بين 12.5٪ لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، و143.9٪ لمنطقة شرق آسيا والمحيط الهادي، أما الفترة 1980 ـ 1990 فقد تراوحت نسبة زيادة الديون خلالها ما بين 84.8٪ لمنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، و241.8٪ لمنطقة جنوب آسيا.

الفصل الأول

تطور حجم الدين وهيكله في الدول العربية المقترضة خلال الفترة 1980-1997

سوف نتناول في هذا الفصل تطور حجم الديون الخارجية وهيكلها في الدول العربية المقترضة، كما سنحاول الوقوف على أسباب تزايد حجم المديونية في تلك الدول بصفة عامة والأسباب الخاصة ببعض الدول؛ ثم نصل بعد ذلك إلى النتائج التي ترتبت على تزايد حجم المديونية وآثارها على عملية التنمية الاقتصادية.

المبحث الأول
تطور حجم الدين وهيكله

أولاً: تطور حجم الدين

يقصد بالدين الخارجي الطويل الأجل، ذلك الدين الذي تتراوح مدته ما بين عام أو أكثر ويستحق السداد لغير المقيمين وذلك بالعملة الأجنبية أو السلع والخدمات[1].

وقد ارتفع رصيد الدين العام الخارجي (المسحوب وغير المسحوب) في الدول العربية المقترضة من 66303.8 ملايين دولار عام 1980 إلى 164364.8 مليون دولار عام 1995 بنسبة زيادة قدرها 147.9٪.

كانت مصر أكبر الدول العربية المدينة حتى عام 1995 يليها الجزائر ثم المغرب، حيث بلغت الأهمية النسبية لديون تلك الدول إلى إجمالي المديونية العربية نحو 20.2٪، 20٪، 13.8٪ على التوالي، وفي عامي 1996 و1997 احتلت الجزائر المرتبة الأولى يليها مصر ثم المغرب.

وبصفة عامة فقد شكلت ديون الدول الثلاث ما يتراوح بين 51.8٪ و72٪ من إجمالي المديونية الخارجية للدول العربية خلال الفترة 1980 ـ 1997، انظر الجدول (1 ـ 1) الذي يتضح منه ما يلي:

- تزايد حجم الديون الخارجية للدول العربية بنسبة 133.2٪ خلال الفترة 1980 ـ 1997، وكان معدل الزيادة خلال الفترة 1980 ـ 1990 يفوق كثيراً مثيله خلال الفترة 1990 ـ 1997 حيث بلغ 124٪، 4.1٪ خلال الفترتين على التوالي.

- تراوحت نسبة الزيادة في حجم الدين خلال هذه الفترة ما بين 56٪ بالنسبة إلى مصر (ويرجع ذلك إلى استفادة مصر في السنوات الأخيرة من عمليات إلغاء الديون التي حصلت عليها عامي 1990 و1991)، و887.5٪ بالنسبة إلى لبنان.

- رغم ضآلة الأهمية النسبية للديون المستحقة على كل من لبنان وجيبوتي إلى إجمالي المديونية الخارجية للدول العربية خلال الفترة 1980 ـ 1997، فإن معدل الزيادة لتلك الديون بكلتا الدولتين فاقت غيرها من الدول العربية، حيث بلغت 887.5٪، 791.8٪ على التوالي.

- زيادة المديونية المستحقة على سوريا سواء كانت في قيمتها المطلقة أو أهميتها النسبية إلى إجمالي المديونية، حيث ارتفعت من 3552 مليون دولار وبأهمية نسبية قدرها 5.4٪ إلى 20865 مليون دولار بأهمية نسبية قدرها 13.5٪ من إجمالي المديونية العربية خلال الفترة 1980 ـ 1997.

- تراجع الديون الخارجية للجمهورية اليمنية عام 1997 مقارنة بعام 1996 بنسبة 39.4٪، ويرجع ذلك إلى عمليات إلغاء الدين التي حصلت عليها.

- تراجعت الديون العربية بصفة عامة عام 1997 مقارنة مع عام 1996 بمبلغ 8814.2 مليون دولار بنسبة 5.4٪، والواقع أن ذلك يرجع بالدرجة الأولى إلى إعادة تقويم أسعار العملات التي يتكون منها الدين، والتي أدت إلى تخفيض رصيد الدين بنحو 6760.8 مليون دولار بنسبة 76.7٪، بالإضافة إلى عمليات تخفيض الدين وإلغائه التي حصلت عليها الدول العربية، والتي أدت إلى تخفيض رصيد الدين بنحو 2264.1 مليون دولار وتركزت في إلغاء نحو 2173 مليون دولار من الديون المستحقة على اليمن. ويوضح الجدول (1 ـ 2) ذلك:

الجدول (1 ـ 1)

إجمالي رصيد الدين الخارجي للدول العربية المقترضة خلال الفترة 1980 ـ 1997

(مليون دولار أمريكي) ٪100 = 1980

السنوات / الدولة	1980 المبلغ	1980 ٪ إلى إجمالي الدين	1990 المبلغ	1990 ٪ إلى إجمالي الدين	1995 المبلغ	1995 ٪ إلى إجمالي الدين	1996 المبلغ	1996 ٪ إلى إجمالي الدين	1997 المبلغ	1997 ٪ إلى إجمالي الدين	نسبة الزيادة خلال الفترة 1990.1980	1997.1990	1997.1980
الأردن	1971	3	8177	5.5	8111	4.9	8070	4.9	8234	5.3	314.9	0.7	317.8
٪	100		415		412		409		418	-	-	-	-
تونس	3527	5.3	7691	5.2	10914	6.7	1146	7	11323	7.3	118.1	47.2	221
٪	100		218		309		325		321	-	-	-	-
الجزائر	19363	29.2	27877	18.8	32810	20	33428	20.4	30921	20	44	10.9	59.7
٪	100		144		169		173		160	-	-	-	-
جيبوتي	31.8	-	205.3	0.1	281.8	0.2	295.8	0.2	283.6	0.2	545.6	38.1	719.8
٪	100	-	646		886		930		892				
السودان	5177	7.8	14762	9.9	17603	10.7	16972	10.4	16326	10.5	185.1	10.6	215.4
٪	100		28.5		340		328		315				
سوريا	3552	5.4	17068	11.5	21318	13	21420	13.1	20865	13.5	380.5	22.2	487.4
٪	100		4810		600		603		587				
الصومال	660	1	2370	1.6	2678	1.6	2643	1.6	2561	1.7	259.1	8.1	288
٪	100		359		406		400		388				
سلطنة عُمان	599	0.9	2736	1.8	3181	1.9	3415	2.1	3602	2.3	356.8	31.7	501.3
٪	100		457		531		570		601				
لبنان	510	0.9	1779	1.2	2966	1.8	3996	2.4	5036	3.3	248.8	183.1	887.5
٪	100		349		582		784		987				
مصر	19131	28.8	32947	22.2	33266	20.2	31299	19.2	29849	19.3	72.2	9.4	56
٪	100		172		174		164		156				
المغرب	9258	14	24458	16.5	22669	13.8	21667	13.3	19321	12.5	164.2	21	108.7
٪	100		264		245		234		209				
موريتانيا	840	1.2	2096	1.4	2350	1.4	2412	1.5	2453	1.6	149.5	17	192
٪	100		250		280		287		292				
اليمن	684	2.5	6345	4.3	6217	3.8	6362	3.9	3856	2.5	276.8	39.2	129
٪	100		377		369		378		229				
الجملة	66303.8	100	148511.3	100	164364.8	100	163440.8	100	154630.6	100	124	4.1	133.2
	100		224		248		247		232				

المصدر: World Bank, *Global Development Finance, Country Tables, 1999*, (Washigton, DC: The World Bank, 1999), Passim .

الجدول (1ـ2)
العوامل المسؤولة عن تغير رصيد المديونية الخارجية للدول العربية عام 1997 بالمقارنة مع عام 1996

(مليون دولار أمريكي)

الدولة	التغير في رصيد الدين	العوامل التي يرجع إليها التغير في رصيد الدين					
		صافي التدفق المرتب للدين	صافي التغير في متأخرات الفوائد	رسملة الفائدة	إلغاء الدين أو خفضه	إعادة تقويم سعر صرف عملة الدين	أخرى (الباقي)
الأردن	165	491	6	48	34-	421-	75
تونس	143-	604	–	–	–	621-	125-
الجزائر	2507-	487-	–	–	–	1822-	198-
جيبوتي	12.2-	11.3	10	–	16.1-	9.8-	7.5-
السودان	646-	157-	59-	–	–	307-	123-
سوريا	555-	523-	154	–	–	242-	56
الصومال	82-	7-	–	–	–	33-	43-
عُمان	187	241	–	–	–	47-	7-
لبنان	1040	1094	–	–	–	88-	34
مصر	1450-	468	1	18	27-	1773-	137-
المغرب	2346-	909-	25-	–	5-	1251-	157-
موريتانيا	4	155	5	3	9-	77-	35-
اليمن	2506-	219	424-	95	2173-	69-	154-
الإجمالي	**8814.2-**	**1200.3**	**332-**	**164**	**2264.1-**	**6760.8-**	**821.5-**

المصدر:
The World Bank, *Global Development Finance, Analysis and Summary Tables, 1999*, (Washington, DC: The World Bank, 1999), passim .

وعلى عكس ما حدث عام 1997 مقارنة بعام 1996، نجد أن إعادة تقويم أسعار الصرف للعملات التي يتكون منها الدين كانت مسؤولة بدرجة كبيرة عن تزايد رصيد المديونية الخارجية للدول العربية عامي 1994 و1995 بنحو 7.3٪ و12٪ على التوالي من مثيله عام 1993، حيث أدت تلك العمليات إلى زيادة رصيد الدين بنحو 6070.7 مليون دولار، و3359.7 مليون دولار بنسبة 95.3٪ و50.5٪ من إجمالي الزيادة التي حدثت في رصيد الدين عامي 1994 و1995 على التوالي[2].

ثانياً: هيكل الدين الخارجي

طبقاً لهيكل الدين العام الخارجي عام 1996 فقد شكلت الديون الطويلة الأجل المرتبة الأولى بأهمية نسبية قدرها 87.6٪ يليها الدين القصير الأجل بأهمية نسبية قدرها 9.9٪ ثم يأتي في المرتبة الأخيرة تسهيلات صندوق النقد الدولي بأهمية نسبية بلغت 2.5٪ من إجمالي الديون الخارجية للدول العربية.

رغم أن النسبة الكبيرة من ديون الدول العربية ديون طويلة الأجل فإنه يلاحظ ارتفاع عبء تلك الديون، وذلك نظراً للاعتبارات التالية:

- شكلّت الديون المستحقة لمصادر خاصة نحو 22.7٪ من إجمالي تلك الديون، ومن المعروف أن تكلفة الاقتراض من تلك المصادر مرتفعة.
- شكلّت الديون الرسمية غير الميسرة نحو 46.7٪ من إجمالي الديون الرسمية.
- احتلت الأهمية النسبية للديون الطويلة الأجل نحو 92.6٪ من إجمالي الديون الخارجية للجزائر منها 57.9٪ من مصادر رسمية و42.1٪ من مصادر خاصة، وتجدر الإشارة إلى أن 82.8٪ من الديون الرسمية للجزائر هي ديون غير ميسرة.
- شكّلت الديون القصيرة الأجل نحو 34.7٪، 22.4٪، 22٪، 21.3٪، من إجمالي المديونية المستحقة على كل من السودان وسلطنة عُمان وسوريا والصومال، وذلك على التوالي.
- ارتفاع الأهمية النسبية للديون المبرمة مع مصادر خاصة إلى إجمالي الديون الطويلة الأجل لكل من سلطنة عُمان ولبنان والجزائر واليمن حيث بلغ 73.7٪، 59.7٪، 42.1٪، 30.6٪ على التوالي.
- تشكل الديون الرسمية غير الميسرة نسبة كبيرة من الديون الطويلة الأجل لبعض الدول العربية مثل الجزائر والمغرب وتونس ومصر ولبنان والسودان، حيث بلغت نسبتها نحو 82.8٪، 67.9٪، 56.2٪، 48.3٪، 45.3٪، 42.6٪ على التوالي، ويوضح ذلك الجدول (1ـ3).

الجدول (1-3)
هيكل الدين العام الخارجي للدول العربية خلال عام 1996

(مليون دولار أمريكي)

	الديـن الطويـل الأجـل							الدين القصير الأجل		تسهيلات صندوق النقد الدولي		إجمالي* الدين العام الخارجي
	مصادر رسمية			مصادر خاصة		الجملة	% إلى إجمالي الدين العام	المبلغ	% إلى إجمالي الدين العام	المبلغ	% إلى إجمالي الدين العام	
	المبلغ	% إلى إجمالي الدين الطويل الأجل	نسبة الديون غير الميسرة منها	المبلغ	% إلى إجمالي الدين الطويل الأجل							
الأردن	4596	72.7	29.8	1726	27.3	6322	94.9	-	-	339	5.1	6661
تونس	6785	78.1	56.2	1904	21.9	8689	89.6	772	8	237	2.4	9698
الجزائر	17824	57.9	82.8	12984	42.1	30808	92.6	421	1.3	2031	6.1	33260
جيبوتي	226	99.9	3.7	0.2	0.1	226.2	93.8	10.8	4.5	4.1	1.7	241.1
السودان	8271	83.8	42.6	1594	16.2	9865	59.9	5718	34.7	893	5.4	16476
سوريا	15553	93.1	3.1	1145	6.9	16698	78	4722	22	-	-	21420
الصومال	1882	98.1	17.3	36	1.9	1918	72.5	564	21.3	161	6.1	2643
سلطنة عُمان	696	26.3	13.8	1953	73.7	2649	77.6	763	22.4	-	-	3412
لبنان	758.5	40.3	45.3	1123.8	59.7	1882.2	100	-	-	-	-	1882.2
مصر	27160	95.1	48.3	1399	4.9	28559	95.1	1487	4.9	-	-	30046
المغرب	15759	74.5	67.9	5406	25.5	21165	99	207	1	3	-	21375
موريتانيا	2053	99	17.3	20	1	2073	87.7	183	7.7	107	4.5	2363
اليمن	3903	69.4	9.7	1719	30.6	5622	88.4	614	9.7	121	1.9	6357
الإجمالي	**105466.5**	**77.3**	**46.7**	**31010**	**22.7**	**136476.4**	**87.6**	**15461.8**	**9.9**	**3896.1**	**2.5**	**155834.3**

* لا تتضمن الديون الخاصة غير المضمونة والتي تبلغ جملتها 1088 مليون دولار وهي خاصة بكل من (السودان - المغرب - تونس) وذلك بمبلغ 496، 392، 188 مليون دولار على التوالي.

– قد يختلف حجم المديونية من بيان إلى آخر، وذلك نظراً للتعديلات التي تتم على رصيد الدين القائم من عام إلى آخر في ضوء تغييرات أسعار الصرف وحركة السداد والسحب من القروض القائمة.

المصدر: صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، (أبوظبي: 1998)، ص 302.

وتجدر الإشارة إلى تزايد الأهمية النسبية للديون الطويلة الأجل إلى إجمالي الديون بالدول العربية منذ عام 1983، حيث ارتفعت من 84.3٪ إلى 87.6٪ عام 1996 في مقابل تراجع الديون القصيرة الأجل من 13.5٪ إلى 9.9٪ خلال الفترة نفسها طبقاً لما يوضحه الجدول (1 ـ 4).

الجدول (1 ـ 4)
تطور هيكل الدين الخارجي للدول العربية طبقاً لأجل السداد
خلال الفترة 1983 ـ 1987، 1995 ـ 1996

نوع الدين	1983	1984	1985	1986	1987	1995	1996
ديون طويلة الأجل	84.3	84	85.1	85	86.2	87.6	87.6
ديون قصيرة الأجل	13.5	13.9	12.7	13	11.6	10.8	9.9
استخدام ائتمانات صندوق النقد الدولي	2.2	2.1	2.2	2	2.2	1.6	2.5
جملة	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، مرجع سابق، سنوات مختلفة.

وتشكل الديون المستحقة لمصادر عربية وغربية معظم الديون المستحقة على الدول العربية المقترضة فيما عدا اليمن وسوريا، حيث تشكل ديونها المستحقة للاتحاد السوفيتي السابق نحو 70٪، 60٪ من إجمالي المديونية على التوالي.

وقد دخلت عدة دول وبشكل متزايد منذ عام 1994 إلى أسواق المال الدولية للاقتراض من خلال إصدار سندات مقومة بالدولار مثل البحرين والأردن ولبنان والمغرب وتونس. وقد بلغت جملة الإصدارات لهذه الدول نحو 678، 1038، 998 مليون دولار خلال السنوات 1994، 1995، 1996 على التوالي.

وتجدر الإشارة إلى تزايد الأهمية النسبية للديون المتعددة الأطراف إلى إجمالي الديون الرسمية بصفة مستمرة خلال الفترة 1985 ـ 1994 حيث تزايدت من 15.9٪ عام 1985 إلى 24.7٪ عام 1994، وتكمن صعوبة هذا النوع من الديون في أنه لا تعاد جدولته، ولا يخضع لأي تخفيضات، ويتحتم الوفاء به من قبل الدول المدينة، وإلا تعرضت قدرتها على الاقتراض للخطر.

ويوضح الجدول (1 ـ 5) هيكل الدين العام الخارجي خلال الفترة 1985 ـ 1994.

الجدول (1ـ5)
هيكل الدين العام الخارجي الطويل الأجل المسحوب والقائم
بالدول العربية المقترضة خلال الفترة 1985ـ1994

(مليون دولار أمريكي)

السنة	مصادر رسمية		مصادر خاصة		الإجمالي	نسبة الديون المتعددة الأطراف إلى إجمالي الديون الرسمية
	المبلغ	٪ إلى الإجمالي	المبلغ	٪ إلى الإجمالي		
1985	67965	70	29195	30	97160	15.9
1986	75268	68	35395	32	110663	17.8
1987	82647	68.5	38055	31.5	120702	19.8
1988	84377	67.4	40801	32.6	125178	19.8
1989	85309	67.1	41910	32.9	127215	20.9
1990	81313	65	43689	35	125002	22.8
1991	87404	68.7	39838	31.3	127242	23.1
1992	87388	69.9	37555	30.1	124943	23.6
1993	89077	71.3	35807	28.4	124884	24.7
1994	98158	73.6	35268	26.4	133426	24.7

قام الباحث بعمل الجدول من: صندوق النقد العربي، **موازين المدفوعات والدين العام الخارجي للدول العربية**، 1985ـ1995، ص 102، 124، 106.

المبحث الثاني
أسباب تزايد الديون الخارجية

يعزى تزايد الديون الخارجية بالصورة التي سبقت الإشارة إليها، وكذلك تشوه هيكل الديون بكثير من الدول النامية بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة، إلى العديد من الأسباب التي سوف نصنفها إلى أسباب عامة يمكن تعميمها على معظم الدول النامية (ومنها الدول العربية) وتتعلق بأوجه القصور العديدة في مجال الاستفادة من القروض الخارجية، وأسباب خاصة تتعلق ببعض الدول كل على حدة.

أولاً: الأسباب العامة لتزايد الديون الخارجية ومن أهمها:

1. تقييد حرية الدول المدينة في استخدام حصيلة القرض

حيث ترتبط معظم القروض بتمويل مشروعات محددة أو تمويل شراء سلع

وخدمات معينة من الدولة المقرضة، ورغم مزايا هذا النوع من التمويل والتي تتمثل في الوقوف على جدوى المشروع وقياس قدرته وفاعليته في تعزيز مقدرة الدول على السداد، فإنه يؤخذ على هذا النمط من التمويل (التمويل المشروعي) أنه لا يؤتي ثماره إلا في وجود العديد من المشروعات؛ كما أن المشروع الممول قد لا يمثل أولويات الخطة[3]. ويؤدي تقييد استخدام القروض إلى تقييد الحرية في إنفاق مبلغ القرض وعدم الحصول على أفضل الأسعار ونوعية الآلات الملائمة.

ويلاحظ أن مؤسسات التمويل الدولية تقيد الانسياب فيما يختص بنوع التمويل (تمويل مشروعي) أكثر منه فيما يتعلق بمكان إنفاق حصيلة القرض. حيث يميل المقرضون وبخاصة "الثنائيون" إلى تحقيق المصالح التجارية والسياسية والاستراتيجية الخاصة بهم، وتؤدي هذه الأهداف إلى التأثير في طبيعة التدفقات، كما تقلل من فاعلية القروض في النهوض بالتنمية[4].

كذلك فقد استخدمت بعض الدول الدائنة أسلوب تقديم الائتمان المختلط (الجمع بين المعونة وائتمان التصدير) لتدعيم مصالحها الاقتصادية، مما خفض من الأثر الإغاثي للمعونة حيث تستطيع الائتمانات المختلطة أن تحول الموارد إلى مشروعات ذات كثافة في رأس المال، وذات استيراد كثيف[5].

2. قصور الاستفادة من المعونات الغذائية التي تقدمها الدول الدائنة في صورة قروض ميسرة، ومن أهم مظاهر ذلك:

أ. ارتباط كمية المعونة الغذائية باحتياجات المتبرعين أكثر من ارتباطها باحتياجات الذين يتلقونها، فعلى سبيل المثال فإن قانون فائض الحاصلات الزراعية الأمريكية (480) ينص صراحة على منح المعونة وفقاً لأولويات السياسة الخارجية الأمريكية، وعلى ألا تؤثر تلك المعونة في الصفقات التجارية.

ب. تعد سياسة المعونة بالدول المتقدمة وسيلة للتخلص من المخزون وخاصة منتجات الألبان، كما أن مستويات أسعار المواد الغذائية تؤثر في كميات المعونة الغذائية.

ج. عدم وجود المدخلات والتجهيزات اللازمة لتسلم ونقل وتخزين وتوزيع مواد

المعونة، فعلى سبيل المثال، فإن تدفقات المعونة إلى أثيوبيا والسودان والصومال تأثرت فاعليتها بالأعطال في النقل والمواصلات وغيرها من العوامل التي حالت دون تدفق مواد المعونة إلى الكثير من المناطق[6].

د. قد يكون لبرامج المساعدات الغذائية آثار ضارة على التنمية الاقتصادية، حيث قد تؤدي إلى إهمال واسترخاء الجهود المبذولة للنهوض بالزراعة من جانب الدول المتلقية، كما أنه ليس هناك ضمان لاستمرارية تلك المعونة حيث تمنح وفقاً للظروف السائدة بالدول المانحة[7].

3. قصور دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية والمالية للكثير من المشروعات، ومن أهم مظاهر ذلك:

أ. التقليل في تقدير تكاليف تنفيذ بعض المشروعات والمغالاة في تقدير بعضها الآخر.

ب. عدم دقة تحديد مواعيد انتهاء تنفيذ بعض المشروعات، حيث إن مدة تنفيذ كثير من المشروعات غالباً ما تكون أطول مما حدّدت بدراسة الجدوى، وهو ما يساهم بدوره في ارتفاع تكلفة التنفيذ.

ج. عدم أخذ المشروعات التكميلية في الحسبان، حيث إن الحاجة إلى استثمارات وأوجه نشاط تكميلية لم تُدرك وتُلبّ، وينطبق هذا بصفة كبيرة على المشروعات الزراعية (حيث إن أعمال البحث والإرشاد والائتمان والمدخلات والتسويق والتجهيز والتخزين عناصر ضرورية فيها)[8].

وقد كان لعدم مناسبة الأسلوب الإنتاجي المطبق في كثير من المشروعات الزراعية التي يموّلها البنك الدولي في بعض المناطق، ونقص فاعلية خدمات الإرشاد الزراعي، أثر كبير في عدم اقتناع الفلاحين بجدوى المشروعات؛ كذلك كان للقصور في البيانات والمعلومات اللازمة لعدد كبير من المشروعات، والمتعلقة بالنواحي الفنية والاقتصادية والاجتماعية، أثر كبير في قصور تصميم الكثير منها ببعض المناطق في العالم[9].

د. تركيز وزارات التخطيط والمالية في الدول النامية بصفة أساسية على استيفاء المستندات الخاصة بالمشروع دون التركيز أو المساهمة في دراسة الجدوى الاقتصادية المتعلقة به؛ وعند وضع إطار شامل لمشروعات الخطة، فإن المخططين نادراً ما يكون لديهم القدرة على وضع نظام لتقدير تكاليف تلك المشروعات. كما ترفع الوزارات المختلفة إلى وزارة التخطيط عدداً كبيراً من المشروعات تفوق المشروعات التي هي في حاجة فعلية إليها آخذة في اعتبارها عامل المساومة الذي يمكن أن يحدث مع الوزارة في عملية الاعتمادات المالية، وذلك للحصول على موافقة الأخيرة على مشروعاتها المطلوبة بالفعل[10].

كما كان لقصور التحليل الفني (عدم اختيار التقنية الملائمة) أكبر الأثر في عرقلة استفادة الاقتصاد الوطني للكثير من الدول من القروض المبرمة مع البنك الدولي وغيره من مصادر الاقتراض، حيث تبنت الكثير من الحكومات تقنية غير ملائمة لظروفها، وتتمثل تلك الظروف في (فائض من القوة العاملة غير الماهرة وعجز في رأس المال، وبالتالي فإن التقنية يجب أن تكون كثيفة القوة العاملة نسبياً). والواقع أن ذلك قد يرجع إلى: رغبة المستشارين الأجانب في اقتناء التقنية المستوردة التي يألفونها أكثر، وقد شجع على ذلك تعليم المهندسين المحليين في بعض الدول بالخارج، أو ربما كان هؤلاء ورثة تركة استعمارية واكتسبوا بدورهم ميلاً إلى التقنية المستوردة اعتقاداً منهم أن المستورد هو الأفضل.

والواقع أن القروض الثنائية هي سبب أساسي في عدم اختيار التقنية الملائمة لظروف الدول النامية، حيث ترتبط القروض الثنائية بتوريد المعدات من الدولة المانحة ويقيد ذلك من حرية اختيار التقنية المناسبة.

كذلك لم يعط التحليل المالي (وهو أحد أجزاء دراسة الجدوى الاقتصادية في مرحلة تقويم المشروع) أهمية كبيرة لعملية توافر أموال كافية لاستكمال المشروع وتشغيله وصيانته بعد تشغيله، والذي يعتبر أمراً ضرورياً لعدة أنواع من المشروعات (المشروعات التعليمية، مشروعات الري والطرق والصحة، إمدادات المياه وغيرها من مشروعات البنية التحتية) والتي يمكن أن تتدهور بسرعة بسبب نقص الصيانة الكافية[11].

4. المشكلات الإدارية

حيث إن ضعف الإدارة العامة الحكومية، وضعف الإدارة على مستوى المنشأة أو المشروع تمثل أهم عوامل تأخر التنفيذ وتجاوز التكلفة، وتتمثل أوجه الضعف في.

أ. عدم كفاية التخطيط.

ب. التأخر في الحصول على الأرض اللازمة لإقامة المشروع.

ج. طول الإجراءات المتعلقة بطرح المناقصات وقبول العطاءات والبت فيها، وكذا تلك المتعلقة بالتعاقدات، حيث إنه وفقاً لسياسة الإقراض من قبل المؤسسات الدولية والإقليمية ينبغي الرجوع إليها في كل كبيرة وصغيرة فيما يتعلق بطرح المناقصات وقبول العطاءات والبت فيها.

د. عدم كفاية الإشراف على المشروع الممول.

هـ. التعقيدات البيروقراطية في تقديم الأموال أو سداد مستحقات الحكومة، ويترتب على المشكلات التي يواجهها التنفيذ ارتفاع تكاليف المشروع فضلاً عن تأخر تنفيذه.

5. تكاثر المشروعات وتعدد المانحين

كان من نتيجة تفضيل المانحين لإقراض المشروعات فقط في ظل عدم تنسيق المعونة أن أصبح هناك تكاثر جامح للمشروعات في الكثير من الدول النامية، وهو الأمر الذي أجهد الطاقة المالية والبشرية للدول المقترضة في تنفيذها والإشراف عليها وصيانتها.

ويؤدي تعدد المقرضين وتعدد عمليات كل منهم واستقلال بعضها عن بعض (إجراءات العطاءات، المناقصات، إجراءات الشراء الأخرى) لكل مصدر على حدة إلى وضع عبء كبير وثقيل على كاهل الدولة، الأمر الذي ينهك المقدرة الإدارية لها والتي تعاني بدورها ذلك القصور الشديد بالدول النامية[12].

6. عدم وجود المدخلات والتجهيزات اللازمة لتنفيذ المشروعات

واجه تنفيذ الكثير من المشروعات قصور الموارد والمدخلات اللازمة التي تشكل عنصراً رئيسياً في مكوناتها، وتتمثل في:

أ. العجز الحاد في المديرين (المستويات الوسطى والعليا) والعاملين ذوي الخبرة.

ب. الإرهاق للخدمات والتسهيلات.

جـ. عدم كفاية نظم البيانات والمعلومات.

د. البيئة السياسية المتغيرة[13].

7. طول فترة التنفيذ وارتفاع تكاليف التنفيذ الفعلية عن مثيلتها المقدرة

ويرجع ذلك إلى ضعف معدلات التشغيل لتلك الاستثمارات نظراً لنقص القوة العاملة الماهرة والمعدات والمواد الخام وضعف الصيانة وعدم وجود كوادر إدارية جيدة.

كان لعدم كفاية الموارد المحلية في الكثير من الدول، وكذلك متطلبات أنشطة المعونة الكثيرة وغير المنسقة، أثر كبير في عدم جدوى الكثير من برامج المعونة[14].

8. توجيه قدر كبير من القروض المرتفعة التكلفة إلى مشروعات غير إنتاجية تتسم بانخفاض معدل العائد

تتسم استثمارات القطاع العام في الدول النامية بعدم الكفاءة، حيث إن أغلبها غير مربح. كما تشيع ظاهرة الاستخدام السيئ للقروض من حيث اختيار مشروعات غير مناسبة، فعلى سبيل المثال تم الاقتراض في بعض الدول بشروط تجارية للحفاظ على مستوى الاستهلاك أو لتمويل عجز الموازنة عندما هبطت أسعار السلع التصديرية الرئيسية، كما استخدم الاقتراض التجاري الخارجي في تمويل استثمارات عامة ضخمة لم يسهم الكثير منها في النمو الاقتصادي أو توليد نقد أجنبي لخدمة الدين مثل مشروعات قطاع البنية التحتية ومرافق الخدمات.

كما فشل الكثير من المشروعات في تحقيق زيادة كافية في الناتج المحلي، حيث إن الكثير منها قام تحت اعتبارات المباهاة السياسية وليس على أساس اعتبارات سليمة لجوانبها الاقتصادية والمالية المتوقعة[15].

9. عدم التنسيق بين الجهات المشتركة في تنفيذ بعض المشروعات

أوضحت خبرة البنك الدولي أن هناك بعض المشروعات التي يشترك في تنفيذها أكثر من جهة، ويؤدي عدم التنسيق بين هذه الجهات إلى تأخر تنفيذ تلك المشروعات، كذلك كثيراً ما يغفل استشارة المنتفعين المستهدفين من المشروع وأخذ رأيهم في تصميم المشروع وتنفيذه، ويظهر ذلك بصورة واضحة في مشروعات التنمية الريفية والحضرية. ويرجع أحد أسباب عدم التنسيق بين الجهات المشتركة في تنفيذ المشروع إلى أن لجنة التنسيق الخاصة بالمشروع غالباً ما يكون أعضاؤها أبعد ما يكونون عن المستوى التنفيذي بالإضافة إلى كثرة المسؤوليات الملقاة على عاتقهم، حيث إن أداء اللجان المؤلفة من الوزراء وغيرهم من كبار المسؤولين نادراً ما يكون جيداً.

10. عدم قيام الكثير من الجهات المنفذة بإعداد تقرير التقويم اللاحق للمشروع بعد انتهاء تمويله وتنفيذه

ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى نقص العاملين المدربين الذين يمكن أن يضطلعوا بهذا العمل، والغرض الرئيسي من هذا الإجراء هو:

أ. استخلاص الدروس المستفادة لتصميم المشروعات المقبلة.

ب. المساعدة على ضمان القابلية للمحاسبة سواء كان أمام المساهمين الحكوميين أو وكالات التمويل الدولية أو مسؤولية الهيئات والمؤسسات الوطنية أمام حكوماتها.

ج. توفير استعراض شامل ومفصل لعناصر نجاح المشروع وفشله حتى يمكن تكرار عوامل النجاح وتجنب عوامل الفشل[16].

بالإضافة إلى العوامل السابقة التي أدت إلى بقاء أزمة الدين هناك عوامل أخرى تتمثل في استمرار العديد من الدول في الاقتراض بشروط غير ميسرة لتمويل المشروعات المختلفة، واستمرار عجز ميزان المدفوعات بالدول العربية بصفة عامة، وخاصة المقترضة منها، وتزايد معدلات السكان وما تتطلبه من تزايد التمويل لتلبية الاحتياجات المتزايدة لهم. . . الخ.

فقد تراوح عجز الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990 ـ 1995 ما بين 22.8٪ و34.6٪ في الأردن وبين 45.3٪ و73٪ في لبنان وبين 11.5٪ و2.19٪ في مصر وبين 5.8٪ و8.7٪ بالمغرب.

كما تراوح عجز الميزان الجاري لميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة نفسها ما بين 3.1٪ و16.3٪ بالأردن وبين 2.5٪ و8.4٪ بتونس وبين 2.1٪ و13.3٪ بالسودان(17).

ثانياً: الأسباب الخاصة المتعلقة ببعض الدول

بالإضافة إلى العوامل السابقة المسؤولة عن أزمة الدين بالدول العربية والنامية بصفة عامة نجد تفاوت تلك الأسباب من دولة إلى أخرى، ففي الأردن ترجع أسباب الأزمة التي اندلعت في أواخر الثمانينيات إلى:

1. الأثر السلبي لهبوط أسعار النفط على تدفقات المساعدات الخارجية للأردن، حيث تراجعت تلك المساعدات من 10.9٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام 1990 إلى 4.5٪ عام 1997.

2. عدم اتخاذ إجراءات التصحيح الكافية للتكيف مع المؤثرات الخارجية واستمرار الدولة في انتهاج سياسة توسعية للمحافظة على مستوى المعيشة.

3. تزايد الاقتراض الخارجي بشروط مالية صعبة لمواجهة النقص في المساعدات المالية، حيث ارتفعت أسعار الفائدة على الاقتراض الخارجي للأردن من 4.7٪ خلال الفترة 1973 ـ 1980 إلى 8.1٪ خلال الفترة 1981 ـ 1988.

4. استخدام جزء من الاقتراض الجديد في سداد الديون القديمة (بدلاً من استخدامه في إقامة مشروعات يساهم إنتاجها في توسيع القاعدة الاقتصادية وزيادة الناتج المحلي ومن ثم زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على السداد مستقبلاً) الأمر الذي ساهم في تفاقم أزمة الدين.

5. عدم وجود متابعة منتظمة ومستمرة لتطور حجم الديون الخارجية، بالإضافة إلى عدم وضع معايير وضوابط وأسلوب متابعة للديون الخارجية.

6. عدم وجود إحصاءات شاملة لاتجاهات المديونية، وآلية التعامل معها وغياب التنسيق بين الجهات المنوط بها إدارة الدين[18].

7. اتساع فجوة الموارد (الصادرات من السلع والخدمات، والواردات من السلع والخدمات) والتي ارتفعت من 523.2 مليون دينار عام 1980 إلى 1242.7 مليون دينار عام 1996، وتراجعت إلى 1146.3 مليون دينار عام 1997 بنسبة 22.9٪ من الناتج المحلي الإجمالي[19].

8. عدم تبني سياسة تحوط لدرء خطر تقلبات أسعار الصرف تعمل مع مراعاة التوازن بين العملات التي تشكل رصيد الدين والعملات التي تتكون منها الاحتياطيات الأجنبية ودخل الصادرات[20].

أما أسباب الأزمة في تونس فترجع إلى:

1. زيادة معدل نمو النقد المحلي مما ساهم في زيادة التضخم وتفاقم عجز الميزانية.

2. تقويم سعر صرف الدينار بأكثر من قيمته الحقيقية، الأمر الذي ساهم في اختلال المدفوعات الخارجية.

3. تدهور شروط الاقتراض، وحدوث انتقال عكسي للموارد الخارجية (نظراً لزيادة أعباء الديون المسددة للخارج عن التدفقات من المسحوبات الجديدة).

4. زيادة الاقتراض من المؤسسات المتعددة الأطراف (حيث ارتفعت الديون المتعددة الأطراف إلى إجمالي الديون من 25.6٪ عام 1988 إلى 40.1٪ عام 1996، وكذلك زيادة الاقتراض من الأسواق المالية الدولية، والمصادر الخاصة ذات الشروط المالية الصعبة، (حيث بلغت نسبة الديون من أسواق المال الدولية 12.8٪ من إجمالي الدين عام 1996، كما ارتفعت نسبة الديون من المصادر الخاصة إلى إجمالي الديون من 19٪ عام 1991 إلى 31.8٪ عام 1996)، كما ارتفعت نسبة الديون المبرمة بأسعار فائدة متغيرة إلى إجمالي المديونية من 19.5٪ عام 1991 إلى 35.2٪ عام 1996 [21].

أما بالنسبة إلى الاقتصاد المغربي، فترجع أسباب أزمة الديون التي ظهرت في أواخر السبعينيات وأثرت بشكل سلبي في الأداء الاقتصادي بالدولة إلى العوامل التالية:

1. انخفاض أسعار الفوسفات في السوق العالمية مما أحدث تأثيراً سلبياً في الإيرادات من العملة الصعبة، وخاصة أن الفوسفات كان يشكل نحو 40٪ من الصادرات المغربية.

2. ارتفاع فاتورة الواردات نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الوقت الذي كانت فيه أغلب أسعار السلع الاستهلاكية مدعمة.

3. ارتفاع تكلفة الاقتراض العالمي وخاصة سعر فائدة الاقتراض بالدولار.

4. الأثر السلبي للجفاف الذي أصاب البلاد والذي بلغ ذروته عام 1981، هذا في الوقت الذي شكل فيه قطاع الزراعة نحو 20٪ من الناتج المحلي الإجمالي ووفر نحو 50٪ من فرص العمل، وما صاحبه من تزايد الفجوة بين الاستثمار والادخار، حيث ارتفع عجز الموارد من 2٪ عام 1973 إلى 12٪ عام 1982 [22].

أما في لبنان الذي ارتفع الدين الخارجي به ليصل إلى 2351 مليون دولار بنهاية عام 1997، فإن جذور الأزمة ترجع إلى عام 1976 وذلك للأسباب التالية:

1. زيادة عجز الموازنة العامة للدولة والذي بلغ نحو 5287 مليون ليرة لبنانية بنهاية عام 1980، وتم الالتجاء إلى الاقتراض الخارجي لتغطية نحو 16.2٪ من ذلك العجز.

2. قصور فائض الميزان الخدمي عن تغطية العجز بالميزان التجاري.

3. تفاقم معدلات التضخم حيث بلغ الارتفاع في أسعار السلع نحو 500٪ عام 1987.

4. الظروف الأمنية الصعبة وما ألحقته الحرب الأهلية من دمار وظروف العدوان الإسرائيلي و ما صحبه من تدمير للبنية التحتية والسعي نحو إعادة بنائها وتطويرها[23].

ويرجع تزايد الديون الخارجية في سلطنة عُمان إلى ما يلي:

1. زيادة عجز الموازنة العامة للدولة والالتجاء إلى الاقتراض لسد جزء من ذلك العجز، حيث ارتفع متوسط العجز السنوي للموازنة من 26.4 مليون ريال عُماني خلال الفترة 1976-1980 إلى 253.4، 303.6، 531.7 مليون ريال عُماني خلال الفترات 1981-1985، 1986-1990، 1991-1997 وذلك على التوالي[24].

2. تزايد الاقتراض الخارجي من المصادر الخاصة مقابل تراجع الاقتراض من المصادر الرسمية، حيث تراجعت الديون المستحقة للمصادر الرسمية من 80٪ من إجمالي الدين عام 1980 إلى 23.1٪ عام 1995، مقابل تزايد الديون المستحقة للمصادر الخاصة من 20٪ إلى 76.9٪ خلال الفترة نفسها، وتتركز معظمها في الديون المستحقة للبنوك التجارية.

3. الانتقال العكسي للموارد، ففي خلال الفترة 1980، 1988-1995 كان الاقتصاد العُماني يدفع أعباء ديون مستحقة للعالم الخارجي تفوق المسحوبات من القروض الجديدة، وذلك فيما عدا عام 1994 فقط، فقد بلغت المسحوبات من القروض الجديدة نحو 3099 مليون دولار، بينما بلغت أعباء الدين المسدد للخارج نحو 4948 مليون دولار أي أن صافي التحويلات كانت عكسية (تتم للخارج) بنحو 1849 مليون دولار أمريكي، أي أنه مقابل كل دولار جديد كانت السلطنة تحصل عليه، كانت تدفع مقابله نحو 1.6 دولار تسديداً لديون قديمة خلال الفترة المشار إليها[25].

4. ما تطلبته مرحلة بناء الدولة الحديثة التي لم يكن لها وجود يذكر حتى عام 1970 .

وتجدر الإشارة إلى أن الخطة الخمسية الرابعة لسلطنة عُمان (1991 ـ 1995) قد اتسمت بتعزيز التوجه الداخلي للاقتصاد العُماني، وذلك من خلال توجيه الموارد الوطنية لتمويل الاستخدامات المحلية وتقليل الاعتماد على الخارج في تمويل تلك الاستخدامات، لذلك فقد حددت الخطة الحجم القائم للمديونية الخارجية في نهاية الخطة الخمسية الثالثة (1000 مليون ريال عُماني) كحد أعلى لها خلال الخطة الخمسية الخامسة، وطبقاً لما جاء بالخطة فإنه لا يتم الالتجاء إلى صافي اقتراض خارجي جديد خلال فترة الخطة إلا بناءً على قرار مجلس الوزراء[26] .

أما الخطة الخمسية الخامسة (1996 ـ 2000) فقد استهدفت تثبيت حجم الدين العام عند مستواه الذي كان عليه في بداية الخطة والمقدر بنحو 1500 مليون ريال عُماني تقريباً.

وبناء على السياسات والآليات المقترحة لتحقيق الرؤية المستقبلية للاقتصاد العُماني "عُمان 2020" ، فمن المتوقع أن يتراجع رصيد الدين الحكومي الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة لعام 1988) من 20.9٪ عام 1995 إلى 16.3٪ و9٪ عامي 2000 و2020 على التوالي[27] .

المبحث الثالث
الآثار المترتبة على تزايد حجم الديون الخارجية

ترتب على تزايد حجم الدين الخارجي وتشوه هيكله عدة آثار سلبية من أهمها ما يلي:

أولاً: تزايد عبء الدين وتراجع الانتقال الصافي للقروض

بلغ إجمالي المسحوبات من القروض التي حصلت عليها الدول العربية المقترضة خلال الفترة 1985 ـ 1997 نحو 158673.3 مليون دولار أمريكي، ولكن نظراً لتزايد

أعباء الدين والتي بلغت جملتها نحو 176889.2 مليون دولار فقد شهدت الدول العربية المقترضة انتقالاً عكسياً للموارد إلى الخارج بلغ 18215.9 مليون دولار خلال الفترة المشار إليها، أي أنه مقابل كل دولار جديد حصلت عليه الدول العربية المقترضة كانت تدفع مقابله نحو دولار و12 سنتاً تسديداً لديون قديمة؛ والجدول (1ـ6) يوضح ذلك.

الجدول (1ـ6)

الانتقال الصافي للقروض الخارجية إلى الدول العربية المقترضة خلال الفترة 1985ـ1997

(مليون دولار أمريكي)

السنوات	إجمالي المسحوبات	أعباء الدين			صافي التدفقات	
		أقساط	فائدة	جملة	قيمة	٪ إلى المسحوبات
1985	13692	6704	3633	10337	3355	24.5
1986	14080	7040	4153	11193	2887	20.5
1987	13470	7091	3499	10590	2880	21.4
1988	14504	8354	4224	12578	1926	13.3
1989	13898.8	9380.1	4838.4	14218.5	319.7-	2.3
جملة	**69644.8**	**38569.1**	**20347.4**	**58916.5**	**10728.3**	**15.4**
1990	13198.4	11995.4	4468.1	16463.5	3265.1-	14.7-
1991	14191.9	11736.9	4513.2	16250.1	2058.2-	14.5-
1992	13267.1	11465	6129.4	17594.4	4327.3-	32.6-
1993	11932.4	11439.7	4964.2	16403.9	4471.5-	37.5-
1994	10147.3	7882.3	4938.6	12820.9	2673.6-	26.3-
1995	9831.5	7140	5416.9	12556.9	27254.4-	27.7-
1996	8165.4	6730	5641.8	12371.8	4205.6-	51.5-
1997	8294.5	7798	5713.2	13511.2	5216.7-	62.9-
جملة	**89028.5**	**76187.3**	**41785.4**	**117972.7**	**28944.2-**	**32.5-**
الإجمالي	**158673.3**	**114756.4**	**62132.8**	**176889.2**	**18215.9-**	**11.5-**

المصدر: قام الباحث بعمل الجدول من:

صندوق النقد العربي، **موازين المدفوعات والدين العام الخارجي للدول العربية**، صفحات مختلفة.

صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، مرجع سابق، أيلول/ سبتمبر، 1997، ص 347.

World Bank, *Global Development Finance, Country Tables, 1999*, op. cit., 1999, passim

ومن الجدول السابق يتضح أنه:

1. بينما اتجهت المسحوبات من القروض إلى التراجع خلال الفترة 1985ـ1997 فقد اتجهت أعباء خدمة الدين (الأقساط + الفوائد) إلى التزايد، حيث تراجعت المسحوبات من القروض من 13692 مليون دولار عام 1985 إلى 8294.5 مليون دولار عام 1997 بنسبة تراجع قدرها 39.4٪، وذلك مقابل تزايد أعباء الدين من

10337 مليون دولار إلى 13511.2 مليون دولار بنسبة زيادة قدرها 30.7٪ خلال الفترة نفسها.

2. ترجع الزيادة في عبء الدين بالدرجة الأولى إلى تزايد مدفوعات الأقساط والتي بلغت نحو 114756.4 مليون دولار بنسبة 64.9٪ من إجمالي عبء الدين خلال الفترة 1985 ـ 1997.

3. في الوقت الذي شهدت فيه الفترة 1985 ـ 1989 حدوث انتقال صاف للقروض إلى الدول العربية المقترضة، فقد شهدت الفترة 1990 ـ 1997 اشتداد وتيرة الانتقال العكسي للموارد من الدول العربية إلى الخارج؛ فقد بلغت جملة المسحوبات من القروض خلال الفترة الأولى نحو 69644.8 مليون دولار مقابل مدفوعات خدمة دين بلغت 58916.5 مليون دولار، مما أحدث انتقالاً صافياً للقروض قدره 10728.3 مليون دولار، وإن كان صافي التدفقات إلى المسحوبات من القروض قد شهد تراجعاً بصفة مستمرة خلال تلك الفترة، حيث تراجع من 24.5٪ إلى -2.3٪. وهذا يعني أنه مقابل كل دولار جديد كانت تحصل عليه الدول العربية المقترضة كانت تدفع مقابله نحو 85 سنتاً تسديداً لديون قديمة خلال الفترة 1985 ـ 1989.

4. أما الفترة الثانية 1990 ـ 1997 فقد بلغت جملة المسحوبات من القروض خلالها نحو 89028.5 مليون دولار مقابل مدفوعات خدمة دين بلغت 117972.7 مليون دولار بنسبة 132.5٪ من جملة المسحوبات خلال الفترة نفسها، أي أنه مقابل كل دولار جديد كانت تحصل عليه الدول العربية كانت تدفع مقابله دولاراً و32.5 سنتاً تسديداً لديون قديمة.

وقد تراجعت خدمة الدين خلال عامي 1994 و1995 بنسبة 21.8٪ و23.5٪ على التوالي مقارنة بعام 1993، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى انخفاض أعباء الدين المدفوعة من قبل الجزائر في أعقاب إبرام أربع اتفاقيات لإعادة جدولة الديون التجارية والرسمية المستحقة على الجزائر بمبلغ 17.4 مليار دولار عامي 1994 و1995، وهو الأمر الذي نتج عنه انخفاض خدمة ديونها الخارجية من 8.6 مليارات دولار عام 1993 إلى 4.9 و4.1 مليارات دولار عامي 1994 و1995 على التوالي.

وتجدر الإشارة إلى تفاوت الدول العربية من حيث مقدار إجمالي الانتقال الصافي للقروض إليها خلال الفترة 1985 ـ 1994، فهناك دول حققت انتقالاً صافياً للقروض، وهي الأردن والسودان وسوريا والصومال وموريتانيا واليمن ومصر، ولكن رغم الانتقال الصافي لإجمالي المسحوبات (بعد استقطاع أعباء الدين) خلال هذه الفترة، فإن بعض السنوات قد شهدت حدوث انتقال عكسي للقروض بتلك الدول وخاصة الأردن، والتي شهدت انتقالاً عكسياً لصافي التحويلات اعتباراً من عام 1992 حتى عام 1994 والذي بلغ 224، 262، 251 مليون دولار خلال السنوات 1992، 1993، 1994 على التوالي. وكذلك مصر فقد شهدت انتقالاً عكسياً لصافي التحويلات اعتباراً من عام 1989 وحتى عام 1994 بلغ (166، 528، 136، 803، 619، 843) مليون دولار خلال السنوات (1989، 1990، 1991، 1992، 1993، 1994) على التوالي[28].

أما الدول التي حققت انتقالاً عكسياً للقروض لمجمل الفترة 1985 ـ 1994 فقد شملت تونس والجزائر وسلطنة عُمان ولبنان والمغرب.

وخلال الفترة 1995 ـ 1997 حققت كل من الأردن ولبنان واليمن وجيبوتي وموريتانيا انتقالاً صافياً للقروض، وذلك عكس كل من المغرب ومصر والجزائر وسلطنة عُمان وسوريا وتونس والسودان والتي حققت انتقالاً عكسياً للموارد، والجدول (1 ـ 7) يوضح ذلك.

ثانياً: ارتفاع مؤشرات عبء الدين

تصنف الدول العربية فيما يتعلق بعبء المديونية عام 1995 إلى ثلاث مجموعات، تعد المجموعة الأولى منها معتدلة أو منخفضة المديونية، حيث تقل نسبة الدين القائم إلى كل من الناتج المحلي الإجمالي والصادرات عن 56٪ و200٪ على التوالي، وتضم كلاً من تونس وجيبوتي وسلطنة عُمان ولبنان. أما المجموعة الثانية وهي المرتفعة المديونية فتضم كلاً من الأردن والجزائر ومصر والمغرب، وتقل فيها نسبة الدين القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي والصادرات عن 120٪ و350٪ على التوالي. أما المجموعة

الثالثة فتشمل تلك الدول المتفاقمة المديونية والتي تضم كلاً من سوريا والسودان والصومال وموريتانيا واليمن، والتي تزيد فيها نسبة الدين القائم إلى كل من الناتج المحلي الإجمالي والصادرات على 120٪ و350٪ على التوالي[29].

الجدول (1ـ7)
موقف الدول العربية طبقاً للانتقال الصافي للقروض الخارجية خلال الفترة 1985ـ1997

(مليون دولار أمريكي)

الفترة 1985ـ1994		الفترة 1995ـ1997	
الدولة	جملة الانتقال الصافي للقروض خلال الفترة 1985ـ1994	الدولة	جملة الانتقال الصافي للقروض خلال الفترة 1995ـ1997
1. دول حققت انتقالاً صافياً للقروض:		1. دول حققت انتقالاً صافياً للقروض:	
الأردن	916	الأردن	218
السودان	1089	لبنان	1868
سوريا	7813	جيبوتي	28.9
الصومال	440	موريتانيا	67
موريتانيا	391	اليمن	404
اليمن	1596		
مصر	468		
2. دول حققت انتقالاً عكسياً لصافي القروض:		2. دول حققت انتقالاً عكسياً لصافي القروض:	
تونس	1237	المغرب	5062
الجزائر	11829	مصر	4722
سلطنة عُمان	1139	الجزائر	2975
لبنان	141	سلطنة عُمان	509
المغرب	3014	سوريا	597
		تونس	21
		السودان	101

المصدر: قام الباحث بإعداد الجدول بالاعتماد على:

صندوق النقد العربي، **موازين المدفوعات والدين العام الخارجي للدول العربية**.

World Bank, *Global Development Finance, Country Tables, 1999*, op.cit., passim.

وفي عام 1996 أصبحت مصر من الدول العربية ذات المديونية المعتدلة أو القليلة المديونية بعدما كانت من الدول العربية ذات المديونية المرتفعة عام 1995، كما أصبحت سوريا واليمن من الدول المرتفعة المديونية بعدما كانت من الدول المتفاقمة المديونية، كما ظلت الصومال والسودان وموريتانيا من الدول المتفاقمة المديونية، والجدول (1ـ8) يوضح ذلك:

الجدول (1ـ8)
تصنيف الدول العربية طبقاً لعبء المديونية
عامي 1995ـ1996

عام 1995			عام 1996		
المجموعة والدولة	نسبة الدين القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الدين القائم إلى الصادرات	المجموعة والدولة	نسبة الدين القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الدين القائم إلى الصادرات
المجموعة الأولى (مديونية معتدلة أو قليلة)	أقل من 65٪	أقل من 200٪	المجموعة الأولى (مديونية معتدلة أو قليلة)	أقل من 51٪	أقل من 220٪
تونس	55.3	122.7	تونس	50.7	120.3
جيبوتي	44.8	123.4	مصر	44.7	190.8
سلطنة عمان	22.6	48.5	جيبوتي	39	115.4
لبنان	11.5	186.3	سلطنة عمان	22.3	46.5
			لبنان	14.4	176.6
المجموعة الثانية (مديونية مرتفعة)	أقل من 120٪	من 200٪ إلى 350٪	المجموعة الثانية (مديونية مرتفعة)	أقل من 125٪	من 220٪ إلى 325٪
الأردن	95.9	131.7	الأردن	99.2	176.5
الجزائر	78.7	271.9	الجزائر	73	251.8
مصر	52.6	200	المغرب	59.1	230.7
المغرب	67.3	242.9	اليمن	123.4	258.8
			سوريا	125	321.4
المجموعة الثالثة (مديونية متفاقمة)	تزيد على 120٪	تزيد على 350٪	المجموعة الثالثة (مديونية متفاقمة)	تفوق 125٪	تفوق 325٪
سوريا	128.3	359.6	السودان	257.6	2505.8
السودان	287.6	2587.8	الصومال	2181.8	1467.5
الصومال	2210.7	1721.8	موريتانيا	220.6	508.6
موريتانيا	230.5	462.9			
اليمن	138.3	288.4			

المصدر: صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، 1997، ص 147.
صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، 1998، ص 134.

وبصفة عامة فقد تزايدت أعباء الدين وخدمته بالدول العربية خلال الفترة 1980 ـ 1997 طبقاً لما يوضحه الجدول (1 ـ 9).

وتجدر الإشارة إلى أن معدل خدمة الدين يعتبر أحد المؤشرات المهمة للدلالة على الجدارة الائتمانية للدولة المقترضة، وهو عبارة عن نسبة ما تمتصه أو ما تستنزفه خدمة الدين العام (الأقساط + الفوائد) من حصيلة النقد الأجنبي الناتجة عن صادرات السلع والخدمات. وكلما ارتفعت تلك النسبة ارتفع معدل خدمة الدين؛ وتشكل زيادة هذا المعدل ضغطاً على اقتصاد الدول النامية. ويمتاز معدل خدمة الدين كمؤشر لقياس عبء الدين بالآتي:

- سهولة وبساطة حساب هذا المؤشر حيث إنه عبارة عن نسبة خدمة الدين (الأقساط + الفوائد) إلى الحصيلة من الصادرات السلعية والخدمية.
- يمكن حسابه إحصائياً ولا يتطلب استخدام الحسابات القومية المعقدة وما تتطلبه من التخمينات والتوقعات[30].

وعادة ما تأخذ منظمات التمويل الدولية بمعدل خدمة الدين لتحديد قدرة الدولة على خدمة ديونها، إلا أنه يؤخذ على هذا المؤشر كونه مؤشراً نقدياً بحتاً، أي أنه ينظر إلى مشكلة المديونية على اعتبار أنها تتعلق بمشكلة السيولة فقط، وذلك دون مراعاة للمؤشرات الاقتصادية الكلية الأخرى، ويعجز هذا المؤشر عن تحديد العبء الحقيقي للديون الخارجية في الأجلين الطويل والمتوسط.

ونظراً لأن الدول النامية تعتمد بصفة أساسية على حصيلة صادراتها كمصدر أساسي للنقد الأجنبي، فلاشك في أن زيادة معدل خدمة الدين تؤثر سلبياً في هذه الحصيلة، وقد لا تكفي موارد النقد الأجنبي بعد دفع أعباء خدمة الدين لتلبية احتياجات الدولة من الواردات المختلفة اللازمة لدوران دولاب الإنتاج، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى تعثر جهود التنمية نظراً لتقويض قدرة الدولة على الاستيراد.

كما لا يخفى على أحد الأثر الضار الذي يترتب على ارتفاع مدفوعات أعباء خدمة الدين على المدخرات المحلية، حيث إن ارتفاع ذلك العبء يؤدي إلى تراجع الفائض

الجدول (1-9)
عبء الدين الخارجي للدول العربية خلال الفترة 1980 - 1997

الدولة / المؤشر	رصيد الدين الخارجي إلى الصادرات	رصيد الدين الخارجي إلى الناتج القومي الإجمالي	معدل خدمة الدين	الدين القصير الأجل إلى إجمالي الدين	الدين غير الميسر إلى إجمالي الدين	الدين المتعدد الأطراف إلى إجمالي الدين
تونس	تراوح بين 96 و145.1	تراوح بين 41.7 و65.7	تراوح بين 14.8 و24.5	تراوح بين 3.9 و13.7	تراوح بين 60.7 و76.8	تراوح بين 12.3 و36.3
مصر	تراوح بين 139 و298.4	تراوح بين 39 و100.2	تراوح بين 9٪ و27.8	تراوح بين 6 و21.1	تراوح بين 23.3 و62	تراوح بين 10 و13.7
جيبوتي*	تراوح بين 101.8 و133	تراوح بين 50.5 و61.4	تراوح بين 3.1 و5.5	تراوح بين 3.1 و12.6	تراوح بين 5.2 و13.4	تراوح بين 43.5 و48.8
عُمان	تراوح بين 15.4 و52.8	تراوح بين 11.2 و33	تراوح بين 5.9 و12.3	تراوح بين 12.3 و28.7	تراوح بين 146.4 و91.1	تراوح بين 5.5 و6.5
لبنان	تراوح بين 42.6 و98.8	تراوح بين 17.4 و51.4	تراوح بين 3.3 و14.2	تراوح بين 35.6 و83.4	تراوح بين 85.5 و95.1	تراوح بين 2.6 و15.2
الأردن	تراوح بين 105.4 و313.2	تراوح بين 84.4 و246.9	تراوح بين 11.1 و24.2	تراوح بين 7.4 و24.6	تراوح بين 56.4 و69	تراوح بين 8 و82.1
الجزائر	تراوح بين 129.9 و277	تراوح بين 47.1 و84	تراوح بين 27.2 و71.6	تراوح بين 0.5 و12	تراوح بين 80 و96.9	تراوح بين 1.5 و12.5
المغرب	تراوح بين 166.9 و293.7	تراوح بين 50.8 و98.5	تراوح بين 21.5 و40.5	تراوح بين 0.9 و8.4	تراوح بين 69.6 و75.4	تراوح بين 7.8 و31.3
اليمن**	تراوح بين 103.6 و279.3	تراوح بين 76.7 و186	تراوح بين 2.4 و8.2	تراوح بين 4.9 و20.1	تراوح بين 28 و49.8	تراوح بين 14.9 و36
سوريا	تراوح بين 106.3 و386.7	تراوح بين 27.2 و157	تراوح بين 3.9 و23.3	تراوح بين 12.6 و22.1	تراوح بين 23.2 و48.1	تراوح بين 3.4 و8.8
السودان	تراوح بين 492.6 و2908.6	تراوح بين 69.3 و280.3	تراوح بين 0.4 و25.1	تراوح بين 11.6 و37	تراوح بين 66.6 و72.5	تراوح بين 11.7 و12.4
موريتانيا	تراوح بين 304 و553.8	تراوح بين 125 و244.7	تراوح بين 17.3 و30	تراوح بين 6.7 و14.3	تراوح بين 28.1 و38.9	تراوح بين 14.8 و39.4

المصدر: World Bank, *Global Development Finance, Country Tables 1999*, op. cit., passim.

* للفترة 1992 - 1997

** للفترة 1990 - 1997

الاقتصادي نظراً لتراجع الدخل القومي[31] لتلك الدول، كذلك فإن التزايد في أعباء خدمة الدين يكون ذا أثر مثبط للاستثمارات نظراً لشعور المستثمرين أن جزءاً كبيراً من الناتج سوف يحول للخارج لسداد الديون الخارجية المستحقة على الدول.

ثالثاً: عدم القدرة على سداد أعباء خدمة الدين في مواعيدها المستحقة والالتجاء إلى إعادة جدولة الديون الخارجية

كان من نتيجة تزايد حجم الدين وتشوه هيكله وتفاقم أعبائه أن لجأ الكثير من الدول العربية إلى الدائنين طلباً للاتفاق على شروط جديدة لإعادة جدولة الديون المستحقة عليها، وقد تم ذلك (إعادة الجدولة) من خلال نواد للدائنين أشهرها نادي باريس ونادي لندن. ويختص الأول بالتفاوض حول إعادة جدولة الديون الرسمية، أما الثاني فيختص بالتفاوض حول إعادة جدولة الديون الخاصة المستحقة للمصارف التجارية، وذلك من خلال مجموعة من الممارسات والإجراءات التي جرى التعارف عليها منذ وقت طويل. وسوف نتعرض لطبيعة عمل كلا الناديين وإجراءات إعادة الجدولة وشروطها بكل منهما بشيء من التفصيل في الفصل السادس.

وعلى مستوى مجموعات الدول نجد أن الدول التي لجأت إلى تلك العملية هي دول المجموعة الثانية والثالثة، أما دول المجموعة الأولى تونس وجيبوتي وسلطنة عُمان ولبنان فلم تكن في حاجة إلى إعادة الجدولة نظراً لضآلة عبء الدين بتلك الدول.

واقتصرت عمليات إعادة الجدولة على دول المجموعة الثانية والثالثة كما يوضح الجدول (1ـ10) الذي يبين أن جملة الديون المعادة جدولتها بنادي باريس ونادي لندن قد بلغت 48662 مليون دولار بموجب 19 اتفاقية لإعادة الجدولة معظمها خاص بدول المجموعة الثانية، حيث بلغت جملة المبالغ المعادة جدولتها لدول تلك المجموعة نحو 48119 مليون دولار بنسبة 98.9٪ من إجمالي الديون المعادة جدولتها للدول العربية خلال الفترة 1989ـ1996، ويتعلق معظمها بكل من مصر والجزائر والمغرب حيث بلغت المبالغ المعادة جدولتها لتلك الدول 21972 و17365 و6049 مليون دولار بموجب اتفاقية واحدة، وأربع اتفاقيات، وثلاث اتفاقيات للدول الثلاث على التوالي. وقد بلغ إجمالي

التخفيضات والإعفاءات التي حصلت عليها دول المجموعة نحو 16162 مليون دولار يتعلق معظمها بمصر والمغرب، والتي حصلت على تخفيضات بلغت 12573 و2666 مليون دولار على التوالي خلال الفترة 1989 ـ 1995.

وفي عام 1997 أعادت اليمن جدولة نحو 1444 مليون دولار من ديونها الخارجية بموجب اتفاق نادي باريس بتاريخ 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 1997 [32].

الجدول (1ـ10)

اتفاقيات إعادة الجدولة وإعفاءات الديون الخارجية

المجموعة والدولة	حجم الديون المعادة جدولتها (1989ـ1996)			إعفاءات القروض (1989ـ1999) «مليون دولار»
	عدد الاتفاقيات	المبلغ بالمليون دولار	% من إجمالي الدين القائم	
المجموعة الثانية	14	48119	51.8	16162
الأردن	6	2733	43.4	923
الجزائر	4	17365	53.3	صفر
مصر	1	21972	64.4	12573
المغرب	3	6049	27.3	2666
المجموعة الثالثة	5	543	1.1	594
موريتانيا	4	430	17.4	183
سوريا	–	–	–	398
اليمن	1	113	1.8	–
المجموع	19	48662	34	16756

المصدر: صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، 1997، مرجع سابق، ص 155.

الفصل الثاني
تطور حجم الدين وهيكله
في الدول الأفريقية*

تزايد حجم الدين وتشوه هيكله وتفاقمت أعباؤه في الدول الثلاث محل الدراسة، وفي أفريقيا بصفة عامة، مقارنة بغيرها من المناطق على النحو الذي توضحه الدراسة في هذا الفصل من خلال مبحثين: أولهما يتعلق بتطور حجم الدين وهيكله، أما المبحث الثاني فيتناول تطور مؤشرات عبء الدين.

المبحث الأول
تطور حجم الدين وهيكله

أولاً: تطور حجم الدين

من متابعة تطور حجم الدين للدول الثلاث، وهي كل من جمهورية الكونجو الديمقراطية وساحل العاج ومصر يتضح لنا ما يلي:

تضاعف حجم الدين الخارجي في جمهورية الكونجو الديمقراطية خلال فترة الدراسة حيث ارتفع من 4960 مليون دولار عام 1980 إلى 10215 مليون دولار عام 1990، أما ساحل العاج فقد تزايد الدين فيها أكثر من ثلاث مرات خلال الفترة نفسها، حيث ارتفع حجم الدين فيها من 5848 مليون دولار عام 1980 إلى 18079 مليون دولار عام 1990.

وفي مصر تزايد رصيد الدين نحو مرتين خلال تلك الفترة، وتجدر الإشارة إلى أن حجم ذلك الدين قد تضاعف نحو مرتين ونصف خلال الفترة 1980 - 1988، حيث ارتفع من 20915 مليون دولار إلى 52486 مليون دولار ثم تراجع إلى 40104 ملايين دولار عام 1990 (انظر الملحق 2 - 1).

* سوف نقتصر هنا على الفترة 1980 - 1990 على أن نتعرض لتطور حجم الدين حتى نهاية عام 1997 عند تناول أثر إعادة الجدولة على الديون الخارجية في الفصل الثامن، وذلك منعاً للازدواجية ونظراً لأن جزءاً كبيراً من الزيادة في حجم الدين المستحق على أفريقيا حتى منتصف التسعينيات كان راجعاً إلى عمليات إعادة الجدولة.

ويرجع ذلك إلى إلغاء بعض الديون من قبل بعض الدول والهيئات العربية والحكومة الأمريكية، وسوف نوضح تفاصيل ذلك في مكان آخر من الكتاب.

وعلى مستوى أفريقيا فقد تزايد حجم الدين نحو مرتين ونصف المرة خلال عام 1990 [1] مقارنة بعام 1980، حيث ارتفع رصيد الدين من 109169 مليون دولار عام 1980 إلى 274968 مليون دولار عام 1990، أما أفريقيا جنوب الصحراء فقد تزايد الدين الخارجي بها أكثر من ثلاث مرات حيث ارتفع الرقم القياسي لرصيد الدين من 100٪ إلى 309٪ مقارنة بـ 100٪ إلى 224٪ لكافة الدول النامية، و100٪ إلى 178٪ في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

وتجدر الإشارة إلى أن حجم الدين قد تزايد في كل من جمهورية الكونجو الديمقراطية وساحل العاج بدرجة كبيرة في النصف الثاني من الثمانينيات مقارنة بالنصف الأول، والجدول (2ـ1) يوضح ذلك.

الجدول (2ـ1)
تطور حجم الدين في كل من
جمهورية الكونجو الديمقراطية وساحل العاج ومصر، والمناطق النامية الأخرى
خلال السنوات (1980، 1985، 1990)

(مليون دولار أمريكي)

السنوات / الدولة	1980	1985	نسبة الزيادة خلال 1985ـ1980 ٪	1990	نسبة الزيادة خلال 1990ـ1985 ٪	نسبة الزيادة خلال 1990ـ1980 ٪
جمهورية الكونجو الديمقراطية	4960	6171	24.4	10215	65.5	105.9
ساحل العاج	5848	9745	66.6	18079	85.5	209.1
مصر	20915	42135	101.5	40104	(4.8)	91.7
أفريقيا جنوب الصحراء	56285	98695	75.3	173737	76	208.7
أفريقيا	109169	176355	61.5	274968	55.9	151.9
أمريكا اللاتينية	242596	390893	61.1	431091	10.3	77.7
كافة الدول النامية	572756	965833	68.6	1280509	32.6	123.6

المصدر: World Bank, *World Debt Tables*, Various Editions.

وهكذا نجد أنه رغم حجم الدين الخارجي الكبير لمصر والذي يفوق مثيله في كل من جمهورية الكونجو الديمقراطية وساحل العاج، فإن معدلات الزيادة في حجم الدين لكلتا الدولتين خلال فترة الدراسة كانت تفوق مثيلتها في مصر، وكذلك الوضع بالنسبة إلى أفريقيا عامة. فرغم حجم الدين الخارجي الكبير لدول أمريكا اللاتينية مقارنة بأفريقيا، فإن معدلات زيادته في الأخيرة كان يفوق الأولى وكافة الدول النامية الأخرى، حيث إن حجم الدين الصغير نسبياً يخفي في طياته تفاقم مشكلة المديونية وأعبائها في أفريقيا، وبخاصة في ظل حجم وهيكل الاقتصادات الأفريقية الهشة.

ثانياً: هيكل الدين

يمكن تقسيم الدين إلى عدة أنواع[2] طبقاً للغرض من التقسيم، فطبقاً لأجل السداد تقسم الديون إلى ديون طويلة الأجل (تزيد مدتها على عام) وديون قصيرة الأجل (تقل عن عام) وتتسم بارتفاع تكلفتها وهي عادة من المصادر التجارية، كما تقسم الديون الطويلة الأجل طبقاً لنوع الدائن إلى ديون رسمية عادة مضمونة، وديون خاصة غير مضمونة، وتقسم الديون العامة المضمونة إلى ديون ثنائية (تبرم مع الحكومات) وديون متعددة الأطراف (تبرم مع منظمات التمويل الدولية والإقليمية).

ومن استعراض هيكل الدين وتطوره في دول العالم الثالث نجد ما يلي:

في الوقت الذي تزايدت فيه الديون الطويلة الأجل نحو مرتين في كل من جمهورية الكونجو الديمقراطية ومصر عام 1990 مقارنة بعام 1980، فقد تزايدت تلك الديون نحو ثلاث مرات في ساحل العاج، حيث ارتفعت من 4261 مليون دولار وبأهمية نسبية إلى إجمالي المديونية قدرها 85.9٪ إلى 8951 مليون دولار بأهمية نسبية قدرها 87.6٪ عام 1990 في جمهورية الكونجو الديمقراطية ومن 16477 مليون دولار وبأهمية نسبية قدرها 78.8٪ إلى 35318 مليون دولار بأهمية نسبية قدرها 18.1٪ من إجمالي المديونية في مصر خلال الفترة نفسها.

ورغم تزايد الدين الطويل الأجل في ساحل العاج نحو ثلاث مرات خلال الفترة محل الدراسة، فإن الأهمية النسبية لتلك الديون إلى إجمالي المديونية قد تراجعت من 80.8٪ إلى 80.5٪ خلال فترة الدراسة.

وفيما يتعلق بالديون القصيرة الأجل نجد أن نسبة تلك الديون إلى إجمالي المديونية رغم أنها لم تتعد 9.8٪ في جمهورية الكونجو الديمقراطية خلال الثمانينيات، حيث ارتفعت تلك النسبة من 6.6٪ عام 1980 إلى 9.8٪ عام 1987 وتراجعت إلى 7.3٪ عام 1990، فإنها تضاعفت تقريباً خلال تلك الفترة. أما ساحل العاج فقد كانت ديونها قصيرة الأجل مرتفعة مقارنة بكل من مصر وجمهورية الكونجو الديمقراطية حيث بلغت أهميتها النسبية إلى إجمالي المديونية 18٪ عام 1980 و17.1٪ عام 1990، وإن كانت تلك النسبة قد شهدت تراجعاً في بعض السنوات حيث بلغت 7.3٪ عام 1986 و7.5٪ عام 1985، فقد تزايدت نحو ثلاث مرات خلال تلك الفترة، والجدول (2-2) يوضح ذلك.

ومن خلال تحليل هيكل الديون بالدول الثلاث نجد ما يلي (انظر الملحق 2-2):

1. رغم أن كافة ديون جمهورية الكونجو الديمقراطية الطويلة الأجل ديون رسمية عامة مضمونة من قبل الحكومة أو الجهات الرسمية، ورغم تزايد نصيب الديون الرسمية: المتعددة الأطراف والثنائية إلى إجمالي تلك الديون حيث ارتفعت من 62.9٪ عام 1980إلى 90.1٪ عام 1990، فإننا نلاحظ تزايد عبء تلك الديون نظراً للآتي:

أ. تزايد نسبة الديون المتعددة الأطراف إلى إجمالي الديون الرسمية من 12.4٪ عام 1980 إلى 32.2٪ عام 1990، وتجدر الإشارة إلى أن تلك الديون لا تعاد جدولتها ويتحتم الوفاء بها في مواعيد استحقاقها.

ب. تراجع النسبة الميسرة من الديون الثنائية من 29.2٪ عام 1980 إلى 20.1٪ عام 1988 (ارتفعت إلى 27.3٪ عام 1990) مما يعكس ارتفاع تكلفة تلك الديون.

2. على الرغم من أن معظم ديون ساحل العاج تعتبر ديوناً طويلة الأجل (حيث لم تقل نسبتها عن 76.8٪ من إجمالي المديونية خلال فترة الدراسة)، فإننا نلاحظ تفاقم عبء تلك الديون، ويرجع ذلك إلى:

الجدول (2_2)
تطور هيكل الدين طبقاً لأجل السداد في كل من جمهورية الكونجو الديمقراطية وساحل العاج ومصر خلال الفترة 1980_1990

الدولة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990
جمهورية الكونجو الديمقراطية											
الرقم القياسي للدين الطويل الأجل	100	99	96	104	101	116	139	169	163	186	210
نسبة الدين الطويل الأجل إلى إجمالي الدين	85.9	86.2	80.2	83.3	81.2	80.3	82.3	82.3	81	86.2	87.6
الرقم القياسي للدين القصير الأجل	100	102	142	82	97	124	128	178	256	196	228
نسبة الدين القصير الأجل إلى إجمالي الدين	6.6	6.8	9.1	5	6	6.6	5.8	6.6	9.8	7	7.3
الرقم القياسي لاستخدام ائتمان صندوق النقد الدولي	100	93	146	167	181	216	229	259	211	168	140
نسبة استخدام ائتمان صندوق النقد الدولي إلى إجمالي الدين	7.5	7	10.7	11.7	12.8	13.1	11.9	11.1	9.2	6.8	5.1
ساحل العاج											
الرقم القياسي للدين الطويل الأجل	100	107	132	133	145	177	204	245	247	265	308
نسبة الدين الطويل الأجل إلى إجمالي الدين	80.8	76.8	79.1	80.1	84.3	85.7	86.8	85.4	83.2	79.7	80.5
الرقم القياسي للدين القصير الأجل	100	110	104	84	60	69	76	130	174	266	292
نسبة الدين القصير الأجل إلى إجمالي الدين	18.1	17.6	14.1	11.3	7.9	7.5	7.3	10.2	13.2	18	17.1
الرقم القياسي لاستخدام ائتمان صندوق النقد الدولي	100	572	823	1031	980	1023	1014	929	783	569	663
نسبة استخدام ائتمان صندوق النقد الدولي إلى إجمالي الدين	1.1	5.6	6.8	8.6	7.8	6.8	5.9	4.4	3.6	2.3	2.4
مصر											
الرقم القياسي للدين الطويل الأجل	100	117	147	164	179	217	237	276	276	264	214
نسبة الدين الطويل الأجل إلى إجمالي الدين	78.8	85.5	81.9	83.2	83.1	84.8	84.2	87.3	86.7	84.6	88.1
الرقم القياسي للدين القصير الأجل	100	79	126	129	144	155	179	157	168	193	116
نسبة الدين القصير الأجل إلى إجمالي الدين	19.2	14.1	17.2	16.1	16.3	14.8	15.5	12.2	12.9	15.1	11.6
الرقم القياسي لاستخدام ائتمان صندوق النقد الدولي	100	24	63	58	50	45	35	64	46	39	30
نسبة استخدام ائتمان صندوق النقد الدولي إلى إجمالي الدين	2	0.4	0.9	0.7	0.6	0.4	0.3	0.5	0.4	0.3	0.3

المصدر: World Bank, *World Debt Tables*, Various Editions

أ. تراجع نسبة الديون الرسمية العامة المضمونة من 91.2٪ إلى 67.4٪ عام 1989 (ارتفعت إلى 70٪ عام 1990) في مقابل تزايد الديون الخاصة غير المضمونة من 8.8٪ إلى 32.6٪ تراجعت إلى 30٪ خلال الفترة نفسها.

ب. ارتفاع الأهمية النسبية للديون المستحقة لمصادر خاصة إلى إجمالي الديون الرسمية على الرغم من تراجعها عبر فترة الدراسة حيث بلغت 71.5٪ عام 1980 وتراجعت إلى 30.3٪ عام 1990.

ج. ارتفاع الأهمية النسبية للديون المستحقة للبنوك التجارية والتي بلغت 43.6٪[3] عام 1980 ارتفعت إلى 55.7٪ عام 1986، وتراجعت إلى 48.6٪ عام 1990.

3. أما مصر فقد تمثلت معالم خطورة أزمة الدين بها على الرغم من ارتفاع الأهمية النسبية للقروض الطويلة الأجل إلى إجمالي المديونية في الآتي:

أ. تراجع نسبة الديون الرسمية: المتعددة الأطراف والثنائية من 86.7٪ عام 1980 إلى 77.5٪ عام 1990 مقابل ارتفاع نسبة الديون من المصادر الخاصة من 13.3٪ إلى 22.5٪ خلال الفترة نفسها.

ب. تراجع نسبة القروض المتعددة الأطراف الميسرة من 72.4٪ عام 1980 إلى 38.6٪ عام 1990.

ج. تزايد نسبة الديون الخاصة غير المضمونة من 1.6٪ عام 1980 إلى 2.9٪ عام 1990 بالإضافة إلى تزايد الديون المستحقة للبنوك التجارية من 3.4٪ إلى 4.8٪.

د. هناك نحو 10 مليارات دولار[4] تمثل ديوناً عسكرية تم اقتراضها بشروط غير ميسرة، استحق منها للولايات المتحدة الأمريكية في عام 1988 نحو 5.7 مليارات دولار تمثل ديوناً عسكرية يرجع تاريخها إلى نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات، عندما بدأت مصر عمليات مكثفة لإعادة تجهيز القوات المسلحة.

وهذه الديون تم التعاقد عليها بأسعار فائدة ثابتة مرتفعة (12 ـ 14٪) وفي بعض الحالات 18٪، كما بلغت مدفوعات الفائدة نحو 600 مليون دولار سنوياً.

وعلى مستوى أفريقيا[5] نجد أنه بينما تزايدت ديونها الخارجية بنسبة 129.2٪ خلال الثمانينيات (94.8٪ لمنطقة شمال أفريقيا، 161.6٪ لأفريقيا جنوب الصحراء). ورغم أن معظم تلك الديون من مصادر رسمية، فإن مشكلة المديونية الخارجية تكمن خطورتها بدرجة أكبر في النمو الكبير للديون غير الميسرة سواء كانت ثنائية أو متعددة الأطراف.

ففي الوقت الذي تزايدت فيه الديون الثنائية الميسرة بنسبة 100٪ [6]، فقد زادت الديون الثنائية غير الميسرة بنسبة 364.7٪، وكذلك فقد نمت الديون المتعددة الأطراف غير الميسرة بنحو 266.9٪ مقارنة بنسبة 213.2٪ لمثيلتها الميسرة، وفي الوقت الذي نمت فيه الديون المضمونة بنسبة 56.5٪ فقد نمت الديون الأخرى غير المضمونة بنسبة 66.5٪.

وبصفة عامة فقد نمت الديون الثنائية غير الميسرة بالمقارنة بمثيلتها الميسرة بنسبة كبيرة في كل من جمهورية الكونجو الديمقراطية وساحل العاج ومصر ونيجيريا والجزائر والمغرب والسودان وزامبيا والكاميرون وموزمبيق وتنزانيا، وكذلك الوضع بالنسبة إلى الديون المتعددة الأطراف غير الميسرة فقد نمت بدرجة فاقت مثيلتها الميسرة في كل من ساحل العاج ومصر ونيجيريا والمغرب والكاميرون.

كما نجد أنه بينما تزايد الدين القصير الأجل[7] في أفريقيا جنوب الصحراء عام 1990 مقارنة بعام 1980 بنحو 115٪، فقد بلغت تلك الزيادة نحو 50٪ بالنسبة إلى الدول النامية كافة، كما تراجعت تلك الديون بنسبة 2٪ لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي خلال الفترة نفسها.

المبحث الثاني
تطور مؤشرات عبء الدين

أولاً: تصنيف الدول الأفريقية طبقاً لعبء الدين ومستوى الدخل

قبل أن نتعرض لمؤشرات عبء الدين نود أن نوضح تصنيف الدول الأفريقية وفقاً لمستوى الدخل وعبء الدين المستحق عليها، والذي يتضح منه مدى تردي وضع المديونية في الدول الأفريقية؛ فمن بين الـ 26 دولة[8] المنخفضة الدخل المثقلة بالديون في العالم يوجد منها 23 دولة أفريقية بنسبة 88.5٪ والدول الثلاث الباقيات يوجد اثنتان منها في أمريكا اللاتينية (غيانا وهندوراس)، ودولة في آسيا (ميانمار).

وتجدر الإشارة إلى أن مصر وهندوراس قد أعيد تصنيفهما كدولتين منخفضتي الدخل مثقلتين بالديون بعد أن كانتا من الدول المتوسطة الدخل المثقلة بالديون، وذلك خلال الفترة 1988 ـ 1990.

ومن بين 15 دولة متوسطة الدخل مثقلة بالمديونية توجد 4 دول في أفريقيا و8 دول في أمريكا اللاتينية، وبلغاريا وبولندا في أوربا، وسوريا في الشرق الأوسط، وهناك 6 دول قد تغير تصنيفها من دول متوسطة الدخل مثقلة بالمديونية إلى دول متوسطة الدخل معتدلة المديونية وهي تشيلي وكوستاريكا وهنغاريا والفلبين والسنغال وأورجواي.

كما أنه من بين الدول المنخفضة الدخل المعتدلة المديونية والتي يبلغ عددها 11 دولة توجد منها 6 دول أفريقية، ولكن عند التحسن في موقف الدول طبقاً لوضع المديونية، نجد تراجع عدد الدول الأفريقية، طبقاً لما يوضحه الجدول (2ـ3).

الجدول (2ـ3)
تصنيف الدول الأفريقية طبقاً لعبء المديونية
ومستوى الدخل خلال الفترة 1988ـ1990

التصنيف	عدد الدول في العالم	عدد الدول الأفريقية
1. الدول المنخفضة الدخل المثقلة بالديون	26	23 (1)
2. الدول المتوسطة الدخل المثقلة بالديون	15	4 (2)
3. الدول المنخفضة الدخل المعتدلة المديونية	11	6 (3)
4. الدول المتوسطة الدخل المعتدلة المديونية	17	4 (4)
5. الدول المنخفضة الدخل الأقل مديونية	11	4 (5)
6. الدول المتوسطة الدخل الأقل مديونية	34	8 (6)

المصدر: World Bank, *World Debt Tables*, 1991/92, op.cit., 16-17.

1. تشمل (بوروندي ـ مصر ـ غينيا الاستوائية ـ أثيوبيا ـ غانا ـ غينيا ـ غينيا بيساو ـ كينيا ـ ليبيريا ـ مدغشقر ـ مالاوي ـ موريتانيا ـ موزمبيق ـ النيجر ـ نيجيريا ـ ساوتومي وبرنسيب ـ سيراليون ـ الصومال ـ السودان ـ تنزانيا ـ أوغندا ـ جمهورية الكونجو الديمقراطية ـ زامبيا).
2. تشمل (الجزائر ـ الكونجو ـ ساحل العاج ـ المغرب).
3. تشمل (بنين ـ أفريقيا الوسطى ـ مالي ـ رواندا ـ توجو ـ جزر القمر).
4. تشمل (أنجولا ـ الكاميرون ـ الجابون ـ السنغال).
5. تشمل (بوركينا فاسو ـ تشاد ـ جامبيا ـ ليسوتو).
6. تشمل (بوتسوانا ـ الرأس الأخضر ـ جيبوتي ـ سوازيلاند ـ زيمبابوي ـ تونس ـ موريشيوس ـ سيشل).

ويتضح مما سبق أن مصر وجمهورية الكونجو الديمقراطية صنفتا كدولتين منخفضتي الدخل مثقلتين بالمديونية، أما ساحل العاج فقد صنفت كدولة متوسطة الدخل مثقلة بالمديونية.

وتجدر الإشارة إلى أن الدول المنخفضة الدخل المثقلة بالمديونية(9) طبقاً للتصنيف السابق هي تلك الدول التي يقل فيها نصيب الفرد عن 580 دولاراً من الناتج القومي، ويوجد بها ثلاثة من مؤشرات الدين التالية:

1. تتراوح نسبة الدين إلى الناتج القومي الإجمالي بها بين 30٪ ـ 50٪.
2. تتراوح نسبة الدين إلى الصادرات من كافة السلع والخدمات بين 165٪ ـ 275٪.
3. تتراوح نسبة خدمة الدين إلى الصادرات بين 18٪ ـ 30٪.
4. تتراوح نسبة الفائدة إلى الصادرات بين 12٪ ـ 20٪.

أما الدول المتوسطة الدخل المثقلة بالديون فهي تلك التي يزيد فيها متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي على 580 دولاراً، ويقل عن 6000 دولار، ويوجد بها ثلاثة من مؤشرات الدين التالية:

1. تبلغ نسبة الدين إلى الناتج القومي الإجمالي 50٪ أو أكثر.
2. تبلغ نسبة الدين إلى الصادرات من كافة السلع والخدمات 275٪ أو أكثر.
3. تبلغ نسبة خدمة الدين إلى الصادرات 30٪ أو أكثر.
4. تبلغ نسبة الفائدة إلى الصادرات 20٪ أو أكثر.

وطبقاً لمعايير تصنيف البنك الدولي للدخل والمديونية بالدول النامية عام 1999، فإن الدول المنخفضة الدخل هي تلك التي يقل نصيب الفرد فيها من الناتج القومي الإجمالي عن 785 دولاراً، أما الدول المتوسطة الدخل فهي تلك التي يتراوح فيها نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي ما بين 786 دولاراً و9655 دولاراً.

وفيما يتعلق بتصنيف البنك الدولي للدول النامية طبقاً لعبء المديونية فقد جاء كالآتي:

1. دول مثقلة بالمديونية: وهي تلك التي تبلغ فيها نسبة القيمة الحالية لخدمة الدين إلى كل من الصادرات من السلع والخدمات، والناتج القومي الإجمالي أكثر من 220٪، 80٪ على التوالي.

2. دول معتدلة المديونية: وهي تلك التي تتراوح فيها القيمة الحالية لخدمة الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات ما بين 132٪ إلى أقل من 220٪، أو تبلغ خدمة الدين فيها إلى الناتج القومي الإجمالي ما بين 48٪ إلى أقل من 80٪.

3. دول أقل مديونية: وهي تلك التي تبلغ فيها القيمة الحالية لخدمة الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات والناتج القومي الإجمالي أقل من 132٪، 48٪ على التوالي.

وطبقاً للتصنيف الذي سبقت الإشارة إليه فقد شملت الدول العربية المثقلة بالمديونية والمنخفضة الدخل كلاً من موريتانيا والصومال والسودان، وشملت الدول العربية المثقلة بالمديونية والمتوسطة الدخل كلاً من الأردن وسوريا، أما الدول العربية المعتدلة المديونية والمنخفضة الدخل فقد اقتصرت على الجمهورية اليمنية، وضمت الدول العربية المعتدلة المديونية والمتوسطة الدخل كلاً من الجزائر والمغرب وتونس، وبالنسبة إلى الدول العربية الأقل مديونية والمتوسطة الدخل فقد ضمت كلاً من جيبوتي ومصر ولبنان وسلطنة عُمان.

ووفقاً لذلك التصنيف أيضاً فقد تضمنت الدول المثقلة المديونية المنخفضة الدخل نحو 27 دولة أفريقية وهي أنجولا وبوركينا فاسو وبوروندي والكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونجو الديمقراطية وجمهورية الكونجو وساحل العاج وأثيوبيا وغانا وغينيا وغينيا بيساو ومدغشقر ومالاوي ومالي وموريتانيا وموزمبيق والنيجر ونيجيريا ورواندا وساوتومي وبرنسيب وسيراليون والصومال والسودان وتنزانيا وأوغندا وزامبيا.

واقتصرت الدول المثقلة بالمديونية المتوسطة الدخل على دولة أفريقية واحدة وهي الجابون، أما الدول المعتدلة المديونية والمنخفضة الدخل فقد شملت نحو 7 دول أفريقية هي بنين وتشاد وجامبيا وكينيا والسنغال وتوجو وزيمبابوي.

أما الدول المعتدلة المديونية والمتوسطة الدخل فقد شملت نحو 5 دول أفريقية هي الجزائر وغينيا الاستوائية وموريشيوس والمغرب وتونس، أما الدول الأقل مديونية المنخفضة الدخل فقد ضمت دولتين أفريقيتين هما أرتيريا وليسوتو.

أما الدول الأقل مديونية المتوسطة الدخل فقد شملت نحو 7 دول أفريقية هي بوتسوانا والرأس الأخضر وجيبوتي ومصر وسيشل وجنوب أفريقيا وسوازيلاند[(10)].

ثانياً: مؤشرات عبء الدين

لا يترتب على الاقتراض الخارجي أي مشكلة عند السداد إذا ما تم استخدام القروض الخارجية في تمويل مشروعات يزيد عائدها على تكلفة الاقتراض، ولكن المشكلة تحدث غالباً عند حدوث العكس، أي عندما لايترتب على ذلك الاقتراض زيادة في الإنتاج القومي من السلع والخدمات أو توفير بدائل للواردات، ففي هذه الحالة تواجه الدولة صعوبات كبيرة في الوفاء بالتزاماتها الخارجية.

وعادة ما يتم استخدام عدة مؤشرات لتقويم عبء الدين منها:

1. نسبة الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات

وتعد تلك النسبة مقياساً[(11)] عاماً لصعوبات خدمة الدين، وعادة إذا ما زادت تلك النسبة على 200٪ فإن الدولة تواجه صعوبات في خدمة ديونها الخارجية، وهذه ليست معدلاً تحكمياً، فقد تقل النسبة عن ذلك وتواجه الدول صعوبات في خدمة أعباء ديونها الخارجية.

وعلى مستوى الدول الثلاث نجد ارتفاعاً في تلك النسبة من 206.4٪ (انظر الملحق 2-2) عام 1980 إلى 444.7٪ عام 1990 في جمهورية الكونجو الديمقراطية مقارنة بـ 160.7٪ إلى 455.9٪ في ساحل العاج، ومن 227.7٪ عام 1980 إلى 435.1٪ عام 1989 في مصر.

وقد ارتفعت تلك النسبة إلى 580.9٪ عام 1994 في ساحل العاج، وتراجعت إلى 214٪ في مصر بفعل عمليات إلغاء جزء من الدين التي حصلت عليها في عامي 1990 و1991.

وعلى مستوى مناطق العالم كافة نجد أنه على الرغم من أن أفريقيا جنوب الصحراء كانت أفضل المناطق في بداية فترة الدراسة (1980) حيث بلغت تلك النسبة بها 97.1٪ (انظر الملحق 2ـ3) مقارنة بـ 131.1٪، 197.1٪ لكافة الدول النامية ومنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي على التوالي، فإنه منذ عام 1988 أصبحت منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، أسوأ المناطق حيث ارتفعت تلك النسبة إلى 361.2٪، 351.9٪، 329.5٪ خلال السنوات 1988، 1989، 1990 وذلك مقارنة بـ 314.9٪، 277.2٪، 261.4٪ لمنطقة أمريكا اللاتينية و199.6٪، 184.5٪، 176.8٪ لكافة الدول النامية خلال الفترة نفسها.

2. نسبة الدين إلى الناتج القومي الإجمالي

وهو مؤشر يوضح أن قدرة الدولة الغنية على خدمة ديونها الخارجية تكون أفضل من مثيلتها الفقيرة؛ فالدولة الغنية تمتلك أصولاً إنتاجية أكبر، ومن ثم يمكنها مواجهة أي صعوبات طارئة قد تواجهها، وذلك عكس الدولة ذات الناتج القومي الصغير.

وقد تزايدت تلك النسبة نحو أربع مرات في جمهورية الكونجو الديمقراطية (انظر الملحق 2ـ2) مقارنة بنحو 3 مرات لساحل العاج خلال عام 1990 مقارنة بعام 1980، وقد تضاعفت تلك النسبة في مصر خلال عام 1988 مقارنة بعام 1980، ووصلت تلك النسبة إلى 338.9٪ لساحل العاج عام 1994 مقارنة بتراجعها إلى 78.9٪ بالنسبة إلى مصر. ويرجع تزايد تلك النسبة في جمهورية الكونجو الديمقراطية عام 1990 مقارنة بمثيلتها في مصر إلى تراجع حجم الدين في مصر بنحو 11.4 مليار دولار مقارنة بعام 1989 بالإضافة إلى تحقيق معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي قدره 2.5٪ (انظر الملحق 2ـ4)، هذا في الوقت الذي زادت فيه ديون جمهورية الكونجو الديمقراطية بنحو مليار دولار بالإضافة إلى تحقيقها معدل نمو سلبي في الناتج المحلي الإجمالي قدره 1.9٪ عام 1990.

وعلى مستوى مناطق العالم كافة (انظر الملحق 2ـ3) نجد أنه في الوقت الذي تزايدت فيه تلك النسبة من 28٪ عام 1980 إلى 41.8٪ عام 1990 في كافة الدول النامية، ومن 35.1٪ إلى 40.8٪ في أمريكا اللاتينية، نجد ارتفاع تلك النسبة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء من 28.1٪ إلى 111.1٪ خلال الفترة نفسها. أي أن أفريقيا كانت أسوأ المناطق من حيث نسبة الدين إلى الناتج المحلي وخاصة منذ النصف الأخير من الثمانينيات، كما أنه في الوقت الذي تزايدت فيه تلك النسبة نحو 1.2 مرة في أمريكا اللاتينية، و1.5 مرة في كافة الدول النامية، فقد تزايدت في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء نحو أربع مرات خلال فترة الدراسة.

3. ارتفاع معدل خدمة الدين

ويقيس هذا المؤشر مقدار ما تستنزفه أعباء خدمة الدين من حصيلة الصادرات السلعية والخدمية، حيث إن:

$$\text{معدل خدمة الدين} = \frac{\text{الفوائد + الأقساط}}{\text{حصيلة الصادرات}} \times 100$$

وكلما ارتفعت تلك النسبة تناقص[12] المتبقي من حصيلة الصادرات، وقد لا يكفي لتمويل الواردات الأساسية اللازمة لعملية التنمية والعكس بالعكس؛ ويوضح هذا المؤشر مشكلة السيولة بالدول المدينة وهو الأمر الذي يجعل الجهات الدائنة تعتمد عليه للاطمئنان إلى قدرة الدولة على سداد التزاماتها.

وتجدر الإشارة إلى تراجع معدل خدمة الدين في جمهورية الكونجو الديمقراطية من 22.6٪ عام 1980 إلى 10.5٪ عام 1981 ثم تزايد تدريجياً حتى بلغ 24.8٪ عام 1985 ثم تراجع بعد ذلك ووصل إلى 16.6٪ عام 1988. ويرجع تحسن هذا المؤشر في بعض السنوات إلى عمليات إعادة الجدولة للديون الرسمية التي تمت خلال (1981، 1983، 1985، 1986، 1987، 1989) بالإضافة إلى إعادة جدولة الديون التجارية سنوياً خلال الفترة 1983ـ1987، وعام 1989.

أما ساحل العاج فقد ارتفع معدل خدمة الدين بها من 28.3٪ عام 1980 حتى وصل إلى 49.6٪ عام 1983، وتراجع إلى 40.6٪ عام 1984 ثم تزايد تدريجياً حتى بلغ 48.5٪ عام 1986، وتراجع إلى 39.2٪ عام 1988، وقد تحسن هذا المؤشر في بعض السنوات بفعل عمليات إعادة الجدولة الرسمية السنوية خلال الفترة 1984 - 1987.

وفي مصر ارتفع معدل خدمة الدين من 14.8٪ حتى وصل إلى 30.6٪ عام 1986، وتراجع إلى 19.6٪ عام 1987 نظراً لإعادة الجدولة في ذلك العام (انظر الملحق 2 ـ 2)، ويوضح ذلك الشكل (1).

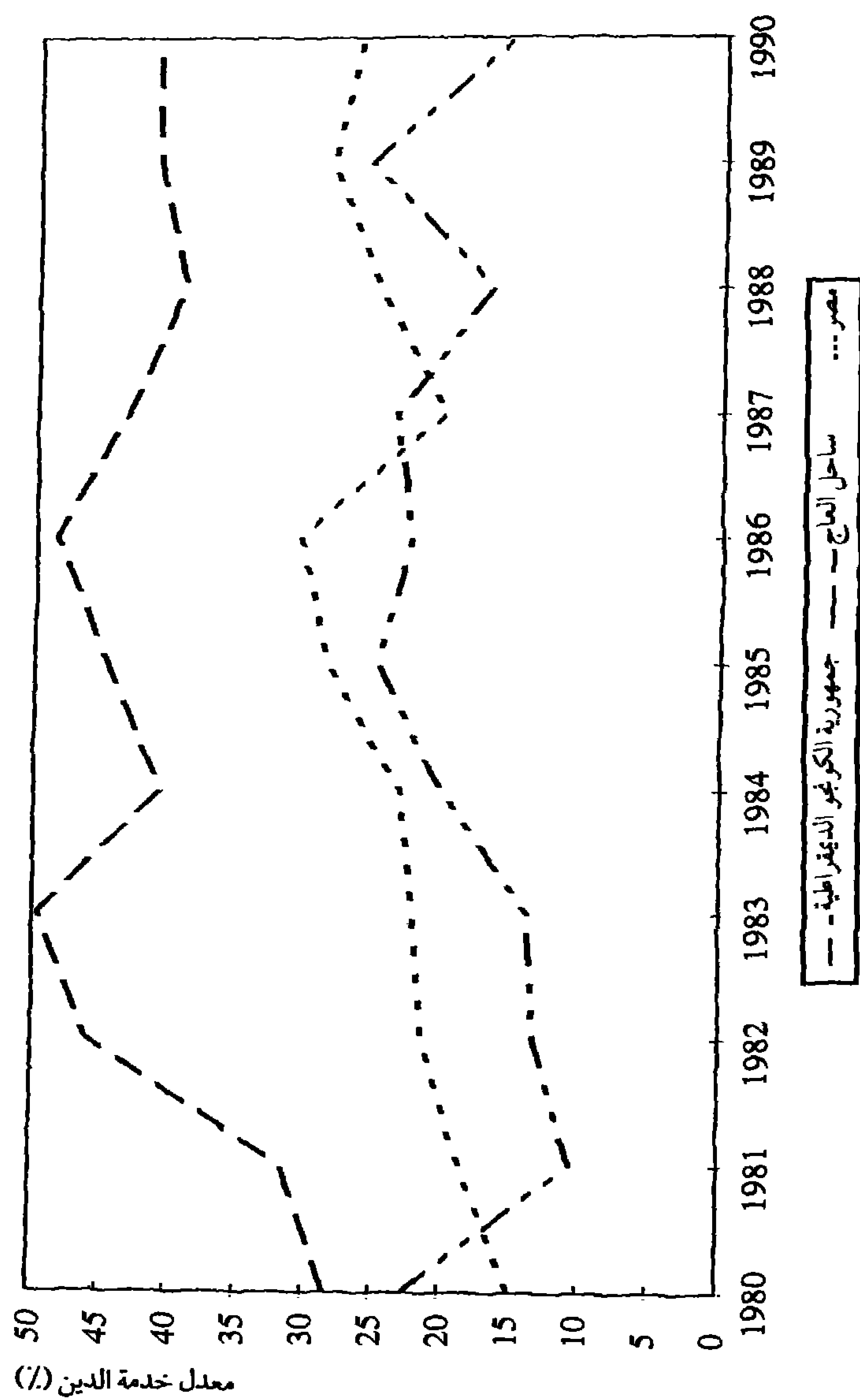
ورغم انخفاض معدل خدمة الدين (انظر الملحق 2 ـ 3) في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء مقارنة بغيرها من مناطق العالم، فإن تلك النسبة تتجه إلى التزايد عكس تلك المناطق التي تتجه النسبة فيها إلى الانخفاض.

وقد يبدو للوهلة الأولى أن عبء الدين الطويل الأجل (المدفوع) ضئيل، إلا أنه من خلال ما يستنزفه ذلك العبء من الناتج المحلي الإجمالي يمكن لنا الوصول إلى الأثر السلبي الذي يسببه ذلك العبء على الاستثمار، فبدون عبء الدين كان من الممكن زيادة الاستثمار بنسب تتراوح بين 14.3٪ (انظر الملحق 2 ـ 5) و56٪ في جمهورية الكونجو الديمقراطية، وما بين 34٪ و171.6٪ في ساحل العاج، وبنسبة تصل ما بين 23.2٪ و68.7٪ في مصر، وذلك خلال الفترة 1980 ـ 1990 (انظر الملحق 2 ـ 5).

4. ارتفاع نسبة ما تستنزفه مدفوعات الفائدة من حصيلة الصادرات السلعية والخدمية

بلغت تلك النسبة في ساحل العاج 13٪ عام 1980 ارتفعت إلى 17.7٪ عام 1990 ووصلت إلى 17.5٪ عام 1994، أما في مصر فقد ارتفعت تلك النسبة من 9.2٪ عام 1980 إلى 15.5٪ عام 1985وتراجعت إلى 9.7٪ عام 1990 ثم وصلت إلى 8.7٪ عام 1994 (بفضل عمليات تخفيض المديونية كما سبقت الإشارة إليها)، أما في جمهورية الكونجو الديمقراطية فقد تراجعت تلك النسبة بها من 11٪ عام 1980 إلى 6.4٪ عام 1990.

الشكل (1)
معدل خدمة الدين في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وساحل العاج ومصر
خلال الفترة (1980 - 1990)



قام الباحث بعمل الشكل من: World Bank, *World Debt Tables*, Various editions.

وتجدر الإشارة إلى[13] أن ارتفاع معدلات الدين ومدفوعات الفائدة إلى الصادرات إنما يعني أن القدرة على الاستيراد أصبحت أكثر تأثراً بالتقلبات في أسعار الصادرات، كما أدت الحصة المتزايدة للفوائد المتغيرة المتصلة بالديون إلى ربط فاتورة الواردات بصورة مباشرة بتذبذبات المعدلات الدولية للفائدة.

5. تزايد نصيب الفرد من المديونية مقارنة بنصيبه من الدخل القومي الإجمالي

عند مقارنة نصيب الفرد من المديونية بنصيبه من الدخل القومي يتضح الفائض بعد ذلك لأغراض الاستهلاك والادخار، وقد لا يكون هناك فائض على الإطلاق بحيث يكون الفرد مديناً بدخله بالكامل أو أكثر.

وفيما يتعلق بهذا المؤشر نجد أنه بينما كان الفرد مديناً بنحو ثلث دخله في جمهورية الكونجو الديمقراطية عام 1980 أصبح عام 1990 (انظر الملحق 2ـ6) مديناً بنحو 1.25 من دخله، وذلك مقارنة بالوضع في ساحل العاج حيث ارتفع نصيب مديونية الفرد من نحو ثلثي دخله تقريباً إلى نحو ضعف ذلك الدخل خلال الفترة نفسها، أما مصر فقد كان الفرد فيها مديناً بأكثر من دخله، منذ بداية فترة الدراسة حيث ارتفعت تلك النسبة من 102٪ عام 1980 إلى 161٪ عام 1988 وتراجعت إلى 126٪ عام 1990، وذلك بفعل عمليات إلغاء الدين المشار إليها.

وقد ارتفعت تلك النسبة في ساحل العاج عام 1994 حيث بلغت 339٪ وذلك مقارنة بتراجع تلك النسبة في مصر إلى 79٪؛ وذلك نظراً لتخفيض ديون مصر بموجب اتفاقية إعادة الجدولة لعام 1991، وهو ما ساهم بدوره في تزايد الناتج القومي بدرجة كبيرة حيث ارتفع من 32309 ملايين دولار عام 1991 إلى 42298 مليون دولار عام 1994، أما ساحل العاج فقد تراجع بها الناتج القومي من 8082 مليون دولار عام 1991 [14] إلى 5445 مليون دولار عام 1994.

ويوضح الجدول (2ـ4) تحليلاً لعبء الدين بمختلف دول القارة الأفريقية.

الجدول (2ـ4)
مؤشرات الدين وأعباؤه في دول أفريقيا خلال عامي 1980 و1990

بيـــان	1980	1990
1. حجم الدين		
• دول غير مدينة	2	-
• دول بلغ فيها الدين أقل من مليار دولار	28	19
• دول بلغ فيها الدين من 1 إلى أقل من 3 مليارات دولار	9	9
• دول بلغ فيها الدين من 3 إلى أقل من 6 مليارات دولار	6	11
• دول بلغ فيها الدين من 6 إلى أقل من 10 مليارات دولار	2	4
• دول بلغ فيها الدين 10 مليارات دولار فأكثر	2	7
• دول لا يتوافر عنها بيانات	2	1
إجمالي عدد الدول الأفريقية	51	51
2. نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي		
• دول غير مدينة	2	-
• دول بلغت فيها نسبة الدين إلى الناتج المحلي أقل من 50٪	23	9
• دول بلغت فيها نسبة الدين إلى الناتج المحلي 50٪ وأقل من 100٪	11	18
• دول بلغت فيها نسبة الدين إلى الناتج المحلي 100٪ وأقل من 200٪	2	8
• دول بلغت فيها نسبة الدين إلى الناتج المحلي أكثر من 200٪	-	9
• دول لا يتوافر عنها بيانات	13	7
إجمالي عدد الدول الأفريقية	51	51
3. نصيب الفرد من الدين الخارجي		
• دول غير مدينة	2	-
• دول بلغ نصيب الفرد فيها من الدين أقل من 100 دولار	10	3
• دول بلغ نصيب الفرد فيها أكثر من 100 وأقل من 200 دولار	15	4
• دول بلغ نصيب الفرد فيها أكثر من 200 وأقل من 400 دولار	10	19
• دول بلغ نصيب الفرد فيها أكثر من 400 وأقل من 800 دولار	8	12
• دول بلغ نصيب الفرد فيها أكثر من 800 دولار	4	12
• دول لا يتوافر عنها بيانات	2	1
إجمالي عدد الدول الأفريقية	51	51
4. نسبة الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات		
• دول غير مدينة	2	-
• دول بلغت فيها نسبة الدين إلى الصادرات أقل من 100٪	8	6
• دول بلغت فيها نسبة الدين إلى الصادرات أكثر من 100٪ وأقل من 200٪	16	5
• دول بلغت فيها نسبة الدين إلى الصادرات أكثر من 200٪ وأقل من 400٪	13	14
• دول بلغت فيها نسبة الدين إلى الصادرات أكثر من 400٪ وأقل من 800٪	1	12
• دول بلغت فيها نسبة الدين إلى الصادرات أكثر من 800٪	-	9
• دول لا يتوافر عنها بيانات	11	5
إجمالي عدد الدول الأفريقية	51	51

بيــــان	1980	1990
5. معدل خدمة الدين		
• دول غير مدينة	2	-
• دول وصل فيها معدل خدمة الدين إلى أقل من 10٪	15	12
• دول تراوح فيها معدل خدمة الدين من 10٪ إلى أقل من 20٪	11	14
• دول تراوح فيها معدل خدمة الدين من 20٪ إلى أقل من 30٪	10	10
• دول بلغ فيها معدل خدمة الدين أكثر من 30٪	1	10
• دول لا يتوافر عنها بيانات	12	5
إجمالي عدد الدول الأفريقية	51	51
6. مدفوعات الفائدة كنسبة إلى الصادرات من السلع والخدمات		
• دول غير مدينة	2	-
• دول تراوحت فيها نسبة الفائدة إلى الصادرات أقل من 5٪	14	10
• دول تراوحت فيها نسبة الفائدة من 5٪ إلى أقل من 10٪	12	14
• دول تراوحت فيها نسبة الفائدة من 10٪ إلى أقل من 15٪	9	11
• دول بلغت فيها نسبة الفائدة 15٪ فأكثر	2	2
• دول لا يتوافر عنها بيانات	12	14
إجمالي عدد الدول الأفريقية	51	51

المصدر: الملحق (2ـ7).

6. تراكم المتأخرات المستحقة على الدول الثلاث[15]

ارتفعت متأخرات الدين الواجبة السداد المستحقة على الدول الثلاث خلال الفترة محل الدراسة، ففي جمهورية الكونجو الديمقراطية ارتفعت تلك المتأخرات من 30 مليون دولار عام 1980 إلى 340 مليوناً عام 1988 وبنسبة زيادة قدرها 1033.3٪ وتراجعت إلى 265 مليون دولار عام 1990.

أما ساحل العاج - رغم عدم وجود متأخرات واجبة السداد منذ عام 1980 حتى عام 1982 - فنجد أنه بدءاً من عام 1983 أصبحت هناك متأخرات أخذت في التزايد من 53 مليون دولار في ذلك العام إلى 112، 461، 833، 934 مليون دولار خلال سنوات الفترة 1987ـ1990 على التوالي.

وفي مصر ارتفعت تلك المتأخرات من 383 مليون دولار عام 1980 إلى 3245 مليون دولار عام 1989 بنسبة زيادة قدرها 747.3٪ وتراجعت إلى 1650 مليون دولار عام 1990.

الفصل الثالث

حجم الديون الخارجية المعادة جدولتها وشروط إعادة الجدولة في نادي لندن ونادي باريس

تزايدت الديون الخارجية المعادة جدولتها على مستوى كافة الدول النامية وعلى مستوى الدول الأفريقية تزايداً كبيراً خلال الفترة 1980 ـ 1990*، كما تزايدت عمليات إعادة الجدولة من عام إلى آخر، وتكرر اللجوء إلى عمليات إعادة الجدولة أكثر من مرة للدولة الواحدة، كما تطورت شروط إعادة الجدولة وممارساتها بنادي باريس ونادي لندن، وفقاً لما نوضحه في المبحث الأول من هذا الفصل والذي يتناول تطور حجم الديون الخارجية المعادة جدولتها، وفي المبحث الثاني الذي يتعلق بتطور شروط عملية إعادة الجدولة وممارساتها.

المبحث الأول

تطور حجم الديون الخارجية المعادة جدولتها

أولاً: تطور حجم الديون الخارجية المعادة جدولتها على مستوى كافة الدول النامية

بلغ مجموع المبالغ التي تم إجراء عمليات إعادة الجدولة عليها على مستوى كافة الدول النامية خلال الفترة 1980 ـ 1990 نحو 542056 مليون دولار بموجب 295 عملية لإعادة الجدولة، منها 426605 مليون دولار بموجب 134 عملية لإعادة الجدولة تمت في إطار نادي لندن لإعادة جدولة الديون التجارية، ومبلغ 115451 مليون دولار بموجب 161 عملية تمت في إطار نادي باريس لإعادة جدولة الديون الرسمية، انظر الجدول (3 ـ 1).

* سوف نتناول حجم الديون الخارجية المعادة جدولتها خلال الفترة 1991 ـ 1998 بالفصل العاشر، نظراً لأن الباحث يبرهن أن عمليات إعادة الجدولة خلال الثمانينيات لم يكن لها جدوى لعلاج أزمة الدين الذي انعكس في تزايد حجم الدين، ومن ثم اللجوء مرة أخرى إلى عمليات إعادة الجدولة حتى نهاية التسعينيات.

ورغم أن حجم المبالغ المعادة جدولتها لمنطقة أفريقيا لم يتعد نحو 12.6٪ من إجمالي المبالغ المعادة جدولتها على مستوى كافة الدول النامية، فإن عدد عمليات إعادة الجدولة بأفريقيا كانت تشكل نحو 49.2٪ من إجمالي عدد العمليات على مستوى كافة الدول النامية، والواقع أن ذلك يعكس تزايد عبء الدين الأفريقي رغم صغر حجمه مقارنة بالمناطق الأخرى في العالم وبخاصة منطقة أمريكا اللاتينية.

وقد بلغ مجموع المبالغ المعادة جدولتها بنادي باريس على مستوى كافة دول العالم خلال الفترة 1980 ـ 1990، 115451 مليون دولار بموجب 161 عملية لإعادة الجدولة كان نصيب الدول الأفريقية منها 45735 مليون دولار بموجب 104 عمليات وذلك بنسبة 39.6٪، 46.6٪ من إجمالي المبالغ، وعدد العمليات التي جرت على مستوى كافة الدول النامية على التوالي، (انظر الجدول 3 ـ 1).

أما فيما يتعلق بالمبالغ المعادة جدولتها للبنوك التجارية بنادي لندن على مستوى كافة الدول النامية فقد بلغت 426605 ملايين دولار بموجب 134 عملية كان نصيب أفريقيا منها 22581 مليون دولار بموجب 41 عملية، وذلك بنسبة 5.3٪، 30.6٪ من إجمالي المبالغ وعدد العمليات بكافة الدول النامية على التوالي.

وهكذا نجد أنه نظراً لأن النسبة الكبرى من ديون أفريقيا مستحقة لمصادر رسمية، فقد كان النمط السائد لإعادة الجدولة بها هو إعادة الجدولة للديون الرسمية بنادي باريس مقارنة بعمليات إعادة الجدولة للديون التجارية بنادي لندن.

وفيما يتعلق بتطور المبالغ المعادة جدولتها بكل من نادي باريس ونادي لندن على مستوى كافة الدول النامية فقد تزايدت تلك المبالغ تزايداً كبيراً خلال الفترة 1980 ـ 1990 حيث ارتفعت من نحو 4.3 مليارات دولار عام 1980 إلى 135.5 مليار دولار عام 1987 بنسبة زيادة قدرها 3051.2٪ تراجعت إلى 22541 مليون دولار عام 1990.

وقد شكلت المبالغ المعادة جدولتها خلال الفترة 1985 ـ 1988 نحو 74.3 ٪ من إجمالي المبالغ المعادة جدولتها خلال الفترة 1980 ـ 1990.

وعلى مستوى أفريقيا فقد تزايدت تلك المبالغ من 531 مليون دولار إلى 17076 مليون دولار بنسبة زيادة قدرها 3115.8٪ تراجعت إلى 5238 مليون دولار خلال الفترة نفسها.

كما تزايد عدد العمليات بنادي باريس ونادي لندن على مستوى كافة الدول النامية من 8 عمليات عام 1980 إلى 40 عملية عام 1983، ثم تراوح ذلك العدد ما بين 24 عملية و38 عملية خلال الفترة 1984 ـ 1990.

وعلى مستوى أفريقيا فقد تزايدت تلك العمليات من 4 عمليات عام 1980 إلى 18 عملية عام 1989 ثم تراجعت إلى 11 عملية عام 1990.

وفيما يتعلق بالديون المعادة جدولتها في إطار نادي باريس على مستوى كافة الدول النامية، فقد ارتفعت من 2.6 مليار دولار بموجب 3 عمليات عام 1980 إلى 17.8 مليار دولار بموجب 24 عملية لإعادة الجدولة عام 1989 بنسبة زيادة قدرها 584.6٪، 700٪ لحجم الدين المعادة جدولته، وعدد العمليات على التوالي.

وقد ارتفعت تلك المبالغ بالنسبة إلى أفريقيا من 60 مليون دولار بموجب عمليتين لإعادة الجدولة إلى 10323 مليون دولار بموجب 16 عملية لإعادة الجدولة خلال الفترة نفسها بنسبة زيادة قدرها 17105٪ لحجم الدين المعادة جدولته وبموجب 3100 عملية لإعادة الجدولة؛ ويوضح ذلك الجدول (3ـ 1).

وفيما يتعلق بالملامح الأساسية لعمليات إعادة الجدولة بنادي باريس ونادي لندن على مستوى كافة دول العالم نجد[1]:

1 ـ متوسط فترة التجميد

ارتفع متوسط فترة التجميد من 15 شهراً خلال الفترة 1982 ـ 1986 إلى 19 شهراً خلال عام 1990، وذلك على مستوى كافة الدول النامية، ومقارنة بـ 14 شهراً إلى 18 شهراً لمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة نفسها.

الجدول (3-1)

تطور عمليات إعادة الجدولة في كافة دول العالم وأفريقيا* خلال الفترة 1980-1990

السنوات	إعادة الجدولة مع البنوك التجارية						إعادة الجدولة مع الدائنين الرسميين						الإجمالي					
	كافة الدول النامية*		أفريقيا				كافة الدول النامية		أفريقيا				كافة دول العالم		أفريقيا			
	القيمة (1)	عدد العمليات (2)	القيمة (3)	نسبة 1 : 3	عدد العمليات (4)	نسبة 2 : 4	القيمة (5)	عدد العمليات (6)	القيمة (7)	نسبة 5 : 7	عدد العمليات (8)	نسبة 6 : 8	القيمة (9)	عدد العمليات (10)	القيمة (11)	نسبة 9 : 11	عدد العمليات (12)	نسبة 10 : 12
1980	1617	5	471	29.1	2	40	2660	3	60	2.3	2	66.7	4277	8	531	12.4	4	50
1981	1566	6	748	47.8	2	33.3	3277	9	760	32.2	7	77.8	4843	15	1508	31.1	9	60
1982	8195	8	32	0.4	2	25	678	6	444	65.5	5	83.3	8873	14	476	5.4	7	50
1983	41896	23	929	2.2	5	21.7	8739	17	3767	43.1	10	58.8	50635	40	4696	9.3	15	37.5
1984	17508	18	1505	8.6	7	38.9	4575	14	1677	36.7	9	64.3	22083	32	3182	14.4	16	50
1985	75744	16	1603	2.1	4	25	17632	22	2391	13.6	11	50	93376-	38	3994	4.3	15	39.5
1986	49654	12	1483	3	4	33.3	12453	17	9244	74.2	13	76.5	62107-	29	10717	17.3	17	58.6
1987	111272	18	7470	6.7	6	33.3	24230	17	9606	39.8	11	64.7	135502-	35	17076	12.6	17	48.9
1988	104111	14	2559	2.5	6	42.9	7734	15	2274	29.4	10	66.7	111845-	29	4833	4.3	16	55.2
1989	8154	7	5732	70.3	2	28.6	17820	24	10323	57.9	16	66.7	25974	31	16055	61.8	18	58.1
1990	6888	7	49	0.7	1	14.3	15653	17	5189	33.2	10	58.9	22541	24	5238	23.2	11	45.8
الإجمالي	**426605**	**134**	**22581**	**5.3**	**41**	**30.6**	**115451**	**161**	**45735**	**39.6**	**104**	**64.6**	**542056**	**295**	**68316**	**12.6**	**145**	**49.2**

* لاتشمل عمليات مبادلة الديون

قام الباحث بإعداد الجدول اعتماداً على : World Bank, *World Debt Tables*, op. cit., Various Editions

وقد تراوحت المدة المجمد فيها الدين خلال الفترة 1980 ـ 1990 بين ستة أشهر (الاتفاق الموقع مع المكسيك في 22 حزيران/ يونيو 1983) وبين 36 شهراً للاتفاقيات التي وقعتها كل من تركيا في 23 تموز/ يوليو 1980 والإكوادور في 24 نيسان/ إبريل 1985 وبولندا في 15 أيار/ مايو 1985 وساحل العاج في 27 حزيران/ يونيو 1986 والمكسيك في 30 أيار/ مايو 1989.

2. مدة السداد

ارتفع متوسط فترة السداد للديون المعادة جدولتها على مستوى كافة الدول النامية من 8 أعوام وعشرة أشهر خلال الفترة 1982ـ1986 إلى 14 عاماً و11 شهراً عام 1990 مقارنة بارتفاع تلك المدة من 9 أعوام وخمسة أشهر إلى 18 عاماً وخمسة أشهر بالنسبة إلى منطقة أفريقيا جنوب الصحراء.

3. الجزء المعادة جدولته

وقد تراوح ما بين 100٪ للكثير من الاتفاقيات و50٪ من إجمالي الدين المستحق (مثل بنما في اتفاقها الموقع بتاريخ 19 أيلول/ سبتمبر 1985)، وقد تراوحت تلك الفترة ما بين خمسة أعوام ونصف عام (اتفاق البرازيل في 21 كانون الثاني/ يناير 1987) وبين 19 عاماً ونصف عام (اتفاق النيجر في 21 نيسان/ إبريل 1988).

4. فترة السماح

تراوحت بين عامين (نيجيريا في كانون الأول/ ديسمبر 1986) وعشرة أعوام (النيجر في نيسان/ إبريل 1988) هذا بخلاف الخيارات المطروحة في قمة تورنتو.

وفيما يتعلق بمتوسط شروط إعادة الجدولة بنادي لندن خلال الفترة 1983ـ1990 [2] فقد تراوحت فترة التجميد ما بين 1.5 عام في 1983 إلى 6.5 أعوام في 1988، كما تراوحت مدة السداد ما بين 6 أعوام في 1983 إلى 19 عاماً في 1988، وفترة السماح ما بين 3 أعوام إلى 7 أعوام خلال الفترة نفسها، أما سعر الفائدة فوق الليبور فقد تراوح بين 0.8٪ في عامي 1988 و1990 و1.8٪ في عام 1984.

ثانياً: عدد الدول التي أعادت الجدولة

زاد عدد الدول التي لجأت إلى إعادة الجدولة على مستوى كافة الدول النامية، كما زاد تكرار تلك العملية للدولة الواحدة أكثر من مرة؛ وقد كانت أكثر الدول لجوءاً إلى إعادة الجدولة في العالم هي الدول الأفريقية، وخاصة فيما يتعلق بإعادة جدولة الديون الرسمية التي تشكل النسبة الكبيرة من ديونها، والجدول (3ـ2) يوضح ذلك:

الجدول (3ـ2)

عدد الدول وعدد عمليات إعادة جدولة الديون الخارجية للدول النامية وأفريقيا خلال الفترة 1980ـ1990

عدد الدول / بيان	ديون رسمية			ديون تجارية		
	كافة دول العالم (1)	الدول الأفريقية (2)	نسبة 2 : 1	كافة دول العالم (1)	الدول الأفريقية (2)	نسبة 2 : 1
• دول اعادت جدولة ديونها الخارجية مرة واحدة	13	6	46.2	11	7	63.6
• دول اعادت جدولة ديونها الخارجية من 2 إلى 4 مرات	31	17	54.8	26	9	34.6
• دول اعادت جدولة ديونها الخارجية من 5 إلى 7 مرات	9	7	77.8	6	2	33.3
• دول اعادت جدولة ديونها الخارجية اكثر من 7 مرات	1	1	100	1	-	-

المصدر: World Bank; *World Debt Tables*, op. cit., Various Editions

ثالثاً: حجم الديون الخارجية المعادة جدولتها لأفريقيا في إطار نادي باريس

بلغ حجم الديون الرسمية المعادة جدولتها لأفريقيا في إطار نادي باريس خلال الفترة 1980ـ1990 نحو 45735 مليون دولار أمريكي لـ 31 دولة، وبموجب 104 عمليات لإعادة الجدولة، بمتوسط قدره نحو 440 مليون دولار للعملية الواحدة (انظر الملحق 3ـ1).

وقد بلغت جملة الديون المعادة جدولتها لمنطقة شمال أفريقيا نحو 11914 مليون دولار (خاصة بكل من مصر والمغرب) بنسبة 26.1٪ من جملة المبالغ المعادة جدولتها خلال الفترة، وذلك بموجب 6 عمليات لإعادة الجدولة بمتوسط قدرة 1986 مليون دولار للعملية الواحدة.

أما منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، فقد بلغت جملة الديون المعادة جدولتها لها نحو 33821 مليون دولار بموجب 96 عملية لإعادة الجدولة بمتوسط قدره 352 مليون دولار للعملية الواحدة، ويرجع انخفاض مقدار متوسط المبالغ المعادة جدولتها في أفريقيا جنوب الصحراء مقارنة بشمال أفريقيا إلى زيادة حجم الدين ومن ثم عبء الدين بالثانية مقارنة بالأولى.

ارتفع حجم الديون المعادة جدولتها من 60 مليون دولار عام 1980 وبأهمية نسبية قدرها 0.1٪ إلى إجمالي المبالغ المعادة جدولتها خلال الفترة 1980 ـ 1990، وبموجب عمليتين لإعادة الجدولة، إلى نحو 10323 مليون دولار في عام 1989 وبأهمية نسبية قدرها 22.5٪ من جملة المبالغ المعادة جدولتها خلال الفترة، وذلك بموجب 16 عملية لإعادة الجدولة تراجعت إلى 10 عمليات بمبلغ قدره 5189 مليون دولار عام 1990.

وقد شكلت المبالغ المعادة جدولتها خلال السنوات 1986، 1987، 1989 نحو 63.7٪ من إجمالي المبالغ المعادة جدولتها خلال الفترة، ويرجع ذلك إلى تزايد عدد عمليات إعادة الجدولة والذي بلغ 13، 11، 16 في تلك السنوات على التوالي، والتي تضمنت مبالغ الديون الكبيرة المعادة جدولتها لنيجيريا في عام 1986 وبلغت 6182 مليون دولار، وتلك المعادة جدولتها لمصر والمغرب عام 1987 وبلغت 5543، 1074 مليون دولار على التوالي، وتلك الخاصة بنيجيريا وساحل العاج وجمهورية الكونجو الديمقراطية عام 1989 والتي بلغت 5161، 1077، 1629 مليون دولار على التوالي.

كذلك فقد بلغت المبالغ المعادة جدولتها لكل من نيجيريا ومصر والمغرب نحو 24.8٪، 12.1٪، 13.9٪ على التوالي من إجمالي المبالغ المعادة جدولتها لأفريقيا خلال الفترة نفسها (انظر الملحق 3 ـ 1).

أي أن نصيب مصر بلغ 12.1٪ من خلال عملية إعادة جدولة واحدة تمت في عام 1987، في حين بلغت جملة المبالغ المعادة جدولتها لجمهورية الكونجو الديمقراطية خلال الفترة نحو 4845 مليون دولار بنسبة 10.6٪ من الإجمالي، بموجب 6 عمليات بمتوسط قدره 807.5 مليون دولار للعملية الواحدة مقارنة بمبلغ 2684 مليون دولار بنسبة 5.9٪ من الإجمالي من خلال خمس عمليات، وبمتوسط قدره 537 مليوناً للعملية الواحدة لساحل العاج خلال الفترة نفسها.

رابعاً: الديون التجارية المعادة جدولتها لأفريقيا في إطار نادي لندن

بلغ حجم الديون التجارية المعادة جدولتها لأفريقيا خلال الفترة 1980 ـ 1990 نحو 22581 مليون دولار بموجب 41 عملية لإعادة الجدولة، وقد تراوح عدد العمليات ما بين عملية واحدة عام 1990 و7 عمليات عام 1984(انظر الملحق 3 ـ 2).

واحتلت المبالغ المعادة جدولتها لنيجيريا المرتبة الأولى حيث بلغت 10385 مليون دولار بنسبة 46٪ من إجمالي المبالغ المعادة جدولتها، يليها المبالغ المعادة جدولتها لساحل العاج والتي بلغت نحو 3547 مليون دولار[3] بنسبة 15.7٪ من الإجمالي، يليها المبالغ المعادة جدولتها للسودان بمبلغ 3173 مليون دولار بأهمية نسبية قدرها 14.1٪ من إجمالي المبالغ المعادة جدولتها للبنوك التجارية.

وقد شكّلت المبالغ المعادة جدولتها عامي 1987 و1989 النسبة الكبيرة إلى إجمالي المبالغ المعادة جدولتها خلال الفترة 1980 ـ 1990 حيث بلغت 7470 و5732 مليون دولار بأهمية نسبية قدرها 33.1٪ و25.4٪ من الإجمالي على التوالي، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى عمليات إعادة الجدولة لكل من نيجيريا (4714 مليون دولار)، والمغرب (2415 مليون دولار) عام 1987، وعملية إعادة الجدولة لنيجيريا بمبلغ 5671 مليون دولار عام 1989 (انظر الملحق 3 ـ 2).

وتجدر الإشارة إلى أن عمليات إعادة الجدولة المتكررة في إطار نادي باريس تتضمن إعادة جدولة ديون سبقت إعادة جدولتها؛ مما يوضح أن عبء الدين أصبح كبيراً يصعب على الدولة تحمله، ففي خلال الفترة 1980 ـ 1990 تضمنت عمليات إعادة الجدولة التي أجرتها 22 دولة أفريقية ديوناً سبقت إعادة جدولتها في نحو 47 اتفاقية منها 3 اتفاقيات خاصة بمنطقة شمال أفريقيا (تتعلق بالمملكة المغربية)، أما الاتفاقيات الأخرى فقد كانت متعلقة بمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء (انظر الملحق 3 ـ 3).

خامساً: عمليات تحويل الدين في أفريقيا التي تمت في إطار إعادة الجدولة

لم تنشأ السوق الثانوية للدين في أفريقيا بدرجة كبيرة بعد مقارنة بأمريكا اللاتينية، فهناك جزء قليل من الديون الأفريقية تم عرضه في السوق الثانوية[4]، حيث بيع جزء من

ديون نيجيريا عند سعر 35 ـ 38٪، وجمهورية الكونجو الديمقراطية عند 25 ـ 27٪، وكذلك السودان تم عرض ديونها بسعر ضئيل جداً.

وبصفة عامة فقد بلغت جملة عمليات تحويل الدين خلال الفترة 1985 ـ 1993 نحو 101.7 مليار دولار[5]، كان نصيب أفريقيا منها نحو 4.5 مليارات دولار بنسبة 4.4٪ من الإجمالي كانت خاصة بكل من مصر ونيجيريا وجنوب أفريقيا، حيث تمت مبادلة نحو 0.4، 3.8، 0.3 مليار دولار لتلك الدول على التوالي.

وقد بلغت عمليات تحويل الدين خلال الفترة 1994 ـ 1998 نحو 578.5 مليون دولار، بلغ نصيب أفريقيا منها نحو 262.1 مليون دولار كانت خاصة بنيجيريا وزامبيا وجنوب أفريقيا، وذلك بمبلغ 156.5 و87 و18.9 مليون دولار على التوالي[6].

وكانت هناك عمليات لمبادلة الديون مقابل مشروعات التنمية في إطار ما عرف بـ (Debt For Development Swaps) خلال الفترة 1987 ـ 1994، وبلغت القيمة الاسمية للديون الأفريقية التي جرى عليها مثل هذا النوع من المبادلات نحو 9.78 ملايين دولار أمريكي (بنسبة 5.5٪ من إجمالي الديون التي جرت عليها هذه العمليات في العالم)، وكانت خاصة بكل من مدغشقر وزامبيا وغانا ونيجيريا، وبلغت تكلفة تلك العمليات نحو 3.14 ملايين دولار؛ وكان متوسط سعر الشراء نحو 32.10٪ (تراوح ذلك السعر ما بين صفر و49.6٪) والجدول (3 ـ 3) يوضح ذلك.

كما قامت اليونيسيف خلال الفترة 1989 ـ 1994 [7] بتحويل ديون مستحقة على بعض الدول إلى مشروعات متعلقة بتنمية الطفل في مجالات الصحة والموارد المائية والتعليم والبرامج القطرية الأخرى لعدد من الدول هي السودان ومدغشقر وزامبيا والسنغال وجامايكا والفلبين، بلغت قيمتها الاسمية 188.7 مليون دولار كان نصيب الدول الأفريقية منها 158.2 مليون دولار وبتكلفة بلغت 22.6 مليون دولار، وكانت التكلفة المتعلقة بالدول الأفريقية نحو 17 مليون دولار.

وقد تمت تلك العمليات ذات الوجه الإنساني في إطار التكيف بهدف حماية الفقراء ومعظم المعرضين للخطر وبصفة خاصة المرأة والأطفال، في إطار شامل لاستراتيجية الدين مقابل التنمية.

الجدول (3ـ3)

عمليات مبادلة الدين بالبيئة في أفريقيا خلال الفترة 1989ـ1994

(مليون دولار أمريكي)

الدول	السنة	التكلفة	القيمة الحقيقية	أرصدة أو أموال التحويل	السعر (٪)		معدل التحويل
					الشراء	الاستعواض	
مدغشقر	1989	0.95	2.11	2.11	45	100	2.2
	1990	0.45	0.92	0.92	48.5	100	2.1
	1991	0.06	0.12	0.12	49.6	100	2
	1993	0.91	1.87	1.87	48.7	99.9	2.1
	1994		1.34	1.07	صفر	79.9	غير متاحة
جملة		2.37	6.36	6.09	38.36	95.96	2.5
زامبيا	1989	0.45	2.27	2.27	20	100	5
غانا	1991	0.25	1.00	1.00	25	100	4
نيجيريا	1991	0.07	0.15	0.09	43.3	62	1.4
جملة أفريقيا		3.14	9.78	9.45	32.10	96.6	3
متوسط إجمالي العالم*		46.30	177.56	128.777	37.2	86.3	2.3

* خاصة بـ16 دولة لنحو 32 عملية.

- التكلفة: من خلال الاتفاق بين الوكالة البيئية والدول المعنية (الدين العام المضمون من الدولة).
- القيمة الحقيقية: قيمة الدين الأصلي المستحق والمكتسب بواسطة الوكالة البيئية.
- أرصدة التحويل: القيمة بالدولار المعادلة للعملة المحلية للجزء الذي تم استبداله.
- سعر الشراء: التكلفة/ القيمة الحقيقية (معدل التحويل: سعر الاستعواض/ سعر الشراء).
- سعر الاستعواض: أرصدة التحويل/ القيمة الحقيقية (معدل التحويل من الدين الأجنبي إلى الدين المحلي)

المصدر: قام الباحث بعمل الجدول من: World Bank, *World Debt Tables*, 1994/95, Vol. 1, 165.

المبحث الثاني

تطور شروط عمليات إعادة الجدولة وممارساتها

استمر نادي باريس في الاضطلاع بعمليات إعادة الجدولة التقليدية والتشدد في تقدير شروط السداد على أساس كل حالة على حدة، ولكن منذ عام 1987 تَبَنّى نادي باريس شروطاً عامة لإعادة جدولة الديون للدول المنخفضة الدخل، وقد تمثل ذلك في شروط فينيسيا التي اكتملت بشروط تورنتو في نهاية عام 1988. وفي أيلول/ سبتمبر 1990 قدم شروطاً خاصةً للشريحة الدنيا من الدول المتوسطة الدخل، كما تطورت

شروط نادي لندن وممارساته لإعادة الجدولة، وسوف نعرض لتلك التطورات التي حدثت في عملية إعادة الجدولة وذلك كما يلي:

أولاً: تطور شروط عملية إعادة الجدولة وممارساتها بنادي باريس

1. تطور شروط عملية إعادة الجدولة وممارساتها بالنسبة إلى الدول المنخفضة الدخل

أ. شروط فينيسيا (أيلول/ سبتمبر 1987 ـ أيلول/ سبتمبر 1988)[8]:

- الشروط: فترة السداد 20 عاماً تشمل فترة سماح قدرها عشرة أعوام.
- الأهلية:

– الدول ذات مستوى الدخل الفردي المنخفض للغاية، وذات التزامات بخدمة دين ثقيلة.

– أن يكون لدى الدولة برنامج تكيف مدعم بواسطة صندوق النقد الدولي من خلال موارد شرائح الائتمان العليا (Upper-Credit Tranche) أو برامج تسهيل التكيف الهيكلي (Structural Adjustment Facility, S.A.F.) أو تسهيل التكيف الهيكلي المعزز (Enhanced Structural Adjustment Facility, E.S.A.F)، وقد حددت الأهلية على أساس كل حالة على حدة.

- المستفيدون: الدول التي استفادت من تلك الترتيبات هي موزمبيق (حزيران/ يونيو 1987)، الصومال (تموز/ يوليو 1987)، غينيا بيساو (تشرين الأول/ أكتوبر 1987)، النيجر ومالاوي (نيسان/ إبريل 1988).

وقد حصلت تلك الدول على 20 عاماً[9] فترة سداد، و10 أعوام فترة سماح مقارنة بـ 14 عاماً فترة سداد، و6 أعوام فترة سماح لسبع دول أخرى في أفريقيا جنوب الصحراء أعادت الجدولة خلال عامي 1987، 1988. وتجدر الإشارة إلى أن قمة فينيسيا لم تتبن استراتيجية جديدة لمعالجة قضية الدين لأفقر الدول الأفريقية المثقلة بالديون، ويرجع ذلك إلى[10]:

- أن كثيراً من تلك الدول كانت مشغولة بالانتخابات المحلية وغير راغبة في المجازفة بالأصوات الانتخابية (المملكة المتحدة وإيطاليا)، كما أن فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية - وهما اللاعبان الأساسيان في قضية الدين - كانتا على أبواب انتخابات رئاسية عام 1988.
- رفض الولايات المتحدة الأمريكية تخفيض سعر الفائدة أو إلغاء جزء من الدين نظراً لأن ذلك يتطلب اللجوء إلى الكونجرس للحصول على تفويض بذلك، وأكد ممثل الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريجان في الاجتماع أن تخفيض مدفوعات خدمة الديون سوف يعوض بتخفيض في الإنفاق الجاري، ومن ثم تكون النتيجة خسارة لأفريقيا من خلال تخفيض مستويات المساعدات الخارجية لها.
- رفض الولايات المتحدة مقترحات فرنسا الخاصة بإنشاء تسهيل تعويضي لأسعار الفائدة يدار بواسطة صندوق النقد الدولي.

وهكذا نجد أن كل ما تمخضت عنه قمة فينيسيا، تمثل في استجابة نادي باريس في إطالة فترات السداد بالنسبة إلى الدول المنخفضة الدخل من عشرة أعوام إلى ما يصل إلى عشرين عاماً، وفترة سماح من عامين إلى عشرة أعوام.

واستمر تطبيق معدل الفائدة السارية بالسوق[11] على الدين المعادة جدولته باستثناء قلة من الدائنين الرسميين الذين بدؤوا يمنحون شروطاً تساهلية لمدينين مختارين في اتفاقيات ثنائية.

ب. شروط تورنتو

حلت شروط تورنتو محل شروط فينيسيا في تشرين الأول/ أكتوبر 1988، وهي شروط ميسرة للغاية فيما يتعلق بسداد ديون مساعدة التنمية الرسمية، وبموجبها تم تقديم قائمة من الخيارات لسداد الدين وذلك كما يلي[12]:

- شروط سداد الديون: تسدد ديون مساعدة التنمية الرسمية على 25 عاماً منها فترة سماح 14 عاماً، وسعر الفائدة على المتأخرات يجب أن يكون أقل من سعر الفائدة الأصلي.

وفيما يتعلق بشروط إعادة الجدولة للديون غير المتعلقة بمساعدة التنمية الرسمية فقد قُدّمت قائمة من الخيارات هي:

- الخيار الأول: يتم إلغاء ثلث الدين المجمد (Consolidated Debt) ويسدد الدين الباقي على مدة 14 عاماً منها فترة سماح 8 أعوام مع فرض معدلات فائدة التأخير السائدة بالسوق.

الخيار الثاني: السداد على 25 عاماً منها فترة سماح 14 عاماً مع تطبيق سعر فائدة على المتأخرات كتلك السائدة بالسوق.

الخيار الثالث: يتم السداد كما في الخيار الأول، ولكن معدلات سعر فائدة التأخير تكون أقل من سعر السوق (أقل بمقدار 3.5٪ من السعر السائد بالسوق أو تبلغ 50٪ من أسعار السوق أيهما يكون أقل انخفاضاً).

- الأهلية:

الدول المؤهلة للاقتراض من هيئة التنمية الدولية فقط والتي تعاني التزامات خدمة الدين الثقيلة جداً، وذات مستوى الدخل الفردي المنخفض، ومشكلات ميزان المدفوعات المزمنة التي تجعل الدولة غير قادرة على خدمة ديونها طبقاً للشروط الأصلية الواردة باتفاقية القرض.

أن يكون لدى الدولة برنامج تكيف مدعم من صندوق النقد الدولي، وتجدر الإشارة إلى أن الأهلية تحدد بناء على كل حالة على حدة.

- المستفيدون: خلال الفترة من تشرين الأول/ أكتوبر 1988 وحتى أيلول/ سبتمبر 1991 قامت 20 دولة بإعادة جدولة نحو 6 مليارات دولار بموجب 28 عملية[13]، وتشمل تلك الدول دولتين من منطقة أمريكا اللاتينية (بوليفيا وغيانا)، و18 دولة من أفريقيا جنوب الصحراء (بنين وبوركينا فاسو وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وغينيا الاستوائية وغينيا وغينيا بيساو ومدغشقر وموريتانيا ومالي وموزمبيق والنيجر والسنغال وتنزانيا وتوجو وأوغندا وجمهورية الكونجو الديمقراطية وزامبيا).

وتجدر الإشارة إلى أن فترة تجميد الدين قد امتدت إلى متوسط قدره 17 شهراً، وذلك بفضل فترات التجميد المتعددة السنوات (Multiyear Consolidation Periods).

ولم يكن لشروط تورنتو أثر ملموس في تخفيض حجم الديون، حيث بلغ أثر صافي المدخرات السنوية المترتبة على شروط تورنتو نحو 100 مليون دولار، كما بلغ الانخفاض في القيمة الحالية لخدمة الدين المعادة جدولته نحو مليار دولار (انظر الملحق 3ـ4).

وكانت عمليات إعادة الجدولة بموجب تلك الشروط محدودة مقارنة بالدول المؤهلة للاستفادة من تلك الشروط، حيث تم توقيع 5 اتفاقيات خلال الفترة (تشرين الأول/ أكتوبر ـ كانون الأول/ ديسمبر 1988) ونحو 12 اتفاقية في عام 1989، و10 اتفاقيات في عام 1990 و20 اتفاقية بين كانون الثاني/ يناير وأيلول/ سبتمبر 1991 (انظر الملحق 3ـ4).

كما تراوحت فترة التجميد ما بين 12 و15 شهراً فيما عدا عدداً قليلاً من الدول التي تم فيها دعم شروط تورنتو عن طريق برامج الصندوق المتعددة السنوات.

والواقع أن ضآلة المبالغ المخفضة ومحدودية الدول المستفيدة – نظراً لاقتصارها على الدول المنخفضة الدخل – يرجع إلى[14]: أن البديل الأول والخاص بإلغاء جزء من الدين لا يقدم أفضل تخفيف لخدمة الدين في الأجل القريب، والبديل الثاني الخاص

بإطالة فترة السداد قد يقدم تخفيفاً مالياً لمدة أطول، ولكن لا يقدم تخفيفاً لعبء الدين عن إعادة الجدولة التقليدية بل يزيد ذلك العبء. وقد تضاءلت أهمية هذا البديل نظراً لارتفاع أسعار الفائدة عام 1989، كما أن مقترحات تورنتو لا تتعلق إلا بتخفيف نحو 500 مليون دولار من عبء الدين المستحق خلال 10 أعوام على عدد محدود من الدول؛ وبالإضافة إلى ما سبق، فإن العبء الإداري الذي يلقيه الاختيار من بين البدائل الثلاثة على الدول المدينة قد يزيد من عدم التأكد الخاص بالسداد مستقبلاً.

كذلك على الرغم من أن شروط تورنتو تحتوي على عنصر منحة قدره 20٪، فإن بعض المانحين قد موّل تكلفة تخفيض الدين بتلك المقترحات عن طريق تخفيض التحويلات إلى الخارج من موازنته؛ وبالتالي كانت الفائدة التي عادت على الدول المستفيدة قليلة للغاية[15].

جـ. شروط ترينيداد

نظراً لعدم جدوى شروط تورنتو في معالجة أزمة الدين كما سبق ذكره، فقد اقترحت المملكة المتحدة في اجتماع وزراء مالية دول الكومنولث الذي عقد في ترينيداد في أيلول/ سبتمبر 1990 تعديلات على شروط تورنتو تمثلت في[16]:

- التفاوض على إجمالي الديون: بدلاً من التفاوض على شروط جديدة عند استحقاق الديون في كل عام، تنبغي معالجة مجموع ديون كل دولة في عملية واحدة طويلة الأجل.
- نسبة شطب الديون: بدلاً من شطب ثلث الديون ينبغي شطب الثلثين، وهذا يعني شطب حوالي 18 مليار دولار من رصيد ديون أشد الدول فقراً في أفريقيا.
- فترة السداد: تجب إطالتها إلى 25 عاماً.
- سعر الفائدة: تجب رسملة مدفوعات الفائدة المستحقة في السنوات الخمس الأولى، وعندئذ يمكن سداد أصل الديون والفوائد على مراحل، بحيث يتزايد حسب قدرة الدولة المدينة على السداد.

ولم يَتَبنَّ نادي باريس هذه الشروط بسبب معارضة اليابان، والاختلافات في وجهات نظر الدول السبع الصناعية الكبرى، وحتى مع الأخذ بتلك الشروط فإن مبلغ الدين الذي يتم إلغاؤه صغير جداً مقارنة بحجم الدين، كما أن تلك الشروط لم تعالج تخفيف الدين المتعدد الأطراف. هذا وقد تم إقرار الشروط التالية بدلاً منها[17]:

الأهلية: الدول التي يقل نصيب الفرد فيها عن 1195 دولاراً وذات نسبة المديونية المرتفعة للدائنين الرسميين (دول مثقلة بالمديونية الرسمية)، كما يجب أن يكون لدى الدول المستفيدة برنامج للتصحيح مدعم من صندوق النقد الدولي، وتحدد الأهلية على أساس كل حالة على حدة.

شروط السداد: بالنسبة إلى ديون مساعدة التنمية الرسمية فيتم تسديدها على 20 عاماً منها فترة سماح 10 أعوام، على ألا تزيد الفائدة على سعر الفائدة الأصلي، أما الديون الأخرى - بخلاف ديون المساعدة الإنمائية - فتكون مدة سدادها 15 عاماً منها فترة سماح 8 أعوام، وتكون أسعار الفائدة مرتبطة بأسعار السوق السائدة.

ترتيبات المبادلة: تمكن مبادلة صكوك صادرة بالعملة المحلية بالديون المستحقة لنادي باريس، وذلك من قبيل مبادلات مثل مبادلات الدين مقابل المحافظة على البيئة، ومبادلة الدين بمساهمة في أسهم رأس المال؛ وتكون المشاركة على أساس طوعي ولا توجد حدود على ديون المساعدة الإنمائية الرسمية. أما الديون غير المتعلقة بالمساعدة الإنمائية، فيكون الحد الأقصى في العادة 10٪ من الاستحقاقات، أو 10 ملايين دولار أيهما أكبر.

ورغم عنصر المنحة الكبير الذي تتضمنه شروط ترينيداد (67٪)[18] فهي مثل شروط تورنتو تستثني من إعادة الجدولة كافة عقود الدين المبرمة بعد تاريخ معين هو تاريخ التوقف (The Cut off Date)، وهو التاريخ الذي يجب أن يكون اتفاق القرض قد عُقد قبله حتى تكون مدفوعات خدمة ديونه خاضعة لإعادة الجدولة.

وتمكن مقارنة عملية تخفيض الدين المترتبة على كل من (شروط تورنتو، وشروط ترينيداد، مع إلغاء ديون مساعدة التنمية الرسمية)، وذلك بافتراض:

- استمرار شروط تورنتو لإعادة جدولة الدين للدولة المنخفضة الدخل، كما كانت في الماضي مع قيام دائني نادي باريس باختيار خيار تخفيض سعر الفائدة.

- إعادة جدولة الدين سنوياً من عام 1991 حتى عام 2000، وذلك بشروط ميسرة (25 عاماً مدة سداد، منها 14 عاماً فترة سماح، وسعر فائدة 1.5 ـ 2٪). ومما سبق نجد[19]:

– أن شروط تورنتو لا تساهم بدرجة ملموسة في تخفيض حدة أزمة الدين.

– أن خيار تخفيض الثلثين يخفض صافي القيمة الحالية للدين المعادة جدولته بدرجة كبيرة للعديد من الدول، ولكنه يترك دولاً أخرى لمعدلات مرتفعة نسبياً، ويرجع ذلك لعاملين رئيسين هما:

* هناك جزء كبير من الديون لا يتأثر بخيارات إعادة الجدولة نظراً لكونه قد أعيدت جدولته سابقاً بموجب شروط تورنتو في العديد من الدول.

* استثناء جزء كبير من الديون الرسمية الثنائية نظراً للتعاقد عليها بعد تاريخ عقد القروض التي تخضع خدمة ديونها لعملية إعادة الجدولة.

يلاحظ أن الخيار الخاص بإلغاء كافة ديون مساعدة التنمية الرسمية قد أدى إلى تخفيض صافي القيمة الحالية للديون المعادة جدولتها للعديد من الدول.

2. الترتيبات الخاصة بالدول المتوسطة الدخل ذات الشريحة المنخفضة (الفئة الدنيا)

تم تقديم شروط لإعادة جدولة ديون تلك الفئة من الدول في أيلول/ سبتمبر 1990 في قمة هيوستن، وعرفت باسم شروط هيوستن (Houston-Terms). وقد تمثلت تلك الشروط في[20]:

أ. شروط السداد:

تسدد ديون مساعدة التنمية الرسمية على عشرين عاماً منها فترة سماح عشرة

أعوام، أما الديون غير المتعلقة بمساعدة التنمية فتسدد على 15 عاماً منها فترة سماح 8 أعوام، مع تقديم عمليات طوعية لتحويل الديون الثنائية أو مبادلتها (Bilateral Debt Conversions Swaps) مثل مبادلة الديون مقابل حقوق الملكية (Debt for Equity)، أو الدين مقابل الطبيعة، وذلك على أساس طوعي حتى 10٪ من الديون غير المتعلقة بمساعدة التنمية أو 10ـ 20 مليون دولار أيهما أعلى، وليس هناك حدود على تحويل ديون مساعدة التنمية الرسمية.

ب. الأهلية:

- الدول التي يتراوح فيها الدخل الفردي ما بين 611ـ 2465 دولاراً بأسعار عام 1990.
- أن يستحق جزء كبير من ديون الدولة لدائنين رسميين.
- الدول التي تتبنى برامج تكيف قوية مدعمة من صندوق النقد الدولي.

جـ. المستفيدون:

الكونجو والسلفادور وهندوراس والمغرب (أيلول/ سبتمبر 1990)، ونيجيريا (كانون الثاني/ يناير 1991)، والفلبين (حزيران/ يونيو 1991)، وجامايكا (أيار/ مايو 1991)، وبيرو (أيلول/ سبتمبر 1991).

ثانياً: تطور ممارسات نادي لندن لإعادة الجدولة

مرّت عملية إعادة جدولة الديون التجارية للبنوك بنادي لندن بثلاث مراحل تتمثل في[21]:

1. المرحلة الأولى: فترة اشتعال المواجهة (1982ـ 1983)

لم تكن هناك قواعد تنظيمية قائمة لمعالجة الديون التجارية عندما بدأت الأزمة (1981ـ 1982)، وكانت عمليات إعادة الجدولة للديون التجارية قبل عام 1982 تتم بطريقة غير منتظمة وشملت مبالغ صغيرة؛ حين أعادت 13 دولة جدولة ديونها التجارية خلال الفترة 1978 ـ 1981 مقارنة بـ 30 دولة في الفترة 1982 ـ 1983.

وقد شهدت تلك المرحلة ما سمي بـ(System's Order)، وهذا النظام المبني على وصفة صندوق النقد الدولي الخاصة بتوليفة ملائمة من التكيف والتمويل بموجب برامج مدعمة من الصندوق والبنك، وقد تم في إطارها تقديم حزم من الإقراض المركزي أو التضافري (Concerted Lending Package)، وتراوحت مدة التجميد للدول الثلاثين التي أعادت الجدولة حتى عام 1983 ما بين عام وعامين ومدة السداد 8 أعوام منها فترة سماح 3 أعوام، وتمت إعادة جدولة أقل من 100٪ من الأصل، وكان سعر الفائدة يزيد بـ2٪ فوق سعر الليبور.

وقد تمثلت الشروط القانونية الرئيسية لعملية إعادة الجدولة للمصارف التجارية فيما يلي:

أ. المساهمة في إعادة هيكل الدين واتفاقيات القروض الجديدة طبقاً لنصيب كل مصرف في الدين وهو ما يعرف بـ(Pro-Rata Sharing Provisions)، وقد صُمّم هذا الشرط لضمان عدم تفضيل أحد المصارف في عملية تغطية القرض.

ب. شروط التعهد السلبي (Negative Pledge Clauses) وبمقتضاه يُمنع المقترض من رهن أصوله لضمان أي دين لدائن معين، والإقلاع عن شروط التعهد السلبي يتطلب موافقة أغلبية الدائنين.

جـ. المعاملة المتساوية لكافة الدائنين طبقاً لنصيبهم في الدين فيما يتعلق بالحصول على أي مبالغ يدفعها المدين، وهذا يعني عدم قيام المدين بمنح أي وضع تفضيلي لدائن معين.

2. المرحلة الثانية: (1984ـ1985)

وقد شهدت تلك المرحلة بعض التغيرات مثل:

أ. تقديم نماذج مالية متنوعة لتوفير الأموال في التوقيتات المناسبة، وإن كان ذلك (أي تقديم الأموال) قد تم على نطاق ضيق.

ب. انخفاض الرسوم المتعلقة بإعادة الجدولة.

جـ. القيام بإعادة الجدولة المتعددة السنوات.

د. إطالة مدة السداد وفترة السماح.

وقد حصلت المكسيك على أول عملية لإعادة الجدولة المتعددة السنوات في أيلول/ سبتمبر 1984 (22)، وقد تفاوضت المصارف التجارية على عمليات إعادة جدولة متعددة السنوات مع 10 دول نامية بمبلغ يزيد على 100 مليار دولار، وبلغت مدة السداد 12 عاماً منها فترة سماح 5 أعوام، وسعر الفائدة يزيد بـ 1.5٪ على سعر الليبور.

كما تم تبني أنظمة معينة لتسهيل مشاركة المصارف في إعادة تشكيل العملة (Currency Redenomination)، وإعادة توقيت الفائدة (Interest Retiming) وإعادة الإقراض (Relending)، والإقراض الفرعي (Onlending)، وتسهيلات تجارية (Trade Facilities)، والتمويل المشترك، وتحويل الدين (Debt-Conversion)، وخيارات تحويل الفائدة (Interest Switching Options). وقد تم استخدام خيارات إعادة تشكيل العملة في أكثر من 10 دول منها الأرجنتين والبرازيل وتشيلي ونيجيريا. أما إعادة توقيت مدفوعات الفائدة فقد استخدم في تشيلي والأرجنتين، وتم التفاوض عليه في البرازيل.

3. المرحلة الثالثة: (1986-1990)(23)

وقد شهدت تلك المرحلة تزايد الوقت اللازم لتعبئة التمويل، مثلما حدث في تجميع حزم التمويل لكل من نيجيريا وساحل العاج في عامي 1987 و1988 والتي أخذت أكثر من عشرة أشهر.

وبصفة عامة فقد أدى تردد المصارف إلى تراجع قوة النظام المعروف بـ (System's Order) وحل محله نظام السوق (Market Order) والقائم على منهج القائمة أو البدائل (The Market Based Menu Approach).

وقد شهدت الاستراتيجية التقليدية لإعادة الجدولة التي انتعشت بموجب خطة بيكر تحديات متزايدة في تلك الفترة تمثلت في:

أ. شكوك المصارف التجارية في احتمالات تحسن الجدارة الائتمانية في الدول المدينة خلال فترة زمنية مناسبة نتيجة التطورات المعاكسة في الاقتصاد العالمي، وسياسة التردد في الإصلاحات بالدول المدينة.

ب. ظهور التشتت التدريجي في المجتمع المصرفي نتيجة النظم القانونية المتنوعة والمصالح التجارية الطويلة الأجل، والاختلافات الكبيرة في المخاطر التي تتعرض لها الدول.

جـ. انكماش تحالف مجتمع المصارف النشط نتيجة لتزايد عدد المصارف التي خرجت منه وبصفة خاصة المصارف الإقليمية ذات المخاطر الصغيرة، كما واجهت المصارف ضغوطاً كبيرة سواء كانت قانونية أو تنافسية لتعزيز ميزانيتها.

لذلك فقد بدأت قائمة الخيارات تظهر في إعادة جدولة الديون التجارية، وقد شملت تلك القائمة:

أ. إعادة الهيكلة الطويلة الأجل، وذلك لكل رصيد الدين المؤهل (الأرجنتين وساحل العاج)، وقد تراوحت مدة السداد ما بين 15 ـ 20 عاماً منها فترة سماح 5ـ 7 أعوام مع سعر فائدة 1٪ فوق سعر الليبور.

ب. تحويل الديون إلى سندات مضمونة (Securitization)، وقد ساعد على ذلك تطور السوق الثانوية لقروض الدول النامية منذ عام 1983، والذي مكّن المصارف من استغلال وتنويع وتعزيز المزايا الضريبية والمحاسبية مع وجود حوافز لدخول مشترين جدد مثل مبادلة الدين بحقوق الملكية وعمليات مقايضة الديون الأخرى.

وقد شملت العمليات المعروفة بـ(Securitization) تحويل الدين إلى سندات[24] ذات عائد مرتفع يمكن تسويقها، أو أوراق ذات سعر معوّم يمكن بيعها إلى المصارف أو المستثمرين غير المصرفيين، وقد تم تطبيق ذلك النظام في المكسيك وتشيلي والبرازيل.

ج. تحويل الديون إلى حقوق الملكية (Debt/Equity Conversion) وقد تم انتهاج ذلك الأسلوب في الأرجنتين والبرازيل وتشيلي والمكسيك وفنزويلا وأورجواي والفلبين وجامايكا والمغرب وساحل العاج ونيجيريا.

د. إعادة الإقراض (Relending)، والإقراض الفرعي (Onlending)، وهما آليتان تعطيان المصارف الحق في إعادة تخصيص الائتمان داخل الدولة المدينة (الأرجنتين والبرازيل وفنزويلا وتشيلي والفلبين)، وبمقتضاهما يعاد تسجيل الأموال كوديعة بالمصرف المركزي، وتتاح حصيلة القروض لطرف ثالث في حالة اتفاق المصرف الأجنبي والمستثمر شريطة موافقة المصرف المركزي.

الفصل الرابع

الملامح الأساسية لعملية إعادة جدولة الديون الخارجية

سوف تتناول الدراسة في هذا الفصل الملامح الأساسية لإعادة جدولة الديون الخارجية للدول الثلاث (مصر وجمهورية الكونجو الديمقراطية وساحل العاج)، وذلك في ثلاثة مباحث، يتناول الأول منها الصعوبات التي صاحبت عملية المفاوضات، أما المبحث الثاني فيتناول الملامح الأساسية لشروط إعادة الجدولة وممارساتها، وأما المبحث الثالث فيتناول بالدراسة الملامح الأساسية لعملية مبادلة الديون في إطار إعادة الجدولة.

المبحث الأول

الصعوبات التي صاحبت عملية المفاوضات

فيما يتعلق بالصعوبات التي واجهت الدول الثلاث في مفاوضاتها حول إعادة الجدولة، فهي شبيهة بتلك التي واجهتها غيرها من الدول النامية، والتي تناولها الكتاب في المبحث الثالث في الفصل الأول.

ففيما يتعلق بعدم وجود قاعدة بيانات شاملة ودقيقة لحجم الدين وهيكله بكافة أنواعه، نجد تخلف نظم إدارة الدين في جمهورية الكونجو الديمقراطية[1] حيث مازالت البيانات التي تتم على أساسها مفاوضات نادي باريس تُعد يدوياً، وتقتصر المساعدة التي تقدم من خبير البنك الدولي المقيم في جمهورية الكونجو الديمقراطية على التجهيز والإعداد لاجتماعات نادي باريس واجتماعات صندوق النقد الدولي.

وفي ساحل العاج[2] نجد الإطار المالي المعقد للدولة حيث توجد ثلاث موازنات هي موازنة الوظائف الإدارية، وموازنة الاستثمار والمعدات، وموازنة الوحدات العامة المستقلة ذاتياً، وقد ازداد الإطار المالي المعقد - والمتمثل في وجود عدة موازنات يشرف عليها عدة وزارات - سوءاً بسبب الهيكل التنظيمي غير الملائم أو الخروج على مبدأ وحدة الموازنة.

كما أدى ذلك إلى وجود غموض كبير في توثيق العمليات المالية والرقابة عليها، الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة دراسة الموازنة الكلية لساحل العاج والأوزان النسبية لمصادر التمويل المختلفة، وتحديد الاحتياجات المالية بدقة، هذا بالإضافة إلى الديون غير المضمونة الموزعة على عدد كبير من الجهات المستفيدة.

وقد أدى عدم وجود قاعدة بيانات شاملة[3] لحجم الدين في مصر إلى عدم دقة بيانات حجم الدين الخارجي، وهو الأمر الذي ساهم في إطالة المفاوضات الخاصة بإعادة الجدولة بنادي باريس عام 1987، حيث كان هناك تباين في رقم المديونية لدى الجانب الأجنبي والجانب المصري.

ورغم برمجة نظام الدين فيما بعد، فإن هناك جزءاً من بيانات الدين مازالت تُعد يدوياً، كما أن الحصر[4] الذي يعدّه البنك المركزي عن حجم تسهيلات المشترين لا يتضمن كثيراً من الائتمانات التي تبرم بين كثير من الشركات والجهات المدينة داخل مصر ومصادر التمويل الخارجية.

وبصفة عامة فإن تكرار عملية إعادة الجدولة[5] من عام إلى آخر في دولة مثل جمهورية الكونجو الديمقراطية وساحل العاج، بالإضافة إلى التطورات والآليات المختلفة المقرونة بعملية إعادة الجدولة، تزيد من صعوبة إدارة الدين الخارجي ونظم المعلومات المتعلقة به.

وفيما يتعلق بتعدد المفاوضات اللازمة لإعادة الجدولة وخاصة تلك المتعلقة بالمفاوضات مع صندوق النقد الدولي، التي تستنزف الكثير من الجهد والوقت والتي عادة ما يصاحبها اختلاف وجهات النظر بين الدولة المدينة والصندوق، نجد أنه في جمهورية الكونجو الديمقراطية قد تم توقيع نحو ثماني اتفاقيات للمؤازرة مع صندوق النقد الدولي خلال الثمانينيات (1980، 1981، 1983، 1984، 1985، 1986، 1987، 1989) (انظر الملحق 4ـ1).

وقد كانت هناك نقاط خلاف عديدة بين حكومة جمهورية الكونجو الديمقراطية والصندوق، ففي الوقت الذي رأى فيه الصندوق ضرورة تحقيق معايير الأداء المستهدفة ببرنامج عام 1985 خلال عام، رأت جمهورية الكونجو الديمقراطية أن تلك المعايير لا يمكن تحقيقها إلا في الأجلين المتوسط والطويل. كذلك فقد أعلن وزير المالية في جمهورية الكونجو الديمقراطية أن الحكومة لم تكن راضية عن انتهاج سعر الصرف المعوم الذي أجبرها الصندوق على اتباعه منذ عام 1983، كما اتهم وزير التعاون الدولي في جمهورية الكونجو الديمقراطية الصندوق بعدم العدالة في تعامله مع حكومته.

وقد تم تجميد اتفاق عام 1986 بسبب إعلان الرئيس السابق موبوتو سيسي سيكو تحديد نسبة تحكمية لمدفوعات خدمة الدين (لاتزيد على 10٪ من حصيلة الصادرات)، وقد تخلى موبوتو عن ذلك بعد تدخل الولايات المتحدة الأمريكية.

وكاد اتفاق عام 1987 يتعرض للخطر بمجرد إعلان الرئيس موبوتو زيادة الأجور بنسبة 40٪، وقد تم التوصل إلى حل مُرضٍ للطرفين وهو جعل تلك الزيادة 20٪ اعتباراً من حزيران/ يونيو 1987، كذلك تمثل جوهر الخلاف مع الصندوق في عدم رغبة الحكومة بل وعدم قدرتها على الاضطلاع بإجراءات الإصلاح الاقتصادي الكلي التي تحظى بموافقة الصندوق. وأدى عدم وفاء الحكومة بمعايير الأداء المستهدفة إلى إعلان الصندوق في أيلول/ سبتمبر 1991 أن جمهورية الكونجو الديمقراطية غير مؤهلة لاستخدام موارد الصندوق، مما أغلق أمامها أبواب الاقتراض من أسواق الائتمان الدولي؛ وفي شباط/ فبراير 1992 أعلن الصندوق أن جمهورية الكونجو الديمقراطية غير متعاونة.

أما ساحل العاج التي أبرمت ثماني اتفاقيات للمؤازرة مع الصندوق (1981، 1982، 1983، 1984، 1985، 1986، 1988، 1989) فقد صاحب تلك الاتفاقيات أوجه خلاف عديدة مع صندوق النقد الدولي، منها على سبيل المثال اختلاف وجهات نظر كل من الصندوق والحكومة فيما يتعلق بزيادة الأجور، ففي الوقت الذي ترى فيه الحكومة زيادتها بنحو 6٪ اقترح الصندوق أن تكون نسبة الزيادة 3٪؛ وتجدر الإشارة

إلى تعليق اتفاق المؤازرة مع الصندوق لعام 1986 نتيجة عدم وفاء الحكومة بمعايير الأداء (Performance Criteria) للربع الأول من عام 1987 .

كما تمثلت أوجه الخلاف بين الحكومة والصندوق حول أسس عملية الجدولة (انظر الملحق 4ـ1)، حيث أصر الصندوق على عمليات إعادة الجدولة التقليدية والتي تراها ساحل العاج غير كافية في ظل الاحتياجات التمويلية الطويلة الأجل، كما ترى ضرورة أن يحكم تلك العملية ما يلي:

1 . ربط مدفوعات خدمة الدين بحصيلة الصادرات .

2 . تبني آليات ميسرة لمبادلة الديون بحقوق الملكية .

وقد رفضت الحكومة زيادة الإيرادات من خلال زيادة الضرائب واتخاذ إجراءات مالية تقشفية (Financial Austerity Measures)، كما رفضت الحكومة مطالب الصندوق الخاصة بتخفيض سعر الكاكاو من CFAF 400* للكيلو إلى CFAF 250 والذي اعتبره الصندوق شرطاً أساسياً لتمويل برنامج الإنعاش بموجب اتفاق عام 1989، وإن كانت قد قبلته بعد ذلك .

أما مصر فقد تمثلت أوجه الخلاف بينها وبين الصندوق[6] فيما يتعلق بسرعة الإصلاحات المطلوبة، فبينما طالب الصندوق بإلغاء الدعم عن السلع الغذائية مرة واحدة، رأت الحكومة ضرورة أن يتم ذلك تدريجياً خوفاً من عدم الاستقرار الاجتماعي. كذلك فقد تأخر توقيع اتفاق عام 1991 نظراً لطول المفاوضات مع الصندوق والتي بدأت عقب اتفاق عام 1987 لإعادة الجدولة، حيث طالب الصندوق بضرورة أن تتم الإصلاحات الخاصة برفع أسعار (الفائدة ـ البنزين ـ الكهرباء . . . الخ)، وتخفيض عجز الموازنة في خلال ستة أشهر بينما رغبت الحكومة في تنفيذها خلال خمسة أعوام؛ هذا بالإضافة إلى ما طالب به الصندوق من تخفيض التمثيل الدبلوماسي للدولة في كافة أنحاء العالم، وإغلاق المنطقة الحرة ببورسعيد حيث أصبحت نقطة للتهريب كما يراها الصندوق .

(*) فرنك دول الفرنك الأفريقي .

هذا بالإضافة إلى الخلافات الأخيرة مع الصندوق والتي تمثلت في مطالبته بضرورة تخفيض سعر صرف الجنيه المصري، والإسراع بعملية الخصخصة، الأمر الذي ترتب عليه تأخر إسقاط الشريحة الثالثة من التخفيض الذي تم على ديون مصر الخارجية بموجب إعادة الجدولة في عام 1991.

وقد أعلنت الحكومة المصرية مراراً أثناء مفاوضاتها مع صندوق النقد الدولي[7] في إطار عمليات إعادة الجدولة لعامي 1987 و1991 أن صندوق النقد الدولي يضغط من أجل تنفيذ شروط سوف يؤدي تطبيقها إلى اضطرابات اجتماعية تضر بمستوى المعيشة للأفراد، وطالبت الحكومة بضرورة وضع شروط ومعايير تتماشى مع ظروفها الاقتصادية وبما لا يُعرض الاستقرار الاجتماعي للخطر، ووصفت الصندوق بأنه يشبه الطبيب غير المؤهل الذي يصف العلاج المميت للمريض.

وبالإضافة إلى ما تستهلكه تلك المفاوضات من وقت رجال الدولة وجهودهم، فإن المشكلة في بعض الدول الأفريقية تكمن في ضرورة تسوية المتأخرات المستحقة لصندوق النقد الدولي[8] قبل الشروع أو الموافقة على إعادة الجدولة؛ وتجدر الإشارة في هذا الشأن إلى أنه حتى نهاية عام 1990 كانت هناك 5 دول أفريقية يستحق عليها متأخرات لصندوق النقد الدولي هي ليبيريا وسيراليون والصومال والسودان وزامبيا.

وفيما يتعلق بصعوبة المفاوضات مع البنك الدولي وتعدد الشروط المقرونة بقروض التكيف الهيكلي والتكيف القطاعي، والتي تطيل بدورها من المفاوضات المصاحبة لإعادة الجدولة، نجد تعدد شروط الإفراج عن شرائح قرض التكيف الهيكلي الذي حصلت عليه جمهورية الكونجو الديمقراطية[9] عام 1987 بمبلغ 149.3 مليون دولار، والتي تمثلت في ضرورة تنفيذ برنامج سليم للإصلاح الاقتصادي، واستمرارية سياسة الإصلاح في مجالات إصلاح القطاع العام، وتخفيض معدل التضخم، ورفع سعر الفائدة على الودائع، وتخفيض سعر صرف العملة الوطنية . . . الخ.

أما قرض التكيف القطاعي للزراعة[10]، والذي حصلت عليه ساحل العاج في تشرين الأول/ أكتوبر 1989 بمبلغ 150 مليون دولار، فقد تمثلت الشروط النمطية للإفراج عن الشريحة الأولى في:

1. شهادة بسلامة الإجراءات القانونية والدستورية المتعلقة بتوقيع اتفاق القرض.

2. تقديم خطة تمويل مُرضية للبنك تغطي الفترة حتى نهاية عام 1990.

3. التعهد بالقيام ببرنامج إصلاح مُرضٍ للاقتصاد الكلي.

4. التنفيذ المرضي لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الكلي وذلك كشرط لاستمرار دعم البنك لعمليات التكيف لقطاع الزراعة.

أما شروط الإفراج عن الشريحتين الثانية والثالثة (انظر الملحق 4ـ2) واللتين كان من المقرر سحبهما في نيسان/ إبريل وتشرين الثاني/ نوفمبر 1990 فقد تمثلتا في نحو 16 شرطاً (9 شروط خاصة بالشريحة الثانية و7 شروط خاصة بالشريحة الثالثة)، وتتعلق تلك الشروط بالتوسع في فرض ضريبة القيمة المضافة لتشمل السكر وجوز الهند ومشتقاتها والقطن، والاتفاق على برنامج لتنمية المناطق الريفية، وإعادة هيكلة بنك التنمية الزراعية، وإصلاحات تسويقية تتعلق بأسعار البن والكاكاو، وتحرير تجارة السلع الزراعية، وإصلاحات تسويقية خاصة بتسعير الأرز وتجهيز الأخشاب وإلغاء نظام حصص التصدير الخاصة بها.

أما مصر[11] فقد تأخر حصولها على قرض للتكيف حتى عام 1991 (300 مليون دولار) نظراً لاختلاف وجهات النظر بين الحكومة المصرية ومسؤولي البنك الدولي حول إجراءات الإصلاح وسياساته، والفترة الزمنية اللازمة لتنفيذها؛ وقد تمثلت الشروط الخاصة بالإفراج عن الشريحة الثانية في حصول البنك على أدلة مقبولة بشأن:

1. التقدم الذي أحرزه الاقتصاد المصري في تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي.

2. اتخاذ الحكومة المصرية للإجراءات الآتية:

أ. الحفاظ على إطار اقتصادي كلي يتفق مع أغراض برنامج الحكومة والأهداف المحددة فيه، بما يؤدي إلى تخفيض عجز الموازنة، واتباع سياسات نقدية ومصرفية متسقة وتحقيق ميزان مدفوعات سليم.

ب. إنشاء شركات قابضة في ظل قانون شركات قطاع الأعمال العام تكون حافظة أسهمها متنوعة وشاملة لمعظم شركات القطاع العام القائمة.

ج. تنفيذ برنامج الحكومة المتعلق بالخصخصة.

د. تحقيق الأهداف المحددة في برنامج الحكومة الخاصة بتحرير الأسعار في قطاعات الصناعة والطاقة والزراعة.

هـ. تخفيض عدد السلع التي يشملها حظر الاستيراد طبقاً لبرنامج الحكومة.

و. التصريح لمشروعات الأسمدة والأسمنت العامة ببيع نسبة كبيرة من إنتاجها للقطاع الخاص مباشرة.

وفيما يتعلق بتعدد المفاوضات الثنائية في إطار مفاوضات نادي باريس لإعادة جدولة الديون الثنائية الرسمية، فقد تراوح عدد الدول الدائنة المشاركة في مفاوضات نادي باريس ما بين 10 و13 دولة في مفاوضات إعادة الجدولة، التي تمت لجمهورية الكونجو الديمقراطية[12] خلال الفترة 1976 ـ 1989، وعددها 10 عمليات اقتضت توقيع نحو 119 اتفاقية مع الدول الدائنة.

كما تراوح عدد الدول الدائنة المشاركة في مفاوضات ساحل العاج لإعادة جدولة ديونها الثنائية بنادي باريس ما بين 12 ـ 13 دولة للعمليات التي تمت خلال الفترة 1984 ـ 1989 وعددها 5 عمليات، الأمر الذي اقتضى توقيع نحو 62 اتفاقية ثنائية. أما مصر فقد شاركت نحو 18 دولة في مفاوضات نادي باريس عام 1987، مما يعني توقيع نحو 18 اتفاقية ثنائية.

وإذا عرفنا الوقت الذي تستغرقه عملية التفاوض والعبء الذي تفرضه بالإضافة إلى عمليات إعادة جدولة الديون التجارية، أمكننا القول إن كلاً من جمهورية الكونجو الديمقراطية وساحل العاج كانتا في مفاوضات شبه مستمرة خاصة بعمليات إعادة الجدولة. كذلك ورغم أن الديون التجارية لا تشكل أهمية نسبية كبيرة من ديون أفريقيا،

فإن الإجراءات والمتطلبات الخاصة بمفاوضات نادي لندن شاقة وعديدة ولا تتناسب مع حجم الدين المستحق السداد (مثل حالة جمهورية الكونجو الديمقراطية بصفة خاصة).

المبحث الثاني
الملامح الأساسية لعملية إعادة جدولة الديون الخارجية

تفاوتت المبالغ المعادة جدولتها، وعدد مرات إعادة الجدولة بالدول الثلاث محل الدراسة، كما اختلفت الملامح الأساسية لعمليات إعادة الجدولة وذلك على النحو الموضح في هذا المبحث.

أولاً: الملامح الأساسية لعمليات إعادة الجدولة لجمهورية الكونجو الديمقراطية

1. حجم الدين المعادة جدولته

أعادت جمهورية الكونجو الديمقراطية جدولة ديونها الخارجية خلال الفترة 1980 ـ 1990 (انظر الجدول 4 ـ 1). نحو 14 مرة، منها 6 اتفاقيات لإعادة جدولة الديون الرسمية في إطار نادي باريس خلال السنوات 1981، 1983، 1985، 1986، 1987، 1989 بمبلغ إجمالي قدره 4845 مليون دولار، بمتوسط قدره 807.5 ملايين دولار للعملية الواحدة، وقد تراوح مبلغ الدين المعادة جدولته ما بين 276 مليون دولار (اتفاق عام 1981)، و1602 مليون دولار (اتفاق عام 1989).

وفي إطار نادي لندن، قامت جمهورية الكونجو الديمقراطية بـ 7 عمليات[13] لإعادة جدولة ديونها التجارية خلال السنوات 1980، 1983، 1984، 1985، 1986، 1987، 1989 بمبلغ إجمالي قدره 772 مليون دولار بمتوسط قدره 110 ملايين دولار للعملية الواحدة، وقد تراوحت المبالغ المعادة جدولتها ما بين 58 مليون دولار (اتفاق عام 1983) و402 مليون دولار (اتفاق عام 1980) (انظر الجدول 4 ـ 1).

وبالإضافة إلى عمليات الجدولة بنادي باريس ونادي لندن، فقد تم في عام 1984 إعادة جدولة ائتمانات الموردين غير المؤمن عليها في إطار ما عرف باسم نادي كنشاسا، وذلك بمبلغ 90 مليون دولار.

وتجدر الإشارة(14) إلى أن جمهورية الكونجو الديمقراطية كانت قد أعادت جدولة ديونها الرسمية في إطار نادي باريس خلال الفترة 1976 ـ 1979 نحو 4 مرات بمبلغ إجمالي قدره 1520 مليون دولار، وذلك بموجب الاتفاقيات التي تم توقيعها في 16 حزيران/ يونيو 1976 و7 تموز/ يوليو 1977 و1 كانون الأول/ ديسمبر 1977 و11 كانون الأول/ ديسمبر 1979، بمبلغ 270، 170، 40، 1040 مليون دولار لتلك العمليات على التوالي.

2. شروط إعادة الجدولة

أ. فترة تجميد الدين (انظر الملحقين 4 ـ 2، و4 ـ 4): تراوحت فترة التجميد بالنسبة إلى الديون الرسمية ما بين 12 شهراً (الاتفاق الموقع بتاريخ 20 كانون الأول/ ديسمبر 1983)، و24 شهراً (الاتفاق الموقع بتاريخ 9 تموز/ يوليو 1981)، كما بلغت تلك الفترة بالنسبة للديون التجارية المعادة جدولتها 12 شهراً فيما عدا الاتفاق الموقع عام 1984 حيث بلغت فترة التجميد طبقاً له 16 شهراً.

ب. طبيعة الديون المعادة جدولتها (انظر الملحقين 4 ـ 2، و4 ـ 4): بينما لم تشمل الديون الرسمية المعادة جدولتها بنادي باريس بموجب الاتفاق الموقع بتاريخ 9 تموز/ يوليو 1981 أي ديون سبقت إعادة جدولتها، فقد شملت الاتفاقيات الخمس الأخرى لإعادة الجدولة ديوناً سبقت إعادة جدولتها، كذلك فقد تضمنت الاتفاقيات الموقعة في 20 كانون الأول/ ديسمبر 1983 و18 أيار/ مايو 1987 و23 حزيران/ يونيو 1989 متأخرات واجبة السداد.

وفيما يتعلق بالديون التجارية، فقد غطت عملية إعادة الجدولة والموقعة في نيسان/ إبريل 1980 رصيد الدين في نهاية عام 1979 بما فيه المتأخرات، أما العمليات الخمس التالية: كانون الثاني/ يناير 1983 وحزيران/ يونيو 1984، وأيار/ مايو 1985 وأيار/ مايو 1986، وأيار/ مايو 1987، فقد كانت تتعلق بإعادة جدولة الأصل المستحق بموجب اتفاقية نيسان/ إبريل 1980، أما الاتفاق الأخير والموقع في حزيران/ يونيو 1989، فقد كان يتعلق بتمويل المدفوعات الشهرية على المطالبات القائمة وخاصة الفائدة على المتأخرات، ولم تتضمن تلك الاتفاقيات تقديم أي تمويل جديد.

جـ. نسبة الدين المجمد (المعادة جدولته) إلى الدين المستحق خلال فترة التجميد: تراوحت تلك النسبة ما بين 90٪ للاتفاق الموقع عام 1981 و100٪ للاتفاقيات الثلاث الأخيرة الموقعة في الأعوام 1986، 1987، 1989.

د. مدة السداد وسعر الفائدة: تراوحت مدة السداد ما بين 9 أعوام وخمسة أشهر لاتفاق عام 1985، وبين 14 عاماً وستة أشهر لاتفاق عام 1987، كما تراوحت فترة السماح ما بين 4ـ6 أعوام، وبالنسبة إلى الديون التجارية فقد بلغت مدة السداد 10 أعوام وتراوحت فترة السماح ما بين صفر و5 أعوام، كما تراوح سعر الفائدة ما بين 1.875 إلى 2٪ فوق سعر الليبور.

وتجدر الإشارة إلى أنه بموجب اتفاق أيار/ مايو 1987 لإعادة الجدولة للديون الرسمية، فقد حصلت جمهورية الكونجو الديمقراطية على شروط ميسرة لإعادة الجدولة، وكانت أول دولة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء تحصل على مثل هذه الشروط، وذلك نظراً لما رأته الدول الدائنة[15] الثلاث عشرة دولة من حاجة جمهورية الكونجو الديمقراطية لمساعدة خاصة استثنائية بسبب صعوبات ميزان المدفوعات وعبء الدين الكبير؛ وذلك شريطة أن تجنب جمهورية الكونجو الديمقراطية 5.9 ملايين دولار شهرياً ببنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، وتمت إعادة جدولة أكثر من نصف الدين المستحق بموجب تلك العملية طبقاً لشروط تورنتو ووفقاً للخيار الثاني.

ثانياً: الملامح الأساسية لعمليات إعادة الجدولة لساحل العاج

1. حجم الدين المعادة جدولته (انظر الجدول 4ـ1، والملحقين 4ـ3، و4ـ4)

أعادت ساحل العاج جدولة ديونها الخارجية خلال الفترة 1980ـ1990 نحو 9 مرات، وبلغ حجم الديون التي جرت عليها عمليات إعادة الجدولة 7017 مليون دولار، منها 5 اتفاقيات لإعادة جدولة الديون الرسمية في إطار نادي باريس خلال السنوات 1984، 1985، 1986، 1987، 1989 بمبلغ إجمالي قدره 2684 مليون دولار

بمتوسط قدره 536.8 مليون دولار للعملية الواحدة؛ وقد تراوح مبلغ الدين المعادة جدولته ما بين 157 مليون دولار للاتفاق الموقع بتاريخ 27 حزيران/ يونيو 1986، و1116 مليون دولار للاتفاق الموقع بتاريخ 18 كانون الأول/ ديسمبر 1989.

كما أعادت جدولة ديونها بنادي لندن بموجب ثلاث اتفاقيات بمبلغ 3547 مليون دولار في آذار/ مارس 1985، تشرين الثاني/ نوفمبر 1986، نيسان/ إبريل 1988 بمبلغ 485، 851، 2211 مليون دولار على التوالي.

وبالإضافة إلى العمليات التي تمت في إطار نادي باريس ونادي لندن، فقد تم عام 1984 إعادة جدولة ائتمانات الموردين غير المؤمن عليها في إطار ما عرف باسم نادي أبيدجان بمبلغ 786 مليون دولار.

2. شروط إعادة الجدولة

أ. فترة التجميد: تراوحت فترة تجميد الديون الرسمية المعادة جدولتها في إطار نادي باريس ما بين 12 شهراً (اتفاق عام 1985) و36 شهراً (اتفاق عام 1986)، أما بالنسبة إلى الديون التجارية فقد تراوحت تلك الفترة ما بين 25 شهراً و48 شهراً. وتجدر الإشارة[16] إلى أن اتفاق عام 1986 كان متعدد السنوات، وذا فترة تجميد للدين أطول، وتم تصميم اتفاق 1988 ليحل محله؛ وكان قد تضمن تقديم أموال جديدة لإعادة تمويل الفائدة، وقد حدد سعر الفائدة على الاقتراض الجديد بـ 1.5 فوق سعر الليبور، ولم يوضع ذلك الاتفاق موضع التنفيذ بسبب عدم الوفاء بمدفوعات الفائدة.

ب. طبيعة الدين المعادة جدولته (انظر الملحقين 4ـ3، و4ـ4): بينما لم تشمل الديون المعادة جدولتها بنادي باريس بموجب الاتفاقيات الثلاث الأولى أي متأخرات أو مبالغ سبقت إعادة جدولتها، فقد شملت عمليتا إعادة الجدولة عامي 1987 و1989 متأخرات واجبة السداد بالإضافة إلى ديون سبقت إعادة جدولتها.

جـ. نسبة الدين المجمد إلى إجمالي الدين المستحق خلال فترة التجميد: بلغت تلك النسبة نحو 100٪ بالنسبة إلى العمليات التي أجرتها ساحل العاج فيما عدا اتفاق عام 1986 حيث كانت هذه النسبة متنوعة.

د. مدة السداد وسعر الفائدة: تراوحت مدة السداد بالنسبة للديون الرسمية ما بين 8 أعوام و6 أشهر إلى 13 عاماً و4 أشهر ومنها فترة سماح تراوحت ما بين 4 أعوام إلى 5 أعوام و10 أشهر؛ أما الديون التجارية المعادة جدولتها في إطار نادي لندن، فقد تراوحت مدة السداد ما بين 8 أعوام إلى 14 عاماً و6 أشهر منها فترة سماح تراوحت بين 3 و5 أعوام.

وقد حصلت ساحل العاج ولأول مرة في حزيران/ يونيو 1986 [17] على اتفاق متعدد السنوات لإعادة جدولة الديون الرسمية، ويعتبر ذلك أول مرة تحصل فيها دولة أفريقية على إعادة الجدولة المتعددة السنوات. وبموجب ذلك الاتفاق تسدد الديون الرسمية خلال تسعة أعوام منها فترة سماح قدرها أربعة أعوام، وتتم إعادة جدولة 80٪ من الأصل المستحق عام 1986 يتراجع إلى 70٪ و60٪ لعامي 1987 و1988 على التوالي.

وتجدر الإشارة إلى أن إعادة الجدولة طبقاً لبعض الاتفاقيات قد تم على افتراض رواج الصادرات (عمليات إعادة الجدولة لعامي 1984، 1985) وانتهاء الأزمة المالية، ولكن بنهاية عام 1986 تبين أن الرواج كان ذا أجل قصير حيث هبطت أسعار السلع الأولية؛ وهكذا فقد قوض الأساس الذي تمت عملية إعادة الجدولة بناء عليه.

وقد تعثرت مفاوضات إعادة الجدولة بكل من نادي باريس ونادي لندن خلال النصف الأخير من عام 1987، وذلك نظراً لاختلاف وجهات النظر حول كل من[18]:

- فجوة التمويل المتوقعة للدولة نتيجة للافتراضات المتفاوتة لحصيلة الصادرات المتوقعة لدى كل من المسؤولين بالدولة، ومسؤولي صندوق النقد والبنك الدوليين.
- مستوى معدلات الفائدة.
- مدة إعادة الجدولة.
- طلب صندوق النقد الدولي الخاص بتخفيض أسعار المنتج للبن والكاكاو، وتخفيض الدعم الحكومي، وتخفيض عدد موظفي الخدمة المدنية.

لذلك ونظراً لتدهور أسعار الصادرات الأولية[19] وتفاقم الصعوبات المالية، فقد طلبت حكومة ساحل العاج تعديل الاتفاق المتعدد السنوات في الفترة 1986 ـ 1989، وذلك للعمل على إيجاد حل جديد نظراً لعدم قدرة الدولة على السداد حتى عام 1989.

ثالثاً: الملامح الأساسية لإعادة جدولة الديون الخارجية لمصر

1. حجم الديون المعادة جدولتها

أعادت مصر جدولة ديونها الخارجية خلال الفترة 1980 ـ 1990 مرتين، وبلغت جملة المبالغ المعادة جدولتها بموجب تلك العمليات نحو 5863 مليون دولار، منها مبلغ 5563 مليون دولار تمت إعادة جدولتها في إطار نادي باريس بموجب اتفاقية لإعادة الجدولة بتاريخ 22 أيار/ مايو 1987؛ أما الاتفاقية الثانية فقد تمت خارج نطاق نادي باريس مع الاتحاد السوفيتي عام 1988 بمبلغ 300 مليون دولار وفقاً لما يوضحه الجدول (4 ـ 1).

2. شروط إعادة الجدولة

أ. فترة التجميد: بلغت فترة التجميد للاتفاق الموقع مع الدائنين بنادي باريس 18 شهراً.

ب. طبيعة الدين المعادة جدولته ونسبته إلى إجمالي الدين المستحق: شملت الديون المعادة جدولتها متأخرات واجبة السداد، كما بلغت نسبة الدين المعادة جدولته إلى الدين المستحق خلال فترة التجميد نحو 100٪.

جـ. مدة السداد: بلغت مدة السداد 9 أعوام وثلاثة أشهر تخللتها فترة سماح قدرها أربعة أعوام وتسعة أشهر.

ويوضح الجدول (4 ـ 1) مقارنة لعمليات إعادة الجدولة بالدول الثلاث.

وتجدر الإشارة إلى حدوث تأخر في توقيع الاتفاقيات الثنائية لإعادة الجدولة[20] مع العديد من الدول عقب اتفاق نادي باريس عام 1987 لأكثر من عام، وذلك للخلاف بين الحكومات الدائنة والحكومة المصرية حول سعر الفائدة الذي يجب أن يطبق على

الجدول (4ـ1)

الملامح الرئيسية لعمليات إعادة الجدولة لكل من جمهورية الكونجو الديمقراطية وساحل العاج ومصر خلال الفترة 1980ـ1990

البيـــــان	جمهورية الكونجو الديمقراطية	ساحل العاج	مصر
1. عدد مرات إعادة الجدولة المتعددة الأطراف	13	8	1
• نادي باريس	6	5	1
• نادي لندن	7	3	-
2. أول اتفاق لإعادة الجدولة في الثمانينيات			
• نادي باريس	9 تموز/ يوليو 1981	أيار/ مايو 1994	أيار/ مايو 1987
• نادي لندن	نيسان/ إبريل 1980	آذار/ مارس 1985	–
3. عمليات إعادة الجدولة خارج النطاق المتعدد الأطراف			
• العدد	1	1	1
• العام	1984	1984	1988
• نوع الدين	ائتمانات الموردين غير المؤمن عليها (نادي كينشاسا)	ائتمانات الموردين غير المؤمن عليها (نادي أبيدجان)	عمليات إعادة جدولة ثنائية لديون الكتلة الشرقية (سابقاً)
• قيمة الدين بالمليون دولار	90	786	300
4. حجم المبالغ المعادة جدولتها في الإطار المتعدد الأطراف	5617	6231	5563
• نادي باريس	4845	2684	5563
• نادي لندن	772	3547 [1]	-
5. شروط إعادة الجدولة			
أ. فترة التجميد (بالشهر)			
• بموجب اتفاقيات نادي باريس	24ـ12	36ـ12	18
• بموجب اتفاقيات نادي لندن	16ـ12	48ـ25	-
ب. مدة السداد (شهر/عام)			
• بموجب اتفاقيات نادي باريس	9.5 : 14.6 عاماً [2]	8.6 : 13.4 عاماً [2]	9/3
• بموجب اتفاقيات نادي لندن	10	8 : 14.6	-
جـ. فترة السماح (شهر/عام)			
• بموجب اتفاقيات نادي باريس	4 : 6	4 : 5.10 أعوام	4/9
• بموجب اتفاقيات نادي لندن	صفرـ5	3ـ5	-
6. نسبة الدين المعادة جدولته لنادي باريس إلى الدين المستحق	90 : 100٪	60 : 100٪	100٪
7. الأموال الجديدة المقدمة في إطار إعادة الجدولة للمصارف التجارية (مليون دولار).	-	255	-
8. سعر الفائدة المطبق على الديون التجارية المعادة جدولتها (فوق سعر الليبور).	1.875 : 2	1.25 : 1.875	-

1. تم إلغاء اتفاق نيسان/ إبريل 1988 الذي أعاد جدولة 2211 مليون دولار.

2. بخلاف الخيارات طبقاً لشروط تورنتو

المصدر: World Bank, *World Debt Tables*, Various Editions.

المبالغ المعادة جدولتها، حيث كانت الحكومة المصرية ترغب في الحصول على أسعار فائدة ميسرة في الوقت الذي أصرت فيه الحكومات الدائنة على تطبيق أسعار الفائدة التجارية.

ورغم توقيع اتفاق عام 1987 لإعادة الجدولة، فقد طبقت المصارف التجارية بدول أوربا الغربية قيوداً صارمة لسياسة الإقراض إلى مصر والتي اعتبرت فيما يتعلق بأفريقيا شروطاً صارمة، ولم تقدم تلك العملية سوى فرصة ضئيلة لتخفيف الضغوط المالية التي يعانيها الاقتصاد المصري.

وقد شددت الحكومة الأمريكية، وحكومات دول أوربا الغربية ضغوطها على الحكومة المصرية من أجل قيامها بجهود أكبر في مجال الإصلاح الاقتصادي، وذلك من خلال تجميد أو تعليق المساعدات المالية. وتضاعفت تلك الجهود من جانب الولايات المتحدة الأمريكية في آذار/ مارس 1989 عندما ادعت الصحف الأمريكية امتلاك مصر للأسلحة الكيماوية، وقامت الحكومة الأمريكية بتجميد 230 مليون دولار من معوناتها حتى توقع الحكومة المصرية اتفاقاً مع صندوق النقد الدولي، كما أجل الكونجرس للعام الثاني السحب من المعونة النقدية حتى تنصاع الحكومة المصرية لكافة مطالب الصندوق.

وقد ساندت المملكة المتحدة[21] بدورها الولايات المتحدة الأمريكية، وسار في الاتجاه نفسه العديد من الدول الأوربية، نظراً لتزايد غضبها من تزايد المبالغ غير المسحوبة من قروضها المقدمة لمصر والمخصصة لتمويل العديد من المشروعات.

المبحث الثالث
الملامح الأساسية لعمليات مبادلة الديون
في إطار إعادة الجدولة

وسوف نتناول في هذا المبحث حجم عمليات تحويل الدين والصعوبات التي صادفت عمليات مبادلة الديون.

أولاً: حجم عمليات تحويل الدين

فيما يتعلق بعمليات مبادلة الديون في الدول الثلاث محل الدراسة نجد عدم ظهور تلك العمليات حتى نهاية الثمانينيات، ففي جمهورية الكونجو الديمقراطية[22] طلب البنك الدولي في إطار برنامج التكيف عام 1987 ضرورة وضع برنامج لمبادلة الديون بحقوق الملكية وذلك في إطار عملية الخصخصة، إلا أنه لم يتم اعتماد هذا البرنامج من قبل حكومة جمهورية الكونجو الديمقراطية.

وكانت هناك بعض العروض[23] من بنك (Belgiums Banque Belgo Zairoise) لشراء ديون جمهورية الكونجو الديمقراطية بمبلغ يقدر بنحو 30-40 مليون دولار من إجمالي الديون المؤهلة وقدرها 360 مليون دولار، وذلك لصالح بعض المستثمرين في جمهورية الكونجو الديمقراطية بسعر 27٪ من قيمة الدين على أن يستخدم جزء من صادرات جمهورية الكونجو الديمقراطية في سداد الدين.

وفي ساحل العاج[24] لم تتضح التفاصيل الدقيقة عن مبادلة الدين بحقوق الملكية، وإن كان من المتوقع أن يمهد برنامج الحكومة للخصخصة الطريق لإدارة تلك العمليات بحرص شديد.

وأنشأت فرنسا[25] في تشرين الأول/ أكتوبر 1992 صندوقاً لتحويل الديون بنحو 4 مليارات فرنك فرنسي من ائتمانات التنمية غير المدفوعة والمعادة جدولتها بموجب اتفاقيات نادي باريس لكل من الكاميرون والكونجو وساحل العاج والجابون.

وسوف يلغي هذا البرنامج جزءاً من الدين مقابل تمويل مشروعات التنمية وخاصة تلك المتعلقة بالبيئة والتنمية الاجتماعية.

وفي مصر، تم في بداية عام 1989 [26] تشكيل لجنة برئاسة وكيل أول وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية لمنح الموافقات على مبادلة الديون بحقوق الملكية (Debt For Equity)، وبالصادرات (Debt For Export Swaps).

وكان أغلب المشاركين في تلك المبادلات هم المصريين أصحاب رؤوس الأموال بالخارج، وكانت تلك المبادلات تجري على نحو 2.5 مليار دولار ديوناً غير مضمونة ومستحقة على القطاع الخاص؛ وهذه الديون مشتتة بين عدد كبير من المدينين، ومن الصعب متابعتها وإدارتها.

وقد بلغ حجم عمليات تحويل الديون في مصر خلال الفترة 1985-1993 نحو 400 مليون دولار حيث تزايد اهتمام الدائنين الرسميين بتلك العمليات. فقد اهتمت فرنسا بعمليات مبادلة الديون مقابل المساعدة[27] (Debt/Aid Swaps) مع مصر حيث حولت ديناً قدره 58 مليون فرنك فرنسي من ديون مساعدة التنمية الرسمية إلى العملة المحلية، على أن تودع الحصيلة بالصندوق الاجتماعي للتنمية وذلك عام 1992؛ وبحلول آب/ أغسطس 1994 أكملت فرنسا عمليات مبادلات للديون مقابل حقوق الملكية مع مصر بمبلغ 3 ملايين فرنك فرنسي. كما أكملت السويد معاملات لمبادلة الديون مقابل حقوق الملكية مع مصر بنحو 23 مليون دولار عام 1991؛ وأكملت النرويج معاملات لمبادلة الديون مع مصر بنحو 17.3، 6.2 مليون دولار خلال عامي 1993 و1994 على التوالي.

وقامت المملكة المتحدة في ضوء شروط تورنتو لإعادة الجدولة، بتحويل ما يعادل 50.2 مليون دولار من الدين (ائتمانات التصدير المضمونة) إلى العملة المحلية عام 1993، وذلك بسعر لا يقل عن السعر السائد بالسوق الثانوية على أن تستثمر الحصيلة في مشروعات صناعية وزراعية يتم الاتفاق عليها.

وقد وضعت الحكومة المصرية برنامجاً اشتمل على القواعد والأسس والإجراءات التي تحكم تسوية الديون بالجنيه المصري عام 1993 (انظر الملحق 4ـ5).

ثانياً: الصعوبات التي واجهت عملية تحويل الدين

تتطلب عملية تحويل الديون مناخاً استثمارياً ملائماً[28] يتمثل في استقرار المناخ السياسي والاقتصادي، وحرية تحويل رؤوس الأموال، وسهولة إجراءات تراخيص الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية، وتوافر حوافز ضريبية ومشروعات المرافق والخدمات العامة، واستقرار القوانين المنظمة للاستثمار، واتساع حجم السوق، وتوافر أسواق مالية . . . الخ.

والواقع أن مناخ الاستثمار في الثمانينيات[29] في الدول الثلاث محل الدراسة لم يكن ملائماً لجذب الاستثمارات وتشجيعها، الأمر الذي عرقل مبادلة الديون من خلال عمليات الخصخصة، حيث الفساد وعدم الاستقرار السياسي وتفاقم التضخم وعدم توافر المرافق والبنية التحتية والشغب وأعمال العنف وانخفاض مستوى الدخل في دولة مثل جمهورية الكونجو الديمقراطية.

وفي ساحل العاج نجد التردد السياسي في السماح لزيادة حصص امتلاك الأجانب[30] للمشروعات الوطنية، ورغبة الحكومة في ضمان أن تكون الخصخصة في صالح التنمية الاقتصادية للدولة. ورغم وجود بورصة مالية نشطة إلى حد ما فيها فإنه بموجب الترتيبات الخاصة بدول الفرانكفونية، يجب على الدولة التشاور مع الدول الأعضاء الأخرى وفرنسا قبل المضي في برنامج للتحويل.

وقد فضل المقيمون استثمار أموالهم بالخارج[31]، وإذا كان ذلك يعكس عدم ثقة المواطنين في اقتصادهم وأسواقهم فإنه من غير المتوقع أن يكون لدى الأجانب ثقة في تلك الأسواق؛ وهذا بدوره يستلزم توافر مناخ من الثقة في الاقتصاد واستقرار السياسات الاقتصادية. كما يرجع بطء عملية الخصخصة في ساحل العاج إلى تردد الحكومة في السماح بإلغاء أو استبعاد القوة العاملة الحكومية بشكل ملموس، أو تحويل

جوهري في السلطات الإدارية لمنظمين غير وطنيين، والقلق الرسمي حول ضمان أن تكون الخصخصة في مصلحة الاقتصاد الوطني.

كما كانت هناك صعوبة في خصخصة الكثير من الشركات التي تم التفكير في خصخصتها نظراً لأهميتها الاستراتيجية، ومن غير المحتمل أن تجد بعض المشروعات الأخرى مشترين لها في الأجل المتوسط بسبب الديون الكبيرة المتراكمة عليها (مجمعات السكر)، والتي تستحق عليها ديون تقدر بنحو عُشر المديونية الخارجية العامة لساحل العاج.

أما في مصر، فإن عملية الخصخصة بوصفها سياسة للدولة تعتبر حديثة جداً، وكانت قد بدأت في أيار/ مايو 1990. ولم تنتهج الحكومة تلك السياسة بهدف مبادلة الديون، ولكن في إطار تشجيع الاستثمارات الأجنبية، كما أنها لم تضع برنامجاً لمبادلة الديون إلا في عام 1993.

وقد واجهت عملية الخصخصة حتى السنوات الأولى من التسعينيات[32] بعض الصعوبات بسبب عدم كفاءة سوق المال، وتعدد القوانين التي تحكم قطاع الأعمال العام، وعدم وجود تشريع كامل ومدروس لمعالجة كافة قضايا الخصخصة، وضخامة المديونيات المتراكمة على بعض الشركات، ووجود الكثير من المصارف التي لم تصل إلى معايير بازل الدولية، وكذلك عدم رغبة المصارف في التنازل عن الديون المستحقة على شركات قطاع الأعمال؛ ومعارضة بعض الكتّاب والسياسيين لتلك العملية التي يرونها بمنزلة سيطرة للقطاع الخاص والأجانب على القطاع العام، وخوفهم من الآثار الاجتماعية التي يمكن أن تترتب عليها.

الفصل الخامس

مفهوم إعادة الجدولة ودوافعها

تتعدد المفاهيم المتعلقة بإعادة الجدولة، كما تتعدد دوافع هذه العملية لدى كل من المدين والدائن، وتتفاوت درجة المساومة عند التفاوض حول تلك العملية بين الدائن والمدين. وسوف يتناول هذا الفصل ذلك في ثلاثة مباحث، يتعلق الأول بمفهوم إعادة الجدولة وعلاقتها بميزان المدفوعات، ويتناول الثاني دوافع إعادة الجدولة، أما الثالث فيتعلق بالمفاضلة بين عدم الوفاء بالدين أو التفاوض حول إعادة الجدولة.

المبحث الأول

مفهوم إعادة الجدولة وعلاقتها بميزان المدفوعات

أولاً: مفهوم إعادة الجدولة

من الضروري أن نميز بين عدة مصطلحات عند الحديث عن عملية إعادة الجدولة[1]؛ فمصطلح إعادة تنظيم الدين (Debt Reorganization) أو إعادة التفاوض على الدين (Debt Renegotiation) مصطلحان يستخدمان على نطاق واسع لوصف أي تغيير في ترتيبات المدفوعات الخاصة برصيد الدين القائم بموجب اتفاق مشترك بين الدائن والمدين.

كما أن مصطلح تخفيف الدين (Debt Relief) عبارة عن أي تأجيل للمتأخرات أو المدفوعات المجدولة أو أي أسعار فائدة ميسرة ممنوحة من الدائن إلى المدين، أما مصطلح إعادة هيكلة الدين (Debt Restructuring) فهو شكل من أشكال إعادة تنظيم الدين، يتم بموجبه تعديل تيار مدفوعات الأقساط المتعلقة بكافة رصيد الدين وذلك بهدف مد فترة السداد.

أما مصطلح إعادة تمويل الدين[2] (Debt Refinancing) فهو اقتراض جديد يهدف أساساً للوفاء بمدفوعات الدين القائم، ويعني مصطلح (Debt Refunding) الحصول

على اقتراض جديد للتخلص من الدين القائم، وذلك للاستفادة من الشروط الفضلى التي يتيحها الاقتراض الجديد على هيكل الدين المستحق.

وأما مصطلح إعادة جدولة الدين (Debt Rescheduling) فهو شكل أضيق من إعادة تنظيم الدين، والذي بموجبه يتم الاتفاق على سداد جزء محدود من المدفوعات سواء كانت للفائدة أو القسط المستحق في تاريخ محدد، ولا ينطبق ذلك على سائر جدول السداد للمستحقات الباقية.

وتقتصر عمليات نادي باريس على مفهوم إعادة الجدولة وإعادة التمويل، أما عمليات نادي لندن فهي تشمل عادةً إعادة الجدولة وأحياناً إعادة الهيكلة، أي أن عمل كلا الناديين يقتصر على المفهوم الضيق لإعادة تنظيم الدين.

كما يميز البعض[3] بين إعادة الجدولة المباشرة (Direct Rescheduling) التي يتم بموجبها إعادة التفاوض حول الشروط الأصلية لاتفاق القرض، ويشمل ذلك عادة الاتفاق على إطالة أجل السداد للالتزامات الواجبة السداد؛ وبين إعادة الجدولة غير المباشرة (Indirect Rescheduling) التي يتم بموجبها الوفاء بالمدفوعات الواردة بالشروط الأصلية للقرض عن طريق المقرض الأصلي من خلال إعادة تمويل الدين.

وعلى مستوى الدول الثلاث[4] موضوع البحث، وطبقاً للمفاهيم أعلاه، فإن عمليات إعادة تنظيم الدين أو إعادة التفاوض التي تمت حول الديون الرسمية في إطار نادي باريس خلال الفترة 1980 ـ كانون الثاني/ يناير 1996، يندرج معظمها تحت مفهوم إعادة الجدولة، فيما عدا اتفاق مصر الموقع بتاريخ 25 أيار/ مايو 1991، والذي تم بموجبه إلغاء جزء من رصيد المديونية حيث يندرج هذا الاتفاق تحت مفهوم (Debt Reduction).

وتجدر الإشارة إلى ظهور بعض المصطلحات الأخرى التي ارتبطت بأزمة الدين، مثل (Repudiation) وهو يعني التنكر للدين والرفض الصريح للوفاء به من جانب المدين سواء كان ذلك التنكر للفائدة أو الأصل أو الاثنين معاً. أما مصطلح (Default) فيعني عدم الوفاء بالدين من جانب المدين أو عدم قدرته على الاستجابة لبعض الشروط

الواردة باتفاق القرض، الأمر الذي يجعله يتوقف عن السداد. وعلى عكس التنكر للدين ورفض الوفاء به، فإن التوقف عن السداد قد يكون مؤقتاً حتى يصبح المدين قادراً على استئناف السداد في وقت ما في المستقبل. أما مصطلح (Moratorium) فيعني التأجيل غير المحدد لدفع الأصل والفائدة[5]، هذا بالإضافة إلى ما ظهر حديثاً من مصطلحات عديدة مرتبطة بعمليات تحويل الدين (Debt Conversions).

يشار إلى أن البيانات المتاحة التي ينشرها البنك الدولي تضع كافة عمليات إعادة تنظيم الدين، أو إعادة التفاوض على الدين، تحت مصطلح "تخفيف الدين"؛ وهو ما لا يعكس بدقة المفاهيم التي سبقت الإشارة إليها.

ثانياً: إعادة الجدولة وميزان المدفوعات

تدخل المبالغ المعادة جدولتها ضمن التمويل الاستثنائي[6] والذي يندرج ضمن بنود حساب رأس المال، ويعكس هذا البند الصعوبات غير العادية التي تواجه ميزان المدفوعات وتمويله، والتي ظهرت بصورة واضحة منذ بداية الثمانينيات. ويدرج في هذا البند ما يلي:

1. الدين المعادة جدولته[7].

2. أقساط الدين التي عجزت الدولة عن سدادها (المتأخرات).

3. القروض المخصصة لأغراض التكيف الهيكلي من مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية.

4. بعض الحسابات على المكشوف التي تسمح بها المصارف المركزية بدول الشركاء التجاريين للسلطات النقدية في الدول المدينة.

وطبقاً للمعادلة التعريفية لميزان المدفوعات وهي:

$$\Delta NFA_t = X_t - M_t + SERVR_t - SERVP_t + UT_t + CM_t + ERR_t$$

حيث:

التغير في صافي الأصول الخارجية (Δ NFA)، وحصيلة الصادرات السلعية (X)، ومدفوعات الواردات السلعية (M)، وحصيلة الخدمات (SERVR)، ومدفوعات الخدمات (SERVP)، وصافي التحويلات دون مقابل (Ut)، وصافي التدفقات الرأسمالية إلى البلاد (CM)، وصافي السهو والخطأ (ERR)، وتشير (t) إلى السنة الجارية.

ونظراً لأن إعادة الجدولة تعني تقليل المدفوعات إلى الخارج؛ أي المبالغ المعادة جدولتها، خلال فترة السماح المتفق عليها في إطار شروط السداد، لذلك فإن تلك العملية يترتب عليها زيادة صافي التدفقات المالية إلى الداخل في تلك الفترة؛ مما يؤدي بدوره إلى زيادة صافي الأصول الخارجية للدول المعنية في تلك الفترة.

المبحث الثاني

دوافع إعادة الجدولة

أولاً: دوافع إعادة الجدولة لدى المدين

من أهم هذه الدوافع[8]:

1. تجنب تكاليف عدم الوفاء بالدين

تتمثل هذه الدوافع في تجنب تكاليف عدم الوفاء بالدين والتي تتضمن ما يلي:

أ. الحجز على أصول الدولة بالخارج: فقد يطلب الدائنون الحجز على أصول الدولة بالخارج لضمان التزام المدين بالوفاء بالدين، ولكن مع ذلك فإن هذا الإجراء لن يكون رادعاً رئيسياً لعدم السداد، وبخاصة بالنسبة إلى الدول المثقلة بالمديونية وذات الأصول الضئيلة بالخارج.

ب. عدم الحصول على الائتمان من أسواق التمويل الدولية: فالتوقف عن السداد قد يترتب عليه عدم استطاعة الدولة الوصول بسهولة إلى أسواق رأس المال الدولية على الأقل لفترة من الزمن، بالإضافة إلى الإضرار بسمعتها فيما يتعلق بخدمة التزاماتها.

جـ. العقوبات التجارية: من المتعارف عليه أن الدولة التي تتوقف عن سداد ديونها وتتنكر لها سوف تجد نفسها مستثناة من التجارة الدولية، والتي يعتمد جزء كبير منها على الائتمان التجاري الذي لن يتاح أمام تلك الدولة مما يضطرها إلى الدفع نقداً، كما أن الدولة لا يمكنها الاتجار عن طريق المقايضة أو المبادلة مع دول أخرى أو شركات، حيث يقوم الدائنون بعمل حظر على الصادرات والواردات أينما كانت؛ وهذا مشروط بالتطبيق الجاد للعقوبات وعدم كسرها من قبل الحكومات التي تتعامل معها الدول المدينة.

ومجمل القول[9] إن عدم الوفاء بالدين والتنكر له قد يؤدي إلى نتائج سلبية تتمثل في العقوبات التي يواجهها المدين والتي تتمثل في إعلان إفلاسه دولياً، والحجز على أصوله بالخارج ومصادرتها وبيعها وتوزيع ثمنها على الدائنين طبقاً لحصة دين كل منهم، بالإضافة إلى تدمير الثقة الائتمانية في الدولة؛ الأمر الذي يحرمها من الحصول على القروض والمعونات، ومن ثم التأثير سلبياً في التنمية الاقتصادية بها بصفة عامة، وبخاصة عندما يتعذر عليها تدبير وارداتها وتصريف صادراتها.

وعلى مستوى الدول الثلاث موضوع البحث نجد[10] أن مجرد عدم الوفاء بأحد شروط القرض، أو التعثر في السداد وتراكم المتأخرات، يخلق مشكلات كبيرة لها. ففي جمهورية الكونجو الديمقراطية، امتنع البنك الدولي عن تقديم أول شريحة من قرض التكيف الهيكلي عندما أعلن الرئيس السابق موبوتو وضع حد لخدمة الدين لا يتعدى 10٪ من الصادرات، وذلك ابتداء من عام 1987؛ كما كان ذلك أحد أسباب تعليق السحب من عدة شرائح من اتفاق المؤازرة المبرم مع صندوق النقد الدولي، وهو ما ضاعف أزمة الدين نظراً للتدفقات العكسية للموارد.

وقد توقفت تقريباً المساعدات الخارجية - فيما عدا الإنسانية منها - إلى جمهورية الكونجو الديمقراطية نتيجة عدم الاستقرار والتراكم الكبير للمتأخرات، فقد بلغت المسحوبات من القروض عام 1994 [11] نحو مليون دولار مقارنة بـ 550 مليون دولار عام 1987. وأعلن صندوق النقد الدولي[12] والبنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي أن جمهورية الكونجو الديمقراطية في وضع مالي حرج وغير قادرة على الوفاء بالتزاماتها.

أما في ساحل العاج[13] فقد تأخر الإفراج عن الشريحتين الأولى والثانية من قرض البنك الدولي الثالث للتكيف الهيكلي، والذي وافق عليه البنك الدولي في حزيران/ يونيو 1986 حتى 24 كانون الثاني/ يناير 1987 (بالنسبة للشريحة الأولى). ويرجع ذلك التأخير إلى الصعوبات التي واجهتها الحكومة في تطبيق نظام دعم التصدير المخطط، كما تم تأجيل الإفراج عن الـ150 مليون دولار الخاصة بقرض التكيف لقطاع الزراعة، عندما أعلن الرئيس السابق لساحل العاج هوفييه بوانيه عدم تخفيض سعر الكاكاو المضمون من قبل الحكومة، كما استتبع ذلك توقف اتفاق المؤازرة مع صندوق النقد الدولي في شباط/ فبراير 1988 بسبب عدم وفاء ساحل العاج بشروط الصندوق.

وفي مصر[14] ونتيجة لتراكم المتأخرات فقد تراجعت الكثير من الحكومات الدائنة عن ضمان الائتمانات المقدمة إلى الحكومة المصرية منذ نهاية عام 1985، كما أوقفت أستراليا وكندا تزويد مصر بمبيعات القمح على أساس الائتمان الآجل وطلبتا ضرورة السداد النقدي لتلك المبيعات، وتوقف سحب العديد من القروض الثنائية وغيرها؛ وذلك انتظاراً لتوقيع مصر لاتفاق مع صندوق النقد الدولي.

وقام البنك الدولي بتأخير المسحوبات من القروض الميسرة المخصصة لتمويل بعض المشروعات في نهاية 1988، وعلق ذلك على موافقة الحكومة المصرية على القيام بالإصلاحات الهيكلية. كذلك أمسكت الولايات المتحدة الأمريكية على نحو 230 مليون دولار في شكل مساعدات لمشروعات الطاقة وربطت بينها وبين ضرورة تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية التي طلبها الصندوق، كما صوتت ضد منح مصر قرضاً لأحد مشروعات الطاقة من بنك التنمية الأفريقي.

وتجدر الإشارة إلى أنه طبقاً للنظام الأمريكي يتم وقف المساعدات المدنية والعسكرية إذا فشل المقترض في الوفاء بالتزاماته أكثر من 12 شهراً.

وقد ربطت الكثير من الدول والجهات المانحة بصفة عامة بين تقديم معوناتها وضرورة إبرام مصر لاتفاق ثان لإعادة الجدولة، كما ارتفعت الأهمية النسبية للمبالغ

غير المسحوبة من القروض إلى إجمالي المسحوبات للدول الثلاث وبصفة خاصة خلال السنوات التي سبقت إعادة الجدولة (انظر الملحق 5 ـ 1).

2. فشل المدينين في إيجاد بديل لتخفيف عبء الدين بخلاف إعادة الجدولة

فشل المدينون في تشكيل تكتل[15] (كارتل) فعال يمكنهم من فرض شروط ميسرة لتخفيف عبء الدين، كما أنهم فشلوا في الإعلان عن التوقف الجماعي عن السداد والذي ربما يكون الطريق الفعال لجعل الدائنين يوافقون عليه، بل على العكس من ذلك فإن المدينين يتنافسون بعضهم مع بعض وتكون النتيجة حصولهم على الائتمان بشروط صعبة للغاية.

وعلى صعيد الدول الأفريقية، فقد طالبت منظمة الوحدة الأفريقية[16] منذ عام 1985 بعقد مؤتمر دولي لمعالجة الديون الخارجية لأفريقيا، وذلك من خلال الوصول إلى صيغة مرضية لكل من الدائنين والمدينين؛ كما أنشأت المنظمة مجموعة الاتصال في آذار/ مارس 1988 التي تتكون من اثنتي عشرة دولة عضواً، وذلك بهدف متابعة الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي لمعالجة أزمة الدين.

وأجرت مجموعة الاتصال في أيار/ مايو وحزيران/ يونيو 1988 مشاورات رسمية وغير رسمية مع أستراليا وبلجيكا وجمهورية ألمانيا الاتحادية وفرنسا واليونان ونيوزيلندا وإيطاليا والبرتغال والدنمارك وفنلندا وأيرلندا والنرويج والسويد وإسبانيا والمملكة المتحدة ونادي باريس والمجموعة الأوربية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وصندوق منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبنك الاستثمار الأوربي، وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ولم توافق سوى دولة واحدة فقط على عقد ذلك المؤتمر وهي فرنسا، وعارضته كافة الدول والمؤسسات الأخرى، حيث رأت أن المؤتمر يعد صيغة للمواجهة وتسييساً لمشكلة الدين، كما أنه لن يسفر عن نتائج ملموسة.

وقد ركزت تلك الدول على منهج إعادة الجدولة على أساس كل حالة على حدة[17]، وذلك في إطار الآليات الدولية القائمة بكل من نادي لندن ونادي باريس وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. لذلك فقد قررت مجموعة الاتصال تأجيل عقد المؤتمر

الدولي واقترحت بدلاً منه عقد ندوة دولية كخطوة تمهيدية لعقد المؤتمر الدولي، وقد عقدت بالفعل الندوة الدولية بشأن الموقف الأفريقي الموحد المتعلق بأزمة الديون الخارجية في القاهرة خلال الفترة 28-30 آب/ أغسطس 1989.

وقد أقرت الندوة[18] بالمسؤولية المشتركة في أزمة الدين، لذلك فقد رأت أنه من مصلحة الطرفين السعي إلى إيجاد مخرج لأزمة الدين الأفريقي، منعاً لإحداث خلل بالنظام الاقتصادي العالمي وعرقلة التنمية في الدول الأفريقية.

وبصفة عامة فقد واجهت مجموعة الاتصال بعض الصعوبات التي جعلتها في شبه توقف عن الاضطلاع بدورها، منها[19]:

1. عدم وجود الوقت الكافي لاجتماعاتها، وعدم القدرة على مناقشة قضايا جوهرية نظراً لأن اجتماعات تلك المجموعة تتم على هامش الاجتماع الوزاري السابق على القمة، وتكون النتيجة عدم إعطاء الوقت الكافي لمشكلات مهمة تمس معظم دول القارة مثل مشكلة الدين.

2. عدم وجود خبراء متخصصين في قضايا الدين نظراً لأن أعضاء مجموعة الاتصال عادة ما يتم سحبهم من وفود مجلس الوزراء.

ورغم الموقف الأفريقي الموحد بشأن الديون الخارجية، فإن كافة الدول الأفريقية التي تعاني مشكلات الدين تقوم بمفاوضات ثنائية لإعادة جدولة الدين من خلال الآليات التي يتيحها نادي لندن ونادي باريس لإعادة جدولة الديون.

ورغم العديد من المبادرات التي طرحت لحل قضية المديونية بالدول النامية، فالبعض منها قد أغفل المديونية الأفريقية والبعض الآخر لم يكن له جدوى تذكر في التخفيف من أزمة الدين الأفريقي. كما لم تحقق منظمة الوحدة الأفريقية[20] تقدماً ملموساً في هذا المجال كما سبق إيضاحه.

وفيما يتعلق بإلغاء الديون، فقد بلغت جملة ديون مساعدة التنمية الرسمية التي تم إلغاؤها منذ عام 1978 حتى عام 1990 نحو 11.6 [21] مليار دولار لكافة الدول النامية،

وهو مبلغ ضئيل مقارنة بحجم الديون الخارجية المستحقة عليها. وحتى نهاية عام 1989 بلغت الديون الملغاة عن بعض دول أفريقيا جنوب الصحراء نحو 6 مليارات دولار معظمها متعلق بديون مساعدة التنمية؛ الأمر الذي لا يساهم في تخفيف خدمة الدين بدرجة ملموسة، حيث لم تخفض خدمة الدين إلا بنحو 100 مليون دولار سنوياً بموجب العمليات السابقة.

وعلى مستوى الدول الثلاث[22] موضوع الدراسة، فقد بلغت ديون المساعدة الرسمية التي تم إلغاؤها خلال الفترة 1978-1989 نحو 124 مليون دولار فقط من ديون جمهورية الكونجو الديمقراطية المستحقة لبلجيكا، و18 مليون دولار من ديون مصر المستحقة للمملكة المتحدة واليابان، ونصف مليون دولار من ديون ساحل العاج لبلجيكا.

ومما سبق تتضح ضآلة تلك المبالغ الملغاة مقارنة بحجم المديونية المستحقة على هذه الدول، وعدم جدوى جهود المجتمع الدولي في تخفيف أزمة الدين من خلال المبادرات المطروحة من جانب الدول الدائنة، كما أن تلك الإلغاءات كانت تتم في إطار عمليات إعادة الجدولة وليست بطريقة منفصلة عنها.

ثانياً: دوافع إعادة الجدولة لدى الدائن

من أهم تلك الدوافع ما يلي[23]:

1. الدافع السياسي

ويتمثل في سعي الدول الدائنة للحفاظ على علاقة المودة والمصالح السياسية مع الدول المدينة.

2. المحافظة على المكاسب التجارية مع الدول المدينة

إذا كان دافعو الضرائب في الدول الدائنة يحصلون على مكاسب كبيرة من التجارة مع الدول المدينة عادة، فإنهم قد يرغبون في تسهيل اتفاقات إعادة الجدولة والموافقة

على إجراءات وسياسات قد تكون في صالح الدولة المدينة أو المصارف من خلال المدفوعات الجزئية أو المجنبة.

3. تجنب تكاليف فرض العقوبات على الدول المدينة

حيث لا يجني الدائن منافع مباشرة من جراء فرض العقوبات على المدين والحجز على ممتلكاته، ولكنه قد يتعرض لضغوط وتكاليف قضائية. وقد تؤدي العقوبات التي تتعرض لها الدولة المدينة من قبل أحد المقرضين إلى الإضرار بمواطني الدول الأخرى؛ فإذا نجحت الدولة الدائنة في وقف تدفق تجارة الدولة المدينة، فإن الصادرات والواردات في الدول الدائنة الأخرى تتعرض للخسارة أيضاً.

ويمكن القول إن لكافة الأطراف مصلحة في تجنب إعلان الإفلاس أو التوقف عن السداد؛ وتعطي الدوافع – التي سبقت الإشارة إليها – لكلا الطرفين حجماً معيناً من المساومة في عملية التفاوض حول إعادة جدولة الديون الخارجية.

وقد أشارت بعض الدراسات[24] إلى أن تخفيف عبء الدين سواء من خلال إعادة الجدولة، أو تخفيض الدين من خلال الآليات المختلفة لتحويل الدين، يكون ذا أثر فعال لكل من الدائن والمدين؛ لأنه إذا أصر الدائنون على قيام المقترض بالوفاء بكامل عبء الدين المستحق، فإن ذلك قد يضطره إلى تخفيض الاستثمار للوفاء بعبء الدين، وهو ما قد يؤدي بدوره إلى خسارة كلا الطرفين لأنه سوف يقوض من احتمالات السداد في المستقبل.

ولكن العكس يحدث إذا تخلى الدائن عن مطالبته للمدين بسداد كامل خدمة الدين والاكتفاء بالجزء الذي يستطيع خدمته في كل فترة في الأجل القصير، حيث يسمح ذلك للمقترض بزيادة استثماراته وإجراء التكيف اللازم للهيكل الاقتصادي، ومن ثم الناتج المحلي الإجمالي عبر الزمن (من خلال الآلية الخاصة بالمعجل، والمضاعف) الأمر الذي يزيد من تيار السداد عبر الأجل الطويل.

وتقوم تلك الفكرة أيضاً على أساس أن عبء الدين الثقيل مثله كمثل عبء الضريبة، إذا زاد على حد معين فقد يؤدي إلى آثار مثبطة للحصيلة الضريبية؛ كذلك فإن عبء الدين الثقيل قد يقوض فرص الاستثمار المربحة، حيث يرى المستثمرون أن كافة المكاسب من الاستثمار سوف يتم تحويلها للخارج وفاء للدين المستحق على الدولة، الأمر الذي لا يحفزهم إلى الاستثمار.

كما أن السماح بإعادة الجدولة تعد بمنزلة قطع الطريق أمام المقترض لعدم الوفاء بالدين، وتسمح تلك العملية للمدين بالتوقف عن الوفاء بالدين دون فرض عقوبات أو جزاءات عليه من جراء ذلك؛ ولكن بطريقة محددة وليست على الإطلاق.

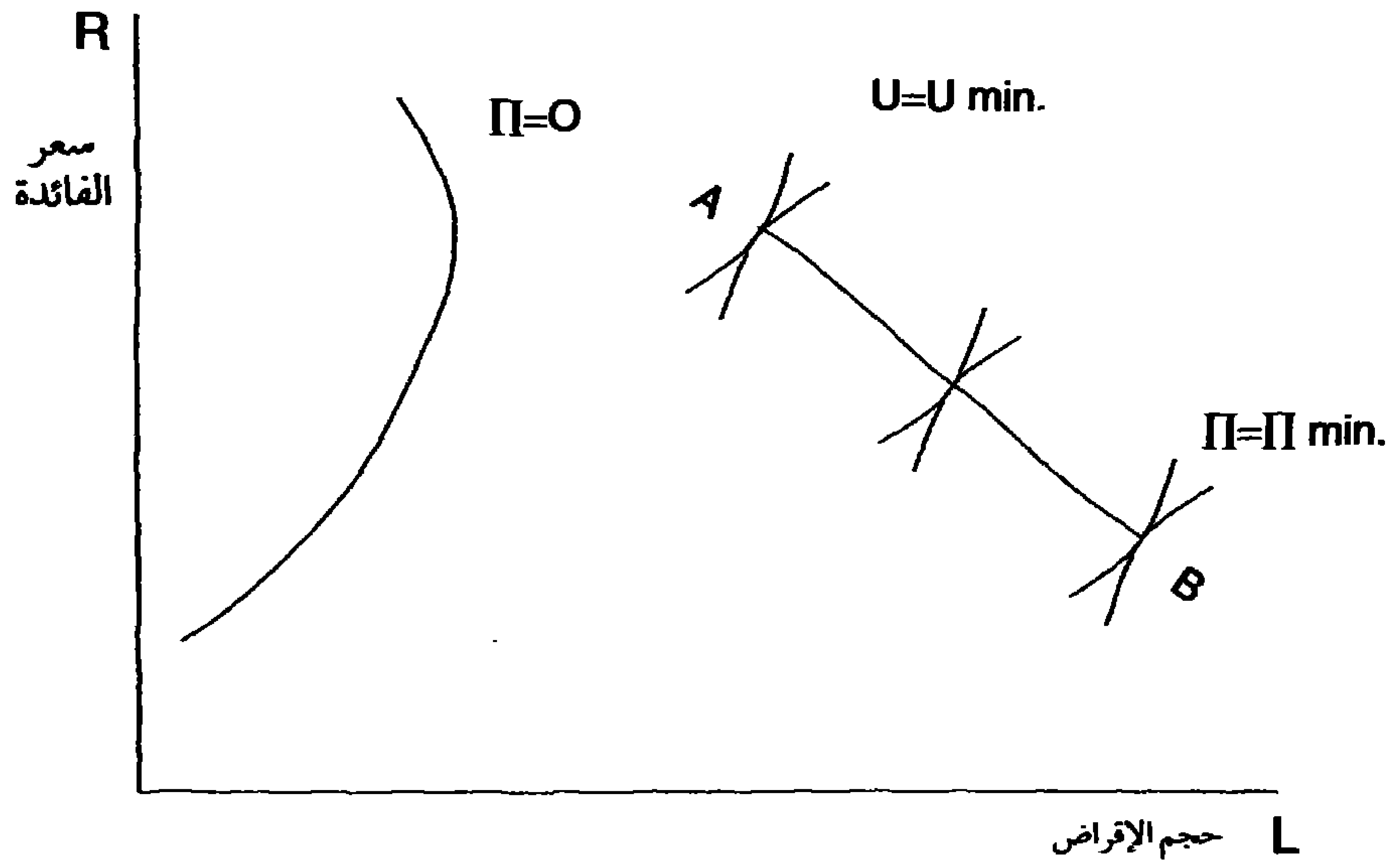
المبحث الثالث

المفاضلة بين عدم الوفاء بالدين أو التفاوض حول إعادة الجدولة

أوضحت إحدى الدراسات[25] المزايا التي تعود على كل من الدائن والمدين من جراء الوفاء بالدين، وبينت أن مزايا عدم الوفاء بالدين من قبل الدولة المدينة ترتفع عندما تتراجع دخولها وترتفع أسعار الفائدة ومن ثم يتزايد عبء الدين، وتتراجع القروض الجديدة، كما أن القرار الخاص بالمضي قدماً في الوفاء بالدين من عدمه سوف يعتمد على العلاقة بين المنافع والتكاليف المترتبة على ذلك.

كما أوضحت دراسة أخرى[26] أن مكاسب الدولة من عدم السداد تتمثل في قدرتها على إدارة العجز التجاري، أما الخسائر المحتملة فتتمثل في العقوبات المفروضة عليها لعدم السداد والتي تعتمد جدواها على عدد من العوامل (حجم الدين والدخل وحجم التجارة... الخ). وأوضحت هذه الدراسة أن من مصلحة الدائن إعادة الجدولة وتقديم قروض جديدة للدولة المدينة مادامت القروض الجديدة لا تزيد على خدمة الدين، والشكل (2) يوضح المساومة بين الدائن والمدين أثناء مفاوضات إعادة الجدولة.

الشكل (2)
إعادة الجدولة ومشكلة المساومة



المصدر:

Paul Krugman, "International Debt Strategies in An Uncertain World," op. cit., 89.

ويوضح الشكل (2) أن أزمة الدين تحدث عندما لا تتحقق المنفعة الأدنى التي يوافق عليها المدين (U min) مع أي نقطة على منحنى عرض القروض (Π = O)، ولذلك فإن الدائنين بشكل جماعي سوف يكونون على استعداد لعرض حجم إقراض أكبر ومعدلات فائدة أقل لمنع توقف المدين عن السداد.

ولذلك تصاغ بعض الترتيبات بين الدائنين والمدين لمنع التوقف عن السداد، ويوضح المنحنى (AB) الإمكانيات المتعددة لترتيبات إعادة الجدولة، وتمثل النقطة (A) الحدود الدنيا لعملية إعادة الجدولة حيث لا تمنع توقف المدين عن السداد، أما النقطة (B) فهي الحدود الكبرى لعملية إعادة الجدولة والتي لا يرغب الدائنون في البقاء فيها طويلاً. وتجدر الإشارة إلى أن أي نقطة على الخط (AB) يكون خطر التوقف عن السداد فيها كافياً لجعل أي قرض غير مربح عندما يتم النظر إليه بمعزل عن العوامل الأخرى.

ونظراً لأن الدائنين معنيون[27] بمنع توقف المدين عن الوفاء بالدين، فإنهم لا يمكنهم فقط الاعتماد على الإقراض الطوعي بواسطة أطراف ليسوا معنيين بوفائه أو امتناعه عن السداد. لذلك وللوصول إلى مستوى الإقراض المرغوب للمدين، فإنه يجب أن يكون غير تطوعي أي إجباري (Involuntary) أو دفاعي سواء تم ذلك بواسطة الدائنين الحاليين أو بواسطة أطراف ثالثة لا ترغب في تعظيم الربح. وقد يكون من الصعوبة الاتفاق بين الدائنين والمدين على إعادة الجدولة نظراً لعدة عوامل منها تصارع المصالح، وعدم رغبة بعض المصارف في الإقراض واستفادتها من القروض التي تقدمها بعض الدول أو المصارف الأخرى للمدين. لذلك تعتبر مشاركة صندوق النقد الدولي في عملية إعادة الجدولة حافزاً لمصادر الإقراض الأخرى - رسمية وتجارية - إلى المشاركة في الحزم التمويلية (The Financial Packages).

وفيما يتعلق بالمساومة التي تحدث بين الدولة المدينة والدول أو المصارف الدائنة عند عملية إعادة الجدولة، فقد أشارت إحدى الدراسات[28] إلى أن قوة مساومة الدولة المدينة أثناء مفاوضتها لإعادة الجدولة تكمن في قدرتها على تخزين سلعتها التصديرية عند الدخول في عملية التفاوض.

وأشارت تلك الدراسة إلى أنه رغم أن توقف الدولة المدينة عن السداد قد يعرضها لفرض عقوبات تتمثل في الحجز على أصولها في الخارج، فإن هذا الإجراء له تكاليف كبيرة، ولن يحصل الدائن على كل القيمة التي يفقدها المدين كما أنه لن يستفيد من توقف تجارته.

وأوضحت الدراسة أنه من خلال التفاوض تصل المصارف والدول المدينة عادة إلى اتفاق لإعادة الجدولة، لأن كل طرف يدرك تماماً أنه لا جدوى من طول فترة المساومة دون الوصول إلى اتفاق؛ كما أن المصالح المشتركة لكلا الطرفين تؤدي إلى الاقتناع بضرورة قيام المدين بعمل مدفوعات جانبية للدائن (أي إعادة الجدولة). وأكدت الدراسة أن توقف تجارة المدين من خلال فرض العقوبات عليه قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار سلعته التصديرية (في حالة كون الدولة المدينة مصدرة رئيسية لتلك السلعة). ويقع عبء ذلك على مواطني الدول الدائنة؛ أي أنه من مصلحة كافة الأطراف الوصول إلى اتفاق لإعادة الجدولة.

الفصل السادس

إجراءات إعادة الجدولة وشروطها

تتعدد الإجراءات وتتنوع الشروط المصاحبة لعملية إعادة الجدولة سواء للديون الرسمية بنادي باريس أو للديون التجارية بنادي لندن، ونتناول في هذا الفصل مبحثين الأول خاص بإجراءات إعادة جدولة الديون الرسمية وشروطها، والثاني يتناول إجراءات إعادة جدولة الديون التجارية وشروطها.

المبحث الأول

إجراءات إعادة جدولة الديون الرسمية وشروطها

تمر عملية إعادة الجدولة بعدة خطوات تبدأ بقرار الدولة بالسعي إلى إعادة الجدولة[1]، وتحديد مبلغ التمويل المطلوب مع تحديد ما إذا كان المطلوب الحصول على أموال جديدة أو إعادة جدولة الديون القائمة فقط، وكذلك نوعية الديون التي تُراد إعادة جدولتها، ثم بعد ذلك تتخذ الدولة قرارها بإعادة الجدولة وتوقيع خطاب نوايا مع صندوق النقد الدولي، يلي ذلك تقديم طلب غير رسمي إلى نادي باريس، والذي يعقبه تحديد ميعاد التفاوض والإعداد للمستندات والبيانات اللازمة لعملية إعادة الجدولة؛ ثم عقب الانتهاء من مفاوضات نادي باريس المتعددة الأطراف يتم توقيع الاتفاقيات الثنائية في ضوء مفاوضات نادي باريس.

وسوف نتناول فيما يلي التعريف بنادي باريس وإرشادات العمل التي تحكمه.

أولاً: التعريف بنادي باريس

تتم إعادة جدولة الديون الرسمية عادة من خلال نواد للدائنين[2]، وأشهرها نادي باريس. وليس للنادي عضوية "ثابتة" ولا هيكل تنظيمي ولكنه عبارة عن مجموعة من الممارسات والإجراءات التي جرى التعارف عليها فيما يتعلق بالتفاوض حول إعادة

جدولة الديون الرسمية، والتي تم اتباعها منذ أول اجتماع غير عادي عقد لهذا الغرض خاص بالأرجنتين عام 1956.

وبرغم عدم حضور المصارف التجارية[3] لمثل هذه الاجتماعات، فإن هناك حماية لمصالحها نظراً لأن جزءاً كبيراً من الدين الرسمي يمثل في الحقيقة ائتمانات متاحة للدول المدينة من خلال المصارف التجارية، وهي مضمونة من وكالات ضمان ائتمان الصادرات الرسمية بالدول الدائنة.

وقد اختيرت فرنسا كمكان لانعقاد هذه المفاوضات نظراً للاعتبارات التالية[4]:

1. جرى العرف على اختيار عاصمة إحدى الدول التي تتميز بنوع معين من النشاط كمقر للمفاوضات، وتعتبر فرنسا إحدى الدول الدائنة الرئيسية.

2. تعتبر باريس موقعاً مركزياً مقارنة بأي عاصمة دائنة أخرى، الأمر الذي يعطي انطباعاً مريحاً للدائنين عن باريس كعاصمة مضيفة لتلك الاجتماعات.

3. الانطباع المريح عن باريس لدى المدينين، حيث يرون أن فرنسا متعاطفة مع دول العالم الثالث وقضاياه الاقتصادية والسياسية.

4. الخبرة الطويلة المكتسبة من استضافة باريس لمثل هذه المفاوضات، الأمر الذي يجعل استبدال مكان آخر بها تجرى فيه المفاوضات أمراً صعباً.

ثانياً: إجراءات إعادة الجدولة بنادي باريس

1. طلب إعادة الجدولة والتمهيد للمفاوضات

تبدأ مفاوضات نادي باريس[5] عندما تتسلم الحكومة الفرنسية طلباً رسمياً من الدول المدينة تطلب فيه الاجتماع بالدول الدائنة للتفاوض حول تأجيل سداد الدين، ويتم الإعلان بسرعة عن ذلك الاجتماع في حالة وجود برنامج مؤازرة بين الدولة المعنية وصندوق النقد الدولي. ويقوم الدائنون في الأسابيع الأخيرة التي تسبق مفاوضات

نادي باريس بالإعداد المكثف لتلك العملية، ويقدم صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي في هذا الشأن مساعدات لكلا الطرفين (المدين والدائن) من خلال مراجعة البيانات المتوافرة عن الوضع الاقتصادي بالدولة وتحليلها.

وتجدر الإشارة(6) هنا إلى أهمية الدور الذي يضطلع به البنك الدولي في تلك المفاوضات مقارنة بصندوق النقد الدولي؛ ويرجع ذلك لظروف تاريخية متعلقة بنشأة كل من المؤسستين، فعندما نشأ الصندوق لم يكن معنياً بالاضطلاع بدور رئيسي في مفاوضات تأجيل سداد الديون، على عكس البنك الدولي الذي طالب منذ نشأته الدول الأعضاء المدينة بموافاته بسجل منظم ومفصل عن الدين الخارجي العام.

2. المفاوضات والوصول إلى اتفاق

تبدأ المفاوضات(7) حينما يجتمع المفاوضون في حجرة بمركز المؤتمرات الدولي بباريس، ويجلسون حول مائدة تأخذ شكلاً قائم الزوايا يكون رئيس المؤتمر عند أحد طرفيها، وعن يمينه الوفد الفرنسي، ويجلس المراقبون من المنظمات الدولية عن يساره، ويجلس وفد الدولة المدينة في الطرف المقابل لرئيس المؤتمر، وتصطف وفود الدول الدائنة على جانبي المائدة طبقاً لترتيب حروفها الأبجدية.

ورغم رئاسة فرنسا كافة المفاوضات التي حدثت خلال الفترة 1978ـ1984، فإنه يمكن أن تترأس دولة مضيفة أخرى الاجتماعات، مثل قيام المملكة المتحدة بترؤس مفاوضات إعادة جدولة ديون دولة غانا عام 1970.

وتقدم الدولة المدينة في هذه الاجتماعات تقريراً مفصلاً عن وضعها الاقتصادي، ومقدار التخفيف الذي تراه لازماً لعبء الدين، ويقوم ممثلو الصندوق في الاجتماع بتقديم تقويم عن الوضع الاقتصادي بالدولة المعنية وخاصة ميزان المدفوعات وآفاقه المستقبلية، ويشمل ذلك تقويماً لعلاقة الدولة بالصندوق. كما يقوم ممثلو البنك الدولي بتقديم تحليل وتقويم للأوضاع الاقتصادية وتوقعاتها في الأجل الطويل للدولة المدينة؛ ثم تقدم المنظمات الدولية الأخرى رؤيتها في هذا المجال، ثم تتاح الفرصة أخيراً

للدائنين لتوجيه الأسئلة والاستفسارات لوفد الدولة المدينة والمراقبين، وعادة ما تكون معظم وفود الدول الدائنة برئاسة كبار موظفي وزارة المالية.

وتستغرق[8] التمهيدات السابقة الجلسة الصباحية، وبعد ذلك يتداول الدائنون فيما بينهم - دون حضور الدولة المدينة - حول الخطوط العريضة لعملية إعادة الجدولة وشروطها؛ وعادة ما تكون تلك المداولات صعبة للغاية، ويقوم رئيس المؤتمر بعرض تلك العروض على وفد الدولة المدينة.

ونظراً للتباين الكبير بين ما تطالب به الدولة المدينة وما يعرضه الدائنون، فنادراً ما توافق الدولة المدينة على تلك العروض الأولية، وبالتالي يستأنف الدائنون مداولاتهم مرة أخرى فيما بينهم. ويقوم رئيس المؤتمر بتبليغ الدولة أو الدول المدينة بهذه المداولات، وغالباً ما يقدم عرضاً ثانياً وذلك بعد تغلب الدائنين على الاختلافات فيما بينهم؛ وقد تؤجل المفاوضات لمدة يوم وذلك للسماح للوفود المشاركة وهي الدول الدائنة والدول المدينة بتلقي التعليمات الجديدة من دولهم.

وفي اليوم التالي يمكن عادة الوصول إلى اتفاق حول حزمة الشروط، وتعد السكرتارية مسودة مذكرة التفاهم التي تحتوي على الشروط التي تم التفاوض عليها. ويتم فحص هذه المسودة، وقد تكون هناك بعض النقاط البسيطة التي تخضع للمساومة؛ وبعد ذلك يتم إعداد النسخة النهائية لذلك الاتفاق باللغتين الإنجليزية والفرنسية، ولكلتا النسختين الحجية نفسها.

وتضع مذكرة التفاهم الشروط العامة لعملية إعادة الجدولة[9] فيما عدا ما يتعلق منها بأسعار الفائدة، ولذلك فإن المشاركين في الاجتماع يوصون بإبرام اتفاقيات ثنائية بين الدولة المدينة وكل دولة دائنة على حدة؛ وتشكل تلك الاتفاقيات الأساس القانوني لعملية إعادة الجدولة وتتحدد بموجبها أسعار الفائدة على الديون المعادة جدولتها، ويطلب بعض الدائنين من الدولة المدينة توقيع اتفاق مع كل وكالة محلية مقرضة لها.

وبموجب مذكرة التفاهم يتم تحديد تاريخ لانتهاء الدولة المدينة من توقيع الاتفاقيات

الثنائية لإعادة الجدولة؛ وقد بلغ التاريخ النهائي المقرر للانتهاء من توقيع الاتفاقيات الثنائية نحو 7 أشهر من توقيع مذكرة التفاهم في الأعوام الأخيرة من الثمانينيات. ولايوافق الدائنون الرسميون على القيام بإعادة جدولة جديدة حتى يتم تنفيذ الاتفاقيات الثنائية بموجب مذكرة التفاهم الموقعة سابقاً.

ثالثاً: إرشادات العمل التي تحكم عمل نادي باريس

يحكم نادي باريس في عملياته القواعد التالية[10]:

1. يوافق النادي فقط على الاجتماع مع المدين إذا كان التقصير في السداد أمراً حتمياً

وذلك بعد استنفاد كافة الخيارات الممكنة أمام المدين وهو ما يسمى بعدم الوفاء الحتمي أو التقصير (Imminent Default)، وتتطلب تلك القاعدة وجود جهة محايدة لتحديد مدى الحاجة إلى تمويل استثنائي في شكل إعادة جدولة، أو أن المدين يمكنه تخطي الأزمة والوفاء بالتزاماته الخارجية باتباع إجراءات تقشف.

لذلك يقوم الدائنون بالاستعانة بخبراء صندوق النقد الدولي لتقدير فجوة الموارد قبل عملية إعادة الجدولة وبعدها، ويعتبر ذلك التقدير أساساً لمفاوضات نادي باريس؛ ويتم بموجبه إعادة ترتيب كثير من مكونات الدخل في صورة موارد واستخدامات للصرف الأجنبي، وإذا ما زادت الاستخدامات على الموارد اعتبر ذلك دليلاً كافياً على عدم الوفاء الحتمي بخدمة الدين. ويوضح الجدول (6-1) طريقة ترتيب الموارد والاستخدامات.

2. ضرورة أن يكون لدى الدولة المدينة اتفاق مؤازرة مع صندوق النقد الدولي

وذلك لتنفيذ برنامج تكيف أو تثبيت اقتصادي[11] وهو ما يطلق عليه المشروطية (Conditionality)، وقد تم التجاوز عن هذا الشرط لبعض الدول التي لم تكن أعضاء بالصندوق مثل بولندا عام 1981، وكوبا وموزمبيق. ويرى الدائنون أن المشروطية تمثل جوهر عملية إعادة الجدولة نظراً لأنها تحدد النجاح أو الفشل في سداد الديون المعادة جدولتها، وللأثر الكبير للالتزام بالسياسات الإصلاحية في إطار ترتيبات الصندوق على حجم الدين الذي ستعاد جدولته والذي يرغب الدائنون في تقديمه.

الجدول (6ـ1)

طريقة ترتيب الموارد والاستخدامات

البنـــد	موارد	استخدامات
الصادرات	(+)	
الواردات		(-)
دخل الاستثمار (فيما عدا خدمة الدين)	(+)	(-)
أخرى غير مرتبة لخدمة دين (صاف)	(+)	(-)
صافي التحويلات	(+)	
مسحوبات القروض	(+)	
الاستثمار (صاف)		(-)
صافي رأس المال القصير الأجل والسهو والخطأ	(+)	(-)
صافي تسهيلات صندوق النقد الدولي	(+)	(-)
التسديدات المؤجلة		(-)
زيادة الاحتياطي		(-)
ميزان الموارد والاستخدامات قبل خدمة الدين	(+)	
خدمة الدين		
القروض الرسمية الثنائية		
الأصل		(-)
الفائدة		(-)
قروض البنوك التجارية		
الأصل		(-)
الفائدة		(-)
القروض المتعددة الأطراف وأخرى		
الأصل		(-)
الفائدة		(-)
جملة خدمة الدين		(-)
الفجوة التمويلية		(-)

المصدر: Alexis Rieffel, "The Role of The Paris Club in Managing Debt Problem", op. cit., 5-6.

وفي الدول التي لم تقترن فيها عملية إعادة الجدولة بتوقيع اتفاق مؤازرة مع الصندوق، فقد تفاوض الدائنون مباشرة مع المدينين حول سياسات الإصلاح اللازمة، وذلك من خلال زيارة خبراء الدول الدائنة إلى تلك الدول وتقويم طبيعة مشكلات ديونها وتحديد الإجراءات التي يجب اتخاذها للتغلب عليها.

ووافق دائنو نادي باريس منذ بداية عام 1987على ترتيبات بموجب تسهيل التكيف الهيكلي، وتسهيل التكيف الهيكلي المعزز لإعادة جدولة الديون الخارجية للدول النامية. وبنهاية عام 1989 [12] أبرم دائنو نادي باريس نحو 13 اتفاقاً لإعادة الجدولة مشروطة باتفاق لتسهيل التكيف الهيكلي، وخمس اتفاقيات مشروطة بترتيب للتكيف الهيكلي المعزز.

كما تم توقيع اتفاقيات متعددة السنوات لإعادة الجدولة في عامي 1985 و1986 مع بعض الدول المدينة، غير مشروطة بضرورة أن تكون الدولة في حالة اتفاق مع الصندوق، وذلك نظراً لرضا الدائنين عن خطوات التكيف التي اتخذتها تلك الدول. كما تم إبرام ست اتفاقيات لإعادة الجدولة عامي 1989 و1990 [13] كانت مبنية على ترتيبات متعددة السنوات مع الصندوق منها اتفاقيتان بموجب ترتيبات التسهيل الممتد، واتفاقية واحدة بموجب تسهيل التكيف الهيكلي، وثلاث اتفاقيات بموجب التكيف الهيكلي المعزز.

3. يتم التفاوض في إطار النادي مع الحكومات المدينة حول الديون الحكومية أو ائتمانات الموردين الحكومية المضمونة، أما بقية الأشكال الأخرى من الديون فهي مستثناة من المفاوضات.

حيث لا تتم إعادة جدولة تسهيلات الموردين غير المضمونة من جانب حكومات الدول الدائنة، وذلك وفقاً للاعتبارات التالية[14]:

أ. أن مبلغ تلك التسهيلات صغير مقارنة بالالتزامات المستحقة للدول الدائنة أو بالنسبة إلى الاحتياجات التمويلية.

ب. أن التكاليف الإدارية لتسوية ووضع إطار لإعادة جدولة مثل هذه الديون مرتفعة، وقد تفوق المنافع المترتبة عليها.

ج. صعوبة وطول الوقت اللازم للوصول إلى اتفاق مقبول من جانب عدد كبير من صغار الموردين ذوي العلاقة والمصالح المختلفة مع المقترضين المحليين.

د. سعي المستوردين إلى المحافظة على العلاقات التجارية وتدفقات الائتمان مع الموردين التقليديين، ومن ثم فإن الفشل في الوفاء بالتزامات تلك الديون قد يخفض من ائتمانات التجارة، أو يرفع من تكلفة الواردات، كما قد يؤدي إلى قطع إمدادات سلع رئيسية؛ لذلك يسعى المقترضون إلى تسوية تلك الالتزامات خارج نطاق إعادة الجدولة.

4. يصر النادي على التفاوض أو التباحث[15] حول الديون الحكومية، كما يصر على ألا تتمتع الديون المستحقة للمصارف التجارية بمعاملة تفضيلية في السداد.

5. النادي ما هو إلا اجتماع للدائنين وليس مانحاً للمعونة.

6. يوافق النادي على إعادة جدولة الأصل دون الفائدة «وإن كانت هذه القاعدة قد تغيرت حيث أصبحت تلك العملية تشمل الأصل والفائدة».

7. يقوم رئيس الوفد الفرنسي الذي يرأس اجتماعات نادي باريس بتحديد الوقت النهائي اللازم للوصول إلى اتفاق بين الدائنين والمدينين.

8. المشاركة في العبء.

وبموجب قاعدة المشاركة في العبء (Burden-Sharing)، يتم حساب المبالغ المعادة جدولتها على أساس نسبة ثابتة من المستحقات على المدين لكل دائن، لذلك فقد اقتضى الأمر أن تكون عملية إعادة الجدولة متعددة الأطراف لضمان توحيد شروط إعادة الجدولة لكافة الدائنين، وعدم تمييز دائن عن آخر بما يضمن حماية كافة الأطراف الدائنة؛ وذلك عكس الحال بالنسبة إلى الدول المدينة حيث تُجرى عملية إعادة الجدولة لكل حالة على حدة.

وتجدر الإشارة في هذا الشأن إلى تقسيم الدائنين إلى أربع مجموعات رئيسية وهي: مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية، والدائنون الرسميون المشاركون في مفاوضات نادي باريس، والدائنون الرسميون غير المشاركين في مفاوضات نادي باريس، والدائنون من المصادر الخاصة ولاسيما المصارف التجارية.

وفيما يلي توضيحاً للمعاملة التي تتم بموجبها معالجة ديون بعض تلك الأطراف :

أ. **مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية:** وتشمل تلك المؤسسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي وبنك التنمية الآسيوي وبنك التنمية لأمريكا الوسطى وبنك الاتحاد الأوربي وصندوق الأوبك . . . الخ . وتتمتع[16] ديون تلك المؤسسات بمعاملة تفضيلية في سدادها حيث لايسمح بإعادة جدولتها، ويرجع استثناء تلك الديون من إعادة الجدولة نظراً لما يراه البنك الدولي من أن ذلك سوف يكون على حساب دول أخرى إذا لم تقم الدول الصناعية بتعويض الخسائر الناجمة عن ذلك من خلال مساهمات إضافية .

وبصفة عامة يرجع استثناء ديون المنظمات الدولية من عمليات إعادة الجدولة كما تراه تلك المنظمات إلى[17] :

- أن الدولتين الدائنة والمدينة سوف تستفيدان من الاستثناء، حيث إن كلتيهما عضو في المؤسسة المقرضة .

- أن المؤسسات تتحمل نصيبها من عبء السداد عن طريق استمرارها في إقراض الدول المدينة .

- أن الاستثناء يعمل على بقاء المركز الائتماني القوي لتلك المؤسسات، والذي يسمح لمصارف التنمية المتعددة الأطراف بإصدار سندات بشروط تكون في النهاية في صالح الدولة المدينة .

ب. **غير المشاركين في المفاوضات وهما نوعان:**

- دول التخطيط المركزي (سابقاً)، حيث رأت أن تلك العملية متعلقة بالنظام الرأسمالي . كما أنها لم تكن راغبة في عرض معلومات مفصلة عن ائتماناتها بين المشاركين .

- غير المشاركين من الدول النامية، حيث يرى بعضهم أن شروط نادي باريس صعبة للغاية، ويرون إمكانية إعادة الجدولة بشروط ميسرة عن طريق المفاوضات الثنائية؛ كما قد ترغب الدول العربية النفطية في عرض شروط ميسرة نظراً للحساسية فيما يتعلق بالإقراض الربوي.

جـ. **الدائنون من المصادر الخاصة:** حتى عام 1978 [18] كان الدائنون الرسميون يعيدون الجدولة دون أي قلق فيما يتعلق بالديون المستحقة للمصارف التجارية (نظراً لصغر حجم الدين التجاري)، ولكن اعتباراً من عام 1978 أصبحت الحكومات الدائنة توقف إجراء أي عمليات خاصة بإعادة الجدولة للديون الرسمية إلا عندما تصل الدولة المدينة إلى حل حول إعادة جدولة ديونها للمصارف التجارية. وهذا ما حدث مع جمهورية الكونجو الديمقراطية عام 1978، وما حدث مع مصر عام 1991 [19] حينما رفضت إيطاليا إعادة جدولة ديونها الرسمية إلا عندما تصل إلى حل حول بعض الديون الخاصة المستحقة لها.

رابعاً: شروط إعادة الجدولة بنادي باريس[20]

1. حجم الدين المعادة جدولته

تتم إعادة جدولة الأصل والفائدة المستحقة على المدين في فترة زمنية محددة، وذلك عكس جدولة الديون مع المصارف التجارية حيث تتم إعادة جدولة رصيد كافة الدين القائم في تاريخ محدد؛ ويرجع عدم قيام الدائنين الرسميين بإعادة جدولة رصيد كافة الدين القائم إلى ما يتضمنه ذلك الرصيد من ديون للمساعدة الإنمائية الرسمية تصل مدتها إلى أربعين أو خمسين عاماً.

2. الائتمانات المؤهلة لإعادة الجدولة

وهي الائتمانات المتوسطة الأجل – من عام إلى أكثر – والمقدمة بواسطة الوكالات الرسمية أو المضمونة من قبلهم للمقترضين من القطاعين العام والخاص بالدولة المدينة.

3. فترة التجميد

فترة التجميد (Consolidation Period) هي الفترة التي تجمد فيها مدفوعات خدمة الدين وتعاد جدولتها، وعادة ما تكون محل جدل كبير في مفاوضات نادي باريس، والفترة المفضلة لدى الدائنين هي عام، ويحاول البعض تقليصها كلما أمكنه ذلك، أما الفترة المفضلة لدى المدين فهي تتراوح بين عامين وخمسة أعوام.

4. شروط السداد

أ. فترة السداد والسماح[21]: لا يمانع المقرض عادة في طلب المقترض الحصول على فترة سماح قدرها ثلاثة أعوام يليها سداد الدين المجمد (المعادة جدولته) في أربعة أعوام على أقساط نصف سنوية متساوية.

ب. فائدة التأخير: يدفع المدين فائدة تأخير (Moratorium Interest) على المبالغ المعادة جدولتها والمستحقة السداد، وفقاً للأسس التجارية السائدة بالدولة الدائنة، ويتفق عليها ثنائياً.

5. النهاية الصغرى لحجم الدين المستحق للدائنين

لتبسيط عملية إعادة الجدولة فإنه يتم استثناء الدائن الصغير من هذه العملية، وقد تم تحديد الدائن الصغير بالذي لا تتجاوز دائنيته نصف مليون وحدة سحب خاصة بما فيها الفائدة المستحقة عليها خلال فترة التجميد، وقد تم تخفيض هذا الحد حيث وصل إلى 250 ألف وحدة سحب خاصة لسيراليون عام 1984.

ومنذ عام 1983 [22] فإن نحو نصف الاتفاقات الخاصة بإعادة الجدولة قد وضعت حدوداً لهذا المبلغ تراوح ما بين 250 و500 ألف وحدة سحب خاصة، وفي حالات اتفاقات إعادة الجدولة المتعددة السنوات (Multiyear Rescheduling Agreements) فقد وصل هذا المبلغ إلى 1.5 مليون وحدة سحب خاصة بالنسبة إلى مدة طولها ثلاثة أعوام.

6. تنفيذ اتفاق نادي باريس

بعد توقيع اتفاق نادي باريس تقوم الدولة المدينة بتوقيع اتفاق ثنائي مع كل دولة دائنة على حدة، وهناك[23] بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية يتطلب الأمر بها كخطوة ثالثة إبرام اتفاق بين الدولة المدينة وكل وكالة إقراض داخلها. وتشكل الاتفاقيات الثنائية الأساس القانوني لتنفيذ اتفاقيات إعادة الجدولة، وتحدد مفاوضات نادي باريس التاريخ النهائي الذي يجب على الدولة المدينة الانتهاء فيه من توقيع الاتفاقيات الثنائية لإعادة الجدولة؛ وقد بلغ متوسط تلك المدة نحو سبعة أشهر من توقيع مذكرة التفاهم.

وتجدر الإشارة إلى أن العديد من الدول المدينة تفشل في توقيع الاتفاقيات الثنائية لإعادة الجدولة في المدة المحددة لها، وذلك للاعتبارات التالية:

- كثرة عدد الدائنين الذين تتفاوض معهم الدولة المدينة، بالإضافة إلى مشاركة هؤلاء الدائنين في العديد من عمليات إعادة الجدولة للدولة المدينة.
- المشكلات المتعلقة بالتجهيز والإعداد للمفاوضات من جانب الدولة المدينة، وبخاصة إذا كانت تلك العملية تتم للمرة الأولى.
- عدم الاتفاق بين الدول المدينة والدول الدائنة على سعر الفائدة الذي يجب أن يطبق على المبالغ المعادة جدولتها.

ونظراً لأن عدم الوفاء بالتزامات خدمة الدين المعادة جدولته عقب توقيع الاتفاقيات الثنائية قد يخلق مشكلات عديدة للدولة المدينة[24]، فإنه قد يتم الاتفاق على قيام الدولة المدينة بفتح حساب في أحد المصارف المركزية لإحدى الدول الدائنة المشاركة في إعادة الجدولة، تضع الدولة بموجبه ودائع شهرية تعادل مبلغ خدمة الدين المستحق لكافة الدول الدائنة خلال فترة التجميد، وقد فشل العديد من الدول في إيداع مثل هذه المدفوعات الشهرية.

المبحث الثاني

إجراءات إعادة جدولة الديون التجارية وشروطها

أولاً: تعريف نادي لندن

نادي لندن عبارة عن مجموعة[25] الإجراءات والترتيبات التي يتم بموجبها المفاوضات الجماعية بين المصارف التجارية والحكومات المدينة، ونظراً لكثرة عدد المصارف التجارية الدائنة – والذي قد يبلغ المئات – فإن تلك المصارف يمثلها لجنة استشارية مشرفة تتفاوض مع الحكومة المدينة نيابة عن المصارف الدائنة، وعندما يتم[26] التوصل إلى اتفاق تجب الموافقة عليه من كل مصرف دائن. وقد تمت أول عملية لإعادة جدولة الديون التجارية في لندن عام 1975.

ثانياً: خطوات إعادة جدولة الديون التجارية

1. التقويم

وتقوم بالتقويم لجنة خاصة، تقدم في هذا الشأن تقريراً (بالتعاون مع خبراء الصندوق والمصارف الدائنة) إلى اللجنة الاستشارية المشرفة على مفاوضات إعادة الجدولة، وهو عبارة عن تقويم للأوضاع الاقتصادية الكلية والسياسية بالدولة المدينة؛ ويهدف التقويم بصفة عامة إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

أ. هل يمكن لدولة ما خدمة مستوى معين من الدين؟

ب. هل حكومة دولة ما راغبة في خدمة ديونها الخارجية؟

وتقوم لجنة الإشراف بجمع تلك المعلومات وتحليلها ثم استخلاص التوصيات التي يتم التفاوض على أساسها.

2. التعريف[27]

ويشمل التعريف تحديد الديون التي سوف يتم التفاوض عليها وتقوم به لجنة فرعية مسؤولة عن تحديد الدين، وغالباً لا يكون لدى الحكومات المدينة صورة كاملة وواضحة

عن حجم الديون الخاصة المستحقة على وحداتها ومؤسساتها للمصارف التجارية، وتقوم اللجنة المشرفة بالتشاور مع الحكومة المعنية بتحديد الديون التي ستعاد جدولتها. وتقوم اللجنة المشرفة بتحديد ما يلي بصفة عامة:

أ. خصوم المدين؛ العلاقة بين ديون المصارف التجارية وديون نادي باريس.

ب. العلاقة بين الدين المعادة جدولته والدين غير المعادة جدولته.

ج. موقف الدين المستحق على القطاع الخاص.

د. العلاقة بين الدين الحكومي المضمون والدين غير الحكومي.

3. التفاوض

تتفاوض لجنة الإشراف طبقاً للشروط ذات القبول المتبادل بين المصارف الدائنة والحكومة المدينة على الدين المعادة جدولته، والقروض الجديدة وفترة السداد وفترة السماح والرسوم.

وتجب الموافقة على الشروط من كافة ممثلي المصارف والدولة المدينة، وهي مهمة صعبة للغاية نظراً للمواقف المتعارضة بين لجنة الإشراف والحكومة المدينة.

4. الاتصالات

تعد الاتصالات من أهم وظائف لجنة الإشراف، وتتم عبر شبكة معلومات الاتصال مع كافة المصارف الدولية والإقليمية، وتدور حول تحديد حجم الديون التي تم التفاوض على إعادة جدولتها، وشروط إعادة الجدولة، وتقديم الأموال الجديدة.

ويجب على لجنة الإشراف أن تستشعر نبض السوق المصرفية حول شروط عملية إعادة الجدولة والقروض الجديدة، لأنها ليست لديها سلطة رسمية على المصارف التي تتفاوض بالنيابة عنها، ولكنها تعتمد على الطرق غير الرسمية للإقناع وعلى جماعات الضغط؛ وهذا قد يعني أن عمليات جدولة الدين التجاري بنادي لندن تكون أطول وأصعب من حالة نادي باريس.

5. الاتصال مع المصارف التجارية

يقوم رئيس لجنة الإشراف بالاتصال بسلطات المصارف المركزية بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وصندوق النقد الدولي، وذلك من أجل أن تقوم تلك السلطات بفرض ضغوطها على المصارف للالتزام بإقراض أموال جديدة للدولة المدينة.

6. الصياغة (المسودة)

وتتم صياغة مسودة شروط إعادة الجدولة المقبولة من الطرفين، وعقود القروض الجديدة؛ ويضطلع بذلك لجنة الإشراف (The Advisory Committee) بمساعدة المحامين.

ثالثاً: شروط نادي لندن لإعادة الجدولة[28]

وتشمل الشروط التي تحكم نادي لندن في إعادة الجدولة ما يلي:

1. اتفاق المصارف الدائنة على نهج مشترك تلتزم به كافة المصارف الدائنة في التعامل مع الدول المدينة. وفي حالة عدم التزام أحد المصارف بهذا النهج، فإن المصارف الأخرى لا تلتزم بالاتفاق المشترك الذي تم التوصل إليه مع الدولة المدينة.

2. دفع الفوائد للمصارف التجارية حتى ولو أعيدت هيكلة الدين الأصلي؛ أي لابد من تصفية متأخرات الفوائد قبل التوقيع على اتفاق إعادة الجدولة.

3. غالباً ما تتنوع شروط إعادة الجدولة للمصارف التجارية، إلا أنها عادة تشمل:

أ. القروض المستحقة خلال العام أو العامين القادمين مع فترة تأجيل أقصر بالنسبة إلى المتأخرات.

ب. 80٪ من الدين المستحق أثناء فترة التجميد (أو أقل في بعض الحالات)، وكامل المبلغ في حالات أخرى.

ج. تسري أسعار الفائدة المطبقة فيما بين المصارف في لندن على المبالغ المعادة جدولتها.

د. رسوم إعادة تمويل، وإعادة جدولة تختلف في قيمتها، وفائدة تأخير.

هـ. ضرورة الاتفاق مع صندوق النقد الدولي على اتفاق للمؤازرة قبل بدء المفاوضات.

4. الديون المستثناة من إعادة جدولة الديون التجارية وتشمل[29]:

أ. الديون القصيرة الأجل التي تتصل بتمويل التجارة الخارجية، وذلك نظراً لأهمية ذلك النوع لاستمرار تدفق التجارة الخارجية.

ب. الديون التجارية الخاصة التي تبرمها شركات خاصة أو أفراد.

ج. الودائع التي يودعها مصرف تجاري تابع للمصارف الدائنة لدى مصرف تجاري تابع للدول المدينة.

د. السندات التي تصدرها حكومة الدولة المدينة أو مؤسساتها في الأسواق المالية الخاصة بالدول الدائنة، وذلك لأن نسبة كبيرة من هذه السندات أصبحت في حوزة أفراد يعتمدون في معيشتهم على الدخل منها، كما أن جدولة تلك السندات يلحق ضرراً كبيراً بهؤلاء الأفراد، ويضر بالجدارة الائتمانية للدولة المدينة.

رابعاً: أوجه الشبه والاختلاف بين نادي باريس ونادي لندن

تنحصر أوجه الشبه والاختلاف بين نادي باريس ونادي لندن في الآتي:

1. كلا الناديين عبارة عن مجموعة من المبادئ العامة والإرشادات والإجراءات غير الرسمية، ولكن مجال نادي لندن (المصارف التجارية) أوسع من مثيله بنادي باريس (الحكومات الثنائية)، كما أن الأول قادر على التفاوض على قروض جديدة، على عكس الثاني الذي يتفاوض على الائتمانات القائمة.

2. ليس هناك اختلاف جوهري فيما يتعلق بالمشاركة بكلا الناديين[30]، فكافة المصارف التجارية الدائنة يجب أن تشارك في اتفاق نادي لندن مع الدولة المدينة، لكنها تمثل في المفاوضات بعدد صغير من أكبر المصارف الدائنة في لجنة تسمى (Steering Committee). أما نادي باريس فيمثل فيه كافة الدائنين في المفاوضات بصفة رسمية، وهناك من يشارك بصفة منتظمة مثل الحكومات الدائنة بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وإن كانت إحدى دول تلك المجموعة وهي تركيا قد شاركت فقط كدولة مدينة. وعادة ما يشارك نحو 12 دولة أو أكثر من دول المنظمة، حيث إن بعض الدول الأخرى لم تقدم حجماً ملموساً من الائتمان إلى الدول المدينة.

3. المبادئ الثلاثة لإعادة الجدولة بنادي باريس وهي الإفلاس الحتمي والمشروطية والمشاركة في العبء، يمكن وجودها في إعادة الجدولة بنادي لندن، ولكنها تطبق بمرونة أكبر حيث قد يوافق على إعادة الجدولة دون اشتراط الاتفاق مع صندوق النقد الدولي، كما نجد تعقد عملية إعادة الجدولة بنادي لندن مقارنة بمثيلتها بنادي باريس نظراً لكثرة عدد المصارف الدائنة واختلاف القوانين المصرفية التي تحكم عمل تلك المصارف.

4. في نادي باريس يتم الاتفاق على إطار عام لإعادة الجدولة[31] يتم تنفيذه من خلال الاتفاقيات الثنائية مع الدول المدينة، وذلك على عكس نادي لندن الذي يتم فيه الاتفاق مع المصارف بصفة إجمالية؛ لذلك فإن مفاوضات نادي لندن قد تستغرق عدة أشهر خلاف مثيلتها بنادي باريس التي قد لا تستغرق أكثر من يومين. كما أن إعادة الجدولة بنادي لندن مكلفة خلاف مثيلتها بنادي باريس؛ والتي لا تتعدى تكلفتها تذكرة الطائرة والإقامة لمدة يومين للوفد المفاوض.

5. لا يعيد نادي لندن جدولة الفائدة كما أنه يطبق سعر الفائدة الجاري بالأسواق، على عكس نادي باريس الذي يعيد جدولة الفائدة، كما أنه يحافظ على الطابع الميسر للديون الميسرة عند إعادة جدولتها.

6. فترة التجميد بنادي لندن أطول من مثيلتها بنادي باريس، حيث تتراوح في الأول ما بين 4 إلى 5 أعوام مقارنة بـ 12 إلى 18 شهراً بالثاني.

7. تمت أول عملية لإعادة الجدولة بنادي باريس عام 1956 وكانت خاصة بالأرجنتين، أما نادي لندن فقد تمت أول عملية به عام 1975 خاصة بجمهورية الكونجو الديمقراطية.

ومن خلال إجراءات إعادة الجدولة وشروطها طبقاً للآلية التي سبقت الإشارة إليها، يمكن إبداء الملاحظات التالية:

1. عدم وجود قواعد رسمية لعملية إعادة الجدولة: وذلك لعدم صحة تشخيص أزمة الدين ومسبباتها، حيث يرى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أن أزمة الدين تعتبر أزمة طارئة، وترجع لأسباب داخلية بالدرجة الأولى (وهو الأمر الذي يكون محل جدل كبير في مناقشات الصندوق مع الدول المعنية وبطول المفاوضات المتعلقة باتفاق المؤازرة مع الصندوق أو برامج التكيف مع البنك الدولي). هذا بالإضافة إلى إصرار الدائنين والمؤسسات الدولية على معالجة كل حالة على حدة بدلاً من معالجة قضية الدين بصفة عامة.

2. التركيز على الجوانب المالية دون الاقتصادية في عمليات إعادة الجدولة: يتركز هدف إعادة الجدولة بالدرجة الأولى في استعادة قدرة الدولة على الوفاء بالتزامات خدمة الدين في الأجل القصير من خلال التركيز على القضايا المالية والمحاسبية في توازن ميزان المدفوعات بصرف النظر عن اعتبارات التنمية الطويلة الأجل؛ لذلك جاءت سياسات صندوق النقد الدولي في معظمها انكماشية بهدف تحرير موارد أجنبية لسداد حقوق الدائنين متجاهلاً بذلك المشكلات الهيكلية للاقتصاد الأفريقي.

وكثيراً ما عبرت أفريقيا[32] عن عدم ملاءمة سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لظروف دول القارة الأفريقية وصعوبة تنفيذ تلك السياسات عملياً؛ نظراً

للآثار السلبية المترتبة عليها سياسياً واقتصادياً. وقد أثبتت التجربة فشل العديد من برامج البنك والصندوق في أفريقيا (سواء كان ذلك الفشل راجعاً إلى عدم تجاوب الدول الأفريقية نفسها، أو إلى طبيعة برامج البنك والصندوق).

3. التركيز على علاج الأزمة دون الاهتمام بدراسة سبل الوقاية منها: يعتبر نادي باريس معنياً أكثر بنتائج أزمة الدين بدلاً من محاولة البحث عن حلول جذرية لأسباب الأزمة، كما أن تأخير نادي باريس لمفاوضات إعادة الجدولة إلى آخر لحظة (حيث يرى أن تلك العملية قد تكون هي الملجأ الأخير للدولة بعد أن تكون قد استنزفت كافة الطرق لحل مشكلة السداد) إنما يزيد من تفاقم المشكلة.

4. مظاهر قصور أخرى أهمها:

أ. يؤدي فصل عملية إعادة جدولة الديون الثنائية الرسمية عن تلك المستحقة للمصارف التجارية إلى حدوث لبس كبير لدى الحكومة المدينة وضياع الكثير من الوقت في المفاوضات المطولة، نظراً لعدم وضع إطار شامل لمعالجة كافة الديون مرة واحدة.

ب. هناك تناقض كبير في عملية إعادة الجدولة لكل من نادي لندن ونادي باريس، حيث يصر كل منهما على حصول ديونه على الأولوية في السداد.

ج. تتم إعادة جدولة المدفوعات المستحقة خلال فترة 12-18 شهراً فقط على أساس أنه إذا ظهرت ضرورة للتأجيل مرة أخرى يكون ذلك بموجب ترتيبات يصر عليها الدائنون والذين يرون بقاء المدين تحت السيطرة في الأجل القصير في إطار برامج التكيف، ويتطلب ذلك بدوره الاتفاق على ترتيبات وبرامج أخرى مع صندوق النقد الدولي.

الفصل السابع

الصعوبات المتعلقة بمفاوضات إعادة الجدولة والآليات الأخرى لعلاج أزمة الدين

تواجه عملية إعادة الجدولة العديد من الصعوبات أثناء عملية التفاوض في الإطار المتعدد الأطراف بنادي باريس، وكذا أثناء المفاوضات الثنائية بين الدولة المدينة وكل دولة دائنة على حدة، وسوف يتناول هذا الفصل ثلاثة مباحث يعالج أولها الصعوبات المتعلقة بالمفاوضات المتعددة الأطراف، ويتناول المبحث الثاني الصعوبات المتعلقة بالمفاوضات الثنائية، فيما يناقش المبحث الثالث الآليات الأخرى لعلاج أزمة الدين.

المبحث الأول
الصعوبات المتعلقة بالمفاوضات المتعددة الأطراف

من أهم الصعوبات المتعلقة بالمفاوضات المتعددة الأطراف ما يلي:

1. عدم وجود قاعدة بيانات سليمة ودقيقة لحجم الدين وهيكله بكافة أنواعه يمكن الاعتماد عليها في التفاوض[1]

كانت قاعدة البيانات المتوافرة عن الدين ومكوناته المختلفة سيئة للغاية في كثير من الدول الأفريقية في بداية الثمانينيات، ورغم الاتجاه نحو تحسين نظم المعلومات المتعلقة بالدين، فمازال البنك الدولي يتعامل مع تلك البيانات على أنها تتضمن هامش خطأ يتراوح ما بين 20-30٪؛ وعادة ما تستغرق عملية تصحيح البيانات وتدقيقها وقتاً طويلاً؛ ففي نيجيريا أنفقت الحكومة عدة أعوام لبناء قاعدة دقيقة من البيانات، كذلك استغرقت تلك العملية وقت فريق مكون من ثمانية أفراد ولمدة أكثر من عام في تنزانيا وزامبيا.

ويؤدي عدم وجود قاعدة بيانات شاملة ودقيقة عن حجم الدين إلى نتائج سلبية عديدة منها[2]:

أ. ضياع الكثير من وقت كبار الخبراء والمحللين - وهم قلة - في عملية الإعداد لمفاوضات دولهم لإعادة جدولة الديون.

ب. عدم التحديد الدقيق والواضح لاستراتيجية الدولة المدينة في عملية التفاوض، نظراً لعدم التحديد الدقيق لاحتياجاتها من النقد الأجنبي، وكذا مطالبها الأخرى المتعلقة بحجم الدين المرادة إعادة جدولته.

ج. عدم وجود وقت أمام الدولة المدينة لمباحثات متقدمة لإعادة الجدولة مع الحكومات الدائنة الرئيسية أو الأطراف الأخرى، والتي قد يكون لها تأثير في تقدير مدى مرونة الدائن.

د. عدم إتاحة الوقت أمام الدولة المدينة لدراسة الشروط الجديدة التي حصلت عليها الدول الأخرى ذات مستويات الدخل ومشكلات عبء الدين المشابهة في مفاوضاتها لإعادة الجدولة.

ورغم تحسن نظم إدارة الدين حديثاً فهي مازالت تحتاج إلى تطوير في الكثير من الدول.

وقد أضافت الشروط الجديدة لنادي باريس (شروط تورنتو وغيرها، وشروط نادي لندن لإعادة شراء الدين) تعقيداً جديداً لنظم معلومات الدين، كذلك فإن مجرد الإعلان عن بعثة وشيكة لصندوق النقد الدولي يؤدي إلى تشكيل فرق عمل من كل من البنك المركزي، ووزارة المالية، وبعض الوزارات الأخرى، لتجميع العديد من المعلومات ومناقشة الكثير من السياسات؛ كما أدى تقديم البنك الدولي في عقد الثمانينيات للقروض المقرونة بتغييرات في السياسة إلى مزيد من الصعاب، الأمر الذي يزيد نظم المعلومات تعقيداً.

2. تعدد المفاوضات اللازمة لإعادة الجدولة

وهو الأمر الذي يضيف أعباءً وتكاليف إضافية على وقت كبار الموظفين بالدول النامية، ويؤدي إلى طول مفاوضات إعادة الجدولة. ومن مظاهر تعدد تلك المفاوضات ما يلي:

أ. التعامل مع بعثات صندوق النقد الدولي؛ يجري تشاور سنوي على الأقل مع صندوق النقد الدولي، وفي حالة سعي الدولة للحصول على دعم الصندوق وتوقيع اتفاق مؤازرة تمهيداً لإعادة الجدولة، فإن ذلك يستوجب عقد سلسلة من الاجتماعات والمفاوضات معه للاتفاق على حزمة إجراءات السياسة اللازمة لبرامج الإصلاح الاقتصادي وتوقيع خطاب النوايا. وبعد ذلك تكون هناك بعثات لمراجعة ذلك الاتفاق كل ثلاثة أو ستة أشهر، هذا بالإضافة إلى أنه قد تكون هناك بعثة دائمة مقيمة لصندوق النقد الدولي أو البنك الدولي بالدولة المدينة يستلزم الأمر التشاور والتفاوض معها بصفة مستمرة، كما هي الحال في مصر.

وتجدر الإشارة في هذا المضمار إلى أن عملية المفاوضات مع الصندوق عملية شاقة وتستغرق الكثير من الوقت، نظراً لأوجه الخلاف التي تنشأ بين الدولة والصندوق حول أدوات سياسة الإصلاح، والمدى الزمني اللازم لتنفيذ برامج الإصلاح.

وقد تزايد[3] دور الصندوق في إدارة أزمة الدين وقيادة عملية إعادة الجدولة، وتعقدت المشروطية المصاحبة لاستخدام موارده؛ وهو الأمر الذي يزيد مفاوضات إعادة الجدولة تعقيداً.

ب. التعامل مع بعثات البنك الدولي وتزايد صعوبة المشروطية؛ إذ يستلزم التعامل مع بعثات البنك الدولي بدوره مفاوضات وطلبات مشابهة لتلك التي تطلبها بعثات صندوق النقد الدولي، فيما عدا أن اهتمامات البنك الدولي تكون أوسع نطاقاً، كما أن عبء المفاوضات معه يقع على عدد أكبر من الوكالات والموظفين الحكوميين. ويلاحظ أن هناك قصوراً في عملية التنسيق بين البنك الدولي

وصندوق النقد الدولي فيما يتعلق بالمفاوضات مع الدولة المدينة، حيث إن العديد من بعثات البنك الدولي تعالج القضايا نفسها وتطلب التفصيلات نفسها، الأمر الذي يضيع الكثير من الوقت والجهد في استيفاء البيانات والمعلومات والتحليلات المتعلقة بالدين.

وتجدر الإشارة إلى تعدد الشروط التي يطلبها البنك الدولي حول الإفراج عن شرائح قروضه الخاصة بالتكيف الهيكلي والتكيف القطاعي، وهو ما يستلزم بدوره مباحثات مطولة حول التفاوض على تلك الشروط. وقد تزايدت بصفة عامة الشروط المقرونة بقروض التكيف الهيكلي كما يوضحها الجدول (7ـ1).

الجدول (7ـ1)
متوسط عدد الشروط لكل قرض من قروض التكيف الهيكلي
خلال الفترة 1980ـ 1991

البيان	1980ـ1988	1989ـ1991
شروط سابقة على أول سحب	9	18
الشروط الخاصة بالإفراج عن الشرائح التالية	12	17
التزامات أخرى تتعلق ببعض السياسات	18	21
الإجمالي	**39**	**56**

المصدر: Tony Killick, "Enhancing The Cost - Effectiveness of Africa's Negotiations with It's Creditors," op. cit., 14

كذلك فقد ازدادت[4] المشروطية المقرونة باستخدام تسهيل التكيف الهيكلي المقدم من صندوق النقد الدولي بدرجة كبيرة، فقد تزايدت معايير الأداء لكل برنامج من أقل من 6 معايير خلال الفترة 1968ـ 1977 إلى 7 معايير في الفترة 1974ـ 1984، وارتفعت إلى نحو 9.5 معايير خلال الفترة 1984ـ 1987.

وقد أدى تعدد المشروطية وصعوبة تنفيذ معايير الأداء المرتبطة بها إلى توقف العديد من برامج الصندوق أو تأخيرها، فقد توقفت نحو 52٪ من برامج الصندوق في كافة دول العالم خلال الفترة 1980ـ 1990 قبل التاريخ المحدد لها، وكانت النسبة كذلك في أفريقيا.

وقد شهدت برامج الصندوق فشلاً متزايداً حيث بلغ هذا المعدل 67٪ خلال الفترة 1987 ـ 1990، كذلك فإن 55٪ من برامج التكيف الهيكلي مع البنك الدولي قد عانت تأخيراً كبيراً في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء؛ فمن بين 146 عملية تأخَّر منها نحو 55 عملية، وكانت عرضة للكثير من المشكلات بسبب عدم الاستجابة للمشروطية، وقد بلغ متوسط التأخير للبرنامج 434 يوماً.

وعادة ما تطول فترة التفاوض نظراً لاختلاف وجهات نظر الدولة المدينة مع البنك الدولي حول مدى وتتابع وتوقيت وطرق تنفيذ سياسات الإصلاح المطلوبة.

كذلك غالباً ما تصاغ تلك البرامج في إطار نمطي موحد لا يراعي ظروف كل دولة، بالإضافة إلى ما يكتنف تصميم تلك البرامج من صعوبات تتمثل في السياسات المتناقضة، وعدم المرونة، وصعوبة توافر بعض المعلومات اللازمة لتصميم البرنامج[5]، والتداخل الكبير في آثار الإجراءات المالية الهيكلية، حيث إن هناك أهدافاً متعددة للتكيف على المستوى الكلي وعلى المستوى الجزئي كما يوضحه الشكل (3).

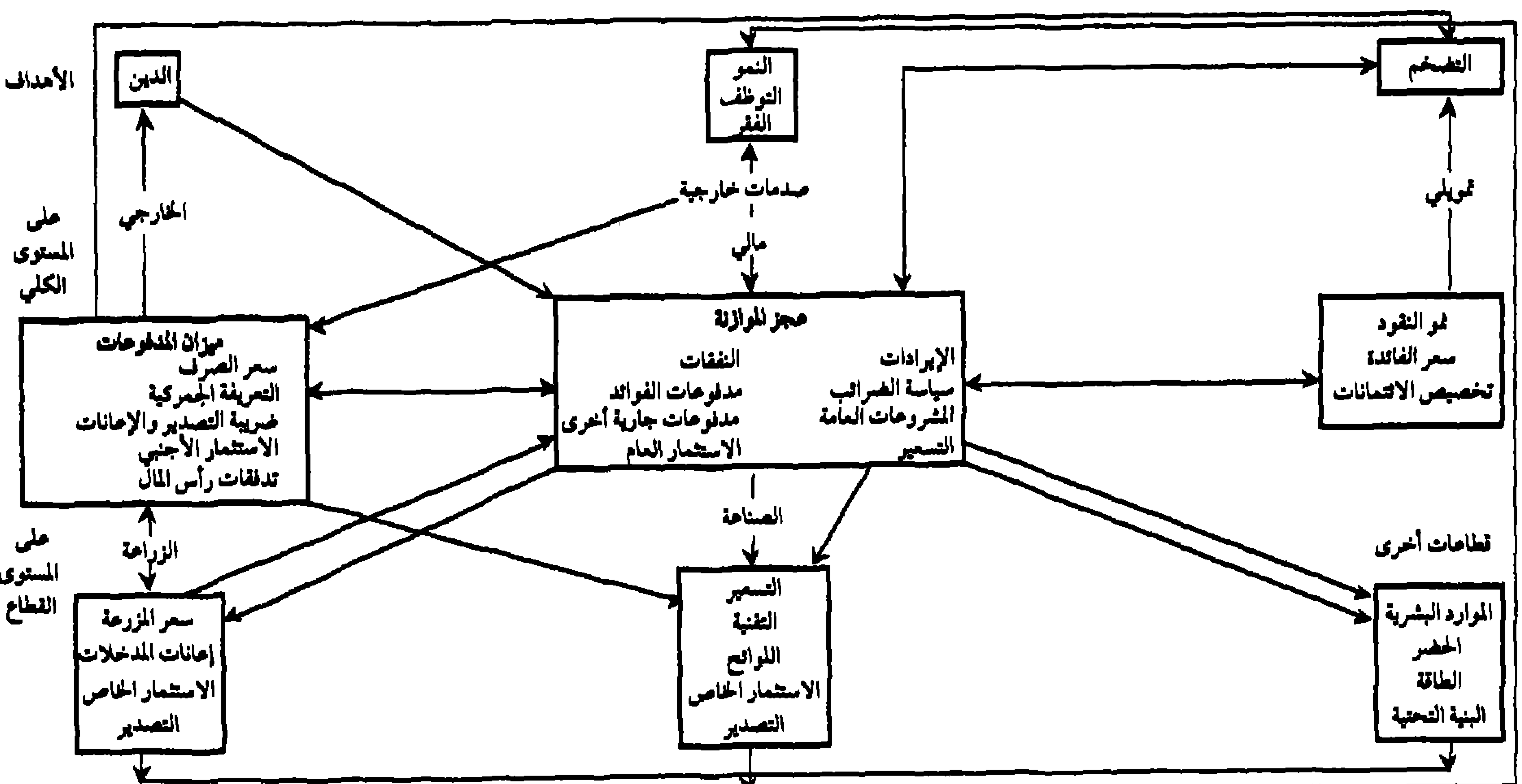
وقد ظهر واضحاً اختلاف[6] وجهات نظر الدول الأفريقية، وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي فيما يتعلق بتقدير الفجوة التمويلية، حيث يقلل الصندوق من حجم تلك الفجوة ومن ثم حجم التمويل المطلوب رغم أهمية ذلك التمويل في عملية التكيف، والضغوط الكبيرة التي تفرض على الدولة المدينة في حالة عدم توافر التمويل الكافي لعملية التكيف.

كما يبالغ الصندوق في تقدير حصيلة الصادرات، ويرجع ذلك إلى رغبة الدائنين في عدم تقديم دعم مالي أكبر أو عمليات تخفيض ميسرة للدين؛ وهو ما يؤدي بدوره إلى زيادة الضغوط على الدولة المدينة.

وبصفة عامة فإن نظام إعادة الجدولة[7] حُدِّد لكي يؤدي إلى تكرار عمليات إعادة الجدولة من خلال النمو الواضح في رصيد المديونية ومعدل خدمة الدين إلى مستويات لا يمكن الاستمرار في الوفاء بها، ومن ثم يستلزم الأمر ضرورة اللجوء مرة أخرى إلى إعادة الجدولة.

الشكل (3)

سياسات الإصلاح في ظل التكيف



المصدر:

Rifaat K. Basanti: "Role of Public Expenditure Management in Structural Adjustment Program", In A Premehand (ed.) *Government Financial Management Issues and Country Studies*, (Washington, D.C.I.M.F., 1990), 55.

جـ. مفاوضات نادي باريس لإعادة جدولة الديون الثنائية الرسمية؛ ويستغرق التجهيز والتفاوض في نادي باريس الكثير من الوقت والجهد، كما أن اتفاق نادي باريس لا يصبح ساري المفعول إلا بعد قبول الحكومات الدائنة له من خلال توقيع الاتفاقيات الثنائية مع المدين، وهو ما يستغرق كثيراً من الوقت وخاصة في حالة تعدد هؤلاء الدائنين.

د. المفاوضات مع المجموعات الاستشارية الخاصة بتنسيق برامج المعونة للدولة المدينة؛ إذ وجدت نحو 16 مجموعة استشارية نشطة في أفريقيا حتى نهاية عام 1989 [8] منها 7 مجموعات بدأت منذ عام 1985، وقد تزايد متوسط عدد الاجتماعات السنوية التي عقدتها تلك المجموعات من ثلاثة اجتماعات خلال الفترة 1980ـ1985، إلى 8 اجتماعات خلال الفترة 1986ـ1988 وصلت إلى 11 اجتماعاً عام 1988.

وفي الفترة 1986ـ1988[9] عُقدت اجتماعات للمجموعات الاستشارية لنحو 15 دولة، وتزايدت مؤتمرات المائدة المستديرة من 3 مؤتمرات سنوياً خلال الفترة 1980ـ1985 إلى 6 مؤتمرات سنوياً خلال الفترة 1986ـ1988، وبلغت عام 1988 فقط 12 مؤتمراً، وفي الفترة 1986ـ1988 تم عقد تلك المؤتمرات لعشر دول.

وعلى مستوى الدول الثلاث موضوع الدراسة نجد أنه بمساعدة من البنك الدولي[10] وهيئة التنمية الدولية (قرض التكيف الهيكلي ـ تسهيل التكيف الهيكلي) بدأت الحكومة في جمهورية الكونجو الديمقراطية برنامجاً للتكيف منذ النصف الثاني من عام 1987. وقام البنك الدولي برعاية اجتماع للمجموعة الاستشارية لمساعدتها في تعبئة تمويل خارجي ملائم من الكثير من الحكومات (الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والمجموعة الأوروبية)؛ وقد تعهد المشاركون بتقديم دعم مالي يقدر بنحو 1476 مليون دولار.

وفي ساحل العاج[11] تم دعم سياسات التكيف عن طريق ثلاثة قروض للتكيف الهيكلي من البنك الدولي في الأعوام 1981 و1983 و1986، ومن خلال تسهيل للتكيف الهيكلي المعزز واتفاقيات المؤازرة مع صندوق النقد الدولي. أما مصر فقد

حصلت على قرض للتكيف الهيكلي، ورعى البنك الدولي اجتماعاً للمانحين في عام 1992 لتقديم المعونة إلى مصر، والتي قدرت بنحو 3.7 مليارات دولار.

هـ. مفاوضات المساعدة من المانحين الثنائيين والهيئات المتعددة الأطراف الأخرى مثل وكالات الأمم المتحدة وبنك التنمية الأفريقي؛ ويوضح الجدول (7-2) مدى عبء المفاوضات التي سبقت الإشارة إليها.

الجدول (7-2)
متوسط عدد الاتفاقيات المتعلقة بقروض التكيف وإعادة الجدولة لمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة 1980-1992

مجال المفاوضات	عدد الدول	عدد الاتفاقيات
- حول قروض البنك الدولي للتكيف الهيكلي واتفاقيات إعادة الجدولة بنادي باريس ونادي لندن[1]	39	535
- حول إعادة جدولة الديون الثنائية مع الدول الدائنة المعنية[2]	30	1500
- مفاوضات الدول الأفريقية مع المانحين[3]	45	5800
الجملـة		**7835**

1. لا تشمل تلك المفاوضات التي لم تسفر عن اتفاق وتلك الخاصة بالديون الثنائية ومفاوضات المعونة.
2. بافتراض 10 مفاوضات ثنائية لكل اتفاق بنادي باريس.
3. بافتراض تفاوض كل دولة أفريقية مع 10 من المانحين كل عام.

المصدر: Tony Killick, "Enhancing The Cost - Effectiveness of Africa's Negotiations with It's Creditors," o.p. cit., 5

وتجدر الإشارة إلى أن الرقم السابق لعدد المفاوضات المقدرة يقل كثيراً عن الواقع نظراً لكثرة عدد الدائنين (كل مانح أو وكالة مانحة لها أولوياتها في الإنفاق وإجراءاتها الإدارية والمحاسبية الخاصة بها).

وأمام كثرة المفاوضات وتعددها تكون التكلفة المترتبة عليها كبيرة[(12)] حيث لا يصبح هناك وقت كاف للتفكير واتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية الأخرى بخلاف الدين، وبخاصة أن عدد المحللين الاقتصاديين المؤهلين بتلك الدول قليل، وهم الذين يقضون كل وقتهم في المفاوضات المتعلقة بالدين؛ يشار إلى أن الكثير من المفاوضات السابقة قد تجرى في آن واحد وبشكل منفصل مع مؤسسات التمويل الدولية ونادي لندن ونادي باريس.

المبحث الثاني
الصعوبات المتعلقة بالمفاوضات الثنائية

تتعدد الصعوبات المتعلقة بالمفاوضات الثنائية سواء كانت تلك المفاوضات مع الدائنين من داخل نطاق نادي باريس أو من خارجه، وذلك وفقاً لما يلي:

أولاً: التفاوض مع الدائنين داخل نطاق نادي باريس

هناك عوامل كثيرة تؤدي إلى طول المفاوضات الثنائية، وتأخير توقيع الاتفاقيات الثنائية بعد اجتماعات نادي باريس؛ والواقع أن كلاً من الدائن والمدين مسؤول عن هذا التأخير، وذلك للأسباب والعوامل التالية[13]:

1. معظم المدينين قد لا يكون لديهم إلمام كاف بكافة المستحقات على الوحدات الحكومية التابعة لها والبعض منها يترك عملية الإعداد للمفاوضات الثنائية بعد مرور عدة أشهر من اجتماعات نادي باريس، والبعض الآخر يفشل في تصميم استراتيجية وجدول زمني واضح للتفاوض، بالإضافة إلى نقص الاتصال بين الوكالات الحكومية.

والحكومات التي أقامت مبكراً فريق عمل للتفاوض حول إعادة الجدولة الثنائية قبل الإعداد للاجتماعات المتعددة الأطراف، وصممت استراتيجية وجدولاً زمنياً للتفاوض، ونسّقت بين وكالاتها الحكومية فيما يتعلق بالاستراتيجية والبيانات والمستندات والقضايا القانونية المتعلقة بالدين في وقت واحد، قد نجحت في الانتهاء من الاتفاقيات الثنائية بسرعة.

2. نمط الاجتماعات وما يخفيه من تصارع المصالح[14]

عندما يصر الدائنون أو المدينون على الاجتماع وجهاً لوجه في اجتماعات إعادة الجدولة، فإن الأمر لا يسلم من حدوث بعض المشكلات التي تتطلب مزيداً من الوقت من كلا الجانبين، وعادة ما تحدث زيارات للعواصم الدائنة، الأمر الذي قد يزيد من

تكلفة المفاوضات، بينما قد يكون التفاوض عن طريق التلكس أو الفاكس أقل تكلفة. كذلك فإن الانتظار حتى زيارة وفود الدول الدائنة للدولة المدينة قد يؤدي إلى زيادة التأخير، وتجدر الإشارة إلى أن ألمانيا تفضل زيارة الدولة المدينة بينما تفضل المملكة المتحدة التفاوض عن طريق التلكس.

كذلك نرى[15] أن كل دولة مانحة ترغب في تنسيق برامج المعونة ولكنها لا ترغب في القيام بدور المنسق، هذا بالإضافة إلى قصور عملية التنسيق بين الوكالات المانحة داخل الدولة الواحدة (حالة إيطاليا واليابان)، ونقص الموظفين المؤهلين نظراً لكثرة عدد عمليات إعادة الجدولة للدول المدينة. وقد كان لظهور الترتيبات الحديثة لنمط إعادة الجدولة (منهج الخيارات وآليات إعادة الشراء) أثر كبير في تعقد المفاوضات وإطالتها.

فعلى سبيل المثال في اجتماع نادي باريس الخاص بتنزانيا في آذار/ مارس 1990 اختار ثلاثة دائنين خيار إلغاء ثلث الديون، واختار ثلاثة آخرون خيار إطالة فترة السداد، فيما اختار الباقون خيار سعر الفائدة الميسرة، واختارت اليابان توليفة من الخيارات السابقة؛ وقد يحدث خلاف في وجهات نظر الفريق المفاوض لكل من الدول الدائنة والدول المدينة أو بين أعضاء الفريق الواحد.

وبصفة عامة غالباً ما تقوض الحكومات الدائنة أي مبادرة من جانب دول أفريقيا جنوب الصحراء للحصول على شروط ميسرة، وإذا كان هناك بعض الشروط الميسرة التي قدمت لبعض الدول المدينة، وطالبت الدول الأفريقية بالمعاملة بالمثل، فإن الدائنين غالباً ما يعتبرون أن ذلك حالة خاصة لا تسري على بقية الحالات؛ وإن كان نادي لندن لا يمانع من تمكين المصارف من تغيير الممارسات النمطية والخروج على ما يمكن أن يطلق عليه القواعد المتعارف عليها.

وكان من نتيجة[16] عدم وجود قاعدة أساسية للتفاوض أن حصلت بعض الدول على معاملة تفضيلية في مفاوضات إعادة الجدولة والاتفاق مع صندوق النقد الدولي، وذلك نظراً للعلاقات الخاصة التي تربطها بالدول الأعضاء الرئيسية بالصندوق، وفق ما يتسق مع الأهداف التجارية والسياسية والعسكرية وأهداف السياسة الخارجية للدول الدائنة مثل الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن أمثلة تلك الدول التي حصلت على معاملة تفضيلية في مفاوضاتها مع الصندوق ساحل العاج وجمهورية الكونجو الديمقراطية وجامبيا والسودان، وكذلك مصر في مفاوضاتها الأخيرة لإعادة الجدولة.

3. الصعوبات التي تنشأ أثناء عملية التسوية[17]

ومن أهم هذه الصعوبات:

أ. عدم وجود بيانات دقيقة لدى المدين عن حجم القروض التجارية المضمونة بواسطة وكالات ضمان الصادرات بالدول الدائنة، نظراً لرغبة الأخيرة في عدم الإفصاح عن ذلك الضمان إلى المدين قبل الاجتماع المتعدد الأطراف لتجنب عدم الدفع لدائن معين.

ب. تعدد الدائنين ومن ثم تعدد العملات وأسعار الصرف وما يتطلبه الأمر من تحويل الدين داخل عملة واحدة، والآلية التي يتم بها تحميل المدين تكلفة هذا التحويل، بالإضافة إلى اختلاف شروط إعادة الجدولة لكل دائن.

ج. الائتمان المختلط وما يتطلبه من فصل كل نوع ومراجعته مع البنوك المحلية لإعادة جدولته، والقروض الشخصية الصغيرة التي تحتاج إلى جهود لحصرها.

د. المطالبات القصيرة الأجل التي عادة ما تكون أقل أهمية في إدارتها ومتابعتها.

هـ. تعدد أسعار الفائدة للدائنين وتحول الكثير منهم إلى أسعار الفائدة المعومة.

وتجدر الإشارة إلى أن معظم الدائنين قد حددوا سعر الفائدة التجاري الذي تجرى على أساسه عملية إعادة التفاوض، والذي يتم تعديله ليعكس أي زيادة تدفعها الحكومة الدائنة إلى مقرضيها التجاريين بالداخل؛ وهو الأمر الذي لا يترك بدوره مجالاً للتفاوض. وقد كانت الاستثناءات الواضحة من ذلك هي فنلندا والبرتغال، وذلك فيما يتعلق بائتمانات التصدير، وفرنسا وألمانيا واليابان ونيوزيلندا والمملكة المتحدة فيما يتعلق بالمعونات.

وقد كانت المفاوضات[18] حول سعر الفائدة على المعونات هامشية بسبب إلغاء جزء كبير من ديون المساعدات الإنمائية، وتركزت المفاوضات بصفة رئيسية على المصاريف الإدارية الإضافية "الهامشية" المضافة إلى سعر الفائدة الأساسي، ومعدلات الفائدة على المتأخرات الحالية والمستقبلية. ورغم أن أسعار الفائدة على المتأخرات كانت نمطية خلال الثمانينيات، فإن بلجيكا وألمانيا وإسبانيا مازالت تسمح بالتفاوض في هذا الشأن.

وقد تبين أن هناك عدم وضوح كبيراً بالنسبة إلى الدول الأفريقية فيما يتعلق بما هو ممكن في المجالات السابقة، ويرجع ذلك إلى عدم إلمامها بالشروط الممنوحة للدول المدينة الأخرى.

4. عدم مراعاة مدى قدرة الدولة المدينة على فتح حسابات خاصة

أدى اشتراط ضرورة فتح الدول الأفريقية المدينة لحسابات خاصة في أحد المصارف المركزية لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إلى تقويض قدرة العديد من الدول الأفريقية على الدفع، خاصة أن تلك المبالغ لم تكن لها علاقة بقدرة الدولة على الدفع واتجاهات ميزان المدفوعات. كما أنه حتى مع وجود تلك الحسابات فإن الدول المدينة تحتاج إلى التفاوض على تاريخ الدفع الأول (بدء السداد)، والمدفوعات المتتالية من الحساب إلى الدائنين.

وقد مكنت تلك الحسابات الدائنين من الحصول على نصيب عادل من الصرف الأجنبي من الدولة المدينة عقب الاتفاقيات المتعددة الأطراف مع نادي باريس، ولكن سرعان ما وقع معظم المدينين في متأخرات حيث كانت تقديرات تلك الحسابات مغالى فيها ومتفائلة؛ وخاصة عندما حدث تدهور في موازين المدفوعات نتيجة للصدمات الخارجية غير المتوقعة. وكان تجاوب الدول الدائنة مع ذلك الوضع هو التأخير في توقيع الاتفاقيات الثنائية، الأمر الذي أجل بدوره التفاوض على اتفاقيات جديدة، أو أرجأ برامج صندوق النقد الدولي.

ثانياً: التفاوض مع الدائنين خارج نطاق نادي باريس

يتم التفاوض مع الدائنين من خارج نطاق نادي باريس ثنائياً وليس في إطار متعدد الأطراف، والواقع أن ذلك يفرض مشكلتين رئيسيتين للدول المدينة، هما[19]:

1. الوقت والجهد والتكلفة المترتبة في حالة تعدد هؤلاء الدائنين.
2. شروط إعادة الجدولة متفاوتة من دائن إلى آخر، وبالتالي من الصعوبة تجميع المعلومات المتعلقة بذلك.

إن الصين على سبيل المثال تعيد جدولة ديونها بشروط ميسرة للغاية تتمثل في فترة سداد قدرها 5 أعوام لأصل الدين ودون فائدة التأخير، الأمر الذي لا يزيد رصيد الدين، وكذلك البرتغال فعادة ما تُحول كافة ديون مساعدة التنمية إلى العملة المحلية لمشروعات اجتماعية أو بيئية، كما تجدول الديون غير الميسرة بسعر فائدة ثابت 3٪ وتحاول تدريجياً تحويل 100٪ من ذلك الدين إلى حقوق ملكية (استثمارات) في الدولة المدينة، وهناك أيضاً شروط الجدولة الميسرة التي تقدمها تايوان وكوريا الجنوبية لبعض الدول، وما تقدمه بعض الدول العربية للدول العربية الأخرى في شمال أفريقيا.

وزادت دول الكوميكون السابقة من عمليات إعادة الجدولة منذ منتصف الثمانينيات بشرط الدفع عن طريق صادرات الدولة المدينة أو بعملتها المحلية.

وتعتبر عمليات إعادة جدولة الديون بنادي لندن مكلفة وصعبة للغاية، لأنها تتطلب التنسيق بين عدد كبير من الدائنين المختلفين؛ ففي كافة عمليات إعادة الجدولة يكون ما لا يقل عن 100 مصرف طرفاً فيها (وصلت في إحدى العمليات إلى 460 مصرفاً). ويعتبر الوصول إلى اتفاق عام مقبول من جانب تلك المصارف مهمة صعبة للغاية، لأن تلك المصارف تنتمي إلى مجموعات مختلفة من القوانين والأعراف المصرفية؛ بالإضافة إلى اختلاف درجة المصالح فيما بينها في عملية إعادة الجدولة نفسها.

وقد أدت[20] مشكلات التنسيق بين المصارف إلى استهلاك الكثير من الوقت، حيث تراوحت الفترة التي انقضت بين بداية التفاوض بين المصارف والدول المدينة والاتفاق

النهائي على إعادة الجدولة، ما بين عام وأربعة أعوام. وقد أدت كل العوامل السابقة إلى طول المفاوضات وزيادة تعقيدها.

المبحث الثالث
الآليات الأخرى لعلاج أزمة الدين

سوف نتناول في هذا المبحث عمليات مبادلة الديون وجدواها في علاج أزمة المدفوعات الخارجية.

أولاً: عمليات مبادلة الديون

هناك عدة طرق لمبادلة الديون منها[21]:

1. إعادة شراء الديون

تقوم الدول المدينة في هذا النوع من العمليات بإعادة شراء ديونها (Debt Buybacks) نقداً بسعر خصم معين، وذلك إما بمساعدة وكالات المساعدة وإما نتيجة لزيادة إيراداتها من النقد الأجنبي، في ضوء ارتفاع أسعار بعض صادراتها.

2. مبادلة المطالبات

مبادلة المطالبات عبارة عن مبادلة الدين بأداة دين أخرى تنطوي على فائدة أو أصل أقل، ونظراً لأن الأداة الجديدة تكون أصلاً مضموناً، ومن المحتمل أن يقوم المقترض بالوفاء بخدمته كاملاً، فإنها تكون أكثر ضماناً، حيث يوافق المدين على إعطائها الأولوية عن المطالبات الأخرى، كما قد تقوم مؤسسات التمويل الدولية بضمانها.

وتتمثل الآلية التي يتم بها مبادلة الدين في الخطوات التالية[22]:

أ. يقوم المصرف التجاري ببيع الدين القائم على الدولة المدينة بخصم.

ب. يقوم أحد المستثمرين بشراء ورقة الدين بالسعر بعد الخصم، ويقدمها للمصرف المركزي في الدولة المدينة التي تسدد الدين بقيمته الاسمية، أو بخصم أقل وذلك بالعملة المحلية وبسعر الصرف السائد في السوق.

ج. يحصل المستثمر على أسهم في الدولة المدينة باستخدام تلك العملة المحلية.

وتستخدم عمليات تحويل الدين (Debt Conversions) لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة عامة، وهناك حالات معينة تعتبر أرضاً خصبة لتلك العملية، وهي[23]:

- مواجهة الحكومة المدينة أزمة سيولة في النقد الأجنبي، مما يؤدي إلى صعوبة سداد مدفوعات خدمة الدين في وقتها إلى الدائنين التجاريين، في الوقت الذي تمتلك فيه الحكومة أصولاً عديدة ولديها قائمة محددة من الشركات المملوكة للدولة المرادة خصخصتها، وموافقة المصارف التجارية أو ممثليها على أخذ حقوق الملكية مقابل التخلي عن المطالبة بالدين المستحق على الدولة المدينة.

- موافقة الدائن على الحصول على جزء كبير من الدين المستحق له بالنقد المحلي، والموافقة على استخدام الحصيلة لشراء أصل من القطاع الخاص في الدولة المدينة الأمر الذي يشجع بدوره الاستثمار الأجنبي المباشر.

وتجب التفرقة بين الدين مقابل الملكية (Debt For Equity) والدين مقابل التنمية (Debt For Development)، فالدين مقابل الملكية يفيد بصفة رئيسية الدائن، بينما الدين مقابل التنمية أو الأنواع الأخرى لتحويل الدين ينقل المنفعة لطرف ثالث في الدول المدينة (مؤسسة محلية).

وتعتبر عملية التحويلات (Conversions) أو المبادلات (Swaps) بمنزلة طريق لتسوية الالتزامات التي تكون مختلفة عن الترتيبات التعاقدية الأصلية (Original Contractural Arrangements)، ولكنها ذات منفعة متبادلة مرضية لكل من المدين والدائن. فمبادلة الديون مقابل التنمية يمكن النظر إليها على أنها وسائل تحقيق الأهداف الطويلة الأجل للمدين في المجالات التي تعاني عدم كفاية أرصدة

التمويل التقليدية؛ ويعتمد ذلك بدرجة أساسية على ترويج الحكومات لمثل هذه المبادلات وإعدادها لبرامج تحويل في ضوء عمليات الخصخصة.

ويجب أن يراعى عند تحديد سعر السوق الثانوية لدين[24] الدول النامية في إطار عمليات إعادة الشراء أو مبادلة الديون، قدرة تلك الدول على السداد وهو ما يعكسه سعر الخصم في السوق، الأمر الذي يساعد بدوره على:

- تشجيع الدول النامية على إعادة شراء ديونها من خلال الموارد التي تتاح لها في إطار برامج التكيف والتثبيت.
- إلغاء الأثر الطارد للاستثمار المترتب على تزايد الدين، والتعجيل بالنمو وجهود التكيف.

وفي الواقع[25] يعتمد معدل العائد المتولد من عمليات تخفيض الدين وخدمته على سعر الفائدة الذي يعادل بين القيمة الحالية لتيار خدمة الدين مع عملية تخفيض الدين، وبين القيمة الحالية لتيار خدمة الدين دون عملية تخفيض الدين.

وتؤدي التغيرات في أسعار السوق الثانوية للدين إلى التأثير في تكلفة الدولة المدينة وعوائدها من عمليات السوق الطوعية المبنية على عمليات تخفيض الدين وخدمته. فإذا ارتفعت أسعار السوق الثانوية[26] بدرجة حادة، فإن مبلغ الدين الذي يمكن للدولة المدينة أن تشتريه أو تبادله بمطالبات جديدة سوف يتراجع.

ولكن مع ذلك يجب ألا ينظر إلى ارتفاع أسعار الدين على أنه ذو محصلة سلبية، فأحد أهداف عمليات تخفيض الدين هو استعادة الجدارة الائتمانية للدولة المدينة.

وهناك عدة عوامل تؤثر في سعر السوق إما بالارتفاع وإما بالانخفاض، ومن العوامل التي تؤدي إلى ارتفاع سعر السوق الثانوية ما يلي:

- ضخ أموال جديدة إضافية وتخصيصها لعملية تخفيض الدين.
- تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية التي تعهدت بها الدول المدينة أمام مؤسسات التمويل الدولية في إطار عمليات تخفيض الدين، وما تؤدي إليه من إصلاح الوضع العام.

- سوف يؤدي أي تخفيض في المطالبات القائمة إلى زيادة قيمة المطالبات الباقية.

هناك عوامل أخرى كذلك تؤدي إلى تراجع الأسعار أهمها:

- عدم ضخ أموال إضافية واستخدام الائتمانات المقدمة من مؤسسات التمويل في عمليات تخفيض الدين، الأمر الذي يساهم في زيادة الدين، ومن ثم حدوث هبوط في أسعار السوق الثانوية.
- صدور أدوات دين جديدة أكثر ضماناً يعطيها المدين معاملة تفضيلية عن القروض القديمة، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض أسعار الديون القديمة.

3. مبادلة الدين مقابل أحد مشروعات التنمية

وتمر عملية مبادلة الدين مقابل أحد مشروعات التنمية بالمراحل التالية[27]:

أ. الحصول على الموافقات الضرورية؛ وهي موافقات من ثلاثة أطراف بالدول المدينة وهي الحكومة والمصرف المركزي والمنظمة أو المؤسسة المحلية التي سوف تحصل على الأموال المحررة نتيجة تحويل الدين، وتدير المشروع وتنفذه بالنيابة عن الوزارة المشرفة، كما أنها المسؤولة عن استخدام أرصدة الدين المحولة. وبمجرد الحصول على الموافقات السابقة يجب على المشروع الكفيل التفاوض حول:

- سعر الصرف الذي سيطبق على خدمة الدين المحول إلى العملة الوطنية.
- شروط الدفع نقداً، أو بالتقسيط على عدة سنوات، أو تحويله إلى سند بالعملة المحلية.
- أشكال البرامج التي سوف تستفيد مباشرة من الحصيلة.

ب. تحديد الدين المؤهل: وذلك طبقاً لترتيبات نادي باريس، حيث إن الدين لن يتم شراؤه من السوق الثانوية، ولكن عقب المفاوضات الثنائية سوف يحول الدين إلى الجهة المخولة لذلك. أما إذا كان هناك طرف ثالث – في حالة السوق الثانوية

للديون التجارية - فإن سعر السوق للدين يعكس توقعات السوق فيما يتعلق بخدمة الدين (المطالبة)، ويمكن اعتباره صافي القيمة الحالية المتوقعة مستقبلاً لخدمة الدين. وكلما انخفض السعر المدفوع بواسطة المشروع الكفيل للحصول على المطالبة التجارية زادت المزايا المحتملة؛ ويعتبر سعر السوق كذلك مؤشراً للمخاطر التي تتضمنها تلك العملية.

جـ. تحويل المطالبات، وتعد عملية تحويل المطالبات عملية قانونية معقدة وهي أقل تعقيداً في حالة الديون الثنائية، وذلك إذا ما تم تحديد المستفيد الأخير تحديداً دقيقاً. وفي حالة الديون التجارية فإن تحديد شخصية المشتري مسألة مهمة جداً، فقد تقوم منظمة أجنبية بالحصول على الدين وتقوم بمنحه إلى شريكها من المنظمات الموجودة بالدولة المدينة؛ وقد تقوم بمنح الموارد الضرورية للسماح للمنظمة المنفذة باكتساب الدين مباشرة.

د. تحويل الدين ودفع العملة المحلية: يعتبر تحويل الدين طبقاً للاتفاق الذي تم التوصل إليه في المفاوضات بين الحكومة المدينة والمشروع الكفيل مسألة تستحق عناية كبيرة، وتجدر الإشارة إلى أن نادي باريس[28] قد قدم ولأول مرة في أيلول/ سبتمبر 1990 سلسلة من شروط السداد الجديدة للدول المتوسطة الدخل ذات الشريحة الدنيا، حيث تم مد فترة السداد، وتم السماح بتحويل الدين إلى العملة المحلية طبقاً لاتفاقيات تطوعية (اختيارية) لمبادلة الدين كما سبق القول.

وكانت الدول المؤهلة لمثل هذه التحويلات هي الكاميرون والكونجو وساحل العاج وجمهورية الدومينيكان ومصر والسلفادور وهندوراس وجامايكا والأردن والمغرب ونيكاراجوا ونيجيريا وأورجواي وبيرو والفلبين وبولندا والسنغال؛ ومن المحتمل أن تشمل الدول المؤهلة دولاً أخرى تواجه صعوبات في خدمة الدين.

ثانياً: جدوى عمليات مبادلة الديون في علاج أزمة المدفوعات الخارجية

على الرغم من أن تلك الطريقة تعتبر اعترافاً من المصارف الدائنة بصعوبة قيام الدول المدينة بسداد كامل ديونها الخارجية، كما أنها يمكن أن تشكل تخفيضاً حقيقياً لحجم الدين، فقد وجّهت إلى تلك الطريقة في علاج الدين الملاحظات التالية[29]:

1. تركيز تلك العمليات على الديون التجارية، في حين أن معظم ديون أفريقيا تستحق لمصادر رسمية.

2. يؤدي بيع الأسهم بقيم منخفضة من خلال عمليات إعادة الشراء إلى التأثير سلبياً في الموقف المالي للمشروع (الميزانية).

3. تؤدي تلك العمليات إلى تخفيض التدفقات من النقد الأجنبي للدول المدينة، حيث قد تكون بديلاً من مصادر التمويل بكافة أشكالها، كما أنه من غير المحتمل أن تؤدي تلك العملية إلى زيادة الطاقة الإنتاجية بالمجتمع.

4. أغلب الدول التي انتهجت هذه الطريقة[30] - أي مبادلة الديون - قد هدفت إلى جذب الاستثمار، وليس كوسيلة لتخفيف عبء الدين، حيث لم تضع خطة متكاملة بخصوص برنامج التحويل توضح:

- المستثمرين المؤهلين، والأغراض التي تتم من أجلها عملية التحويل.
- الأولويات والشروط الخاصة بالقطاع أو المنطقة الجغرافية التي سوف تستثمر فيها حصيلة المبادلة.
- القيود الخاصة بتحويلات الأرباح ورأس المال لضمان الاستفادة من المبادلة وكذا الأموال الجديدة اللازمة لزيادة تدفقات رأس المال... الخ.

5. قد تنجح عملية مقايضة الديون في تشجيع عودة رؤوس الأموال الهاربة إلى أوطانها عن طريق استفادة المواطنين من معدلات الخصم الكبيرة، إلا أنهم سوف يقومون بعد ذلك بشراء عملات أجنبية من السوق الموازية بغية تحويل رأس المال إلى الخارج مرة أخرى، مما يرفع من أسعار الصرف في السوق الموازية، والذي قد يؤدي إلى

استنفاد احتياطيات الدولة من النقد الأجنبي؛ ومن شأن ذلك أن يفرض ضغوطاً على الحكومة كي تقوم بتخفيض قيمة عملتها. وقد أدت العواقب التي يمكن أن تترتب على مقايضة الدين بحقوق الملكية بالدول المدينة إلى تشديد الرقابة على هذه العمليات وإلى فرض حصص وحدود على مبالغ الديون التي تمكن مقايضتها.

وتتوقف عودة رؤوس الأموال الهاربة على استعداد أصحابها لأن يعرضوا أنفسهم للأنظار في الأوساط العامة في ضوء توقعاتهم بشأن التطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي بالدولة.

6. تؤدي تلك العملية إلى زيادة التضخم نظراً لأنها تؤدي إلى زيادة المعروض النقدي، فقد أدت المخاوف المتعلقة بظهور الضغوط التضخمية إلى تأجيل برنامج البرازيل الرسمي لمبادلة الديون لعام 1989، وكذلك المكسيك في تشرين الثاني/ نوفمبر 1987.

7. قد تنطوي تلك العملية فقط على تغير صاحب الدين، حيث إن الديون التي يتم بيعها في الأسواق الثانوية قد يشتريها مستثمرون آخرون على استعداد لتحمل خطر الاحتفاظ بها، ولا يسفر تغير صاحب الدين عن أي فائدة للدولة المدينة؛ والذين يحصلون على النفع في أغلب الأحوال هم المستثمرون الأجانب.

8. قيام بعض الدول بتحديد حد معين من أسهم رأس المال بالقطاعات الرئيسية التي يمكن بيعها لغير المقيمين[31]، وذلك دون الشعور بفقد السيطرة إلى حد كبير، مما قد يؤدي إلى خوف المستثمرين وشعورهم بأنهم استعاضوا عن مخاطرة ائتمانية بمخاطرة نزع الملكية، إذا ما ارتفعت نسبة مساهمتهم إلى الحد الأقصى المسموح به في بعض القطاعات.

9. الأثر السلبي الذي يمكن أن يكون لمقايضة الدين على الرقابة المالية والنقدية للبلد المدين[32]، حيث إن العملات المحلية المطلوبة لإعادة شراء الدين بالعملات الأجنبية تقدمها السلطات النقدية بالدولة المدينة من خلال طبع نقود وإصدار دين عام محلي. ويشكل طبع النقود عملية تضخمية، بينما يمكن أن تكون عملية الاستبدال بدين عام مصدراً لمشكلات تتعلق بالميزانية نظراً لأن أسعار الفائدة

المحلية عادة ما تكون أعلى من أسعار الفائدة الأجنبية، بسبب التضخم المحلي المرتفع حتى بعد إجراء التسويات اللازمة لمراعاة سعر الصرف؛ وسوف تؤدي هذه الزيادة في مدفوعات الفوائد إلى تفاقم العجز في ميزانية الحكومة مما قد يؤدي إلى اقتطاعات أخرى في الإنفاق الاستثماري للحكومة.

10. لا تؤدي عملية مبادلة الدين[33] إلى حل مشكلة المدفوعات الخارجية للدول المدينة نظراً لأن تلك الدول متوقفة عن السداد في الأساس، كما أن الوفر الناتج من تحويل الدين (تجميد الفائدة والقسط) إن كان له أثر إيجابي على ميزان المدفوعات، فإن الأثر الآخر السلبي يتمثل في الطلب الإضافي على تحويلات الأرباح ورأس المال إلى الخارج.

11. ضآلة المبالغ التي تم تحويلها[34]؛ إذ نجد أن تلك العملية لم يكن لها سوى تأثير ضئيل في تخفيض الدين، بالنسبة إلى الدول التي شهدت نمواً كبيراً لعملية المبادلات، ويوضح الجدول (7ـ3) ذلك.

الجدول (7ـ3)
أثر عمليات مبادلة الديون بحقوق الملكية على تخفيض رصيد الدين خلال الفترة 1986ـ1990 لبعض الدول المدينة الرئيسية

(مليار دولار أمريكي)

البيان / الأعوام	1986	1987	1988	1989	1990
رصيد الدين المستحق للمصارف التجارية					
البرازيل	61.027	63.152	59.539	56.811	59.216
تشيلي	14.484	13.287	10.978	-	-
المكسيك	72.188	75.814	63.833	57.875	-
الفلبين	15.120	14.504	12.940	11.945	11.128
حجم الدين المخفض نتيجة مبادلة الدين					
البرازيل	0.206	0.347	6.912	1.572	0.478
تشيلي	0.569	1.528	1.834	1.733	0.574
المكسيك	0.398	1.913	1.121	0.731	-
الفلبين	0.016	0.266	0.317	0.189	0.055

المصدر: United Nations, "Debt Equity Swaps and Development," op. cit., 7

وتجدر الإشارة إلى أن أنشطة تحويل الدين (Debt Conversion Activities) على مستوى العالم قد تراجعت منذ عام 1992، فقد بلغت عمليات مبادلة الديون مقابل حقوق الملكية عام 1995 نحو 200 مليون دولار أمريكي فقط، كما بلغ إجمالي مبادلة الديون مقابل التنمية أقل من 100 مليون دولار أمريكي. وقد ساهمت عوامل عديدة في تراجع عمليات تحويل الدين منها:

أ. تراجع الفائدة التي تعود على المستثمر في برامج تحويل الدين نظراً لارتفاع سعر السوق الثانوية للديون المستحقة للمصارف التجارية للعديد من الدول، وهو ما خفض بدوره من الخصم الذي يمكن أن يجنيه المستثمر.

ب. ارتبطت كثير من عمليات تحويل الدين بعمليات الخصخصة التي شهدت بدورها تراجعاً أو تحولت إلى أدوات أخرى.

ج. مكّنت عمليات برادي (Brady Operations) الدول المدينة من استعادة علاقاتها الطبيعية مع المصارف التجارية، وسمحت بدورها بمزيد من المرونة في إدارة الدين، وقلّلت من المنافع الحكومية من جراء برامج التحويل.

ويوضح الجدول رقم (7ـ4) الأدوات المختلفة لتحويل الدين - بخلاف إعادة الجدولة - خلال الفترة 1985ـ1995.

الجدول (7ـ4)

أدوات تحويل الدين خلال الفترة 1985ـ1995

(مليون دولار أمريكي)

الأداة (أداة تحويل الدين)	المبلغ	٪
مبادلة الديون مقابل حقوق الملكية	45206	32
إعادة شراء الدين	61322	44
تحويلات العملة المحلية	8855	6
مدفوعات العملة المحلية	12385	9
إعادة هيكلة القطاع الخاص	13065	9
الإجمالي	**140,833**	**100**

المصدر: World Bank, *Global Development Finance*, vol. I, (World Bank, 1997), 85

بالإضافة إلى ما سبق، استفاد نحو 13 دولة منخفضة الدخل هي النيجر، وموزمبيق، وغيانا، وأوغندا، وبوليفيا، وساوتومي وويرنسيب، وزامبيا، وألبانيا، وسيراليون، ونيكاراجوا، وأثيوبيا، وموريتانيا، والسنغال، منها 9 دول أفريقية، من تسهيل هيئة التنمية الدولية لتخفيض الديون خلال الفترة 1991 - 1996، حيث بلغ إجمالي ديون تلك الدول الخاضعة لتلك العمليات نحو 2888 مليون دولار، تم شراؤها بنحو 13٪ (13 سنتاً لكل دولار) وكانت نسبة الأصل من تلك المبالغ نحو 84.4٪ وكان الباقي عبارة عن متأخرات الفائدة. وقد بلغت جملة الموارد المخصصة لتلك العمليات نحو 377.3 مليون دولار قدم البنك الدولي منها 161.2 مليون دولار[35].

12. المعوقات التي تواجه عملية الخصخصة؛ ويرجع عدم جدوى تلك الطريقة - أي مبادلة الديون - في علاج أزمة الدين في أفريقيا إلى ظروف البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية القائمة التي عرقلت برامج الخصخصة بصفة عامة، والتي تمثلت في الآتي[36]:

أ. فيما يتعلق بالبيئة الاقتصادية؛ عدم وجود أسواق مالية متطورة، فرغم وجود نحو عشر أسواق للأوراق المالية في أفريقيا (بوتسوانا وساحل العاج ومصر وغانا وكينيا وموريشيوس والمغرب ونيجيريا وتونس وزيمبابوي) فإن بعض هذه الأسواق جديدة مثل غانا وموريشيوس، والأسواق الباقية غير متطورة مقارنة بالأسواق الموجودة في آسيا.

ويرجع عدم كفاءة الأسواق المالية وتخلفها إلى:

- القيود التي تعوق البورصة عن الاضطلاع بدورها كاملاً مثل الإدارة الاقتصادية الجيدة واستقرار أسعار الصرف . . . الخ.
- انخفاض متوسط الدخل الفردي؛ مما يعني انخفاض المدخرات التي تسعى إلى الاستثمار.
- تواضع إمكانيات المؤسسات النقدية والمالية التي تعمل على التقاء عرض المدخرات والطلب عليها.

- محدودية الأوعية المتاحة للادخار والاستثمار.
- عدم اكتمال السوق والملامح الاحتكارية ونقص الشفافية.
- ضعف حجم القطاع الخاص وضآلته[37] وعدم مساواته بقطاع الأعمال العام حتى بداية التسعينيات فيما يتعلق بالإعفاءات الضريبية والمزايا المختلفة.
- المشكلات المحاسبية المتعلقة بتقويم الأصول والمنشآت المعروضة للبيع التي تجري عليها عملية التحويل؛ ومنها:

- عدم وجود معايير دولية موحدة للتثمين.
- نقص المعلومات المحاسبية في المشروعات لدرجة يستحيل معها رسم ميزانيات عمومية تجارية وبيانات دخل تقدم للمهتمين بشرائها.
- صعوبة تقويم أصول لم يسبق تقويمها من قبل أو تلك التي ليست للبيع كالأراضي والأصول غير المادية (كالعلامة التجارية). والواقع أن تلك المشكلة قد عانتها معظم الدول التي سلكت طريق الخصخصة، حيث كانت هناك مشكلات في تقويم الشركات المحولة إلى القطاع الخاص وخاصة في المشروعات التي لم يكن لها تاريخ بوصفها مؤسسات تجارية.
- قد يؤدي[38] تقدير المشروعات وبيعها بأسعار مخفضة إلى اتهام المسؤولين بالتفريط في المصلحة الوطنية، كما أن المغالاة في تحديد أسعار البيع قد تؤدي إلى عزوف المستثمرين عن الشراء.
- التضخم المفرط يجعل البيانات المالية غير المعدلة لا معنى لها.
- الافتقار إلى البنية الأساسية لتحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص مثل (المحامين والمحاسبين ورجال المصارف والمقاولين).

ب. فيما يتعلق بالبيئة السياسية؛ قد يعارض المثقفون اليساريون هذا التحول على أساس أنه ضد الفقراء ولصالح الأغنياء، كما قد يكون هناك مخاطر سياسية

ناجمة عن تهديد مراكز وامتيازات القائمين على إدارة المشروعات العامة وكشف الممارسات الاقتصادية أمام الرأي العام. فمعظم الكوادر السياسية بالدول النامية لا تميل إلى هذا التحول لشعورها بالعجز عن المنافسة في اقتصاد يسيطر عليه القطاع الخاص.

وقد أدت المشكلات السياسية[39] في ألمانيا الشرقية (سابقاً) وهنغاريا إلى استقالة أول رؤساء للوكالات المسؤولة عن نقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص خلال عام واحد. وفي الأرجنتين أدى ما زعم عن وجود فساد في بعض عمليات نقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص إلى تعديل في الوزارة، كما تتمثل المشكلات السياسية في الخوف من السيطرة على عملية صنع القرار بالدولة المعنية بالتحول.

مما سبق يتضح أن عمليات إعادة الجدولة قد هدفت إلى العمل على استمرار العلاقة بين الدائنين والمدينين بدلاً من انقطاعها (وهو الأمر الذي يضر بكلا الطرفين)، وتوفير قدر من السيولة لدى المدين يكفي لاستمرار دفع التزاماته الخارجية؛ وكان ذلك نابعاً أساساً من النظر إلى أزمة الدين على أساس أنها مشكلة مؤقتة، وسرعان ما تستطيع الدولة العودة مرة أخرى إلى الوفاء بالتزاماتها.

وقد تمثل توزيع الأدوار بين أطراف الأزمة في قيام الدول المدينة بانتهاج سياسة الإصلاح الاقتصادي التي شملت في معظمها سياسات انكماشية لتحسين عجز الحساب الجاري، أما الدائنون فقد تمثل دورهم في توفير السيولة المقرونة بإجراءات تكيف مقبولة من الأطراف الرئيسية التي تشرف على تلك العملية وتديرها، وهي كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

كما تطورت ممارسات نادي باريس ونادي لندن وشملت عدة تيسيرات منها إعادة جدولة كامل مبلغ الدين، وإعادة جدولة ديون معادة جدولتها سابقاً، وإطالة فترات السماح والسداد وعقد اتفاقيات متعددة السنوات.

وقد تمثلت أوجه نجاح تلك السياسة في تفادي انهيار العلاقات بين المدينين والدائنين، وحماية النظام المصرفي من الانهيار، ولكن رغم ذلك تمثلت أوجه فشل

تلك السياسة في تفاقم أزمة الدين وتدهور مؤشرات الأداء الاقتصادي، والتي قوضت بدورها من قدرة الدولة المدينة على السداد بصفة مستمرة، وتسببت في لجوئها المتكرر إلى عمليات إعادة الجدولة؛ وهذا ما قد سبق أن تعرضنا له بالتفصيل في الفصل الثالث من الكتاب.

الفصل الثامن

أثر عملية إعادة الجدولة على الديون الخارجية

ساهمت عملية إعادة الجدولة في تفاقم عبء الدين بالدول الثلاث موضوع البحث، والدول الأفريقية بصفة عامة، وذلك نظراً للأعباء المترتبة على تلك العملية. وقد تعددت المظاهر التي توضح قصور تلك العملية في علاج أزمة الدين، وهو ما سوف نوضحه في المبحث الأول من هذا الفصل الذي يتناول أثر عملية إعادة الجدولة على عبء الدين؛ ثم ننتقل للمبحث الثاني الذي يوضح مظاهر عدم جدوى عمليات إعادة الجدولة في علاج أزمة الدين.

المبحث الأول

أثر عملية إعادة الجدولة على عبء الدين المستحق خلال الفترة 1991 - 1994

يتبين من خلال إعادة جدولة الديون الثنائية المستحقة السداد خلال الفترة 1991 - 1994 [1] طبقاً لموقف الدين المستحق عام 1990، وبفرض إعادة الجدولة للدول الثلاث وفقاً للشروط التالية:

1. إعادة الجدولة المتكررة سنوياً خلال الفترة 1991 - 1994.
2. المبلغ المعادة جدولته يعادل 100٪ من الأصل والفائدة المستحقة.
3. عدم إعادة جدولة ديون سبقت إعادة جدولتها بعد عام 1991.
4. عدم وجود مسحوبات جديدة خلال الفترة.
5. سعر الفائدة[2] 12٪ وهو متوسط سعر الإقراض بسوق لندن الذي ساد خلال الفترة 1980 - 1990.

6. فترة السماح 5 أعوام لكل من جمهورية الكونجو الديمقراطية ومصر، و4 أعوام بالنسبة إلى ساحل العاج، وهي متوسط شروط إعادة الجدولة للدول الثلاث خلال الثمانينيات.

ومن خلال عمل جدول سداد لكل مبلغ من مبالغ الديون المستحقة خلال الفترة 1991-1994 لكل دولة من الدول الثلاث حتى نهاية عام 2005 والتي يوضح مجموعها الملحق (3-1)، يتبين أن عملية إعادة الجدولة تؤدي إلى زيادة عبء الدين بالقيمة المطلقة بنحو 90٪، 78٪، 78٪ لكل من جمهورية الكونجو الديمقراطية وساحل العاج ومصر على التوالي.

ومع تطبيق سعر خصم قدره 10٪[3] نجد أن القيمة الحالية لمجموع عبء الدين المستحق حتى عام 2005 بالنسبة للدول الثلاث تبلغ 3901.7، 2176.5، 9378.7 مليون دولار بنسبة زيادة قدرها 5.6٪، 4.1٪، 4.3٪ لكل من جمهورية الكونجو الديمقراطية وساحل العاج ومصر على التوالي. وفي حالة تطبيق سعر خصم قدره 5٪ يرتفع عبء الدين بموجب إعادة الجدولة بنسبة 39.3٪، 35.6٪، 34.4٪ لكل من جمهورية الكونجو الديمقراطية وساحل العاج ومصر على التوالي. ويوضح ذلك الجدول (8-1).

المبحث الثاني
مظاهر عدم جدوى عمليات إعادة الجدولة في علاج أزمة الدين

من أهم مظاهر عدم جدوى عمليات إعادة الجدولة في علاج أزمة الدين ما يلي:

أولاً: زيادة عدد الدول التي لجأت إلى إعادة الجدولة وتكرار تلك العملية أكثر من مرة للدولة الواحدة

ويوضح الجدول (8-2) عدد الدول التي لجأت إلى إعادة الجدولة وكذلك عدد مرات الجدولة.

الجدول (8ـ1)
الآثار المترتبة على إعادة جدولة الديون الثنائية الرسمية المستحقة على كل من جمهورية الكونجو الديمقراطية وساحل العاج ومصر خلال الفترة 1991ـ1994

(مليون دولار أمريكي)

البيـــان	جمهورية الكونجو الديمقراطية	ساحل العاج	مصر
قيمة عبء الدين المستحق خلال الفترة 1991ـ1994 (1)	3695	2090	8996
القيمة المطلقة لعبء الدين المستحق بعد إعادة جدولته حتى عام 2005 (2)	7021.1	3720.4	16012.7
القيمة الحالية لعبء الدين المستحق بعد إعادة جدولته في حالة سعر الخصم = 5٪ (3)	5145.4	2834.8	12092.3
القيمة الحالية لعبء الدين بعد إعادة جدولته في حالة سعر الخصم = 10٪ (4)	3901.7	2176.5	9378.7
نسبة زيادة عبء الدين بالقيمة المطلقة (2 : 1)	90	78	78
نسبة زيادة عبء الدين وفقاً للقيمة الحالية في حالة سعر الخصم = 5٪ (3 : 1)	39.3	35.6	34.4
نسبة زيادة عبء الدين وفقاً للقيمة الحالية في حالة سعر الخصم = 10٪ (4 : 1)	5.6	4.1	4.3

المصدر : الملحق (8ـ1)

الجدول (8ـ2)
عدد الدول وعمليات إعادة الجدولة للديون الخارجية لأفريقيا خلال الفترة 1980ـ1995

عدد مرات إعادة الجدولة	عدد الدول
دول لم تقم بإعادة الجدولة	15
دول أعادت جدولة ديونها مرة واحدة	4
دول أعادت جدولة ديونها من 2 إلى 4 مرات	14
دول أعادت جدولة ديونها من 5 إلى 7 مرات	11
دول أعادت جدولة ديونها من 8 إلى 10 مرات	3
دول أعادت جدولة ديونها أكثر من 10 مرات	5
الجملـــة	**52**

المصدر : الملحق (8ـ2)

ويتضح من الجدول (8 ـ 2) أن معظم الدول الأفريقية قد أعادت جدولة ديونها (وعددها 37 دولة من إجمالي 52 دولة أفريقية) منها 33 دولة أعادت جدولة ديونها أكثر من مرة خلال الفترة 1980 ـ 1995 .

وقد شهدت حالات عدم الوفاء بالديون الرسمية (إعادة الجدولة) المستحقة على أفريقيا ارتفاعاً كبيراً منذ بدء تلك العمليات عام 1956، حيث ارتفعت من حالة واحدة خلال الفترة 1956 ـ 1965 وكانت خاصة بليبيريا، إلى 11 حالة خلال الفترة 1966 ـ 1975 وكانت خاصة بكل من غانا (7 حالات)، وليبيريا ومالي (حالة واحدة لكل منهما)، وحالتان لمصر .

وقد ارتفعت تلك الحالات بنسبة 436.4٪ خلال الفترة 1976 ـ 1985 مقارنة بالفترة 1966 ـ 1975، حيث وصلت إلى 59 حالة خاصة بنحو 20 دولة أفريقية منها 19 دولة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، ودولة واحدة في منطقة شمال أفريقيا (المغرب)، وقد تضاعف هذا العدد تقريباً خلال الفترة 1986 ـ 1994 حيث وصل إلى 107 حالات .

وعلى مستوى الدول الثلاث، فقد أعادت كل من ساحل العاج، وجمهورية الكونجو الديمقراطية، ومصر جدولة ديونها الرسمية نحو 7، 11، 4 مرات على التوالي، وذلك خلال الفترة 1956 ـ 1994 .

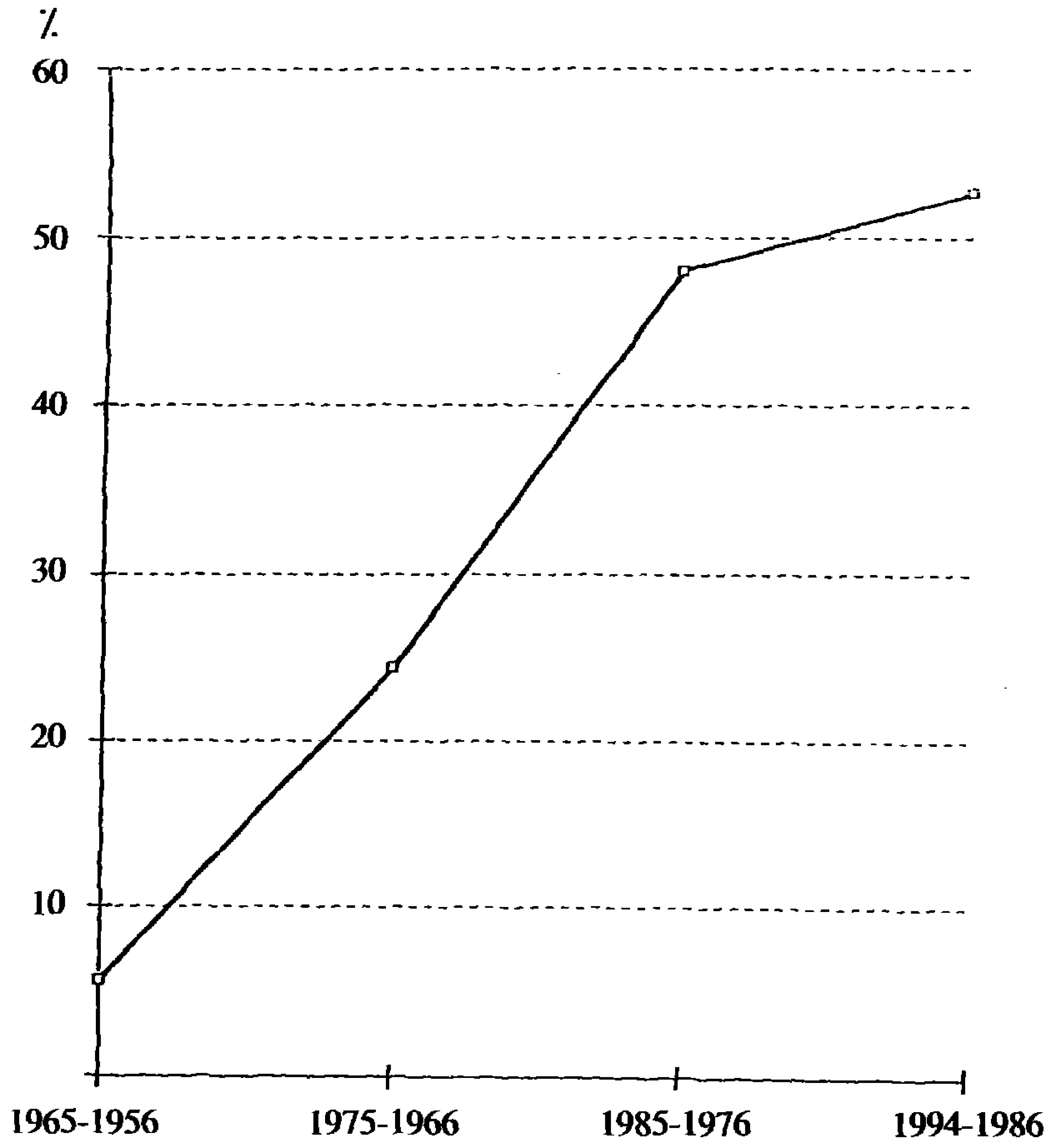
وبصفة عامة فقد ارتفعت نسبة عدد حالات إعادة الجدولة الرسمية في أفريقيا إلى إجمالي عدد الحالات التي حدثت في العالم كما يوضحه الشكل البياني (4) .

ثانياً: زيادة حجم المديونية وصافيها رغم عمليات إعادة الجدولة المتكررة

ارتفع حجم الدين في أفريقيا عام 1993 مقارنة بعام 1980 . بنحو 161.5٪ (انظر الملحق 8 ـ 4) (بنسبة زيادة قدرها 254.2٪ لمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء و63.1٪ لمنطقة شمال أفريقيا . ورغم تزايد عمليات إعادة الجدولة كما سبق توضيحه، فإن صافي المديونية قد تزايد بصفة مستمرة خلال الفترة 1980 ـ 1993 فيما عدا عام 1992؛ ويرجع

الشكل (4)

نسبة عدد حالات إعادة جدولة الديون الرسمية في أفريقيا إلى إجمالي عدد الحالات في العام خلال الفترة 1956 ـ 1994



المصدر : الملحق (8-3)

ذلك بصفة أساسية إلى عمليات تقويم أسعار الصرف التي خفضت رصيد المديونية في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء بنحو 6065 مليون دولار.

وتجدر الإشارة إلى ارتفاع الدين الخارجي لأفريقيا جنوب الصحراء خلال عام 1998 مقارنة بعام 1980 بنحو 270.8٪ (انظر الجدول أ).

وعلى مستوى الدول الثلاث محل الدراسة، فقد تزايدت ديون جمهورية الكونجو الديمقراطية عام 1993 (انظر الملحق 8-5) مقارنة بعام 1980 بنحو 127.4٪، وبلغت الزيادة 227٪ و94٪ لكل من ساحل العاج ومصر خلال الفترة نفسها على التوالي.

كما تزايد صافي المديونية بالدول الثلاث خلال الفترة نفسها فيما عدا سنوات قليلة شهدت انخفاضاً في رصيد المديونية، والذي لا يرجع إلى عمليات إعادة الجدولة ولكنه يرجع إلى أسباب أخرى. ففي جمهورية الكونجو الديمقراطية[4] انخفض صافي رصيد الدين بنحو 44 مليون دولار عام 1981 و46 مليون دولار عام 1984 بسبب انخفاض حجم المسحوبات من القروض عام 1981 مقارنة بعام 1980 حيث بلغت 299 مليون دولار مقارنة بـ 471 مليون دولار، وكذلك انخفضت المسحوبات من 194 مليون دولار عام 1983 إلى 167 مليون دولار عام 1984.

أما انخفاض رصيد المديونية عام 1988 [5] فيرجع إلى عمليات إعادة تقويم أسعار الصرف التي خفضت مديونية جمهورية الكونجو الديمقراطية بنحو 448 مليون دولار.

وفي ساحل العاج، انخفض صافي الدين بنحو 43 مليون دولار عام 1983 [6]، والواقع أن ذلك يرجع إلى انخفاض المسحوبات بدرجة كبيرة حيث انخفضت من 2106 ملايين دولار عام 1982 إلى 1116 مليون دولار عام 1983. أما انخفاض حجم الدين عام 1991 فيرجع إلى إعادة تقويم أسعار الصرف التي خفضت حجم الدين بنحو 982 مليون دولار.

أما مصر فيرجع انخفاض حجم الديون فيها في الأعوام 1989 و1990 و1992 [7] إلى عمليات إلغاء الديون من جانب الدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية والتي

بلغت 2705 و10576 مليون دولار عامي 1989 و1990 على التوالي، بالإضافة إلى انخفاض مبلغ المسحوبات من 1921 مليون دولار عام 1991 إلى 1447 مليون دولار عام 1992.

وقد وصل حجم الدين الخارجي لساحل العاج إلى نحو 19524 مليون دولار عام 1996 تراجع إلى 15609 ملايين دولار عام 1997 بنسبة انخفاض قدرها 20.1٪، نظراً لشطب نحو 3890 مليون دولار من حجم الدين بموجب عمليات إعادة الجدولة للديون الرسمية والتجارية[8].

أما جمهورية الكونجو الديمقراطية فقد وصلت ديونها الخارجية إلى نحو 12826 مليون دولار عام 1996 تراجعت إلى 12330 مليون دولار عام 1997 بنسبة انخفاض قدرها 1.6٪، ويرجع ذلك إلى إعادة تقويم أسعار صرف العملات المقوم بها الدين والتي خفضت رصيده بنحو 487 مليون دولار، بالإضافة إلى التغير في الفائدة على المتأخرات والعوامل الأخرى التي خفضت رصيد الدين بنحو 252 مليون دولار[9].

وقد تراجع حجم الدين الخارجي لمصر خلال عام 1997 مقارنة بعام 1996 بنحو 4.6٪ حيث وصل إلى 29849 مليون دولار مقارنة بـ 31299 مليون دولار، ويرجع ذلك إلى إعادة تقويم أسعار صرف العملات المقوم بها الدين والتي خفضت رصيده بنحو 1773 مليون دولار في الوقت الذي تسببت فيه زيادة التدفقات في زيادة رصيده بنحو 468 مليون دولار[10].

ثالثاً: استمرار عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات

رغم عمليات إعادة الجدولة في الثمانينيات، فإن ميزان المدفوعات استمر في حالة عجز دائم خلال تلك الفترة، فقد ارتفع عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات (انظر الملحق 8-6) في كل من جمهورية الكونجو الديمقراطية ومصر من 292، و436 مليون دولار عام 1980 إلى 643، و1425 مليون دولار عام 1990 لكلتا الدولتين على التوالي؛ أما في ساحل العاج فقد تراجع ذلك العجز من 1827 مليون دولار إلى 1104 ملايين دولار خلال الفترة نفسها.

في الوقت الذي ارتفع فيه متوسط العجز السنوي للحساب الجاري لميزان المدفوعات من 605، و1217 مليون دولار إلى 865، و1538 مليون دولار لكل من ساحل العاج، ومصر على التوالي خلال الفترة 1975 ـ 1979 إلى الفترة 1980 ـ 1985، نجد تراجع متوسط العجز من 487 إلى 408 ملايين دولار في جمهورية الكونجو الديمقراطية خلال الفترتين نفسيهما.

ارتفع متوسط العجز السنوي من 408، و865 مليون دولار إلى 579، و927 مليون دولار لكل من جمهورية الكونجو الديمقراطية وساحل العاج على التوالي خلال الفترة 1986 ـ 1990، وذلك مقارنة بمصر حيث تراجع فيها ذلك العجز من 1538 مليون دولار إلى 1397 مليون دولار خلال الفترة نفسها.

وبينما اتجهت نسبة عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات إلى الناتج القومي الإجمالي إلى التناقص في ساحل العاج حيث تراجعت من 16.6٪ عام 1992 إلى 15.7٪، و12.4٪ عامي 1993 و1994 نجد أن فائض الحساب الجاري لميزان المدفوعات المصري اتجه إلى التناقص حيث تراجع من 10.6٪ إلى 4٪، و0.07٪ خلال الفترة نفسها[11].

وبينما يكمن السبب الأساسي في عجز الحساب الجاري في كل من جمهورية الكونجو الديمقراطية وساحل العاج في عجز الميزان الخدمي، والتحويلات الخاصة العكسية (انظر الملحقين 8 ـ 7 و8 ـ 8) نجد أن العجز في مصر حتى نهاية الثمانينيات يرجع بالدرجة الأولى إلى عجز الميزان التجاري. وقد أدت التحويلات الخاصة وكذلك فائض الميزان الخدمي اعتباراً من عام 1987 (انظر الملحق 8 ـ 9) دوراً كبيراً في تخفيف حدة أثر العجز التجاري على ميزان المدفوعات.

وتجدر الإشارة إلى تراجع تغطية الصادرات السلعية للواردات السلعية في مصر من 56.6٪ عام 1980 إلى 28.6٪ عام 1986 وصلت إلى 38.2٪ عام 1992 (انظر الملحق 8 ـ 9).

رغم الفائض في الميزان التجاري لكل من جمهورية الكونجو الديمقراطية وساحل العاج، فإن ذلك الفائض لم يكن كافياً لدفع عبء الدين وسد عجز الميزان الخدمي وتعويض التحويلات الخاصة العكسية (انظر الملحقين 8 ـ 7 و8 ـ 8).

تراجعت معدلات نمو الصادرات السلعية والخدمية بالدول الثلاث خلال منتصف الثمانينيات، وذلك مقارنة بالنصف الأخير من السبعينيات كما يوضحه الجدول (8-3).

رابعاً: رغم تكرار عمليات إعادة الجدولة فإن خدمة الدين المدفوعة تقل كثيراً عن خدمة الدين المستحقة

ويوضح ذلك الجدول (8-4)، حيث تراوح عبء الدين المدفوع إلى عبء الدين المستحق في جمهورية الكونجو الديمقراطية ما بين 5.1٪ و37.4٪ خلال الفترة 1989-1994، واتجهت تلك النسبة إلى التراجع بصفة مستمرة، الأمر الذي يوضح تفاقم أزمة المدفوعات الخارجية وعدم القدرة على السداد، حتى إن جمهورية الكونجو الديمقراطية تُعد في شبه توقف كامل عن سداد التزاماتها الخارجية؛ كما تراوحت ما بين 51.3٪ و69٪ في ساحل العاج خلال الفترة نفسها.

الجدول (8-3)
معدلات نمو الصادرات والواردات والتحويلات الخاصة لكل من جمهورية الكونجو الديمقراطية وساحل العاج ومصر خلال الفترة 1975-1990

(نسبة مئوية)

البيـــان	جمهورية الكونجو الديمقراطية			ساحل العاج			مصر		
	1975 1980	1980 1985	1986 1990	1975 1980	1980 1985	1986 1990	1975 1980	1980 1985	1986 1990
متوسط معدل النمو السنوي للصادرات السلعية	22.6	1.6-	5.5	18.3	1-	0.9	17.1	0.1	1.5
متوسط معدل النمو السنوي للواردات السلعية	3.5	4.5-	5.8	22	11.2-	0.1-	11.1	8.9	4.8
متوسط معدل النمو السنوي للصادرات الخدمية	10.1-	2.2	6.4-	21.7	6.4-	0.6-	23.8	8.2	23.1
متوسط معدل النمو السنوي للواردات الخدمية	6.4	1.7-	4.9	26.3	7.7-	5.8	30.4	18.2	8.3
المتوسط السنوي للتحويلات الخاصة (مليون دولار)	35-	39-	78-	371-	415-	490-	1321	2971	752

المصدر: World Bank, UNDP, *African Development Indicators*, op. cit., Passim

الجدول (8ـ4)
عبء الدين الخارجي المستحق والمسدد لكل من جمهورية الكونجو الديمقراطية وساحل العاج ومصر خلال الفترة 1989ـ1994

(مليون دولار أمريكي)

السنوات	جمهورية الكونجو الديمقراطية			ساحل العاج			مصر		
	عبء الدين المستحق	عبء الدين المدفوع		عبء الدين المستحق	عبء الدين المدفوع		عبء الدين المستحق	عبء الدين المدفوع	
		القيمة	٪ إلى المستحق		القيمة	٪ إلى المستحق		القيمة	٪ إلى المستحق
1989	1629	609	37.4	2018	1036	51.3	6088	2788	45.8
1990	1190	348	29.2	2284	1211	53	7706	3072	39.9
1991	1299	177	13.6	1972	1233	62.5	7974	2616	32.8
1992	956	77	8	1686	1100	65.2	3436	2717	79
1993	920	28	3	1420	980	69	2743	2200	80
1994	1294	66	5.1	2144	1274	59.4	2685	2279	84.9

المصدر : World Bank, *World Debt Tables*, 1996, vol. 2,118, 146, 534

كذلك رغم إعادة جدولة ديون مصر الخارجية عام 1987 ، فإن قدرتها على خدمة الدين تراجعت حتى عام 1991 (حيث تمت إعادة جدولة الديون الخارجية)، فقد تراجعت نسبة خدمة الدين المدفوعة إلى المستحقة من 45.8٪ عام 1989 إلى 32.8٪ عام 1991 ثم شهدت تحسناً كبيراً بعد عمليات إلغاء الدين من جانب الدول العربية، وحكومات دول نادي باريس الدائنة بموجب إعادة جدولة الدين الخارجي.

كما تجدر الإشارة إلى أن هناك متأخرات مستحقة السداد على ساحل العاج بلغت في عام 1996 نحو 3504 ملايين دولار منها 2551 مليون دولار متأخرات أقساط، و953 مليون دولار متأخرات فوائد، وذلك مقارنة بمتأخرات قدرها 7687 مليون دولار استحقت على جمهورية الكونجو الديمقراطية في ذلك التاريخ منها 4679 مليون دولار متعلقة بالأقساط، و3008 ملايين دولار متعلقة بالفوائد؛ أما مصر فقد بلغت المتأخرات المستحقة عليها نحو 152 مليون دولار منها 149 مليون دولار متأخرات متعلقة بالأقساط، و3 ملايين دولار متأخرات متعلقة بالفوائد(12).

الفصل التاسع

العوامل المؤثرة في فاعلية إعادة الجدولة في علاج أزمة الديون الخارجية

هناك عدة عوامل أثرت في كفاءة إعادة الجدولة وفاعليتها في علاج أزمة الديون الخارجية، وقد أوضحتها دراسات عديدة خاصة بمحددات قدرة الدولة على السداد أو الالتجاء إلى إعادة الجدولة، ويمكن تقسيم تلك العوامل بصفة عامة إلى عوامل تتعلق بطبيعة عملية إعادة الجدولة، وأخرى متعلقة بالظروف الدولية (العوامل الخارجية والجهات المنوط بها إدارة أزمة الدين)، وعوامل ثالثة محلية متعلقة بالدول المدينة نفسها.

وسوف نتناول في هذا الفصل أربعة مباحث، يتعلق الأول بالدراسات الخاصة المتعلقة بمحددات قدرة الدولة على السداد، ويتعلق المبحث الثاني بالعوامل المؤثرة في فاعلية إعادة الجدولة ذات الصلة بطبيعة تلك العملية وشروطها، أما المبحث الثالث فيتعلق بالظروف الدولية التي تتمثل في العوامل الخارجية والجهات المنوط بها إدارة أزمة الدين، أما المبحث الرابع فيتعلق بالعوامل التي ترجع إلى الدول المدينة نفسها.

المبحث الأول

الدراسات الخاصة المتعلقة بمحددات قدرة الدولة على السداد

تناول الكثير من الدراسات عملية إعادة الجدولة من خلال الربط بينها وبين المؤشرات التي تحدد قدرة الدولة على السداد، وتنبع أهمية ذلك النوع من الدراسات من كونه مفيداً لمؤسسات الإقراض في تحديد حجم الائتمان الممكنة إتاحته للدولة المدينة. كما يمكن أن تشكل الرقابة اللصيقة والمهمة لمؤشرات قدرة الدولة على الوفاء بالدين جزءاً مهماً من سياسة الحكومة في الوصول إلى الأهداف الاقتصادية، والحرص على عدم الوصول إلى مرحلة عدم الوفاء بالدين، نظراً لما يترتب على ذلك من آثار سلبية عديدة سبقت الإشارة إليها.

ونتناول فيما يلي تحليلاً لأهم الدراسات المتعلقة بمحددات قدرة الدولة على السداد أو الالتجاء إلى إعادة الجدولة :

1. دراسة (Feder and Just) والتي نشرت تحت عنوان:

«دراسة عن قدرة الدولة على خدمة الدين من خلال تطبيق التحليل القياسي»

(A Study of Debt Servicing Capacity: Applying Logit Analysis)

وقد شملت هذه الدراسة عينة مكونة من 41 دولة تشكل ديونها 85٪ من الديون المستحقة على الدول النامية خلال الفترة 1965 ـ 1972، واحتوت على 238 مشاهدة منها 11 حالة عدم سداد (إعادة جدولة) خاصة بالأرجنتين (1965)، وتشيلي (1965 ـ 1972)، وتركيا (1965 ـ 1968)، وأورجواي (1965 ـ 1968)، وإندونيسيا (1966 ـ 1970)، ويوغسلافيا (1966)، ومصر (1968، 1969 ـ 1970)، وباكستان (1971)، و217 مشاهدة خاصة بعدم التقصير في الوفاء بالدين (Non Default).

وقد أكدت نتائج الدراسة أن معدل خدمة الدين، ونسبة الاحتياطيات إلى الواردات، ومعدل استهلاك الدين تعتبر من أهم المؤشرات المعنوية إحصائياً في تحديد القدرة على خدمة الدين.

هذا بالإضافة إلى أن بعض المؤشرات الأخرى مثل نمو الصادرات، ونصيب الفرد من الدخل القومي، ونسبة مدفوعات خدمة الدين إلى تدفقات رأس المال كانت عوامل تفسيرية ذات معنى في هذا المجال[1].

وقد تم تحديث هذه الدراسة وتطويرها عام 1985، حيث تم توسيع قاعدة البيانات لتشمل 405 مشاهدات متعلقات بنحو 55 دولة منها 17 دولة أفريقية هي جمهورية الكونجو الديمقراطية وساحل العاج ومصر والجزائر والكونجو وأثيوبيا وكينيا ومالاوي وموريشيوس والمغرب ونيجيريا وزامبيا وأوغندا وتونس وتنزانيا والسودان وسيراليون.

وقد أكدت الدراسة الأهمية الكبيرة لعملية ترويج الصادرات وتنميتها عبر فترة من الزمن، في منع التدهور الحاد للجدارة الائتمانية للدولة وتحسينها، وذلك لأن التعجيل بنمو الصادرات يكون ضرورياً لاستمرارية نمو الناتج المحلي الإجمالي.

كما أوضحت أنه رغم اعتماد عملية تنمية الصادرات وتنوعها بدرجة كبيرة على الظروف الاقتصادية بالدول المتقدمة (النمو، والبطالة، وعجز الموازنة... الخ)، وهي أمور قد تكون خارج نطاق سيطرة الدول النامية، فإنها يمكنها من خلال تبني سياسات متعلقة برفع معدلات الادخار والاستثمار وزيادة تنويع الصادرات أن تدعم الجدارة الائتمانية بها.

وقد أشارت الدراسة إلى المتغيرات التوضيحية التالية التي تؤخذ في الاعتبار في تحديد الجدارة الائتمانية:

أ. الدين/ الناتج القومي الإجمالي (Debt/GNP): وهو مقياس نمطي لدرجة مديونية الدولة، يقارن رصيد إجمالي الدين إلى تدفق الموارد القومية التي يتم منها خدمة الدين، وكلما ارتفعت نسبة الدين إلى الناتج القومي الإجمالي كان عبء الدين ثقيلاً؛ ومن ثم يؤثر سلبياً في الجدارة الائتمانية.

ب. الاحتياطيات الدولية/ الواردات: نظراً لأن الهدف الرئيسي من امتلاك احتياطيات النقد الأجنبي بالدول النامية هو صيانة طاقة الدولة وحمايتها (في الأجل القصير) للاستيراد في مواجهة التقلبات في حصيلة النقد الأجنبي، لذلك فإنه كلما ارتفعت تلك النسبة تحسنت الجدارة الائتمانية؛ لأن توافر الاحتياطيات يمثل عاملاً مهماً مرناً في التمويل، كما يعني توافر موارد أكثر متاحة لخدمة الدين ومن ثم عدم تأجيل الحكومة لمثل هذه المدفوعات.

ج. معدل نمو الصادرات: نظراً لأن الصادرات هي المصدر الرئيسي لتدفقات الصرف الأجنبي لمعظم الدول النامية، فإن قدرتها على تمويل كل من الواردات ومدفوعات خدمة الدين تعتمد على أداء التصدير، فالدول ذات المعدل الأعلى من الصادرات يتوقع أن تتمتع بدرجة أكبر من الجدارة الائتمانية.

د. متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي: يعتبر نمو الناتج المحلي الإجمالي مقياساً لأداء الاقتصاد بشكل عام وأحد المحددات المهمة للجدارة الائتمانية، فالاقتصاد الراكد يكون أقل قدرة على سداد ديونه إذا ما حدثت تطورات غير مواتية لميزان

المدفوعات، لذلك فإن الدول ذات معدلات النمو المرتفعة - بفرض ثبات العوامل الأخرى - تكون ذات جدارة ائتمانية أكبر.

هـ. شروط التجارة: تعتبر نسبة أسعار التصدير إلى أسعار الاستيراد (بداية من سنة أساس معينة) مؤشراً للتحسن أو التدهور في شروط التجارة للدولة، ومن ثم التغير في وضع ميزان المدفوعات بها؛ وكلما تحسنت شروط التجارة كان ذلك إيجابياً بالنسبة إلى الجدارة الائتمانية.

و. قابلية التصدير للتأثر بالصدمات الخارجية: ويوضح مؤشر قابلية التصدير للتأثر بالصدمات الخارجية (Export Vulnerability External Shocks) أنه كلما تركزت صادرات الدولة في عدد محدود من السلع، كانت أكثر عرضة للتأثر سلبياً بالصدمات الخارجية، ومن ثم تكون ذات قدرة أقل على الوفاء بديونها.

ز. نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي: فالمستوى المرتفع من الناتج القومي الإجمالي للفرد (GNP Per Capita) قد يتضمن مستوى مرتفعاً من الاستهلاك غير الضروري، والذي يمد الحكومة بمرونة أكبر لتحرير موارد لمدفوعات خدمة الدين.

ح. الاضطراب (الشغب) السياسي: تلعب العوامل السياسية دوراً مهماً في تقدير الجدارة الائتمانية للدولة، ومع ذلك فإن تعريف المخاطر السياسية وتحديدها في شكل كمي أمر صعب، وهناك عدة مكونات يتم إعطاؤها أوزاناً مختلفة تشكل في مجموعها تقديراً تقريبياً للمخاطر السياسية (الصراع المسلح، والعصيان المدني، والعنف، وعدم وجود الديمقراطية... الخ)؛ وتتم صياغة هذا المؤشر في شكل متغير وهمي.

ط. معدل خدمة الدين: كلما ارتفع هذا المؤشر تراجعت الجدارة الائتمانية للدولة وقلت قدرتها على الوفاء بديونها[2].

2. دراسة (Carvounis, 1982)

انتقدت هذه الدراسة الكثير من الدراسات السابقة التي كانت ترى أن مخاطر الإقراض للدولة (Country Risk) تتمثل في احتمالية فشل الدولة في توليد حصيلة كافية من الصرف الأجنبي لخدمة ديونها الخارجية بالشروط الموضوعة في اتفاقيات القروض الأصلية، وذلك لإهمالها عملية عدم الوفاء بالدين التي ترجع لأسباب سياسية واجتماعية رغم امتلاك الدولة النقد الأجنبي؛ مثلما حدث حينما رفضت إيران الالتزام بالوفاء بالتزامات الديون السابقة التي أبرمها نظام الشاه الذي تمت إزاحته من الحكم.

وقد رأت تلك الدراسة بصفة عامة أن المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بخدمة الدين ومعدل استهلاك الدين والواردات والصادرات . . . الخ؛ غير كافية للتنبؤ باحتمال إعادة الجدولة للدول المدينة، وذلك للاعتبارات التالية:

أ. قد لا يكون التوقيت الزمني للحصول على تلك المؤشرات ملائماً لاستخدامها في نماذج التنبؤ (نظراً لأن تلك البيانات عادة ما تكون غير حديثة).

ب. قصور المؤشرات الاقتصادية في أن تعكس المتغيرات السياسية والاجتماعية المؤثرة في أداء المدين، حيث من الصعوبة وضع تلك المتغيرات في شكل كمي[3].

3. دراسة (Heller and Frankel, 1982)

وقد أشارت هذه الدراسة إلى أن أهم المحددات الرئيسية لحجم الدين والقدرة على خدمته هي:

أ. الناتج المحلي الإجمالي؛ فالدولة ذات الناتج المحلي الأكبر تكون لديها قدرة أكبر على خدمة الدين مقارنة بغيرها من الدول (بفرض ثبات المتغيرات الأخرى).

ب. حصيلة الصادرات؛ أي كلما زادت حصيلة الصادرات زادت قدرة الدولة على السداد.

ج. الاحتياطيات الدولية؛ فهناك علاقة موجبة بين قدرة الدولة على خدمة الدين والاحتياطيات المتوافرة لديها، وإن كانت الدولة ذات حجم الاحتياطيات الأكبر تكون حاجتها إلى الاقتراض صغيرة[4].

4. دراسة (Edwards, 1984)

وقد تناولت هذه الدراسة العلاقة بين بعض المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية، وخطر عدم الوفاء بالدين، ومن أهم هذه المتغيرات:

أ. نسبة الدين إلى الناتج القومي الإجمالي: وهي أحد مؤشرات درجة الإعسار، ومن المتوقع أن يكون لهذا المتغير معامل موجب في تحليل الانحدار؛ أي كلما ارتفعت تلك النسبة زاد خطر عدم الوفاء بالدين.

ب. نسبة خدمة الدين إلى الصادرات: ويقيس هذا المؤشر مشكلات السيولة الممكنة التي تواجه دولة معينة، ومن المتوقع أن يكون معامل هذا المتغير موجباً.

ج. نسبة الاحتياطيات الدولية إلى الناتج القومي الإجمالي: ويقيس هذا المؤشر مستوى السيولة الدولية التي في حوزة الدولة، ومن المتوقع أن يكون المعامل الخاص به سلبياً نظراً لأن زيادة الاحتياطيات الدولية تعني انخفاض خطر عدم السداد.

د. مدة القرض: ويقاس هذا المؤشر بالسنوات، وهو متوسط مدة القروض الممنوحة للدولة؛ وقد أشارت الدراسات السابقة إلى غموض إشارة هذا المتغير.

هـ. الميل للاستثمار: وهو نسبة الاستثمار المحلي الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي، وسوف يؤدي إلى احتمالات النمو في المستقبل، ومن المتوقع أن يكون معامل هذا المتغير، ذا علاقة سلبية بالنسبة إلى عدم السداد.

و. نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي: ومن المتوقع أن تكون نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي ذات علاقة موجبة بالنسبة إلى عدم الوفاء بالدين (كلما زاد العجز زاد احتمال عدم السداد).

ز. الميل المتوسط للاستيراد: وهو نسبة الواردات إلى الناتج القومي الإجمالي، كما أنه مقياس لدرجة انفتاح الاقتصاد؛ وإلى حد ما فإن الاقتصاد الأكثر انفتاحاً يكون أكثر تعرضاً للصدمات الخارجية، ومن المتوقع أن يكون معامل هذا المتغير موجباً بالنسبة إلى احتمال عدم الوفاء بالدين.

ح. نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي: ويقيس هذا المؤشر الحجم النسبي لاقتصاد الدولة، وهذا المتغير ذو معامل موجب فيما يتعلق بالعلاقة مع الوفاء بالدين.

ط. معدل التضخم: يؤدي معدل التضخم المرتفع - في ظل وجود عوامل أخرى - إلى احتمال أكبر لأزمة ميزان المدفوعات؛ ومن ثم احتمال أعلى لعدم الوفاء بالدين.

ي. الإنفاق الحكومي إلى الناتج القومي الإجمالي: كلما زاد حجم إنفاق القطاع الحكومي في الدول النامية، زاد احتمال حدوث أزمة ميزان المدفوعات؛ ومن المتوقع أن يكون معامل هذا المتغير موجباً فيما يختص بالعلاقة مع احتمال عدم السداد.

وقد أشارت نتائج هذه الدراسة التي شملت 727 قرضاً مضموناً من قبل الدولة أو جهة عامة لنحو 19 دولة - منها ساحل العاج - إلى أن أهم مؤشر في هذا الشأن هو نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث وجدت علاقة قوية بين لوغاريتم علاوة الخطر وبين نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي (المعامل: 0.6)[5].

5. دراسة (Schmidt, 1984)

وقد استخدمت هذه الدراسة قاعدة بيانات لنحو 90 دولة وشملت نحو 21 متغيراً، وأوضحت نتائجها أن التحليل الأسي (Logit Analysis) هو أفضل نماذج التحليل في تفسير العلاقة بين بعض المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية وعملية إعادة الجدولة،

وبخاصة في حالة استخدام بيانات حديثة عن المتغيرات الرئيسية الستة التي تفسر نحو 85٪ من إجمالي التباين بين الدول فيما يتعلق بإعادة الجدولة؛ ومن أهم هذه المتغيرات ما يلي:

أ. خدمة الدين/ الدين القائم (المسحوب فقط).

ب. معدل خدمة الدين (خدمة الدين/ الصادرات).

ج. الدين المسحوب إلى الدين (بما فيه غير المسحوب).

د. الصادرات/ الناتج القومي الإجمالي.

هـ. الدين القائم/ الناتج المحلي الإجمالي[6].

6. دراسة (Kharas, 1984)

تنهض الفكرة الأساسية لهذه الدراسة على أن محددات الجدارة الائتمانية الطويلة الأجل تعتمد بالدرجة الأولى على رصيد رأس المال الحقيقي، مقارنة بالمستوى الحرج (Critical Level) والمتمثل في إجمالي الثروة اللازمة، يكاد يكون لضمان أن مدفوعات الفائدة للأجانب لن تستنزف ما يتوقع أن تضيفه إجمالي التدفقات والدين القائم إلى الناتج المحلي.

وقد شملت قاعدة بيانات هذه الدراسة نحو 441 مشاهدة متعلقة بـ 43 دولة خلال الفترة 1965-1976، منها 11 دولة قامت بنحو 30 عملية لإعادة الجدولة (وقد انصب مفهوم إعادة الجدولة على التأخير في سداد الالتزامات الخارجية أو مجرد التفاوض حول إعادة الجدولة) وقد تضمنت تلك الدول الأرجنتين وبيرو وأورجواي ومصر وتركيا وإندونيسيا وباكستان والفلبين وغانا وجمهورية الكونجو الديمقراطية.

وقد أكدت نتائج هذه الدراسة أن معدلات الاستثمار، ومستويات الدخل الفردي، وصافي تدفقات رأس المال الأجنبي، والتزامات خدمة الدين كانت متغيرات معنوية في التفسير والتميز بين الدول التي أعادت الجدولة وتلك التي لم تعد الجدولة[7].

7. دراسة (Faddn, 1985)

استعرضت هذه الدراسة النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة، والتي حددت المتغيرات المهمة التي تؤثر في قدرة الدولة على السداد، وقد خلصت إلى المتغيرات الموضحة في الجدول (9ـ1).

الجدول (9ـ1)

المتغير	إشارة معاملة بعملية إعادة الجدولة أو القدرة على السداد
خدمة الدين/ الصادرات	+
خدمة الأصل/ الدين	−
الواردات/ الاحتياطيات	+
الدين/ الناتج المحلي الإجمالي	+
الدين/ الصادرات	+
خدمة الدين/ الاحتياطيات	+
الناتج القومي للفرد	−
تدفقات الصرف الأجنبي/ خدمة الدين	−
عجز الحساب الجاري/ الناتج المحلي الإجمالي	+
الصادرات إلى الناتج القومي الإجمالي	−
معدل التضخم	+
معدل نمو عرض النقود	+
معدل نمو الاحتياطيات	−
معدل نمو الناتج القومي للفرد	−

وقد أكدت هذه الدراسة النتائج التي توصلت إليها تلك الدراسات، وأرجعت تدهور قدرة الدولة على السداد ولجوئها إلى إعادة الجدولة إلى العوامل التالية:

أ. برامج الاستثمار المتعلقة بمشروعات لا تكفي عوائدها لسداد تكلفة تمويلها.

ب. أهداف النمو وخطط التنمية غير القابلة للاستمرار.

ج. هروب رأس المال.

د. زيادة تكلفة التمويل وتوجيه جزء كبير منه لأغراض الاستهلاك.

هـ. تشويه هيكل الدين وارتفاع الأهمية النسبية للدين القصير الأجل إلى إجمالي الدين.

و. تدهور شروط التجارة.

ز. عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، الأمر الذي يؤثر في الطاقة الإنتاجية.

وقد أوضحت الدراسة أن طلب إعادة الجدولة يتحدد بناء على العلاقة بين الطلب على القروض الجديدة من جانب الدولة المدينة وعروض القروض من جانب الدائنين. فإذا كان نمو الطلب على القروض بالسالب عندئذ لن تكون هناك مشكلة سداد، وإذا كان الطلب على القروض موجباً - ولكن أقل من المتأخرات - فإن مستوى المتأخرات يعادل الفجوة بين الطلب والعرض؛ أما إذا زاد الطلب على المتأخرات فعندئذ يكون مطلوباً إعادة الجدولة أو اتفاق مؤازرة مع صندوق النقد الدولي.

وقد استخدمت الدراسة نموذج (Feder and Just) الذي عبّر عن أزمة السداد بمعناها الواسع، سواء كانت تتمثل في إعادة الجدولة أو أي متأخرات على قروض عامة، وقد تم إبطاء كافة المتغيرات التفسيرية بعام واحد طبقاً لتوصيف النموذج[8].

8. دراسة (Palmer and Cordon, 1985)

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مقارن للمقاييس أو المؤشرات المالية للدول التي أعادت الجدولة وتلك التي لم تقم بإعادة الجدولة، وقد شملت قاعدة البيانات الخاصة بهذه الدراسة بيانات عن 74 دولة خلال الفترة 1970 ـ 1983، منها 44 دولة بنسبة 59٪ لم تقم بإعادة الجدولة، وأعادت 30 دولة بنسبة 41٪ الجدولة خلال الفترة المذكورة؛ وقد تم تقسيم تلك الدول طبقاً لمستويات الدخل وتصدير النفط والمناطق الجغرافية. وقد شملت الدراسة نحو 26 دولة من أفريقيا جنوب الصحراء، منها 12 دولة أعادت الجدولة خلال الفترة موضوع الدراسة من بينها أفريقيا الوسطى (1981)، والجابون (1978)، وليبيريا (1980)، ومدغشقر (1981)، وسيراليون (1977)، والسودان (1979)، وتوجو (1979)، وأوغندا (1981)، وجمهورية الكونجو الديمقراطية

(1976)، وزامبيا (1983). كما ضمت دول شمال أفريقيا والشرق الأوسط وعددها 8 دول نحو 4 دول أفريقية هي الجزائر ومصر والمغرب وتونس. ومن بينها المغرب التي أعادت الجدولة عام 1983.

وفي حالة إعادة الجدولة أكثر من مرة، فقد ركزت الدراسة على العوامل التي أدت إلى إعادة الجدولة أول مرة، وراعت الدراسة ضرورة مرور نحو 4 أعوام بين كل عملية إعادة جدولة وأخرى حتى يمكن أخذها في الاعتبار.

وطبقاً لتقسيم الدول حسب مستوى الدخل، فقد صنفت جمهورية الكونجو الديمقراطية كدولة منخفضة الدخل ومستوردة للنفط، وأعادت الجدولة عام 1976، أما ساحل العاج فقد صنفت على أنها دولة متوسطة الدخل ومستوردة للنفط ولم تقم بإعادة الجدولة، أما مصر فتم تصنيفها على أنها دولة متوسطة الدخل ومصدرة للنفط ولم تقم بإعادة الجدولة.

وقد أوضحت نتائج تلك الدراسة أن:

أ. 70٪ من الدول التي أعادت الجدولة كانت متوسطة الدخل، مقارنة بـ 68٪ بالنسبة إلى الدول التي لم تقم بإعادة الجدولة.

ب. 82٪ من الدول التي لم تقم بإعادة الجدولة كانت مستوردة للنفط، كما أن 83٪ من الدول التي أعادت الجدولة كانت مستوردة للنفط.

ج. 64٪ من الدول التي أعادت الجدولة كانت مستوردة للنفط ومتوسطة الدخل، بينما 61٪ من الدول التي لم تقم بإعادة الجدولة كانت مستوردة للنفط ومتوسطة الدخل أيضاً.

ومما سبق يتضح تشابه خصائص الدول التي أعادت الجدولة من حيث كونها مصدرة أو مستوردة للنفط، وكذلك من حيث مستوى الدخل.

وفيما يتعلق بالتحليل المالي المقارن للدول التي أعادت الجدولة وتلك التي لم تقم بإعادة الجدولة، فقد أظهرت الدراسة أن:

أ. كلتـا المجموعتين من الدول (التي أعادت الجدولة والتي لم تقم بإعادة الجدولة) شهدت اتجاهاً ملموساً في تزايد إجمالي الدين القائم، ولكن مع ذلك فإن الدين القائم للدول التي أعادت الجدولة كان يعادل مرتين تقريباً ديون تلك الدول التي لم تقم بإعادة الجدولة؛ كذلك كان إجمالي خدمة الدين - كنسبة إلى إجمالي الدين القائم للدول التي أعادت الجدولة - أعلى من الدول التي لم تقم بإعادة الجدولة.

ب. ظل الرقم القياسي لأسعار المستهلك ثابتاً نسبياً خلال فترة التحليل للدول التي لم تقم بإعادة الجدولة، لكنه ارتفع بشكل كبير للدول التي أعادت الجدولة، وقد تكون إحدى النتائج المترتبة على الارتفاع في الرقم القياسي لأسعار المستهلك للدول التي أعادت الجدولة، هي التأثير المعاكس في صادراتها الذي ينعكس في تخفيض حصيلة النقد الأجنبي المتاحة لخدمة الدين.

ج. ارتفاع سعر الفائدة للدول التي أعادت الجدولة (في الأعوام التي سبقت إعادة الجدولة) مقارنة بالدول التي لم تقم بإعادة الجدولة، وهو يرجع - كما تراه الدراسة - إلى:

- إدراك المقرضين لمخاطر الإقراض لكلتا المجموعتين وقرب كل منهما إلى طلب إعادة الجدولة.
- أسعار الفائدة التجارية المرتفعة الأمر الذي يزيد من عبء الدين، والذي من المحتمل أن يساهم في فشل هذه الدول المتوالي في الوفاء بخدمة الدين.
- انخفاض معدل السيولة لدى الدول التي أعادت الجدولة مقارنة بمثيلتها التي لم تقم بإعادة الجدولة.
- زيادة الخصوم الأجنبية عن صافي الأصول الأجنبية التي في حوزة المصرف المركزي، أو النظام المصرفي في الدول التي أعادت الجدولة، قبل الحصول على عملية تخفيف الدين.
- انخفاض حصيلة التصدير بالنسبة إلى التزامات خدمة الدين في السنوات التي سبقت عملية إعادة الجدولة، وهذا يوضح الضغوط المالية المستمرة التي واجهتها تلك الدول قبل حاجتها إلى إعادة الجدولة.

- ارتفاع نسبة الدين القائم إلى كل من الناتج المحلي وحصيلة الصادرات. وكانت تلك المعدلات أعلى بالنسبة إلى الدول التي أعادت الجدولة مقارنة بمثيلتها التي لم تقم بإعادة الجدولة؛ وقد أوضحت الدراسة ما ترتب على عملية إعادة الجدولة من انخفاض مؤشرات الدين (الدين/ الصادرات، الدين/ الناتج المحلي الإجمالي) في الدول التي أعادت الجدولة مقارنة بمثيلتها التي لم تعد الجدولة[9].

9. دراسة (Morgan, 1986)

تضمنت هذه الدراسة عدداً أكبر من المشاهدات المتعلقة بإعادة الجدولة (نحو 40 حالة)، وهو أكبر عدد شهدته دراسة في هذا المجال، وضمت تلك الدراسة نحو 30 دولة منها 7 دول أفريقية هي نيجيريا ومصر والمغرب وساحل العاج والسودان وتونس والكاميرون.

ويمكن تقسيم المتغيرات التي تم اختبارها في هذه الدراسة إلى مؤشرات متعلقة بجانب الطلب والعرض، وأخرى متعلقة بالصدمات الخارجية.

ومن أهم المتغيرات الخاصة بجانب الطلب نسبة الصادرات إلى الواردات، ونسبة الاحتياطيات الدولية مطروحاً منها الذهب إلى الواردات. وفي جانب العرض تم استخدام أربعة مقاييس للدين للحكم على مخاطر الإقراض للدولة وهي إجمالي الدين إلى الصادرات، والدين القصير الأجل إلى الواردات، والأصل المدفوع إلى إجمالي الدين، ومعدل خدمة الدين.

أما المقاييس أو المؤشرات المتعلقة بالصدمات الخارجية، فقد شملت نسبة القروض بسعر الفائدة المتغيرة إلى إجمالي الدين الطويل والمتوسط الأجل، والناتج المحلي الحقيقي الذي يعكس بدوره الصدمات الداخلية والخارجية التي قد تؤثر في قدرة الدولة على الوفاء بديونها.

وقد أوضحت نتائج الدراسة أن أكثر المتغيرات معنوية في علاقاتها بإعادة الجدولة هي:

أ. النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي، وكان معامله سلبياً مع عمليات إعادة الجدولة، فعندما تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كانت الدولة أكثر احتمالاً لإعادة الجدولة.

ب. نسبة الدين/ الصادرات، خدمة الدين/ الصادرات.

ج. الاحتياطيات/ الواردات.

وقد أوضحت الدراسة بصفة عامة أن الدول ذات المستوى المنخفض من الاحتياطيات الدولية، أو ذات معدل الدين المرتفع إلى الصادرات أو معدل خدمة الدين المرتفع، كانت أكثر تعرضاً للصدمات الخارجية والهبوط في حصيلة النقد الأجنبي(10).

10. دراسة (Lee, 1991)

شملت قاعدة البيانات بهذه الدراسة نحو 1152 مشاهدة خاصة بـ 75 دولة (منها 30 دولة أفريقية ضمت داخلها كلاً من مصر، وساحل العاج، وجمهورية الكونجو الديمقراطية) وتضمنت تلك المشاهدات 144 مشاهدة خاصة بحالات إعادة الجدولة لنحو 41 دولة (منها 17 دولة أفريقية) وذلك خلال الفترة 1970 ـ 1985.

وقد حددت هذه الدراسة مشكلات الدين طبقاً لمنهج الرغبة في السداد حيث يقارن المقترض بين تكاليف عدم الوفاء بالدين ومنافع سداد الدين؛ وإذا كانت التكاليف تفوق المنافع، فإن المقترض قد يهدد بعدم الوفاء بالدين.

وقد فرقت الدراسة بين المتغيرات التفسيرية التي تتعلق بإعادة الجدولة الرسمية وتلك الخاصة بإعادة الجدولة التجارية؛ وأوضحت أن المقترضين يتجهون إلى التفاوض أو الوصول إلى اتفاق لإعادة جدولة القروض الرسمية في مرحلة مبكرة من مشكلات الدين، وفي ظروف اقتصادية أفضل مقارنة بمثيلتها الخاصة بالقروض التجارية.

كما أوضحت أن زيادة أسعار الفائدة تفرض قيوداً كبيرة على قدرة الدولة على الوفاء بالدين، وأن النمو الاقتصادي المرتفع يمكن الدولة من احترام التزاماتها الخارجية بطريقة أفضل، كما أن رغبة المدين للوفاء بالتزامات خدمة الدين في تلك الحالة تكون أعلى نظراً لأن تكلفة عدم الوفاء بالدين تتزايد مع تزايد مستويات الناتج القومي.

وتبين من الدراسة أن المتغيرات الخاصة بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد، ومعدل النمو في الدول الصناعية، ونسبة الدين الحكومي المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي تؤثر في قرارات إعادة الجدولة للمدين بطريقة مختلفة. فالتغير في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل نمو الدول الصناعية يكونان معنويين في حالات إعادة جدولة الديون التجارية، ولا وزن لهما في حالات إعادة جدولة الديون الرسمية. كما أن الدين الحكومي المحلي بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي يكون معنوياً في حالات إعادة الجدولة الرسمية، وغير معنوي في حالات إعادة الجدولة التجارية.

كما أكدت الدراسة أن قرارات إعادة الجدولة الرسمية مبنية على ثلاثة عوامل هي: الأداء الاقتصادي للمدين، ومستوى المديونية، ومستوى سعر الفائدة. أما فيما يتعلق بإعادة جدولة الديون التجارية فتشمل بالإضافة إلى العوامل السابقة ما يتعلق بإمكانية الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية[11].

ويتضمن الجدول (9-2) ملخصاً للدراسات التي سبقت الإشارة إليها، والذي يتضح منه أن قدرة الدولة على السداد تتعلق بصفة عامة بتطور الأداء الاقتصادي بها، والذي يشمل العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية (نمو الناتج المحلي الإجمالي، ونصيب الفرد منه، والصادرات، والواردات، وعجز الحساب الجاري، والاحتياطيات الدولية، وحجم الدين وعبئه، وشروط التجارة... الخ).

وقد شهدت المتغيرات المتعلقة بحجم الدين وعبئه ارتفاعاً كبيراً بالدول الثلاث كما سبق توضيحه، كما شهدت مؤشرات الأداء الاقتصادي بتلك الدول تدهوراً كبيراً خلال فترة الثمانينيات، وكانت المحرك الأساسي نحو اتجاهها إلى عمليات إعادة الجدولة (انظر الملاحق 9-1، و9-2، و9-3).

لذلك فإن عمليات إعادة الجدولة لن تؤتي أكلها إلا إذا ارتبطت بتحسين تلك المؤشرات؛ أي عندما ترتبط بعملية التنمية وتحسين مؤشرات الأداء الاقتصادي بصفة عامة، وليس حدوث تخفيف مؤقت في عبء الدين كما هو الجاري الآن.

الجدول (2-9)
المتغيرات التفسيرية لعدم الوفاء بالدين أو إعادة الجدولة طبقاً للدراسات السابقة في هذا المجال

المتغيرات التفسيرية لعدم الوفاء بالدين أو إعادة الجدولة / الدراسة	Feder and Just 1977	Carvounis 1982	Edwards 1984	Schmidt 1984	Kharas 1984	Feder 1985	Faddn and others 1985	Palmer and Cordon 1985	Morgan 1986	Lee 1991
أ. متغيرات عن المديونية وخدمة الدين										
• خدمة الدين إلى الدين القائم (المسحوب فقط)				+[1]						
• خدمة الدين إلى الدين القائم (بما فيه غير المسحوب)	+			+						
• مدفوعات الأصل إلى الدين القائم				+			+		+	
• الدين المسحوب إلى الدين (بما فيه غير المسحوب)				+[1]						
ب. متغيرات عن هيكل الدين										
• الدين من المنظمات الدولية إلى إجمالي الدين				+						
• الدين من المصادر الخاصة إلى إجمالي الدين				+						
• الدين من الموردين إلى إجمالي الدين				+						
• الدين بأسعار فائدة معومة إلى إجمالي الدين									+	
• الدين القصير الأجل إلى إجمالي الدين									+	
ج. متغيرات عن نمو الدين										
• النمو السنوي لخدمة الدين				+				+		
• النمو السنوي للدين القائم (بما فيه غير المسحوب)				+						
• النمو السنوي لتسهيلات الموردين				+						
د. متغيرات عن الدين والصادرات والاحتياطيات										
• معدل خدمة الدين (خدمة الدين/ الصادرات)	+		+	+[1]	+	+	+			
• مدفوعات الفائدة إلى الصادرات				+						
• الدين القائم إلى الصادرات				+			+		+	

تابع الجدول (9ـ2)

المتغيرات التفسيرية لعدم الوفاء بالدين أو إعادة الجدولة / الدراسة	Feder and Just 1977	Carvounis 1982	Edwards 1984	Schmidt 1984	Kharas 1984	Feder 1985	Faddn and others 1985	Palmer and Cordon 1985	Morgan 1986	Lee 1991
• إجمالي الاحتياطيات مطروحاً منها الذهب إلى الدين				+						
• معدل خدمة الدين الحالي (بما فيه الدين القصير الأجل)									+	
هـ . متغيرات عن الدين والناتج القومي الإجمالي										
• خدمة الدين إلى الناتج القومي الإجمالي				+		+				
• الدين القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي				+[1]	+		+	+		
• مدفوعات الفائدة إلى الناتج المحلي الإجمالي				+						
• إجمالي الدين إلى الصادرات				+				+		
• إجمالي الدين إلى الناتج القومي الإجمالي			+							
و . متغيرات عامة عن الاقتصاد										
• نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي				+						
• إجمالي الاحتياطيات مطروحاً منها الذهب إلى الواردات	+			+		+	+		+	
• الصادرات إلى الناتج القومي الإجمالي				+[1]			+			
• الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي			+		+					
• صافي تدفقات رأس المال الأجنبي					+					
• معدل نمو الصادرات	+					+				
• شروط التجارة						+	+			
• قابلية الصادرات للتأثر بالصدمات الخارجية						+				
• تدفقات رأس المال إلى خدمة الدين	+						+			

تابع الجدول (2.9)

الدراسة / المتغيرات التفسيرية لعدم الوفاء بالدين أو إعادة الجدولة	Feder and Just 1977	Carvounis 1982	Edwards 1984	Schmidt 1984	Kharas 1984	Feder 1985	Faddn and others 1985	Palmer and Cordon 1985	Morgan 1986	Lee 1991
• معدل التضخم (الرقم القياسي لأسعار المستهلك)			+				+	+		
• معدل نمو عرض النقود							+			
• معدل نمو الاحتياطيات							+			
• معدل نمو الدخل القومي للفرد	+				+	+	+			+
• معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	+									
• الميل المتوسط للاستيراد			+							
• الصادرات إلى الواردات									+	
• عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي			+							
• حصيلة التصدير/ خدمة الدين								+		
• زيادة الخصوم الأجنبية عن صافي الأصول الأجنبية التي في حوزة الجهاز المصرفي								+		
• سعر الفائدة						+				+
• العوامل السياسية		+[2]				+				
• هروب رؤوس الأموال							+			
• النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي						+			+	
• معدل النمو في الناتج القومي الإجمالي للدول الصناعية										+
• نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي										+
الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي			+							

1. أهم المتغيرات التي تفسر نحو 85٪ من إجمالي التباين بين الدول فيما يتعلق بعملية إعادة الجدولة.
2. بالإضافة إلى المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالدين، وخدمة الدين، ومعدلات الاستثمار... الخ.

المبحث الثاني
العوامل المتعلقة بطبيعة إعادة الجدولة وشروطها

من أهم العوامل المتعلقة بطبيعة إعادة الجدولة وشروطها الآتي :

أولاً: طبيعة تلك العملية التي تهدف إلى تخفيف مؤقت في عبء الدين

تهدف عملية إعادة الجدولة إلى تخفيف مؤقت في عبء الدين كما سبق أن أوضح البحث[12] ، ولكن سرعان ما تعود المشكلة إلى الظهور مرة أخرى وبدرجة أكبر من ذي قبل مما يدفع بالدولة إلى دوامة المديونية الخارجية ، فعملية إعادة الجدولة ما هي إلا توزيع للأقساط والفائدة المستحقة في عام ما على عدة أعوام . ويتضمن ذلك تكلفة تزيد من عبء الدين إلى أن يسدد ؛ أي أن تلك العملية تزيد من مشكلة الدين وخاصة عند تكرارها من عام إلى آخر ، ولاسيما أن كل اتفاق جديد يغطي مدفوعات الأصل والفائدة المستحقة على الديون المعادة جدولتها سابقاً مثل جمهورية الكونجو الديمقراطية ، التي أصبحت عميلاً دائماً لنادي باريس منذ عام 1976 ، وذلك لتراكم مدفوعات خدمة الدين في كل عملية مقارنة بالعملية السابقة . بل إن هناك اتفاقاً لإعادة الجدولة خاصاً بتمويل الفائدة على المتأخرات الخاصة بالمبالغ المعادة جدولتها كما سبق إيضاحه .

وتجدر الإشارة[13] إلى أن عمليات إعادة جدولة الديون الرسمية والتجارية تضيف سنوياً ما يزيد على مليار دولار إلى إجمالي الديون الأفريقية .

ثانياً: الأعباء الإضافية المترتبة على عملية إعادة الجدولة وتشمل[14]

1 . فائدة التأخير على المبالغ المؤجل سدادها (أقساط + فوائد) والتي يلتزم المدين بسدادها حتى في فترة السماح المتعلقة بإعادة الجدولة .

2 . رسملة الفائدة على المبالغ المعادة جدولتها ، ورسوم عملية إعادة الجدولة .

3 . تطبيق سعر الفائدة التجاري على المبالغ المعادة جدولتها .

4 . تكرار عملية إعادة الجدولة في ظل تطبيق أسعار الفائدة السارية بالسوق ورسملة التزامات خدمة الدين غير المدفوعة بأسعار فائدة أعلى .

وقد كان للفائدة على المتأخرات والفائدة المرسملة ، وإعادة تقويم أسعار العملات (في بعض السنوات) أثرٌ ملموس في تفاقم الدين بالدول الثلاث موضوع البحث (انظر الملحق 9 ـ 4) .

ويتفق هذا البحث مع نتائج إحدى الدراسات التي أوضحت أن عملية إعادة الجدولة تشبه كرة أو جرافة الثلج[15] نظراً لتكدس مبالغ خدمة الدين بعد فترة قصيرة من إعادة الجدولة (فترة التجميد) ، وتزايد الديون الإجمالية نظراً لإضافة فوائد التأخير ؛ وفي النهاية تصبح مدفوعات خدمة الدين أكبر من طاقة الدولة على السداد . وتوضح عملية إعادة الجدولة التي وقعتها مصر مع الدائنين في إطار مفاوضات نادي باريس في 22 أيار/ مايو 1987 ، حجم الأعباء الكبيرة التي ترتبت على تلك العملية ، نتيجة فرض أسعار الفائدة السارية في السوق على المبالغ المعادة جدولتها . ففي الوقت الذي بلغت فيه المبالغ المعادة جدولتها ما يعادل نحو 2523.774 مليون جنيه مصري ، بلغت الأعباء المترتبة عليها نحو 1265.468 مليون جنيه ، بنسبة 50.1٪ من حجم الدين المعادة جدولته (انظر الملحق 9 ـ 5) .

وبصفة عامة فقد تسببت عمليات إعادة الجدولة المتكررة في نحو 45٪[16] من النمو في رصيد المديونية الخارجية لأفريقيا خلال الفترة 1970 ـ 1990 .

وعلى مستوى منطقة أفريقيا جنوب الصحراء ، فقد ساهمت عمليات رسملة الفائدة في الزيادة في رصيد الدين خلال الفترة 1988 ـ 1991 بنسبة تراوحت ما بين 11٪ و65٪[17] . كما أنه رغم تناقص رصيد الدين بنحو 1269 مليون دولار عام 1992 في المنطقة ، فإن الفائدة المرسملة قد بلغت 999 مليون دولار . وقد ساهمت عمليات إعادة تقويم أسعار الصرف في تخفيض أثر رسملة الفائدة على زيادة حجم الدين ، حيث ترتب على تلك العمليات تخفيض رصيد الدين بنحو 6065 مليون دولار .

ثالثاً: تتعلق إعادة الجدولة بالدين المستحق خلال فترة 12 ـ 18 شهراً وليس على كامل رصيد الدين

ويترتب على ذلك صغر حجم المبالغ المعادة جدولتها مقارنة برصيد الدين، فيما عدا الاتفاق الأخير لإعادة جدولة ديون مصر، والذي تم على كامل رصيد الدين. بالإضافة إلى أنه في معظم السنوات كانت المبالغ المعادة جدولتها لا تزيد كثيراً على حجم المتأخرات بل تقل عنها في بعض السنوات (انظر الملحق 9ـ6)، وهذا يعني أن تلك العمليات غير مجدية لمعالجة أزمة المدفوعات والديون بالدول الثلاث، نظراً لأن المبالغ المعادة جدولتها تمثل في الواقع متأخرات عجزت الدولة عن سدادها، كما أنه رغم عمليات إعادة الجدولة فإن حجم المتأخرات قد تزايد بصفة مستمرة.

رابعاً: رغم التحسينات التي أجريت على ممارسات نادي باريس ونادي لندن لإعادة الجدولة فإنها مازالت بعيدة عما طالب به الموقف الأفريقي الموحد والمتمثل في[18]:

1. إعادة الجدولة المتعددة الأعوام - بحيث لا تقل عن 5 أعوام - مع إطالة فترة السداد إلى 50 عاماً منها 10 أعوام فترة سماح، ودون فرض أسعار فائدة (وهي شروط تماثل شروط إقراض صندوق التنمية الأفريقي).

2. إلغاء المشروطية التي تقترن بعملية إعادة الجدولة[19]، وأن تمنح الدولة الدائنة معاملة تفضيلية للدول الأفريقية المدينة عن تلك التي يتم الحصول عليها في إطار نادي باريس ونادي لندن.

3. ألا يتعدى مبلغ خدمة الدين نسبة معينة يمكن تحملها من حصيلة الصادرات.

4. تحويل كافة الديون الثنائية الرسمية إلى منح.

5. زيادة تدفقات الموارد إلى أفريقيا من خلال زيادة المنح الثنائية وزيادة عنصر المنحة في قروض مؤسسات التمويل الدولية وتخفيض معدلات الفائدة وإطالة فترة السداد. . . الخ.

6 . اتخاذ إجراءات لتسهيل المفاوضات الثنائية التي تلي اجتماعات نادي باريس لإعادة الجدولة .

خامساً: قد لا يتم إعطاء الاعتبارات الاقتصادية أهمية في عمليات إعادة الجدولة، وإفساح المجال للاعتبارات السياسية

ومن أمثلة ذلك :

1 . أوضحت عمليات إعادة الجدولة لكل من ألمانيا عام 1953، وإندونيسيا عام 1970 سياسة الكيل بمكيالين في عمليات إعادة الجدولة، فتلكما الدولتان اللتان لم تكونا تواجهان المشكلات التي تواجهها أفريقيا اليوم، تمت المواءمة بين عبء خدمة الدين وبين قدرة الدولة على السداد بموجب عمليات إعادة الجدولة لكل منهما . وقد وجد أنه[20] لا يمكن تحقيق ذلك عن طريق سياسة التقشف ولكن عن طريق التوسع، لذلك فقد تم التركيز على إعادة بناء قدرة الإنتاج المحلي وزيادة التصدير، بهدف استعادة الجدارة الائتمانية في الأجل الطويل . وقد ساهمت تلك العملية في رفع معدل النمو بكلتا الدولتين، حيث تم تخفيض ديون ألمانيا في نادي لندن بنحو 50٪ ويصل إلى 70٪ للفئات الرئيسية للديون التي لم تسدد منذ فترة ما قبل الحرب (كان مبلغ الدين 26.5 مليار مارك ألماني أصبح 14.3 مليار مارك بعد إعادة الجدولة) .

2 . إعادة جدولة الديون الخارجية لمصر في عام 1991 بشروط سخية للغاية نظراً لموقفها من أزمة الخليج الثانية؛ فمنذ عام 1982 كانت الحكومة المصرية تحاول – وعلى أعلى المستويات – تخفيض أعباء الديون العسكرية التي كانت تستنزف نحو 700 ـ 800 مليون دولار سنوياً كفوائد بخلاف أصل الدين، وذلك من خلال زيارات رئيس الجمهورية ووزير الدفاع المتكررة إلى الولايات المتحدة الأمريكية دون جدوى؛ وكانت الحجة هي الخوف من مطالبة الدول الأخرى بالمعاملة نفسها .

ولكن عندما غزا العراق دولة الكويت وتعرضت المصالح الأمريكية في الخليج العربي للخطر تغير الوضع تماماً، وأصدر الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش مرسوماً ليس فقط بتخفيض مدفوعات الفائدة التي بذلت الحكومة المصرية جهوداً مضنية في سبيله، ولكن بإلغاء كامل الدين العسكري المستحق على مصر وقدره 7.1 مليارات دولار. ولم يقتصر الأمر على ذلك بل طلبت الحكومة الأمريكية عقد مؤتمر لمانحي المعونة لمناقشة عملية تخفيض الدين المستحق على مصر، وذهب حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية إلى الإعداد لعمليات إلغاء الدين عن مصر دون الحصول على الضوء الأخضر من صندوق النقد الدولي، كما هو المتبع عادة في عمليات إعادة الجدولة.

كذلك في ضوء معطيات تلك الأزمة قامت الحكومات والصناديق العربية (دولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت والمملكة العربية السعودية وهيئة الخليج للتنمية) بإلغاء نحو 6.2 [21] مليارات دولار ديوناً مستحقة على الاقتصاد المصري كانت معظمها متأخرات قائمة منذ فترة طويلة؛ وهكذا في عام 1990 تم إلغاء نحو 13.3 مليار دولار.

سادساً: تستهلك مفاوضات إعادة الجدولة وقت كبار المسؤولين

تستغرق مفاوضات إعادة الجدولة وقت كبار المسؤولين والعدد القليل من المحللين الاقتصاديين بالدول الأفريقية، مما لا يترك لهم وقتاً كافياً للتركيز على التخطيط من أجل التنمية والسياسات الاقتصادية المختلفة، حيث تحولوا إلى مفاوضين لشؤون الدين.

سابعاً: تفضيل الدول والمؤسسات الدائنة لمنهج إعادة الجدولة لكل حالة على حدة

ويأتي هذا التوجه بهدف تفتيت الجبهة الأفريقية، وذلك بدلاً من التعامل مع قضية المديونية الأفريقية من خلال منظمة الوحدة الأفريقية أو اللجنة الاقتصادية لأفريقيا كما تريد دول القارة.

المبحث الثالث
العوامل المتعلقة بالظروف الدولية

تتعلق تلك العوامل بالجهات المنوطة بها إدارة أزمة الدين وكذا العوامل الخارجية، ومن أهمها:

أولاً: المشروطية المتشددة لتقديم موارد كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي[22]

وتضع تلك المشروطية الدولة المدينة بين طرفي كماشة، فقد تطورت المشروطية من مجرد التشاور مع الصندوق - نظراً لأن الدول النامية عالجت مشكلة المدفوعات الخارجية بها دون اللجوء إلى موارد الصندوق (من خلال الرقابة على الصرف ودعم الصادرات والتوسع في عقد اتفاقيات الدفع والاقتراض الخارجي) - إلى التحديد الكمي والنوعي المستهدف للعديد من مؤشرات الأداء التي توضح مدى الالتزام بتنفيذ البرنامج المتفق عليه، والتي تكون ذات آثار انكماشية على الأداء الاقتصادي، ومن ثم تقوض قدرة الدولة على السداد في الأجل الطويل. بالإضافة إلى الشروط العديدة والصعبة لقروض التكيف الهيكلي التي سبق إيضاحها.

ثانياً: عدم وضع أي ترتيبات للتخفيف من عبء الدين المتعدد الأطراف

لم تقدم مؤسسات بريتون وودز أي ترتيبات مجدية للتخفيف من عبء الدين المتعدد الأطراف، كما أنها رفضت إعادة جدولة ذلك الدين في الوقت الذي أصبح فيه يشكل عبئاً كبيراً على الدولة المدينة، بل إنه في حالة تراكم متأخرات ذلك النوع من الدين، فإن الدولة لا تستطيع إعادة الجدولة دون دفع تلك المتأخرات أولاً؛ وتكون النتيجة استخدام التمويل الجديد في سداد ديون قديمة، مما يعني تفاقم حجم الدين دون الاستفادة منه في التنمية الاقتصادية بالدولة المعنية.

وعلى مستوى الدول الثلاث موضوع البحث نجد تزايد نسبة الديون المتعددة الأطراف إلى إجمالي الديون خلال الفترة 1980 ـ 1993 نحو ثلاث مرات في جمهورية الكونجو الديمقراطية، وأكثر من مرتين في ساحل العاج، في حين تراجعت نسبة الديون المتعددة الأطراف في مصر من 12.6٪ عام 1980 إلى 8.5٪ عام 1993؛ ويرجع ذلك إلى عدم حصول مصر على قروض من هيئة التنمية الدولية بعد عام 1981 حتى بداية التسعينيات (انظر الملحق 9 ـ 8).

وقد كانت المؤسسات التمويلية المتعددة الأطراف مستنزفة للأموال من كل من ساحل العاج ومصر خلال معظم سنوات الفترة 1980 ـ 1993، أما صندوق النقد الدولي فقد كان مقترضاً صافياً للأموال من الدول الثلاث خلال الفترة 1980 ـ 1994 (انظر الملحق 9 ـ 9).

وقد كان هناك انتقال عكسي للموارد من كافة الدول النامية إلى صندوق النقد الدولي بدأ من عام 1985، حيث بلغ صافي تحويلاتها إلى الصندوق 3075 مليون دولار ارتفعت إلى 5463، و8437 مليون دولار عامي 1986 و1987، ثم تراجعت إلى 7826 و4696 و2414 مليون دولار خلال الأعوام 1988 و1989 و1990 على التوالي. أما دول أفريقيا جنوب الصحراء فقد كان هناك انتقال عكسي للموارد منها إلى الصندوق اعتباراً من عام 1984 والذي بلغ 41 مليون دولار، ارتفع إلى 954 مليون دولار عام 1986، ثم تراجع إلى 527 مليون دولار عام 1990 [23].

كما يرجع تفاقم الدين في جمهورية الكونجو الديمقراطية في جزء منه إلى الاستخدام الكثيف لموارد صندوق النقد الدولي[24] لتمويل برامج الاستقرار، والشروط التجارية لاتفاقيات إعادة الجدولة التي تمت قبل قمة تورنتو. ويوضح تفاقم أزمة الدين - رغم تعدد عمليات إعادة الجدولة - المجال المحدود لإعادة الجدولة التقليدية والالتجاء المكثف إلى تمويل مشروعات غير ذات جدوى اقتصادية.

ثالثاً: تقليل صندوق النقد الدولي ولفترة طويلة من شأن حدة مشكلة الدين[25]

وهي المشكلة التي تركت لسنوات طويلة، وتفاقمت أعباؤها لدرجة لا يمكن علاجها بسهولة حتى في الأجل المتوسط بأدوات وضعت لمعالجة مصاعب ميزان

المدفوعات الطارئة؛ كما تأخر الصندوق في إدراك أحد العناصر الجذرية لحل الأزمة وهو عملية تخفيض الدين نظراً لضخامة حجمه وثقل أعبائه.

رابعاً: زيادة استنزاف الموارد الاقتصادية بالدول المدينة نتيجة انتهاج سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي

أدت سياسات التكيف الهيكلي والتثبيت الاقتصادي التي تم انتهاجها في إطار عمليات إعادة الجدولة إلى حدوث استنزاف كبير للموارد المتاحة بالدول الثلاث، حيث زادت تكاليف تلك العمليات (أثر تغيرات سعر الصرف وغيرها من العوامل على رصيد الديون القصيرة الأجل، والمتأخرات والخصوم الأخرى) على كافة الموارد الأخرى المتاحة (التحويلات الرسمية، وصافي الاستثمار الأجنبي المباشر، وصافي الاقتراض الطويل الأجل)، وأحدثت تحويلات إجمالية عكسية للموارد بالدول الثلاث طبقاً لما يوضحه الجدول (9ـ3):

الجدول (9ـ3)
صافي تدفقات رأس المال بكافة أشكاله لكل من
جمهورية الكونجو الديمقراطية وساحل العاج ومصر خلال الفترة 1980ـ1990

(مليون دولار أمريكي)

الدولة / نوع التدفق	جمهورية الكونجو الديمقراطية	ساحل العاج	مصر
التحويلات الرسمية	2344	592	7661
صافي الاستثمار الأجنبي المباشر	86	509	9080
صافي الاقتراض الطويل الأجل	2224	9115	34405
صافي تدفقات رأس المال الأخرى*	(7394)	(19266)	(63287)
جملة	**(2740)**	**(9050)**	**(12141)**

* تتضمن أثر تغيرات سعر الصرف وغيرها من العوامل على رصيد الديون القصيرة الأجل والمتأخرات والخصوم الأخرى.
المصدر: الملحق (9ـ10)

خامساً: تدهور معدل التبادل التجاري

تدهورت شروط التجارة خلال الثمانينيات في مصر بدرجة كبيرة مقارنة بكل من جمهورية الكونجو الديمقراطية وساحل العاج، فقد تراجعت شروط التجارة في مصر في نهاية الثمانينيات مقارنة ببدايتها بنحو 51.2٪، ويرجع ذلك إلى تدهور أسعار النفط حتى عام 1987.

أما جمهورية الكونجو الديمقراطية فقد تدهورت شروط التجارة بها بنحو 19.9٪ عام 1986 مقارنة بعام 1980، ثم شهدت بعض التحسن نتيجة ارتفاع أسعار النحاس اعتباراً من عام 1988 [26]، وذلك مقارنة بساحل العاج التي تراجعت فيها شروط التجارة بنحو 31.3٪ خلال عام 1990 مقارنة بعام 1980، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى تدهور أسعار البن والكاكاو، وقد تزايد الوضع سوءاً عام 1992 حيث تراجعت شروط التجارة إلى 61.9٪ من مستوياتها عام 1980.

كما تراجعت شروط التجارة في أفريقيا كافة[27] بنحو 33٪ في عام 1989 مقارنة بعام 1980 (29٪ لمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء، و39٪ لمنطقة شمال أفريقيا).

سادساً: انتفاء الاعتبارات الإنمائية للمساعدات الرسمية

رغم حصول كل من مصر وجمهورية الكونجو الديمقراطية على نسبة كبيرة من التمويل من المصادر الثنائية الرسمية، فإنه يلاحظ تلاشي الاعتبارات التنموية لهذا النوع من التمويل، حيث تركز تلك المصادر على مصالحها بالدرجة الأولى.

فقد هدفت المساعدات الأمريكية المقدمة إلى جمهورية الكونجو الديمقراطية حتى نهاية الثمانينيات[28] إلى وقف الزحف الشيوعي، كما هدفت فرنسا من مساعداتها إلى ساحل العاج إلى دعم النفوذ في المناطق الاستعمارية السابقة، كذلك كان للاعتبارات الدبلوماسية والدوافع التجارية دور كبير في تقديم المساعدات الأمريكية إلى مصر.

وعادة ما تكون السلع والخدمات الموردة من المعونة منخفضة الجودة، وأعلى تكلفة، وأقل ملاءمة لحاجات المتلقي، وبصفة عامة فإن تكلفة المعونة المشروطة تخفض قيمة قروض التنمية بحوالي 15٪ إلى 20٪ وأكثر من ذلك في بعض الحالات[29]، كما يمكن أن تزيد المعونة المقيدة بشراء السلع والخدمات من الدول المانحة تكاليف مشروعات التنمية بالدول المستفيدة بنحو 30٪[30]. ففي الفترة 1962 ـ 1987 كانت تكلفة استيراد منتجات الحديد والصلب لجمهورية الكونجو الديمقراطية وبوروندي ورواندا من بلجيكا أعلى بنحو 23.7٪[31] من الأسعار العالمية، وبنسبة 23.2٪ بالنسبة إلى المستعمرات السابقة لفرنسا (21 دولة)، وقد كانت تلك التكلفة أعلى بالنسبة إلى ساحل العاج بنسبة 19.4٪ خلال الفترة نفسها.

وتوضح تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات عن متابعة وتقويم استخدام القروض والمنح المبرمة مع الحكومة الأمريكية أوجه القصور العديدة التي تتمثل في ارتفاع تكلفة العديد من السلع الموردة من المعونة، وكذلك أسعار الشحن بالسفن الأمريكية التي تصل إلى أربعة أمثال الأسعار العالمية (حيث يصر الجانب الأمريكي على استخدام وسائل النقل الخاصة به) والمبالغة في تقدير تكاليف بيوت الخبرة الأمريكية.

وقد كانت تكلفة دراسة الجدوى ومرتبات الخبراء الأمريكيين لمشروع الصرف الصحي[32] بمدينة الإسكندرية مرتفعة للغاية، حيث بلغت نحو 90 مليون دولار (57٪ من قيمة المعونة)، وعادة ما تحدد الحكومات المانحة للقرض تلك التكاليف المبالغ فيها؛ كما قدر أن الموظف الأمريكي يحصل في مصر على أربعة أمثال ما يحصل عليه في الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن خلال عمل الباحث في متابعة استخدام القروض الأجنبية وتقويمها من شتى المصادر، فقد تبين له عدم كفاءة استخدام تلك القروض نظراً للعوامل التالية:

1. عدم دقة دراسات الجدوى الاقتصادية للعديد من المشروعات.

2. ارتفاع تكلفة إعادة الإقراض.

3. طول فترة التنفيذ للعديد من المشروعات.

4. طول الإجراءات المتعلقة بالموافقة على اتفاقية القرض والتي قد تصل إلى 20 إجراءً، ويتضاعف هذا العدد بالنسبة للقروض التي يتم الحصول عليها بموجب بروتوكولات التعاون مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية، حيث تتم الموافقة على البروتوكول ثم مرة أخرى لكل قرض على حدة. وقد صاحب استخدام القروض المقدمة من المجموعة الأوروبية عدة عوامل أثرت في كفاءتها وأخرت السحب منها، تمثلت في:

أ. عدم التزام الجهات التنفيذية المستفيدة بالإجراءات الخاصة بالتعاقدات والتي تتبعها السلطات الأوروبية.

ب. تغيير الأفراد المعنيين بالتعاون مع المجموعة الأوروبية، سواء في مصر أو لدى السلطات الأوروبية، وما يستغرقه ذلك من وقت حتى يتعرف الأفراد الجدد على العمل وإجراءاته وطبيعته.

ج. تأخر السلطات الأوروبية في سداد مستحقات المقاولين بالعملات الأجنبية، وما يترتب عليه من التأخير في إعداد بيان المواقف التنفيذية.

د. مرور فترة طويلة من الوقت (26 شهراً) قبل البدء بتنفيذ أي مشروع، حيث يستلزم الأمر – قبل البدء بأي مشروع – المرور بمراحل عديدة من قبل اللجنة الأوروبية؛ منها:

- الطلب الرسمي من وزارة التعاون الدولي للتخصيص للمشروع.
- تقويم من قبل اللجنة الأوروبية يتضمن دراسات الجدوى (7 أشهر).
- إعداد مشروع اقتراح التمويل من مكتب اللجنة بالقاهرة (شهران).
- بحث اقتراح التمويل من قبل اللجنة الأوروبية في بروكسل (شهر).

- تقديم اقتراح التمويل إلى اللجنة السادسة بالمجموعة الأوربية والموافقة عليه (3 أشهر).
- إعداد اتفاق التمويل وتوقيعه (شهران).
- البدء بإعداد المناقصة الخاصة بالمعونة الفنية أو الأعمال أو التوريد حسب الأحوال وإجراء المناقصة (7 أشهر).
- إرساء المناقصة والتعاقد (شهر).
- الإعداد لبدء التنفيذ (3 أشهر).

وقد أدت العوامل السابقة إلى تأخر الاستفادة من قروض المجموعة الأوربية، لدرجة أن هناك قروضاً مبرمة في نطاق البروتوكول الأول الموقع عام 1977، لم يتم الانتهاء من استخدامها حتى الآن.

كذلك فإن القروض الثنائية عادة ما تجمع بين المعونة وائتمانات التصدير المختلط، والهدف من ذلك هو تمويل صادرات معينة، الأمر الذي قد يضعف الأثر الإنمائي لذلك النوع من القروض، وخاصة في ظل ارتفاع أسعار الفائدة والأعباء الأخرى المصاحبة لها مثل (عمولة الارتباط وعمولة الإدارة وفائدة التأخير وتأمين الائتمان)[33].

وكما هو معروف فإن إعادة الجدولة حتى تكون مجدية في تخفيف أزمة الدين، يجب أن تكون مقرونة ببيئة خارجية مواتية تشمل ضمان أسعار عادلة ومجزية للصادرات، وانتقالاً صافياً للموارد وبشروط ميسرة، وجهوداً حقيقية ملموسة من المجتمع الدولي للتخفيف من أزمة المدفوعات الخارجية.

المبحث الرابع

عوامل ترجع إلى الدول المدينة (العوامل المحلية)

إن عملية إعادة الجدولة ليست حلاً سحرياً لأزمة الدين ومشكلة المدفوعات بالدول النامية، ولكن تلك العملية تعطي مجالاً للتنفس للاقتصاد الوطني من خلال التخفيف المؤقت لعبء الدين.

ولكي تؤتي هذه السياسة أكلها، ينبغي أن تكون مقرونة بتعظيم كفاءة استخدام الموارد المتاحة (محلية ـ خارجية)، بالإضافة إلى حسن إدارة الدين الخارجي؛ إلا أنه من خلال متابعة نمط استخدام الموارد المتاحة وتقويمه، وكذا إدارة الدين الخارجي بالدول الثلاث موضوع البحث، فقد تبين أن من أهم العوامل التي أدت إلى عدم جدوى عمليات إعادة الجدولة في تخفيف مشكلة المدفوعات الخارجية ما يلي:

أولاً: تشوه هيكل الاقتراض

من خلال تحليل هيكل قروض الدول الثلاث تتضح معالم أزمة المدفوعات الخارجية بها وأسباب بقائها رغم عمليات إعادة الجدولة، فعلى الرغم من حصول جمهورية الكونجو الديمقراطية على 85.2٪ من قروضها المسحوبة من المصادر الرسمية، فإن نحو 49.9٪ من تلك القروض من المصادر المتعددة الأطراف اتجهت إلى التزايد بالنسبة إلى إجمالي القروض الرسمية خلال الفترة 1980 ـ 1990؛ وتجدر الإشارة إلى أن هذا النوع من القروض يرتب ديوناً لا تخضع لإعادة الجدولة ولا يمكن تخفيف أعبائها.

وتجسدت معالم الاقتراض الخاطئة في ساحل العاج بحصولها على 65.6٪ من إجمالي القروض المسحوبة خلال الفترة 1980 ـ 1990 من المصارف التجارية، والتي رتبت عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد، واتجاه تلك النسبة إلى التزايد حيث ارتفعت من 53.4٪ عام 1980 إلى 65.8٪ عام 1981 ارتفعت إلى 66.9٪ عام 1984 الذي تم فيه إعادة الجدولة، وصلت إلى 85.6٪ عام 1985 ثم تراوحت ما بين 80.3٪ و52٪ من إجمالي القروض التي حصلت عليها ساحل العاج خلال الفترة 1986 ـ 1990.

أما مصر فرغم حصولها على 54.3٪ من إجمالي قروضها من المصادر الرسمية، فقد حصلت على 39.3٪ منها من المصادر الخاصة والمعروفة بشروطها غير الميسرة، ويوضح ذلك الجدول (9ـ4).

الجدول (9ـ4)
هيكل القروض الخارجية المسحوبة لكل من
جمهورية الكونجو الديمقراطية وساحل العاج ومصر
خلال الفترة 1980ـ1990

(مليون دولار أمريكي)

الدولة / نوع القروض	جمهورية الكونجو الديمقراطية		ساحل العاج		مصر	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
1. دائنون رسميون	2776	85.2	3997	25.1	19133	54.3
قروض متعددة الأطراف	1625	49.9	2553	16	3603	10.2
قروض ثنائية	1150	35.3	1444	9.1	15530	44.1
2. مصادر الإقراض الخاصة	481	14.8	3956	24.8	13845	39.3
3. قروض خاصة غير مضمونة	-	-	7973	50.1	2279	6.4
إجمالي القروض من المصارف	165	5.1	10444	65.6	2819	8
الإجمالي	**3257**	**100**	**15926**	**100**	**35257**	**100**

المصدر: الملحق رقم (9ـ13)

وتجدر الإشارة إلى تفاقم شروط الاقتراض لساحل العاج قبل الثمانينيات، ففي الفترة 1968ـ1975 [34] تزايد متوسط سعر الفائدة من 5.3٪ عام 1968 إلى 7.9٪ عام 1975، كما تراجعت مدة القروض من 15.8 عاماً إلى 12.6 عاماً في عام 1975، وتراجع متوسط فترة السماح من 4.7 أعوام إلى 3.1 أعوام، وكذلك تراجع عنصر المنحة من 29٪ إلى 10٪ خلال الفترة نفسها.

والواقع أن تدهور شروط الاقتراض جاء نتيجة لزيادة الاقتراض من المصادر الخاصة، حيث تزايدت القروض بالشروط الصعبة من نحو 35٪ من إجمالي القروض خلال الفترة 1969ـ1970 إلى 65٪ خلال الفترة 1974ـ1975. هذا بالإضافة إلى تحويل فرنسا تمويلها لعملية التنمية في ساحل العاج من المنح إلى القروض عقب الاستقلال، وتزايد نصيب الديون المستحقة لمنظمات التمويل الدولية. ونتيجة العرض

المحدود من المساعدات الميسرة، فقد وافقت ساحل العاج على شروط أسواق التمويل الدولية، لتمويل الجزء الأكبر من برنامج الاستثمار الخاص بها.

ثانياً: سوء التوزيع القطاعي للقروض الخارجية المسحوبة، وعدم كفاءة تخصيصها على المشروعات المختلفة

يوضح نمط تخصيص القروض على القطاعات المختلفة مدى الاستفادة من تلك القروض، فكلما ارتفعت الأهمية النسبية للقروض المخصصة للقطاعات السلعية (الزراعة، الصناعة، الطاقة) إلى إجمالي القروض، ارتفعت درجة استفادة الاقتصاد القومي من القروض، نظراً لأن تلك القروض تولد عائداً مادياً ملموساً يساهم في تسديد الالتزامات المترتبة عليها. ويوضح الجدول (9 ـ 5) هيكل توزيع القروض على الأنشطة الاقتصادية المستفيدة.

ويتضح من هذا الجدول أن 46.5٪، 36.3٪، 28.4٪ من القروض المسحوبة والموزعة لكل من جمهورية الكونجو الديمقراطية وساحل العاج ومصر خلال الفترة 1980 ـ 1990 قد اتجهت إلى القطاعات السلعية، وهي ذات قدرة مباشرة على توليد عائد مادي مباشر لسداد الالتزامات المترتبة على الاقتراض.

أما نحو 53.5٪، 63.7٪، 71.6٪ من القروض التي أمكن توزيعها لكل من الدول الثلاث فقد اتجهت إلى مشروعات ليست لها قدرة مباشرة على توليد عائد مادي مباشر لسداد الالتزامات المترتبة على القروض المولة لتلك المشروعات.

وتجدر الإشارة إلى أن القروض المنسابة لقطاع الخدمات الاجتماعية[35] تشكل إنفاقاً على جوانب اجتماعية واستهلاكية ليس لها عائد مباشر يكفي لسداد الالتزامات المترتبة عليها، أو تدر عائداً ضئيلاً لا يتناسب مع تكلفة الخدمة المقدمة. وقد ترتب على ما سبق أن واجهت تلك الدول صعوبات في سداد الالتزامات المترتبة على تلك القروض، وتفاقم وضع المدفوعات الخارجية نظراً لعدم تناسب عائد المشروعات مع تكلفة الاقتراض.

الجدول (9-5)
توزيع القروض المسحوبة على الأنشطة الاقتصادية المستفيدة لكل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وساحل العاج ومصر خلال الفترة 1980-1990

(مليون دولار أمريكي)

القطاعات	جمهورية الكونغو الديمقراطية						ساحل العاج						مصر					
	1985-1980		1990-1986		1990-1980		1985-1980		1990-1986		1990-1980		1987-1980		1990-1988		1990-1980	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
قطاعات الإنتاج السلعي																		
• الصناعة والتجارة	157	10.8	303	16.9	460	14.1	333	6.1	197	7.8	530	6.6	3613	13.8	914	13.4	4527	13.7
• الزراعة	94	6.4	94	5.3	188	5.8	263	4.8	611	24.3	874	11	199	0.8	98	1.4	297	0.9
• الطاقة	464	31.8	401	22.3	865	26.6	1117	20.5	369	14.7	1486	18.7	3137	12	1395	20.5	4532	13.8
جملة	**715**	**49**	**798**	**44.5**	**1513**	**46.5**	**1713**	**31.4**	**1177**	**46.9**	**2890**	**36.3**	**6949**	**26.6**	**2407**	**35.3**	**9352**	**28.4**
قطاعات الخدمات الإنتاجية																		
• الاتصالات	57	3.9	18	1	75	2.3	129	2.3	48	1.9	177	2.2	932	3.6	128	1.9	1060	3.2
• النقل	364	24.9	415	23.1	779	23.9	1161	21.2	456	18.1	1617	20.3	3488	13.3	962	14.1	4450	13.5
جملة	**421**	**28.8**	**433**	**24**	**854**	**26.2**	**1290**	**23.7**	**504**	**20.1**	**1794**	**22.5**	**4420**	**16.9**	**1090**	**16**	**5510**	**16.7**
قطاعات الخدمات الاجتماعية																		
• التعليم	6	0.4	15	0.8	21	0.6	88	1.6	50	2	138	1.7	255	0.9	85	1.2	340	1
• الخدمات الاجتماعية	104	7.1	142	7.9	246	7.6	736	13.5	153	6.1	889	11.2	1388	5.3	179	2.6	1567	4.8
جملة	**110**	**7.5**	**157**	**8.7**	**267**	**8.2**	**824**	**15.1**	**203**	**8.1**	**1027**	**12.9**	**1643**	**6.2**	**264**	**3.8**	**1907**	**5.8**
دعم ميزان المدفوعات	155	10.6	363	20.2	518	15.9	615	11.3	596	23.7	1211	15.2	2529	9.7	312	4.6	2841	8.6
أخرى	60	4.1	45	2.5	105	3.2	1011	18.5	32	1.3	1043	13.1	10623	40.6	2745	40.3	13368	40.5
الإجمالي*	**1461**	**100**	**1796**	**100**	**3257**	**100**	**5453**	**100**	**2512**	**100**	**7965**	**100**	**26164**	**100**	**6818**	**100**	**32982**	**100**

* لا تشمل المبالغ غير الموزعة.

المصدر: الملاحق: (9-14)، (9-15)، (9-16).

وبالإضافة إلى ما سبق، هناك أنماط أخرى لسوء استخدام القروض في الدول الثلاث تمثلت في توجيه القروض إلى مشروعات محددة في جمهورية الكونجو الديمقراطية (نحو أربعة مشروعات) استنزفت نحو نصف ديونها، وهي مشروعات عملاقة وإن كان بعضها غير إنتاجي، حيث كان الرئيس السابق موبوتو يفكر في تنميتها وجعلها برازيل أفريقيا؛ وتمثلت تلك المشروعات في[36]:

1. خط بطول 1800كم يربط بين سد إنجا وكولويزي (Kolwezi) في شابا، وذلك للسيطرة على المنطقة المنتجة للصادرات الأساسية للدولة وهي النحاس.

2. مجمع إنجا ـ شابا.

3. محطة إنجا للطاقة الهيدروكهربائية.

4. خط إنجا ـ شابا الخاص بالمجمعات الصناعية لإنتاج الحديد.

وتجدر الإشارة إلى أن مشروع[37] إنجا للطاقة الكهربائية قد كلف وحده نحو ثلث ديون جمهورية الكونجو الديمقراطية بأسعار عام 1990، في الوقت الذي لم يتم تشغيله بأكثر من 30٪ من طاقته، ووصل إلى مرحلة الترميم الشامل رغم أنه لم يبدأ في التشغيل إلا منذ عام 1982.

كما عانى تنفيذ المشروعات عدة مشكلات تمثلت في[38]:

1. عدم التحديد الواضح لأهداف المشروعات وأغراضها.

2. التدخل السياسي المفرط في اختيار المشروعات وتمويلها.

3. ضعف إدارة المشروعات والإشراف عليها.

4. ضعف التنسيق بين الجهات المشاركة في المشروع والجهات المشاركة في التمويل.

5. عدم وجود دراسات جدوى اقتصادية للكثير من المشروعات.

كما عانت مشروعات[39] الطرق، والمياه، والتعليم وغيرها من المشروعات الأخرى، عدم توافر قطع الغيار والتقنية الملائمة، ونقص الصيانة وعدم توافر التمويل المالي وعدم جود القوة العاملة الفنية وعدم كفاءة إدارة شبكة الطرق، وانخفاض تعرفة النقل وعدم توافر الصيانة والبنية التحتية المتهالكة، وعدم توافر التسهيلات المتعلقة بالتوزيع وارتفاع حجم المتأخرات المستحقة على الحكومة، وعدم دقة دراسات الجدوى للمشروعات العملاقة التي سبقت الإشارة إليها.

وواجهت مشروعات تصنيع السكر والقطن وزيت النخيل عدم استقرار الأسواق، وعانت مشروعات التنمية الريفية المتكاملة تعقد الإدارة، وعدم القدرة على الاستمرار، وصعوبات في التوسع. وقد أدت العوامل السابقة إلى إلغاء العديد من المشروعات أو تأجيلها، وإفلاس بعضها، وتشغيل الكثير من الشركات بأقل من طاقتها، كما أدت إلى توقف السحب من القروض الممولة لتلك المشروعات.

وفي ساحل العاج[40] تركزت الاستثمارات في خمسة مجمعات للسكر ذات تكاليف تشغيل تفوق مثيلتها بالسوق العالمية مرتين أو ثلاثاً. كما أوضحت نتائج تنفيذ مشروعات الطرق تفضيل المباهاة على الإنتاجية، والتشييد على الصيانة حيث غالى المانحون في تصميم الطرق طبقاً للطرز والمعايير الأوربية المألوفة لمهندسيهم.

كما أدى نقص النقد الأجنبي في ساحل العاج إلى تشغيل شركات النسيج بأقل من طاقتها، وأجبر بعضها على الإقفال، واضطرت شركة السكر الوطنية إلى إغلاق مجمعين لإنتاج السكر وتحويلهما لإنتاج سلع غذائية أخرى. كما تم إلغاء نحو 57٪ من قرض كان مخصصاً لزيادة استثمارات الحكومة في مجال النفط عندما هبطت أسعاره؛ وبالإضافة إلى ما سبق، هناك سوء إدارة للعديد من المشروعات وارتفاع خسائرها مثل شركة الكهرباء الوطنية.

وفي مصر نجد[41] تشغيل الكثير من المشروعات بأقل من طاقتها، وذلك بسبب عدم توافر مستلزمات الإنتاج في بعض المراحل الإنتاجية، وتخلف الصيانة، ونقص النقد الأجنبي، ووجود اختناقات بين المراحل الإنتاجية المختلفة، وعدم توافر التمويل المحلي

اللازم لتنفيذ العديد من المشروعات. ومن أمثلة المشروعات التي واجهت قصوراً في المدخلات والتجهيزات اللازمة للتنفيذ مشروع التنمية الزراعية لمحافظة المنيا، ومشروع التنمية الزراعية الثاني، ومشروع التدريب المهني الثالث، ومشروع صناعة التشييد، وهي مشروعات ممولة من خلال قروض البنك الدولي.

وتجدر الإشارة إلى أن عدم الاستخدام الجيد للقروض[42] بالإضافة إلى عدم ملاءمة هيكلها، يترتب عليه إحداث ضغوط كبيرة على ميزان المدفوعات عند سداد التزامات خدمة الدين، وذلك لأن عبء الدين في هذه الحالة سوف يزيد بقدر لا يتناسب مع الزيادة المحققة في فائض الصادرات من السلع والخدمات.

وبصفة عامة يمكن للدولة[43] أن تزيد من نمو الدخل القومي الحقيقي عن طريق الاقتراض الخارجي، مادام الناتج الحدي لرأس المال يزيد على تكلفة الاقتراض الخارجي، ويستمر ذلك إلى المدى الذي يتعادلان عنده.

ثالثاً: عدم ملاءمة سياسات إدارة الطلب المحلية وعدم تكيفها مع المتغيرات في البيئة الدولية

تجاوب العديد من الدول الأفريقية[44] مع ارتفاع أسعار صادراتها من السلع الأولية في السبعينيات عن طريق التوسع في الإنفاق العام، مثلما حدث في بوروندي وأفريقيا الوسطى وأثيوبيا ومدغشقر وسيراليون وتنزانيا، وهي كلها دول منتجة للبن، وغانا (منتجة للكاكاو) ومالاوي (منتجة للفوسفات). ولكن عندما تراجعت الأسعار في الثمانينيات بدرجة كبيرة لم يتراجع الإنفاق بالدرجة المطلوبة، وتم تدعيم الاقتراض السابق من خلال الحصول على قروض جديدة للحفاظ على مستوى الإنفاق.

أما جمهورية الكونجو الديمقراطية فزاد اقتراضها الخارجي رغم هبوط أسعار النحاس خلال السبعينيات، على أمل انتعاش الأسعار في المستقبل، وهذا ما لم يحدث؛ وقد فشلت السياسة المالية التوسعية للقطاع العام والممولة من خلال خلق النقود والاقتراض الأجنبي في تحريك النمو، ومن ثم واجهت الدولة صعوبات في خدمة الدين.

وفي ساحل العاج[45] واجهت الدولة عجزاً مالياً نتيجة سوء إدارة الصدمات الخارجية المواتية خلال السبعينيات؛ فعقب الزيادة السريعة في إيرادات صندوق تثبيت أسعار السلع الزراعية المتولدة عن رواج أسعار البن والكاكاو في الفترة 1975 ـ 1977، أقدمت الحكومة على برنامج استثمار عام مغال في الطموح، وموجه مباشرة نحو المشروعات الكبيرة ذات التكلفة المرتفعة وذات العائد الاقتصادي المنخفض؛ فعلى سبيل المثال بلغت الاستثمارات العامة عام 1977 نحو 6.5 مرات من مثيلتها عام 1971، ونما الإنفاق الجاري الحكومي بنسبة 30٪ عام 1977.

ولكن الرواج في أسعار البن والكاكاو لم يستمر طويلاً، إذ بعد رواج الأسعار بنسبة 33٪، و58٪ عامي 1976 و1977 على التوالي، تراجعت الأسعار بنحو أكثر من 13٪ عام 1978. واعتمدت الحكومة بدرجة كبيرة على الاقتراض الخارجي، والتوسع في عرض النقود لتمويل برنامج الاستثمار، ووصل معدل التضخم إلى نحو 12٪ عام 1975، و27٪ عام 1977، الأمر الذي قوض القدرة التنافسية للصادرات وزاد الأمر سوءاً.

وقد ترتب على ما سبق تفاقم الدين حيث وصلت نسبته إلى الناتج القومي الإجمالي 43.4٪ عام 1980، بينما ارتفع معدل خدمة الدين من 12.9٪ عام 1978 إلى 23.9٪ عام 1980. وشهدت الفترة من عام 1983 كساداً كبيراً حيث تميزت بتأكل النمو وهبوط حصيلة الصادرات[46]، وانهيار الاستثمار، وتزايد عجز ميزان المدفوعات؛ وقد كانت شركات القطاع العام مسؤولة بدرجة كبيرة عن العجز المالي وتفاقم الدين الخارجي، بسبب الإنتاجية الضئيلة ونقص التنسيق مع الوكالات الحكومية الأخرى وغياب السياسة التمويلية السليمة والتكدس الوظيفي.

وكانت هناك اختلالات مالية في مصر خلال الفترة 1974 ـ 1981 [47] تمثلت في عجز الحساب الجاري وعجز الموازنة بنسبة 10٪، 23٪ من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي. ولم تتم معالجة تلك المشكلات، حيث كان هناك تدفق كبير من الصرف الأجنبي نتيجة صادرات النفط والأنشطة المتعلقة به، وتحويلات المصريين العاملين بالخارج والاستثمارات الأجنبية المباشرة؛ ولكن عندما بدأت حصيلة النفط في الهبوط

منذ عام 1982 لم يكن الاقتصاد معداً جيداً لمواجهة النتائج المترتبة على ذلك. ومن خلال السياسات الاقتصادية التوسعية، ومع انخفاض القدرة على الاستيراد بشكل كبير، تزايد عجز ميزان المدفوعات والذي أمكن تمويله فقط عن طريق زيادة الاقتراض الأجنبي.

وقد أدت السياسات التوسعية وبصفة خاصة في جمهورية الكونجو الديمقراطية ومصر مقارنة بساحل العاج إلى زيادة الائتمان المحلي، وعجز الحساب الجاري، وعجز الموازنة مما ساهم بدوره في تفاقم مشكلة الدين (انظر الملحق 9-17).

رابعاً: عدم الاستقرار، والفساد، وغياب الديمقراطية

تتطلب التنمية مناخاً مستقراً تنمو وتزدهر فيه[48] ولكن عدم الاستقرار السياسي، وغياب الديمقراطية في دولة ما يؤديان إلى تدمير البنية التحتية وهجرة القوة العاملة الماهرة للخارج، وتقويض الثقة الدولية وازدهار الصفقات غير المشروعة، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى إهدار الموارد وانتشار الفساد. وينطبق هذا الوضع على معظم الحكومات الأفريقية، كما يعتبر استخدام موارد الدولة لدعم الحكومات القائمة من أكثر الممارسات إضراراً بالاقتصاد الأفريقي.

ومما لاشك فيه أن الديمقراطية تعمل على حماية الموارد والممتلكات العامة وضمان استخدامها بطريقة فعالة، كما تضمن عدم إساءة استخدام السلطة من خلال ما تستخدمه من آليات للرقابة والمساءلة. وبصفة عامة، هناك العديد من الدول الأفريقية التي يندلع فيها العنف الطائفي[49]، مثل بنين وبوروندي والكونجو وأثيوبيا ونيجيريا والصومال وأوغندا وجمهورية الكونجو الديمقراطية، وقد كانت تلك الدول ضمن الدول ذات الأداء الاقتصادي الأسوأ في المنطقة.

ويؤثر عدم الاستقرار السياسي وكذلك الصراعات في الأداء الاقتصادي تأثيراً سلبياً نظراً لما يلي:

1. تحول الموارد البشرية والمالية المحدودة إلى الاستخدام العسكري بعيداً عن إنتاج السلع والخدمات.

2. يكون الشاغل الرئيسي للحكومات في فترات عدم الاستقرار مركزاً في الاستراتيجيات التي تضمن أطول بقاء في السلطة مقارنة بالتركيز على عملية التنمية.

3. تراجع الاستثمارات المحلية والأجنبية نتيجة عدم الشعور بالأمان.

4. ترك الفلاحين لأراضيهم ومن ثم تراجع إنتاج المواد الغذائية.

وتجدر الإشارة إلى أن أعمال العنف التي اندلعت في جمهورية الكونجو الديمقراطية خلال الفترة أيلول/ سبتمبر - تشرين الأول/ أكتوبر 1991 [50] قد أدت إلى تحطيم الاقتصاد وتلاشي الاستثمار الخاص وتوقف تقديم المساعدات إليها؛ وقدرت الخسائر التي ترتبت على تلك الأعمال بنحو مليار دولار. وبصفة عامة أدى عدم الاستقرار فيها إلى زيادة أعداد المجندين إلى نحو 7.4 ملايين فرد عام 1988 الأمر الذي يؤثر سلبياً في التنمية من خلال تخفيض الإنتاجية وزيادة النفقات العسكرية.

وفي غياب الديمقراطية حكم الرئيس هوفييه بوانيه ساحل العاج منذ عام 1960 حتى وفاته في نهاية عام 1993 وعين أقرباءه وأفراد قبيلته في المناصب القيادية.

وفي مصر شهدت فترة الثمانينيات[51] إلى حد ما نوعاً من عدم الاستقرار تمثلت أهم مظاهره في اغتيال الرئيس الراحل محمد أنور السادات في تشرين الأول/ أكتوبر 1981، ورئيس مجلس الشعب رفعت المحجوب في تشرين الأول/ أكتوبر 1990؛ بالإضافة إلى القلاقل التي أثارتها بعض الجماعات الإسلامية وما ترتب عليها من التأثير السلبي في السياحة والاستثمار الأجنبي.

بالإضافة إلى ذلك تعددت صور الفساد ونهب ثروات البلاد في الدول الثلاث، وفي أفريقيا بصفة عامة؛ فعادة[52] ما يرتع الفساد في الدول النامية، نظراً لعدم وجود أنظمة فعالة لمحاسبة المسؤولين، ومحدودية القدرات الإدارية، وانخفاض المرتبات، والتفاوت الطبقي، والتسيب في جباية الضرائب، والحكومات وأنظمة الحكم الفاسدة. ويؤدي الفساد إلى إضعاف الروح المعنوية[53] لدى الكثير من المواطنين، وإلى

عرقلة عملية التنمية نظراً لعدم اتخاذ القرارات على أسس سليمة وتفضيل المصلحة الشخصية لمتخذ القرار على المصلحة العامة. وعلى مستوى أفريقيا، فقد تم تهريب مئات المليارات من الدولارات إلى خارج أفريقيا[54]؛ كما عانت أفريقيا جنوب الصحراء أوجه الفساد العديدة وسوء استغلال الموارد.

وسوف نتناول بعضاً من صور الفساد، التي تفاوت انتشارها في الدول الثلاث موضوع الدراسة، وذلك على النحو التالي:

1. مظاهر الفساد في جمهورية الكونجو الديمقراطية

أ. تعدد ممتلكات الرئيس السابق موبوتو[55] وتنوعها من شركات وقصور وفنادق داخل جمهورية الكونجو الديمقراطية وخارجها لدرجة أن البعض وصفه بأنه "بنك" متنقل، وتفوق ثروته ديون بلاده الخارجية.

ب. اختفت بطريقة غامضة عام 1980 [56] الإمدادات الغذائية المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى جمهورية الكونجو الديمقراطية في إطار برنامج الغذاء من أجل السلام (قانون فائض الحاصلات الزراعية رقم 480).

ج. لا يفرق مكتب الرئاسة في جمهورية الكونجو الديمقراطية بين الإنفاق العام والإنفاق الشخصي، ويظهر ذلك عندما يقوم الرئيس أو زوجته بزيارة خاصة للخارج، حيث تشتري الملابس الباهظة الثمن من فرنسا على حساب خزينة الدولة.

د. قيام أحد الوزراء[57] السابقين (Djema Beyeye) بسرقة نحو 74 كيلو ذهب خاصة بالمصرف المركزي لجمهورية الكونجو الديمقراطية، وتهريبها إلى سويسرا لتنقيتها بواسطة شركة متخصصة؛ وقد تم بيع تلك الكمية من الذهب بمبلغ 730 ألف دولار.

هـ. تصريح وزير الخدمة العامة في نيسان/ إبريل 1989 بأن الحكومة قررت إزالة أسماء نحو 7399 موظفاً وهمياً من كشوف المرتبات، بالإضافة إلى نحو 4081 موظفاً

مدنياً تم الاستغناء عنهم منذ عام 1986 ولكنهم استمروا في الحصول على مرتباتهم.

و. تهريب نحو 400 مليون دولار ناتجة عن ارتفاع أسعار صادرات النحاس بعيداً عن الحسابات القومية لجمهورية الكونجو الديمقراطية، ورغم علم صندوق النقد الدولي بذلك فإنه رأى عدم التسرع في سحب دعمه لها مادامت تسدد المتأخرات وتنفذ التقشف؛ كما تقدر صادرات الحديد المهربة بنحو 300 مليون دولار سنوياً وهو ما يعادل ثلاثة أمثال صادرات الحديد الرسمية.

ز. الانتشار الواسع لكلمة (Matabiche) وهي كلمة تعني مدفوعات إضافية غير رسمية للحصول على كافة أنواع الخدمات.

وهناك عدة عوامل ساعدت على الفساد المالي للطبقة الحاكمة في جمهورية الكونجو الديمقراطية منها[58]:

أ. منح تراخيص الاستيراد في مقابل العمولات، والسيطرة على مؤسسات الدولة الرئيسية مثل المصرف المركزي ووزارة المالية والجمارك.

ب. الوصول إلى حصيلة النقد الأجنبي للمؤسسة الرئيسية للتعدين (GECAMINES) من خلال شركة التسوق التي تمتلكها الدولة (SOZACOM) التي تقع تحت السيطرة المباشرة لمكتب الرئيس، والتميز في الأسعار ضد القطاع الزراعي عن طريق منظمات التسويق الرئيسية للدولة، والتي كانت أداة لتحويل الموارد من الريف إلى الحضر حيث توجد تلك الطبقة.

ج. إمكانية الدفع بالعملة الأجنبية في بلجيكا لحصيلة بيع النحاس والكوبالت مباشرة بدلاً من الحسابات الرسمية لجمهورية الكونجو الديمقراطية، وهذا الإجراء تستحيل مراقبته.

د. القصور في القابلية للمحاسبة والمساءلة (Lack of Accountability)[59].

هـ. نقص الشفافية في تخصيص الأموال العامة واستخدامها.

و. عدم وجود أي نوع من الرقابة على الإنفاق الحكومي، فقد ضاعت المكاسب المترتبة على ارتفاع أسعار النحاس وتخفيف عبء الدين من خلال عمليات إعادة الجدولة، في أغراض لا تتعلق بالتنمية مثل الإدارات الرئاسية والدفاع والشؤون الخارجية.

ز. تزايد الإنفاق الحكومي على أغراض غير متعلقة بالتنمية، حيث زادت تلك النسبة من 42.2٪ من جملة الإنفاق خلال الفترة 1978 ـ 1980 إلى 63.9٪ خلال الفترة 1984 ـ 1986، ووصلت إلى 61.6٪ خلال الفترة 1987 ـ 1989.

وهكذا فقد بلغ الفساد في جمهورية الكونجو الديمقراطية قمة مستوياته (الفساد الرئاسي) والمتمثل في نهب ثروات البلاد[60] لصالح حفنة صغيرة من المنتفعين، وهو ما أطلق عليه "الدولة القرصان".

وقد اعترف الرئيس السابق موبوتو بانتشار الفساد، حيث قال في 20 أيار/ مايو 1976: «إذا أردتم السرقة والنهب فليكن ذلك بأسوب هادئ ومهذب وفي حدود المعقول، أما إذا أردتم السرقة بغية تحقيق الثراء الفاحش بين عشية وضحاها فإن مآلكم إلى السجن لا محالة.. وإذا استطعتم الإفلات بمسروقاتكم فأرجو أن تعيدوا استثمارها في بلدنا.. إن كل من يحاول تهريب هذه الأموال المسروقة سوف ينظر إليه على أنه عدو هذه الأمة».

2. مظاهر الفساد في ساحل العاج

وقد تمثلت أهم مظاهر الفساد في ساحل العاج في الآتي[61]:

أ. ارتفاع بدلات السفر للزيارات غير الضرورية للخارج والمفرطة في وسائل الراحة.

ب. حصول كثير من الموظفين الرسميين على دخول أكبر كثيراً مما تتيحه لهم وظائفهم.

ج. رغم تسريح بعض العمال والاستغناء عنهم، وخروج البعض إلى المعاش ووفاة البعض الآخر، فإن كشوف المرتبات مازالت تشملهم.

د. هروب رئيس شركة تصدير البن والكاكاو إلى الخارج بعد استيلائه على نحو 58 مليون دولار، ولم تتضح إمكانية عودة تلك الأموال المهربة، رغم عودة رئيس الشركة من الخارج بصحبة رئيس الدولة في آذار/ مارس 1986.

هـ. إعلان رئيس وزراء ساحل العاج[62] (ALassane quattara) - الذي تم تعيينه في تشرين الثاني/ نوفمبر 1990 - أن ديون الدولة قد ارتفعت بسبب الفساد، وأعلن عزمه إنشاء إدارة مركزية لوضع كافة إيرادات الحكومة تحت السيطرة المباشرة لرئيس الوزراء؛ وتوعد بحرق من يسرق أموال الدولة بعد تقديمه للمحاكمة، كما طالب بضرورة أن يتخلص النظام في ساحل العاج من الفساد.

و. مطالبة صحف المعارضة التي ظهرت في الفترة الأخيرة[63] - بعد الضغوط على نظام هوفييه بوانيه - بضرورة الكشف عن ثروات الحكام بعدما انتشر الفساد.

ز. ما أدت إليه خطط التنمية التي تم تطبيقها في ساحل العاج من تركز السلطة والموارد المالية في يد بيروقراطية حكومية لا تخضع للمساءلة أو المحاسبة.

3. الفساد في مصر

ومن أهم مظاهر الفساد في مصر ما يلي[64]:

أ. تقديم القروض والائتمانات دون ضمانات كافية وتقديم العمولات مقابل إتمام الصفقات التجارية والصناعية.

ب. تقديم العمولات في مقابل التغاضي عن بعض بنود التعاقد، والبطء في تنفيذ الإجراءات وإهمال المواصفات والتزوير في المستندات، وعدم مراقبة الجودة... الخ.

ج. تزايد الاستجوابات المقدمة[65] من قبل أعضاء مجلس الشعب عن ظاهرة نهب المال العام وتهريبه إلى الخارج، حيث يرى البعض أن الأموال المهربة خارج مصر تفوق كثيراً الديون الخارجية المستحقة عليها.

د. تعدد القضايا المتعلقة بفساد[66] بعض الأفراد وكبار المسؤولين التي كشفتها الصحف في الفترة الأخيرة مثل رؤساء المدن والأحياء، وكبار موظفي البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي، ورجال الصناعة، ومسؤولي وزارة الطيران المدني. . . الخ، والمتعلقة بالاستيلاء على المال العام والحصول على عمولات من الشركات الأجنبية الكبيرة.

وتجدر الإشارة إلى أن عدد القضايا المتعلقة بالرشوة[67] في مصر، والتي نشرتها جريدة **الأهرام** المصرية خلال الفترة من 21 نيسان/ إبريل 1987 حتى أيار/ مايو 1992، قد بلغ 363 قضية. وقد ارتفع هذا العدد بدرجة مفزعة في الفترة الأخيرة، فطبقاً لما صرح به رئيس هيئة الرقابة الإدارية لجريدة **الأهرام** بتاريخ 24 شباط/ فبراير 1994، فقد بلغ عدد القضايا التي حققت فيها النيابة الإدارية في 11 شهراً (من أول كانون الثاني/ يناير حتى تشرين الثاني/ نوفمبر 1993) نحو 56 ألف قضية رشوة وتزوير واستيلاء على المال العام.

وتجدر الإشارة إلى أن طول إجراءات المحاكمة[68] في قضايا اختلاس المال العام قد تميع المسؤولية، حيث يستغرق نظر الدعوى عدة سنوات، كما أنه إذا ما صدر الحكم بالإدانة فغالباً ما يتم الطعن فيه بالنقض.

وتحاول مصر أن تتابع الفساد ومصادره على كل المستويات، كما جاء في خطاب رئيس الجمهورية في عيد العمال في الأول من أيار/ مايو 1993، حيث أوضح أن الدولة لا تتستر على الفساد.

وكان من نتيجة العوامل السابقة أن ساهمت في زيادة مقدار ما استنزفته تكلفة التمويل الأجنبي (سعر الفائدة) مقدار ما تمت إضافته للناتج المحلي الإجمالي بالدول الثلاث، وخاصة خلال الفترة 1985 ـ 1990، مما يعني قصور جدوى الاقتراض في إحداث التنمية (انظر الملحق 9 ـ 18).

خامساً: عدم كفاءة استغلال الموارد المتاحة

لا يرجع استمرار أزمة الدين في أفريقيا بصفة عامة إلى نقص الموارد، ولكنه يرجع إلى سوء استغلال الموارد المتاحة، ونمط تجارتها الخارجية التي جعلتها تتخصص في إنتاج المواد الأولية وتصديرها، ويُعد الأفريقيون فقراء الأرض الذين يملكون ثروة العالم.

وعلى مستوى الدول الثلاث نجد أن جمهورية الكونجو الديمقراطية[69] لديها موارد معدنية كبيرة، حيث تعتبر من أكبر منتجي الكوبالت والحديد والنحاس، كما تنتج الزنك والذهب واليورانيوم والألماس والقصدير والزئبق والنيكل؛ ومن أهم منتجاتها الزراعية البن والكاكاو والسكر والمطاط والشاي وزيت النخيل والأخشاب، ولكن رغم تلك الإمكانيات نجد أن:

1. المساحة المزروعة ضئيلة على الرغم من كبر المساحة الصالحة للزراعة.
2. المواد الأولية تشكل معظم صادرات جمهورية الكونجو الديمقراطية دون إجراء أي عمليات تصنيع أو تجهيز عليها.
3. تجارة جمهورية الكونجو الديمقراطية ترتبط بالدول الاستعمارية السابقة (بلجيكا) التي تستحوذ على أكثر من 50٪ من إجمالي صادرات جمهورية الكونجو الديمقراطية وعلى حوالي 25٪ من إجمالي وارداتها.

وهكذا تعتبر جمهورية الكونجو الديمقراطية إحدى أغنى الدول في أفريقيا رغم كونها تعد من أفقر دول العالم.

كذلك هناك إمكانيات كبيرة للنمو في ساحل العاج[70] تتمثل في تنوع الإنتاج والصادرات من البن والكاكاو والمطاط وهي محاصيل نقدية تنمو في الغابات الجنوبية، أما المناطق الشمالية فينمو فيها القطن والسكر، وتنمو المحاصيل الغذائية في أرجاء الدولة، وهناك أيضاً زيت النخيل والفواكه الاستوائية والتفاح والورد. . . الخ.

ولكن رغم ذلك نجد أن إمكانيات النمو في الثمانينيات قد قوضت، كما تزايدت الديون وذلك بسبب انخفاض العائد على الاستثمار، وعدم كفاءة المشروعات العامة والقيود والتشوهات على مستوى الاقتصاد الكلي (سعر الصرف، والحوافز القطاعية، والتعرفة الجمركية، والقيود الكمية، وحوافز التصدير).

كما أن مصر لديها إمكانيات كبيرة لتحقيق النمو الاقتصادي القابل للاستمرار، حيث تعد ثاني أكبر اقتصاد في الشرق الأوسط بعد المملكة العربية السعودية، فلديها سوق محلية واسعة وقاعدة صناعية لا بأس بها ومناخ زراعي ملائم وموقع جغرافي متميز وإمكانيات سياحية هائلة وقوى عاملة كبيرة وماهرة. ولكنها لم تستغل إمكانياتها الاقتصادية[71] استغلالاً أفضل حتى مطلع التسعينيات، وذلك نتيجة للتشوهات العديدة التي أعطت بدورها إشارات خاطئة للمستثمرين مثل الرقابة على الصرف وقيود الاستيراد والتصدير ونظام الحوافز غير المجدي؛ وهو ما ساهم بدوره في تراجع قدراتها على سداد التزاماتها الخارجية.

ويود الباحث أن ينوه بالتحسن الكبير الذي حدث لأداء الاقتصاد المصري منذ مطلع التسعينيات، ونجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري - بعد إلغاء جزء كبير من الديون - الذي أشادت به المنظمات المالية الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وأصبح مثلاً يحتذى به على مستوى العالم أجمع.

سادساً: عدم الالتزام بجهود التكيف وشروطها بالدول الأفريقية والدول الثلاث موضوع الدراسة

ترددت الدول الثلاث في تنفيذ جهود التكيف خلال الثمانينيات، كما واجهت صعوبات كبيرة في تنفيذ تلك الجهود؛ وكانت الإجراءات التي تم اتخاذها في هذا الشأن بطيئة كما كان هناك تراجع في تنفيذ البعض منها (انظر الملحق 9-19).

وقد تفاوتت نسبة تنفيذ شروط التكيف طبقاً لنوعية الدول من حيث خبرتها في عملية التكيف، وطبقاً لمجموعة الشروط الخاصة بالتكيف أو الجوهري من تلك الشروط؛ فعلى مستوى الدول كافة، كانت نسبة الشروط المنفذة بالكامل 57٪، أما

الجوهري المنفذ منها فقد بلغ 77٪؛ وقد بلغت تلك النسب 61٪، 82٪ بالنسبة إلى الدول المثقلة بالديون مقارنة بـ 55٪، 75٪ بالنسبة إلى دول أفريقيا جنوب الصحراء. ويوضح ذلك الجدول (9ـ6).

الجدول (9ـ6)

موقف تنفيذ شروط التكيف (متوسط النسبة عند الإفراج عن الشريحة النهائية) خلال الفترة 1979ـ 1988

(نسبة مئوية)

البيـــان	كافة الشروط		شروط القرض	
	المنفذة بالكامل	على الأقل الجوهري المنفذ منها	المنفذة بالكامل	على الأقل الجوهري المنفذ منها
إجمالي الدول كافة	57	77	66	84
الدول المثقلة بالديون	61	82	72	89
أفريقيا جنوب الصحراء	55	75	60	80
قروض التكيف الهيكلي	53	73	65	83
قروض التكيف القطاعي	60	80	66	84
ائتمانات هيئة التنمية الدولية	57	77	70	86
قروض البنك الدولي	57	77	59	80
دول التكيف المبكر الكثيف[1]				
الفترة 1979ـ 1985	53	71	63	80
الفترة 1986ـ 1988	60	82	66	86
دول التكيف الأخرى[2]				
الفترة 1979ـ 1985	33	67	35	74
الفترة 1986ـ 1988	70	94	86	93

1. تشمل 25 دولة وهي بوليفيا والبرازيل وتشيلي وكولمبيا وكوستاريكا وساحل العاج وغانا وجامايكا وكينيا وكوريا الجنوبية ومدغشقر ومالاوي وموريتانيا وموريشيوس والمكسيك والمغرب ونيجيريا وباكستان والفلبين والسنغال وتنزانيا وتايلند وتوجو وتركيا وزامبيا.

2. تشمل 25 دولة وهي الأرجنتين وبنجلاديش وبوركينا فاسو وبوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى والصين والكونجو وإكوادور وغينيا وغينيابيساو وغيانا وهندوراس وهنغاريا وإندونيسيا ومالاوي والنيجر وبنما وسيراليون والصومال والسودان وتونس وأورجواي ويوغسلافيا وجمهورية الكونجو الديمقراطية وزيمبابوي.

المصدر: World Bank, *Adjustment Lending Policies For Sustainable Growth*, op. cit., 12, 56

كما لم تساهم سياسة التكيف التي انتهجتها معظم الدول الأفريقية في تحقيق التنمية، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل، هي:

1. عوامل ترجع إلى الجانب الأفريقي، ومنها[72]:

أ. عدم تنفيذ كافة أدوات سياسات التكيف، الأمر الذي عرض مصداقية الإصلاحات للخطر؛ وكان عدم تأكد المستثمر فيما يتعلق بتنفيذ برامج التكيف واستمراريتها أحد العوامل الرئيسية لعدم تجاوب العرض.

ب. تخلي العديد من دول أفريقيا جنوب الصحراء مثل بوركينا فاسو وغينيا الاستوائية وسيراليون والسودان وزيمبابوي عن جهودها نحو التكيف بعد عام أو عامين من بدايتها.

جـ. منعت بعض السمات الهيكلية الخاصة ببعض الدول مثل البنية التحتية الهشة والمستوى المنخفض من التعليم ونقص المؤسسات. . . الخ التجاوب المرغوب فيه لحوافز التسعير وتحسين السياسات الاقتصادية.

2. عوامل ترجع إلى نمط سياسات التكيف وطبيعتها[73] (عدم ملاءمة الفروض الأساسية لسياسة التكيف مع واقع الدول الأفريقية)

تقوم تلك الفروض على أساس أن قوى السوق هي أفضل وسيلة لتحديد الناتج، والأسعار (أجور، أسعار فائدة، أسعار صرف)، وأن تلك القوى هي أفضل الأدوات للتكيف المناسب للموارد. والحقيقة أن تلك الفروض قائمة على أساس تنوع الهياكل الاقتصادية ومرونتها بالدرجة الكافية، لذلك فإن مرونة العرض والطلب تتجاوب في الحال لعلاقات السوق، وهو ما لا يتوافر بالنسبة إلى اقتصاد أفريقيا. ورغم عدم إهمال أفريقيا لمثل هذه المبادئ، فإنها قد أوضحت أن تلك الافتراضات بعيدة عن الواقع الأفريقي؛ وخاصة أن المجاميع الاقتصادية لا تتجاوب كثيراً مع قوى السوق، حيث الأثر الطارد للاستثمار الذي يترتب على السياسة النقدية والمالية المتشددة.

الفصل العاشر

الانعكاسات المستقبلية لإعادة جدولة الديون الخارجية خلال الفترة 1991-2004

لم تسهم إعادة الجدولة في تخفيف عبء الدين في أفريقيا والدول الثلاث موضوع الدراسة، بل تزايدت المبالغ المعادة جدولتها خلال الفترة 1991 ـ 1998 مقارنة بمثيلتها خلال الفترة 1980 ـ 1990؛ وهو الأمر الذي دعا بدوره إلى ضرورة وجود تسهيلات وآليات جديدة لعملية إعادة الجدولة، وسوف نبرهن على ذلك من خلال المبحث الأول الذي يتناول حجم الديون المعادة جدولتها والمبحث الثاني الذي يتناول التسهيلات التي لحقت بممارسات إعادة الجدولة بنادي باريس.

المبحث الأول
حجم الديون الخارجية المعادة جدولتها لأفريقيا خلال الفترة 1991 - 1998

أولاً: حجم الديون الخارجية المعادة جدولتها خلال الفترة 1991 - 1995

بلغت جملة الديون الخارجية الرسمية المعادة جدولتها لأفريقيا في إطار نادي باريس خلال الفترة 1991 ـ 1995 نحو 52255 مليون دولار بموجب 41 عملية لنحو 26 دولة، بنسبة زيادة قدرها 14.3٪ عن المبالغ المعادة جدولتها خلال الفترة 1980 ـ 1990 وقدرها 45731 مليون دولار (انظر الملحق 10 ـ 1).

كما ارتفع متوسط المبالغ المعادة جدولتها للعملية الواحدة بنسبة 190٪، حيث ارتفع إلى 1275.5 مليون دولار خلال الفترة 1991 ـ 1995 مقارنة بمتوسط قدره 440 مليون دولار خلال الفترة 1980 ـ 1990؛ ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى المبالغ الكبيرة المعادة جدولتها لكل من مصر 20700 مليون دولار عام 1991 والجزائر 12570 مليون دولار في عامي 1994 و1995.

وقد شكلت المبالغ المعادة جدولتها عام 1991 نحو 48.5٪ من إجمالي المبالغ المعادة جدولتها خلال الفترة، ويرجع ذلك إلى المبالغ الكبيرة التي تمت إعادة جدولتها خلال الفترة لساحل العاج في عامي 1991 و1994، ولكل من مصر ونيجيريا وهي 3023 مليون دولار.

وعلى مستوى الدول موضوع الدراسة، نجد أنه بالإضافة إلى المبالغ التي أعادت مصر جدولتها فقد تمت إعادة جدولة مبلغ 2617 مليون دولار بنسبة 5٪ من إجمالي المبالغ المعادة جدولتها خلال الفترة لساحل العاج في عامي 1991 و1994. وقد دخلت دول جديدة خلال تلك الفترة في عملية إعادة الجدولة مثل كينيا والجزائر وبوركينا فاسو وأثيوبيا. ولم تتم أي عملية لإعادة الجدولة لجمهورية الكونجو الديمقراطية خلال تلك الفترة، نظراً لحالة الفوضى التي عاشتها وعدم مساندة مؤسسات التمويل الدولية لها.

وكانت شروط إعادة الجدولة التي تمت لمصر عام 1991 سخية للغاية (لاعتبارات سياسية سبق ذكرها) حيث تم إلغاء نصف الديون، وقد أكد بعض الدائنين أن حالتي مصر وبولندا لإعادة الجدولة تعتبران حالتين خاصتين لا ينبغي على الدول المدينة الأخرى المطالبة بالمعاملة بالمثل؛ وإن كانت فرنسا[1] قد طالبت في نهاية نيسان/ إبريل 1991 بضرورة إعطاء دول الدخل المتوسط ذات الشريحة الدنيا من الدخل مثل ساحل العاج ومصر معاملة خاصة.

وبموجب[2] اتفاقي مصر وبولندا لإعادة الجدولة يمكن للدائنين اختيار أحد الخيارات الثلاثة لسريان الـ 50٪ من الديون الملغاة، وهي تخفيض الأصل، وتخفيض مدفوعات الفائدة، وتخفيض مدفوعات الفائدة مع الرسملة المبكرة لها جزئياً.

وتجدر الإشارة إلى أن اتفاقي مصر وبولندا لعام 1991 [3] يذكراننا بما حدث في بداية السبعينيات مع غانا وإندونيسيا، ففي اتفاق غانا في آذار/ مارس 1974 الذي جمدت فيه اعتمادات الموردين المتعاقد عليها خلال عصر أول رئيس لغانا كوامي نكروما تم تقديم عنصر منحة بنسبة 61٪، وفي اتفاق إندونيسيا في نيسان/ إبريل 1970، والذي تم فيه تسوية ديون الرئيس الإندونيسي الأسبق سوكارنو، تم تقديم عنصر منحة قدره 60٪،

كما أن الاتفاقيات مع الهند وباكستان التي تم ترتيبها من خلال مساعدة "كونسورتيوم" البنك الدولي في الفترة 1968 ـ 1976 كانت تتضمن عنصر منحة متنوعاً من 50٪ إلى 70٪، وبصفة عامة هناك ستة ملامح جديدة لاتفاقي كل من مصر وبولندا وهي:

1. موافقة دائني نادي باريس على تجميد كافة رصيد الدين القائم المؤهل بما فيه متأخرات الفائدة، أما كافة اتفاقيات نادي باريس حتى ذلك التاريخ (فيما عدا اتفاقي إندونيسيا وغانا المشار إليهما) فتتعامل مع المستحقات خلال فترة محددة (فترة التجميد) والتي تتراوح بين عام وثلاثة أعوام (معظمها لمدة عام).

2. أن مدفوعات الفائدة سوف تنخفض كثيراً خلال الأعوام الثلاثة الأولى بصورة مستقلة عن تخفيض الدين الباقي.

3. أنه تمت إعادة جدولة الديون غير المتعلقة بمساعدة التنمية الرسمية بشروط ميسرة للغاية(4)، عكس ما جرى عليه العرف للاتفاقيات الخاصة بمثل هذا النوع من الديون والتي تمت دون تقديم عنصر منحة، فيما عدا اتفاقيات تورنتو مع الدول المنخفضة الدخل.

4. أن الأساس في تخفيض الدين هو صافي القيمة الحالية وهو مبدأ عادل لتوزيع العبء بين الدائنين.

5. أن مدفوعات الأقساط للائتمانات التجارية المجمدة تبدأ عند مستوى منخفض جداً، بعد فترة سماح قصيرة نسبياً، تزداد بعد ذلك عبر الزمن.

6. أن عملية تخفيض الدين تتم على مراحل بهدف تعزيز المشروطية وربطها بالأداء الاقتصادي، وطبقاً لحالة مصر تتمثل المرحلة الأولى في تخفيض فوري للدين بنسبة 15٪ يتبعه 15٪ في كانون الثاني/ يناير 1993، أما الـ20٪ الأخرى فكان مقرراً لها أن تتم في تموز/ يوليو 1994، وإن كانت قد تأخرت نظراً للخلاف بين الحكومة المصرية وصندوق النقد الدولي على بعض جوانب المشروطية.

وقد بلغ إجمالي التخفيضات في أعباء الديون المترتبة على عملية إعادة الجدولة عام 1991 مبلغ 38.1 مليار دولار، وفقاً لما يوضحه الجدول (10 ـ 1):

الجدول (10ـ1)
حجم التخفيض في عبء الدين المترتب على عملية إعادة جدولة ديون مصر الخارجية عام 1991

(مليار دولار أمريكي)

البيان	مقدار التخفيض		الجملة
	الأصل	الفائدة	
ديون عسكرية	7.1	8.1	15.2
ديون دول عربية	6.2	2.5	8.7
ديون نادي باريس	1.4	12.8	14.2
جملة	**14.7**	**23.4**	**38.1**

المصدر: يوسف بطرس غالي، «اتفاق مصر في نادي باريس»، **كتاب الأهرام الاقتصادي**، العدد 118، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، تشرين الثاني/ نوفمبر 1997)، ص54.

وقد كان لعملية شطب جزء كبير من ديون مصر الخارجية، وإعادة جدولة نسبة كبيرة من رصيد الديون المستحقة عليها مقارنة بعمليات إعادة الجدولة التقليدية أثر كبير في تخفيض العبء على ميزان المدفوعات، وزيادة الاحتياطي من النقد الأجنبي إلى حوالي 20.5 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 1997، كما ساهم ذلك في حدوث عدة تطورات إيجابية للاقتصاد المصري في عامي 1996 و1997 أهمها:

1. توقيع مصر اتفاق المساندة مع صندوق النقد الدولي في تشرين الأول/ أكتوبر 1996، وبموجبه تم إسقاط الشريحة الثالثة من ديون مصر الخارجية.

2. تحسين الجدارة الائتمانية للاقتصاد المصري.

3. تفرغ الحكومة المصرية لإجراء تغيير هيكلي للاقتصاد المصري من خلال إقامة المشروعات العملاقة التي ستغير وجه الحياة في مصر مثل مشروع توشكى (دلتا النيل الجديدة)، وذلك من خلال ما سيترتب عليها من فرص العمل الجديدة وتوسيع القاعدة الإنتاجية.

4. اتخاذ الإجراءات اللازمة لبدء المرحلة الثالثة من إجراءات الإصلاح الاقتصادي عام 1997.

5. تحقيق الناتج المحلي الإجمالي (بتكلفة عوامل الإنتاج المحلي) معدلات نمو بلغت نحو 5٪ و5.3٪ في عامي 1995/ 1996 و1996/ 1997 على التوالي.

6. تمكين الحكومة المصرية من تسوية ديون خارجية بالجنيه المصري بلغت قيمتها الاسمية 3.2 مليار دولار أمريكي بنسبة خصم قدرها 46.3٪ من القيمة الاسمية؛ واستخدمت حصيلة تلك التسوية كما يلي: 50٪ منها للاستثمار في مصر، و40.8٪ تصدير سلع مصرية للخارج، و9.2٪ لمقابلة إنفاق محلي لجهات أجنبية مقابل العمل أو السياحة في مصر.

7. تخفيض رصيد المديونية الخارجية للاقتصاد المصري لتصل إلى 28.08 مليار دولار خلال العام 1996/ 1997 [5].

وقد أعادت ساحل العاج بتاريخ 24 نيسان/ إبريل 1998 جدولة نحو 1402 مليون دولار من ديونها الرسمية يرجع تاريخها إلى الأول من تموز/ يوليو 1983 [6].

أما عمليات إعادة الجدولة بنادي لندن فقد كانت قليلة خلال الفترة 1991 ـ 1995، نظراً لتركيز المصارف التجارية على الآليات الأخرى لإعادة الجدولة (مبادلة الديون)، حيث اقتصرت تلك العمليات على عمليتين لإعادة جدولة الديون التجارية للجابون (عام 1991 بمبلغ 75 مليون دولار وعام 1994 بمبلغ 187 مليون دولار)[7] وعمليتين للجزائر إحداهما عام 1992 بمبلغ 1500 مليون دولار والأخرى عام 1995 بمبلغ 3200 مليون دولار.

وخلال الفترة 1996 ـ 1998، تمت إعادة جدولة ديون تجارية مستحقة على كل من السنغال (بلغت 80 مليون دولار من خلال إعادة الشراء بسعر 8 سنتات للدولار)، و46 مليون دولار من الديون المستحقة على توجو (إعادة شراء بسعر 12.5 سنتاً للدولار)[8].

وأبرمت ساحل العاج في أيار/ مايو 1998 اتفاقاً مع المصارف التجارية لإعادة هيكلة وتخفيض الدين وخدمة الدين على مبالغ بلغت جملتها نحو 6.5 مليارات دولار من الديون الخارجية المستحقة عليها. وبموجب ذلك الاتفاق وافق الدائنون على مبادلة 159

مليون دولار أمريكي بسندات ذات سعر خصم 50٪ وبسعر فائدة متغيرة يرتفع من 2.5٪ في العامين الأول والثاني إلى سعر فائدة الليبور + 16/11٪ في الأعوام 11 حتى 30.

كما تم بموجب تلك العملية أيضاً مبادلة 1421 مليون دولار بسندات مدتها 20 عاماً منها 10 أعوام فترة سماح وبسعر فائدة يرتفع من 2٪ في الأعوام الأول حتى السابع إلى سعر الليبور + 16/11٪ في الأعوام 14 حتى 20. وتمت إعادة شراء 681.5 مليون دولار بسعر 24 سنتاً لكل دولار، وتمت تسوية 30 مليون دولار نقداً، وكذلك تمت مبادلة 867 مليون دولار بسندات مدتها 20 عاماً منها فترة سماح نصف عام، ويتم السداد على أقساط تدريجية، وتم إلغاء 3293 مليون دولار[9].

وتمت إعادة جدولة نحو 9960 مليون دولار لنحو 19 دولة أفريقية في الفترة 1996-1998، وذلك بموجب شروط نابولي وليون بنادي باريس وهي بنين وبوركينافاسو والكاميرون وأفريقيا الوسطى وتشاد وساحل العاج وجمهورية الكونجو وأثيوبيا وغينيا ومدغشقر ومالي وموزمبيق والنيجر ورواندا والسنغال وسيراليون وتنزانيا وأوغندا وجمهورية الكونجو الديمقراطية[10].

ثانياً: الانعكاسات المستقبلية لعملية إعادة جدولة الديون الرسمية المستحقة خلال الفترة 1995 – 2004

يتبين من خلال إعادة جدولة الديون الثنائية الرسمية المستحقة السداد خلال الفترة 1995-2004[11] طبقاً لموقف عبء الدين عام 1994، وبفرض إعادة الجدولة للدول الثلاث وفقاً للشروط التالية ما يلي:

1. إعادة الجدولة المتكررة سنوياً خلال الفترة 1995-2004.

2. المبلغ المجمد (المعادة جدولته) يعادل 100٪ من الأصل والفائدة المستحقة.

3. عدم إعادة جدولة ديون سبقت إعادة جدولتها بعد عام 1995.

4. عدم وجود مسحوبات جديدة خلال الفترة.

5. سعر الفائدة 11٪ وهو متوسط سعر الليبور الذي ساد خلال الفترة 1980 ـ 1994 [12].

6. فترة السداد 11 عاماً لكل من جمهورية الكونجو الديمقراطية وساحل العاج و9 أعوام بالنسبة إلى مصر، ويتم سداد عبء الدين على أقساط سنوية.

7. فترة السماح 5 أعوام.

وتلك الشروط هي متوسط شروط إعادة الجدولة للدول الثلاث خلال الفترة 1980 ـ 1994.

ومن خلال عمل جدول سداد لكل مبلغ من مبالغ الديون المستحقة خلال الفترة 1995 ـ 2004 لكل دولة من الدول الثلاث التي يوضحها الملحق (3 ـ 24)، تتضح المبالغ الإجمالية المستحقة نتيجة إعادة جدولة تلك المستحقات وفقاً لشروط إعادة الجدولة التي سبقت الإشارة إليها، وهو الأمر الذي يوضح لنا مدى جدوى تلك العمليات (إعادة الجدولة) في علاج أزمة الدين.

وبتطبيق الشروط السابقة نجد ما يلي:

1. أثر عمليات إعادة الجدولة على عبء الدين المستحق على جمهورية الكونجو الديمقراطية خلال الفترة 1995 ـ 2004:

أ. يتعادل عبء الدين المستحق في ظل إعادة الجدولة مع عبء الدين المستحق دون إعادة الجدولة في الربع الأول من عام 2000، ثم يتزايد بعد ذلك ويصل إلى أعلى معدل له عام 2006 نظراً لتزامن سداد عبء الدين (الأصل + الفائدة) الذي تمت إعادة جدولته خلال الأعوام 1995 ـ 2005 في آن واحد، ثم يأخذ عبء الدين في التراجع حتى ينتهي سداد كامل عبء الدين عام 2015 حيث يكون آخر مبلغ مستحق وقدره 39.5 مليون دولار، ثم يكون عبء الدين بحلول عام 2016 مساوياً للصفر.

ب . يبلغ إجمالي عبء الدين الثنائي الرسمي المستحق على جمهورية الكونجو الديمقراطية خلال الفترة 1995 ـ 2004 نحو 4489 مليون دولار، في حين يبلغ إجمالي عبء الديـن الذي يتم سداده في ظل إعـادة الجدولة بدءاً من عام 1996 (بالنسبة إلى الفوائد) وعام 2001 (بالنسبة إلى الأقساط) مبلغ 8748 مليون دولار؛ أي أن عبء الدين في ظل إعادة الجدولة قد تضاعف تقريباً طبقاً لقيمته المطلقة.

ج . وتوضح المساحة المحصورة بين منحنى عبء الدين المستحق ومنحنى عبء الدين في ظل إعادة الجدولة من عام 1995 وحتى عام 2000 أثر إعادة الجدولة في تخفيف عبء الدين، أما المساحة المحصورة بين منحنى عبء الدين في ظل إعادة الجدولة ومثيله المستحق دون إعادة الجدولة خلال الفترة 2000 ـ 2016 فتوضح أثر إعادة الجدولة في زيادة عبء الدين؛ ويوضح ذلك الشكل (5).

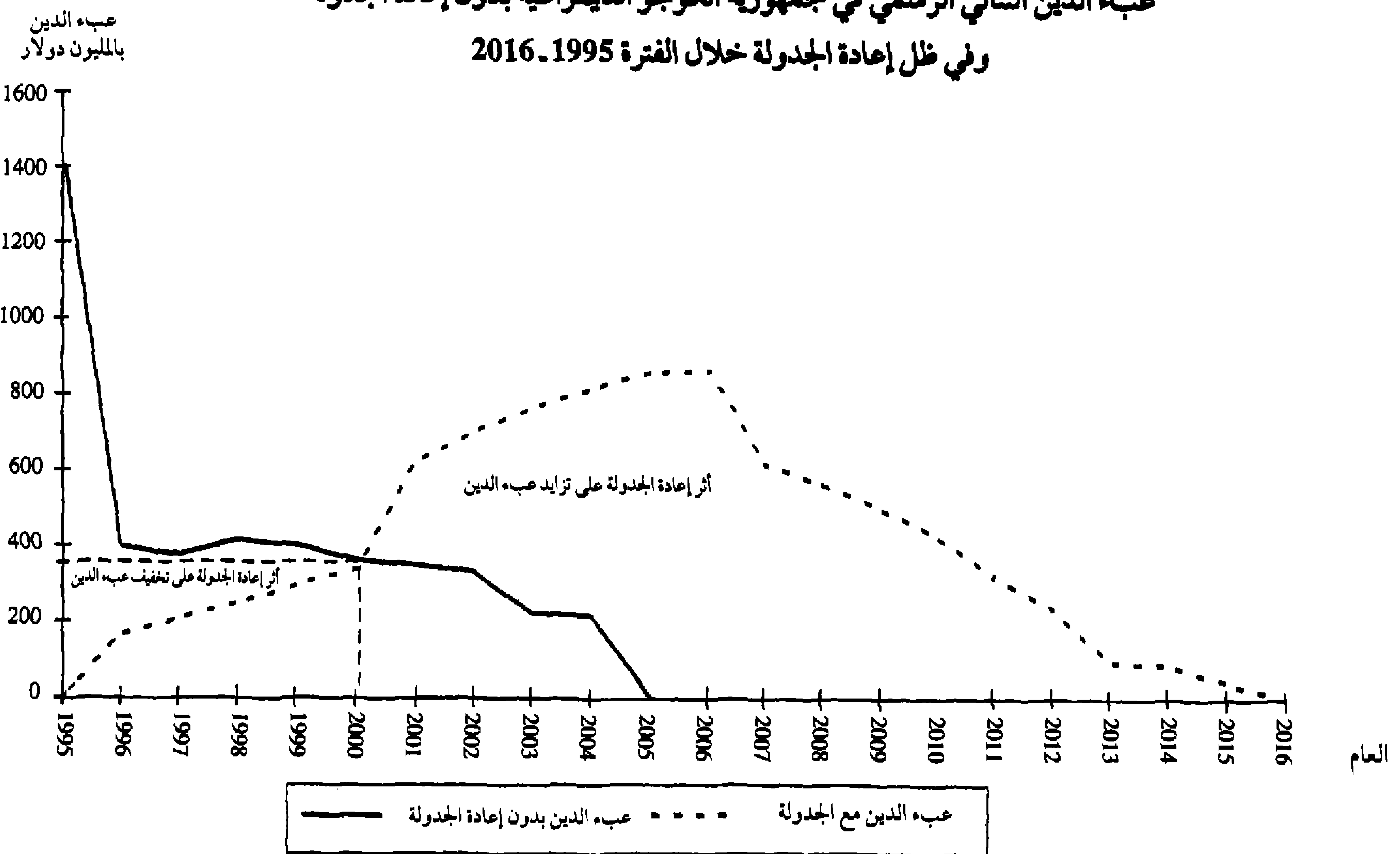
2 . أثر عمليات إعادة الجدولة على عبء الدين المستحق على ساحل العاج خلال الفترة 1995 ـ 2004؛ إذ يتعادل في ساحل العاج عبء الدين المستحق في ظل إعادة الجدولة مع عبء الدين المستحق دون إعادة الجدولة في النصف الأخير من عام 2002، كما يوضحها الشكل (6)، ثم يتزايد بعد ذلك ويصل إلى أعلى معدل له عام 2007، ثم يتراجع تدريجياً بدءاً من عام 2008 حيث يتراجع بنسبة 0.4٪ مقارنة بعام 2007، وبنسبة 24.4٪ عام 2012 مقارنة بعام 2011.

ويبلغ عبء الدين الرسمي الثنائي المستحق على ساحل العاج بصفة عامة خلال الفترة 1995 ـ 2004 مبلغ 5027 مليون دولار، ويبلغ عبء الدين المتوقع سداده – في ظل إعادة الجدولة – حتى نهاية عام 2015 نحو 9796.3 مليون دولار بزيادة قدرها 94.9٪؛ ويوضح ذلك الشكل (6).

3 . أثر عمليات إعادة الجدولة على عبء الدين المستحق على مصر خلال الفترة 1995 ـ 2004، حيث يتلاشى فيها أثر إعادة الجدولة في تخفيف عبء الدين قبل نهاية عام 2001؛ إذ يتعادل عبء الدين في ظل إعادة الجدولة مع مثيله دون إعادة الجدولة،

الشكل (5)

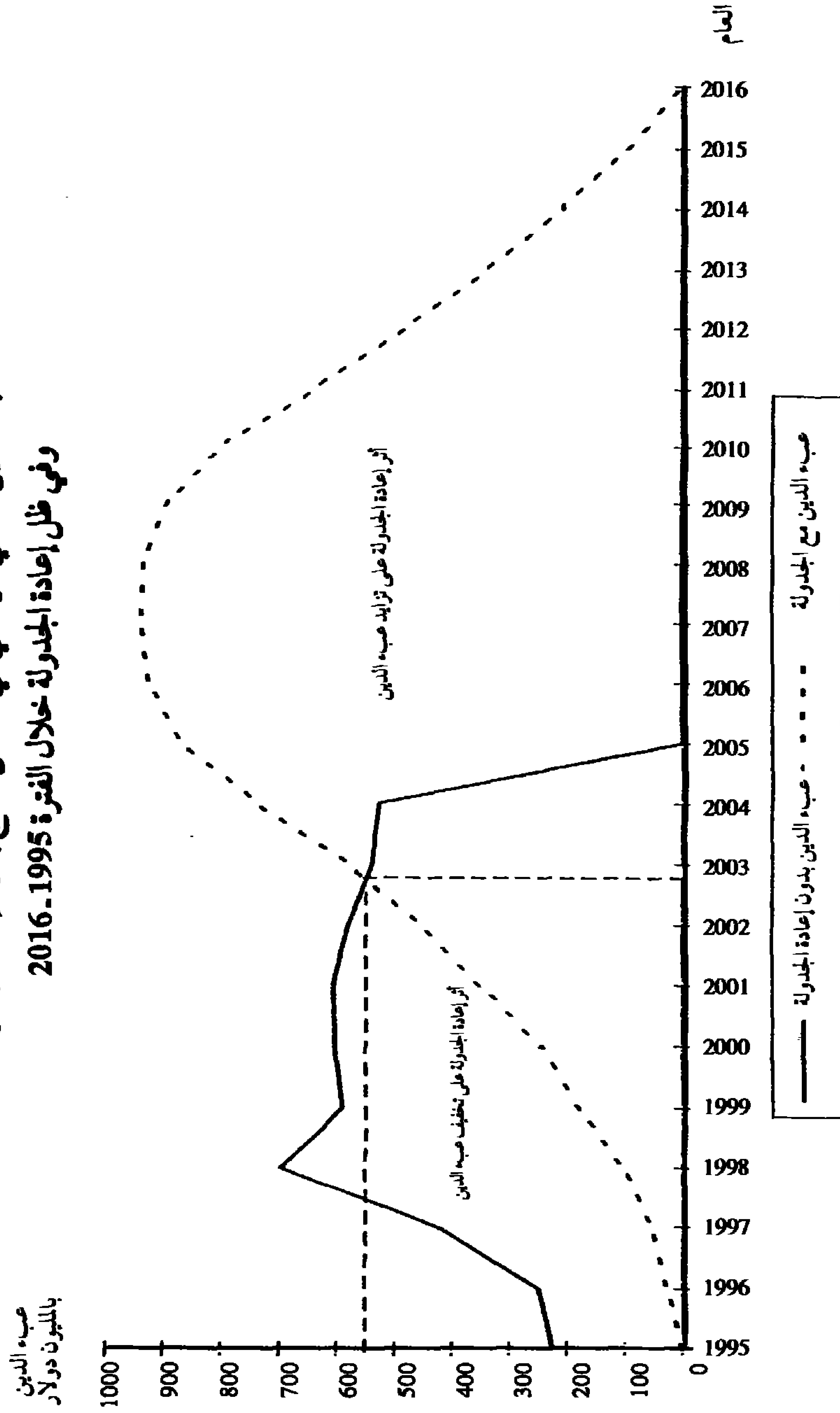
عبء الدين الثنائي الرسمي في جمهورية الكونجو الديمقراطية بدون إعادة الجدولة وفي ظل إعادة الجدولة خلال الفترة 1995ـ2016



المصدر : الملحق (10-2)

الشكل (6)

عبء الدين الثنائي الرسمي في ساحل العاج بدون إعادة الجدولة وفي ظل إعادة الجدولة خلال الفترة 1995-2016



المصدر: الملحق (2-10)

ويبدأ في التزايد قبل نهاية عام 2001 . ويصل عبء الدين في ظل إعادة الجدولة إلى أقصى معدل له عام 2005 حيث يبلغ 2632.4 مليون دولار، ثم يبدأ في التراجع حتى يتناقص الدين تدريجياً ويتلاشى تماماً عام 2014 .

ويصل عبء الدين المستحق السداد خلال الفترة 1995 ـ 2004 والذي يبلغ 14816 مليون دولار، نحو 27214.2 مليون دولار في ظل إعادة الجدولة خلال الفترة 1996 ـ 2013 بنسبة زيادة قدرها 83.7 طبقاً للقيمة المطلقة لعبء الدين .

ويوضح الشكل (7) أثر إعادة الجدولة على عبء الدين في مصر خلال الفترة 1995 ـ 2014 .

ومما سبق نجد أن أثر إعادة الجدولة في تخفيف عبء الدين يتلاشى اعتباراً من الربع الأول من عام 2000 بالنسبة إلى جمهورية الكونجو الديمقراطية، مقارنة بتلاشي هذا الأمر في نهاية عام 2002 بالنسبة إلى ساحل العاج، ونهاية عام 2001 بالنسبة إلى مصر .

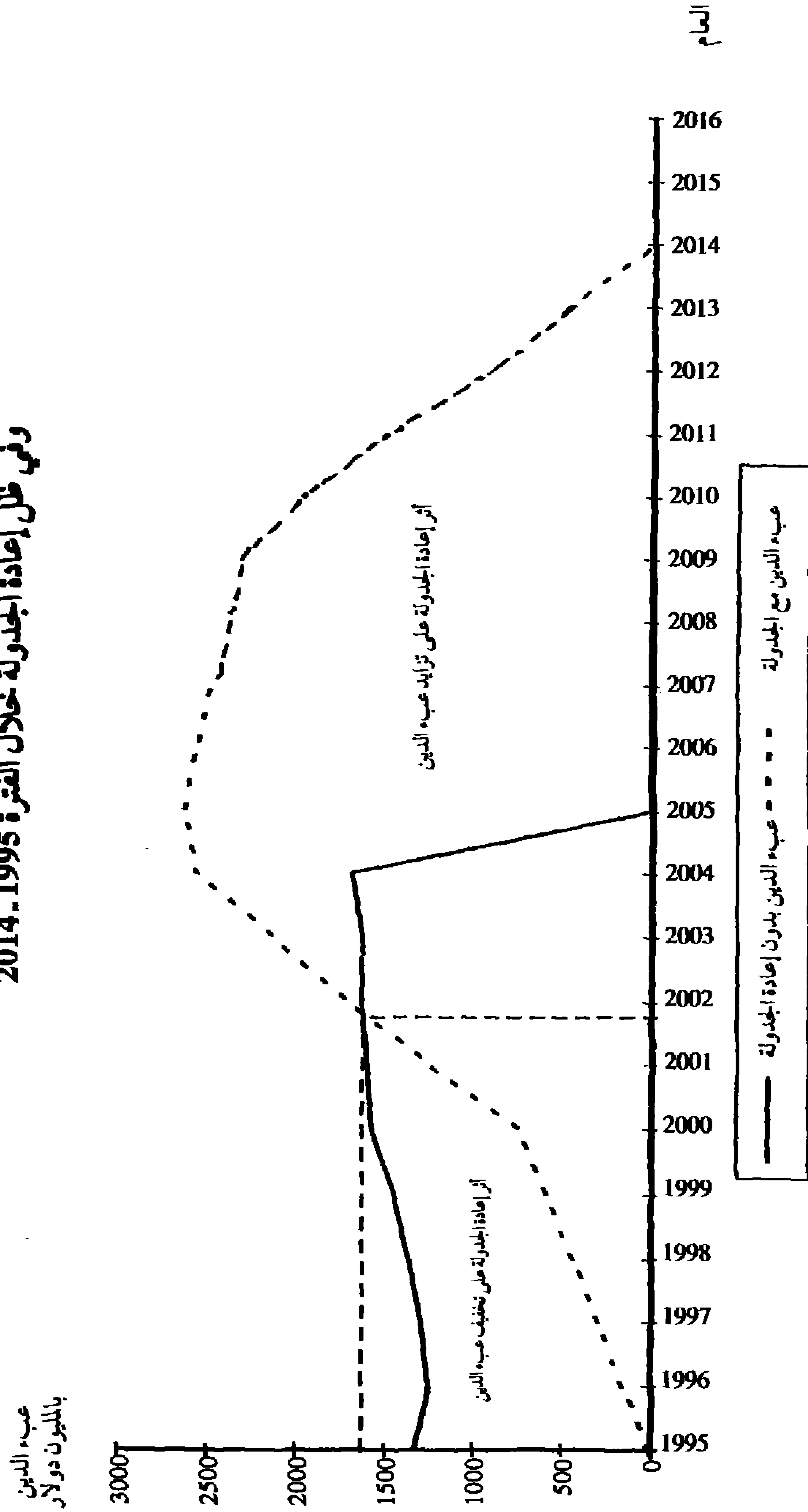
وبينما يصل عبء الدين في ظل إعادة الجدولة أقصى معدل له عام 2006 في جمهورية الكونجو الديمقراطية يصل ذلك العبء أقصى معدل له في عامي 2007 و2005 في كل من ساحل العاج ومصر على التوالي . كذلك تؤدي عمليات إعادة الجدولة إلى زيادة القيمة المطلقة لرصيد الدين بنحو 94.9٪ لكل من جمهورية الكونجو الديمقراطية وساحل العاج، وبنحو 83.7٪ بالنسبة إلى مصر .

كما أنه حتى يتعادل عبء الدين في ظل إعادة الجدولة مع عبء الدين دون إعادة الجدولة، فإن الأمر يستلزم إلغاء ما يتراوح بين 40 ـ 50٪ من رصيد الدين القائم بالدول الثلاث .

ومما سبق يتضح عدم جدوى تلك العمليات في علاج أزمة الدين، وكل ما تقدمه تلك العملية هو تخفيف مؤقت في عبء الدين، وسرعان ما يتلاشى أثرها ويتزايد عبء الدين نظراً لتزايد الدين مرة أخرى نتيجة عملية إعادة الجدولة والأعباء المصاحبة

الشكل (7)

عبء الدين الثنائي الرسمي في مصر بدون إعادة الجدولة وفي ظل إعادة الجدولة خلال الفترة 1995-2014



المصدر: الملحق (10-2)

لها . وهذا يعني أن على الدول الثلاث المعنية العمل بالدرجة الأولى على الوقاية من أزمة الديون الخارجية بدلاً من علاجها عن طريق إعادة الجدولة .

ويوضح الشكل (8) الأثر الإجمالي لإعادة الجدولة على تزايد عبء الدين بالقيمة المطلقة في الدول الثلاث خلال الفترة 1995 ـ 2016 .

ومع تطبيق سعر خصم قدره 10٪ نجد أن القيمة الحالية لمجموع عبء الدين المستحق حتى عام 2015 بالنسبة إلى الدول الثلاث تبلغ 4775.9، 5347.8، 15687.3 مليون دولار لكل من جمهورية الكونجو الديمقراطية، وساحل العاج ومصر على التوالي وبنسبة زيادة قدرها 6.4٪ بالنسبة إلى كل من جمهورية الكونجو الديمقراطية وساحل العاج، وبنسبة 5.9٪ بالنسبة إلى مصر .

أي أن عملية إعادة الجدولة للمبالغ المستحقة السداد خلال الفترة 1995 ـ 2004 لن تقدم أي عنصر منحة للدول الثلاث، والجدول (10 ـ 2) يوضح ذلك .

الجدول (10 ـ 2)
الآثار المترتبة على إعادة جدولة الديون الثنائية المستحقة على كل من جمهورية الكونجو الديمقراطية وساحل العاج ومصر خلال الفترة 1995 ـ 2004

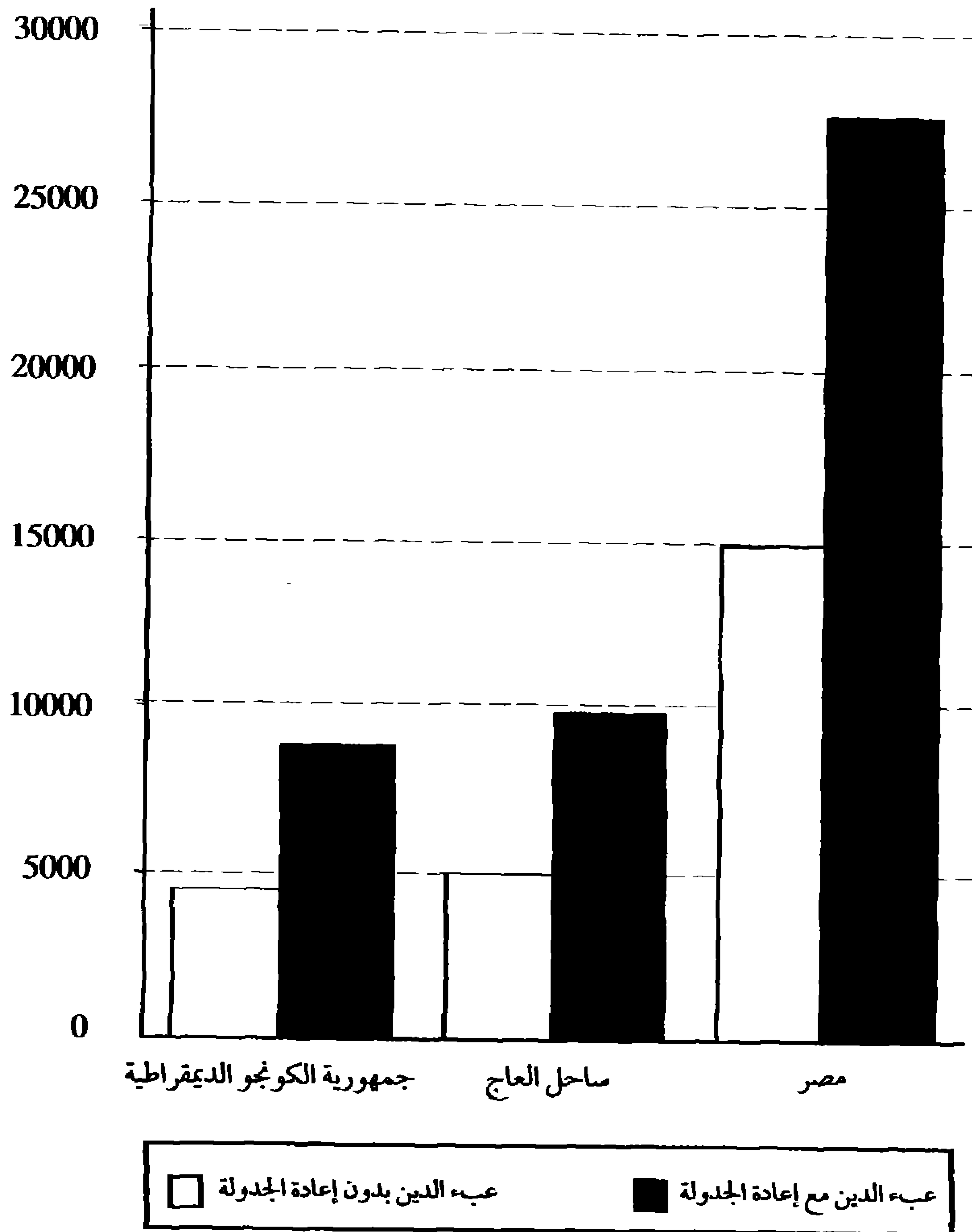
(مليون دولار أمريكي)

البيـان	جمهورية الكونجو الديمقراطية	ساحل العاج	مصر
قيمة عبء الدين المستحق خلال الفترة 1995 ـ 2004 (1)	4489	5027	14816
القيمة المطلقة لعبء الدين المستحق بعد إعادة جدولته والذي يستحق السداد حتى عام 2015 (2)	8748	9796.3	27214.2
القيمة الحالية لعبء الدين المستحق بعد إعادة جدولته (سعر الخصم = 10٪) (3)	4775.9	5347.8	15687.3
نسبة زيادة عبء الدين بالقيمة المطلقة (2 : 1)	94.9	94.9	83.7
نسبة زيادة عبء الدين وفقاً للقيمة الحالية (في حالة سعر الخصم = 10٪) (3 : 1)	6.4	6.4	5.9

المصدر : الملحق (10 ـ 3)

الشكل (8)

الأثر الإجمالي لإعادة جدولة الديون الثنائية خلال الفترة 1995 ـ 2016 في كل من جمهورية الكونجو الديمقراطية وساحل العاج ومصر



المصدر : الملحق (10-2)

المبحث الثاني

التطورات التي لحقت بممارسات نادي باريس خلال الفترة 1991 - 1999

أولاً: التسهيلات الجديدة للدول المنخفضة الدخل

نظراً للحاجة الماسة إلى مزيد من التسهيلات لإعادة جدولة الدين للدول المنخفضة الدخل، فقد وافق الدائنون في كانون الأول/ ديسمبر 1991 على تطبيق شروط جديدة تتمثل في:

1. **الأهلية:** مثل المتبع في شروط تورنتو.

2. **التغطية:** المتأخرات والاستحقاقات الراهنة لمدد 12 ـ 18 شهراً مع الاتفاق على أن ينظر في تخفيف عبء الدين بالنسبة إلى الرصيد المتبقي من الدين بعد فترة ثلاثة إلى أربعة أعوام.

3. **شروط السداد**

أ. ديون المساعدة الرسمية تعاد جدولتها على أساس طويل جداً.

ب. الديون الأخرى غير المتعلقة بمساعدة التنمية الرسمية يتم سدادها من خلال عدة خيارات:

الخيار الأول: إسقاط 50٪ من الدين وإعادة جدولة المتبقي بأسعار السوق، مدة السداد 23 عاماً[13] منها فترة سماح 6 أعوام مع تطبيق أسعار الفائدة السارية بالسوق.

الخيار الثاني: تخفيض خدمة الدين بنسبة 50٪ من صافي القيمة الحالية، مدة السداد 23 عاماً دون فترة سماح.

الخيار الثالث: إعادة الجدولة بأسعار السوق وبمدة سداد قدرها 25 عاماً مع فترة سماح 14 عاماً (مثل الخيار الثاني في شروط تورنتو).

4. ترتيبات المبادلة: وهي مثل النظام المتبع بموجب الشروط الجديدة للفئة الدنيا من الدول المتوسطة الدخل.

5. الدول المستفيدة: استفادت سبع دول من شروط إعادة الجدولة الجديدة حتى أيلول/ سبتمبر 1992، وهي أوغندا وبنين وبوليفيا وتنزانيا وتوجو وغينيا الاستوائية ونيكاراجوا، أما المبلغ الذي تم توفيره بناء على هذه الشروط فقد بلغ نحو 1.75 مليار دولار مع تحويل حوالي 45٪ من الديون غير الميسرة إلى منح.

وتجدر الإشارة إلى مطالبة أفريقيا بإلغاء[14] كافة الديون غير المتعلقة بمساعدة التنمية الرسمية على الدول المنخفضة الدخل (وفقاً لمقترحات رئيس وزراء بريطانيا السابق جون ميجور في ترينيداد)، أو تحويل رصيد تلك الديون إلى قروض بشروط ميسرة تشبه تلك المتعلقة بقروض هيئة التنمية الدولية (50 عاماً فترة سداد منها عشرة أعوام فترة سماح، ومصاريف خدمة بواقع 0.75٪).

ثانياً: شروط نابولي

أعلنت شروط نابولي (Naples Terms) في كانون الأول/ ديسمبر 1994 [15] وبدأ تطبيقها في بداية عام 1995، حيث أعادت نحو 12 دولة جدولة ديونها بموجب تلك الشروط منها 8 دول أفريقية هي الكاميرون وتشاد وغينيا وغينيا بيساو وموريتانيا والسنغال وتوجو وأوغندا. وتتلخص تلك الشروط في:

1. بالنسبة إلى الدين غير المتعلق بمساعدة التنمية الرسمية[16]

أ. الخيار التساهلي (Concessional option): للدولة الدائنة الخيار في إلغاء 67٪ من الدين المؤهل (على أساس صافي القيمة الحالية)، أو إعادة جدولة الدين على أساس أسعار فائدة مخفضة بدرجة كافية لتخفيض القيمة الحالية للدين بنحو 67٪. وقد تختار الدولة تنويع عملية تخفيض خدمة الدين، أو رسملة فائدة التأخير لنحو 50٪ من فائدة التأخير المستحقة في الأعوام الخمسة الأولى، وسدادها عبر 33 عاماً تشمل 8 أعوام فترة سماح دون فرض أسعار فائدة إضافية؛

والدين الذي لم يتم إلغاؤه بموجب خيار تخفيض الدين قد يتم دفعه عبر 23 عاماً تشمل ستة أعوام فترة سماح. وبموجب خيار تخفيض خدمة الدين، فإن الدين المجمد قد يسدد عبر 33 عاماً دون فترة سماح.

ب. الخيار غير الميسر للديون غير المتعلقة بمساعدة التنمية الرسمية: للدولة حق اختيار إعادة جدولة الدين المؤهل خلال فترة طويلة تصل إلى أربعين عاماً منها فترة سماح قدرها عشرون عاماً، ولكن بأسعار الفائدة السائدة بالسوق.

2. بالنسبة إلى ديون مساعدة التنمية

قد يتم الوفاء بها عبر 40 عاماً تشمل 16 عاماً فترة سماح، ولكن الدول الدائنة قد تختار الخيار غير الميسر، وقد تعيد جدولة دين مساعدة التنمية عبر 40 عاماً تشمل 20 عاماً فترة سماح، على ألا تتعدى الفائدة تلك الواردة باتفاق القرض الأصلي.

3. الأهلية

أن يقل نصيب الفرد من الدخل القومي بالدولة المعنية عن 500 دولار، أو أن تبلغ نسبة الدين إلى الصادرات 350٪، أما الدول المنخفضة الدخل الأخرى فتكون مؤهلة لإلغاء نحو 50٪ من الدين المؤهل أو المعادل لها من تخفيض خدمة الدين.

4. تخفيض رصيد الدين

بموجب تلك الشروط فإن تخفيض رصيد الدين خيار قائم ومصمم فقط للدول الأفقر التي تتجه لاستعادة أدائها الاقتصادي والمالي المرضي؛ ولكي تكون مؤهلة لتخفيض رصيد الدين فيجب أن تظهر توقعات ميزان مدفوعاتها تحسناً ملحوظاً من جراء تلك العملية، وأنها سوف تخرج من نطاق عمليات إعادة الجدولة بموجب تقديم هذا التخفيض في رصيد الدين، كذلك يجب أن يكون لدى الدول المعنية برنامج سار مع صندوق النقد الدولي، وأن تكون قد نفذت اتفاقيات نادي باريس مع كافة الدائنين بطريقة مرضية.

تمكن إعادة جدولة الدين المعادة جدولته سابقاً بموجب شروط تورنتو مادام نادي باريس يرى أن ذلك من شأنه أن يسد فجوة المدفوعات للدولة المعنية .

ثالثاً: الدعوة إلى إلغاء الديون أو تخفيض أعبائها من خلال الآليات المختلفة

نتيجة لما تبين من قصور الجهود المبذولة لعلاج أزمة الديون الأفريقية حتى نهاية الثمانينيات فقد ظهرت العديد من المبادرات التي تدعو إلى إلغاء الديون أو تخفيضها ومنها على سبيل المثال :

1 . المبادرة الفرنسية[17]

بدأ تطبيقها على الديون المستحقة ابتداء من عام 1990 ، وتقضي تلك المبادرة بإلغاء نحو 2440 مليون دولار من الديون الرسمية المستحقة على نحو 35 دولة من أفقر الدول في العالم لفرنسا ما نسبته 43٪ من إجمالي الدين المستحق لفرنسا على تلك الدول . وأعلنت فرنسا في مؤتمر القمة الفرنسية الأفريقية عام 1990 تخفيضها أعباء الفوائد بمقدار النصف للدول الأفريقية المتوسطة الدخل (الكاميرون والكونجو وساحل العاج والجابون) .

2 . المبادرة الأمريكية[18]

وهي المتعلقة بإلغاء بعض الديون الرسمية المستحقة على دول أفريقيا جنوب الصحراء (نحو 16 دولة) بمبلغ يصل لنحو مليار دولار تشكل نحو 20٪ من ديون الولايات المتحدة الأمريكية على الدول المستفيدة ونحو 1٪ من إجمالي مديونية أفريقيا جنوب الصحراء ، وتشمل تلك الدول الكاميرون وساحل العاج وغانا وغينيا وكينيا ومدغشقر ومالاوي ومالي والنيجر ونيجيريا والسنغال والصومال وتنزانيا وأوغندا وجمهورية الكونجو الديمقراطية .

وقد قامت[19] الولايات المتحدة الأمريكية بالفعل بإلغاء نحو 735 مليون دولار مستحقة على 12 دولة أفريقية ، وكانت جمهورية الكونجو الديمقراطية أكبر دولة

مستفيدة من هذا الإلغاء (نحو 191.2 مليون دولار)، وكينيا (174.8 مليون دولار) وغانا (114 مليون دولار).

3. المبادرة البلجيكية[20]

وهي المتعلقة بإلغاء جزء من الديون التجارية والديون الرسمية العامة المستحقة على جمهورية الكونجو الديمقراطية ونحو 12 دولة أفريقية أخرى منها مبلغ 280 مليون دولار مستحقة على جمهورية الكونجو الديمقراطية، أما الدول الأخرى المستفيدة من المبادرة (من خلال إلغاء نحو 51 مليون دولار من ديونها) فقد شملت كلاً من بنين وبوروندي وجزر القمر وزامبيا وكينيا وليبيريا ومدغشقر وموزمبيق والنيجر ورواندا والسنغال وتنزانيا.

كما قدم[21] بتينو كراكسي رئيس وزراء إيطاليا الأسبق، الذي عيّنه الأمين العام للأمم المتحدة ممثلاً شخصياً له لشؤون الدين، تقريراً للأمين العام في 23 تشرين الأول/ أكتوبر 1990 طالب فيه جميع الدائنين من مصارف وحكومات ومؤسسات متعددة الأطراف بضرورة أن تشترك جميعاً في تخليص الدول والمناطق النامية من أزمة الديون. وبموجب مقترحات كراكسي لتخفيف الدين، قسمت الدول المدينة إلى مجموعات حسب دخل الفرد، وطالب باتخاذ أشكال جديدة من التنازل عن الديون (مثل الشطب الكامل لديون المساعدة الإنمائية الرسمية، وتحويل الديون الثنائية غير الميسرة إلى ائتمانات طويلة الأجل بشروط ميسرة) بالنسبة للدول المنخفضة الدخل التي يصل نصيب الفرد فيها 545 دولاراً سنوياً، كما اقترح التقرير طرقاً أخرى عديدة لتخفيف الدين بالنسبة إلى مجموعات الدول الأخرى.

كما دعت[22] منظمة الوحدة الأفريقية إلى ضرورة اتخاذ الخطوات التالية للتخفيف من مشكلة المديونية الأفريقية:

1. إنشاء مؤسسة أو وكالة دولية لشراء الديون تحت إشراف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وذلك لشراء ديون المصارف التجارية الحالية على أفريقيا بتخفيضات كبيرة تعكس أسعار السوق.

2. أن يتم تمويل هذه العمليات جزئياً من المساهمات الطوعية للدول المتقدمة ومن موارد خارج التسهيلات المقدمة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (دون مشروطية، أو تخفيفها).

3. قيام الدول الدائنة بتخفيض أسعار الفائدة وذلك للحيلولة دون زيادة تراكم ديون أفريقيا.

وقد أكد[23] رؤساء الدول والحكومات الأفريقية أثناء مؤتمر القمة الأفريقي الثامن والعشرين المنعقد في داكار بالسنغال في الفترة 1 ـ 3 تموز/ يوليو 1992، ضرورة عقد المؤتمر الدولي للبحث في السبل الكفيلة بحل المديونية الأفريقية، نظراً لاستمرار تفاقم الأزمة رغم برامج الإصلاح التي اضطلعت بها الدول الأفريقية.

كذلك فقد أكد مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية[24] المنعقد في دورته العادية التاسعة والعشرين في القاهرة خلال الفترة 28 ـ 30 حزيران/ يونيو 1993 خطورة وضع مشكلة الديون الأفريقية، وطالب المجتمع الدولي بضرورة تعزيز الآليات القائمة وإنشاء آلية جديدة لمعالجة الديون الأفريقية على نحو إيجابي.

كما ناشدت الجمعية العامة للأمم المتحدة[25] (في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي لأفريقيا في التسعينيات) المجتمع الدولي بضرورة اتخاذ تدابير إضافية لتخفيف عبء الدين، تشمل إسقاط الديون التجارية المستحقة على القطاع الخاص ومبادلة الديون مقابل حقوق الملكية، وإعادة شراء الديون، وتحويل الديون مقابل تنفيذ برامج البيئة.

وتم خلال الفترة 23 ـ 25 أيلول/ سبتمبر 1997، التي شهدت الاجتماعات السنوية المشتركة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتعمير والإنشاء، إقرار برنامج لتخفيف الديون على الدول المنخفضة الدخل والتي اضطلعت ببرامج للإصلاح الهيكلي. ويهدف البرنامج إلى مساعدة الدول المدينة التي حققت تقدماً كبيراً في الإصلاحات الاقتصادية، من خلال تقديم إعفاءات على الديون المستحقة عليها؛ وتمت الموافقة على انضمام أوغندا وبوركينا فاسو إلى البرنامج، كما أن ساحل العاج

وموزمبيق مؤهلتان للحصول على مساعدات ضمن البرنامج . ووفقاً لما صرّح به كبير مسؤولي البنك الدولي فإنه يتوقع عام 2000 أن يتم ضم 20 دولة إلى هذا البرنامج[26] .

وتجدر الإشارة إلى تجدد المبادرات الفرنسية والأمريكية خلال العامين 1998 و1999 الخاصة بالدعوة إلى إلغاء الديون عن الدول المنخفضة الدخل المثقلة بالمديونية وخاصة الدول الأفريقية ، كما استفاد العديد من الدول المنخفضة الدخل من تسهيل هيئة التنمية الدولية لتخفيض الديون .

وقدمت الدول السبع الصناعية الكبرى وروسيا في القمة التي عقدتها في كولونيا في حزيران/ يونيو 1999 مبادرة جديدة طموحة تهدف إلى إسقاط ما يصل إلى 70 مليار دولار من الديون المدنية لنحو 33 دولة ، على أن يشارك في تمويل تلك الخطة صندوق النقد الدولي – من خلال بيع عشر احتياطياته من الذهب – والبنك الدولي ، وكذلك مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية الأخرى ، وإن كانت الشواهد تؤكد صعوبة تمويل تلك الخطة من جانب الأطراف المشاركة فيها كافة .

الخاتمة

تناول الكتاب بالدراسة والتحليل أزمة الديون الخارجية في الدول العربية والأفريقية من خلال عشرة فصول تناولت تطور حجم الدين وهيكله بالدول العربية والأفريقية، وتطور حجم الديون الخارجية المعادة جدولتها وأسباب الأزمة وآثارها على التنمية الاقتصادية في تلك الدول، وكذلك ما واجه تلك الدول من صعوبات أثناء مفاوضاتها لإعادة جدولة ديونها الخارجية التي عجزت عن سدادها، والآثار التي ترتبت على عمليات إعادة الجدولة، مع الوقوف على آليات عمليات إعادة الجدولة بكل من نادي باريس ونادي لندن.

وقد تبين تزايد حجم الدين وتشوه هيكله في الكثير من الدول العربية والأفريقية، كما توضح أن الالتجاء إلى إعادة جدولة الديون الخارجية في الدول العربية والأفريقية قد جاء نتيجة تزايد حجم الدين وتفاقم أعبائه وتشوه هيكله، وعدم جدوى الجهود المبذولة والمبادرات المطروحة لحل قضية المديونية، حيث ركزت تلك المبادرات على معالجة الديون التجارية المستحقة على دول أمريكا اللاتينية، وذلك بهدف منع انهيار النظام المصرفي بالدول الغربية.

كما ظهر واضحاً من البحث أن الدافع نحو تلك العملية هو المصلحة المشتركة لكلا الطرفين المدين والدائن في الوصول إلى اتفاق حول إعادة الجدولة، حيث إن العقوبات أو الجزاءات التي يتحملها المدين من جراء التوقف عن السداد لا تمثل بالضرورة المكاسب التي يجنيها الدائن. كما أن تخفيف عبء الدين من خلال إعادة الجدولة قد يسمح للمدين بزيادة استثماراته ومن ثم زيادة دخله وقدرته على السداد مستقبلاً، الأمر الذي يعود بالنفع على الدائن من خلال حصوله على مستحقاته من المدين؛ أي أن سلوك الدائن في تلك العملية يكون نابعاً من محاولته تعظيم قيمة مطالباته مقارنة بالمدين، الذي يكون سلوكه نابعاً من محاولة تجنب العقوبات التي يمكن أن تفرض عليه من جراء التوقف عن سداد الدين دون الاتفاق على إعادة الجدولة.

وقد صاحب عملية إعادة الجدولة العديد من الصعوبات التي تمثلت في كثرة المفاوضات اللازمة لعملية إعادة الجدولة، واختلاف وجهات نظر الأطراف المتفاوضة حول تفاصيل عملية إعادة الجدولة، حيث تستلزم تلك العملية مفاوضات مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، للاتفاق على برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي، والمفاوضات المتعلقة بالخطوط العريضة لشروط إعادة جدولة الديون المستحقة لدائني نادي باريس، ومفاوضات نادي لندن لإعادة جدولة الديون التجارية، والمفاوضات مع الدائنين الآخرين الذين لا تنطبق عليهم شروط نادي باريس، والمفاوضات مع المجموعات الاستشارية الخاصة بتنسيق برامج المعونة، والمفاوضات مع المقرضين الثنائيين للحصول على تمويل جديد، والمفاوضات مع الهيئات والمؤسسات التمويلية المتعددة الأطراف الأخرى بخلاف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

هذا بالإضافة إلى الصعوبات العديدة التي صاحبت عملية المفاوضات الثنائية التي تلي مفاوضات نادي باريس لتوقيع الاتفاقيات الثنائية مع كل دولة دائنة على حدة. وقد زاد من حدة الصعوبات التي صاحبت مفاوضات إعادة الجدولة عدم الإعداد الجيد لتلك المفاوضات من قبل الدولة المدينة، وعدم وجود قاعدة بيانات شاملة ودقيقة عن حجم الدين، بالإضافة إلى إجراء العديد من تلك المفاوضات بطريقة منفصلة وفي آن واحد، الأمر الذي يضع المزيد من الضغوط على الفئة القليلة من المحللين الماليين والاقتصاديين بالدول المدينة لدرجة أنهم أصبحوا يقضون أغلب أوقاتهم في مفاوضات متعلقة بالدين، مما لا يترك معه وقتاً كافياً للتركيز على الأمور الاقتصادية الأخرى.

وقد أوضح البحث عدم جدوى إعادة الجدولة في علاج أزمة الديون الخارجية بالدول النامية بصفة عامة والدول الثلاث بصفة خاصة، وظهر ذلك واضحاً من زيادة عدد الدول التي لجأت إلى إعادة الجدولة، وتكرار تلك العملية أكثر من مرة للدولة الواحدة بما فيها الدول الثلاث موضوع الدراسة، ووصلت في بعضها إلى أكثر من عشر مرات، إضافة إلى زيادة المبالغ المعادة جدولتها عاماً بعد آخر وتزايد صافي المديونية رغم عمليات إعادة الجدولة.

وقد أرجعت الدراسة أوجه القصور في جدوى إعادة الجدولة لعلاج مشكلة المدفوعات الخارجية إلى ثلاثة عوامل رئيسية، الأول يتعلق بطبيعة عملية إعادة الجدولة، والثاني بالظروف الدولية، والثالث بالظروف المحلية بالدولة المدينة نفسها.

ففيما يتعلق بأوجه القصور التي ترتبط بطبيعة عملية إعادة الجدولة فإنها تتمثل في:

1. عدم وجود قواعد رسمية لعملية إعادة الجدولة، وذلك لعدم صحة تشخيص أزمة الدين والنظر إلى تلك المشكلة كأزمة طارئة، والإصرار على معالجة الأزمة على أساس كل حالة على حدة، وعدم وضع إطار شامل لمعالجة كافة الديون مرة واحدة، حيث يتم فصل الديون التجارية عن الديون الرسمية، وهو الأمر الذي يؤدي إلى حدوث لبس كبير لدى الدولة المدينة، وضياع الكثير من الجهد والوقت في المفاوضات المطولة التي تستهلك وقت كبار المسؤولين والفئة القليلة من المحللين الماليين والاقتصاديين بالدول المدينة؛ الأمر الذي لا يترك لهم وقتاً كافياً للتركيز على القضايا الاقتصادية الأخرى، حتى إن تلك الدول أصبحت في مفاوضات شبه دائمة فيما يتعلق بشؤون الدين.

2. تأخر نادي باريس في التدخل لعلاج الأزمة حتى اللحظة الأخيرة، حيث لا يتدخل إلا عندما يصبح التقصير في السداد أمراً حتمياً بعدما تكون الدولة قد استنفدت كافة وسائلها الممكنة لعلاج الأزمة، وهو الأمر الذي يزيد المشكلة تعقيداً. كما أن نادي باريس يكون معنياً أكثر بنتائج الأزمة بدلاً من محاولة القضاء على أسبابها، ومن ثم يكون التركيز على علاج الأزمة وليس الوقاية منها.

3. أنه كثيراً ما تبنى إعادة الجدولة على عدد من الافتراضات والتقديرات الخاطئة نظراً لعدم دقة البيانات والتقديرات المتعلقة بحجم القروض والالتزامات المترتبة عليها، وكذا أسعار الصادرات الرئيسية للدول المدينة.

4. قصر الفترة التي يجمد فيها الدين وتعاد جدولته، وذلك لرغبة الدائنين في إبقاء المدين تحت السيطرة في الأجل القصير في ضوء برامج التثبيت مع الصندوق، هذا

بالإضافة إلى أن معظم المبالغ المعادة جدولتها هي في الأصل متأخرات واجبة السداد على الدول المدينة، ومن ثم يكون اللجوء المتكرر إلى إعادة الجدولة وما تضيفه كل عملية جديدة من أعباء إلى حجم الدين نظراً للشروط التجارية التي يتم بناء عليها إعادة الجدولة، وخاصة قبل قمة تورنتو.

5. أنه رغم التحسينات التي أجريت على ممارسات نادي باريس لإعادة الجدولة فهي لا تتماشى مع مطالب أفريقيا التي تدعو إلى فترة سداد للدين قدرها 50 عاماً منها عشرة أعوام فترة سماح (مثل شروط قروض صندوق التنمية الأفريقي). كما أن الشروط التي تمت تلك العملية بناء عليها لم تراع التوازن بين عبء الدين والقدرة على السداد عكس ما حدث في إعادة الجدولة لألمانيا عام 1953 وإندونيسيا عام 1970، والتي أعادت جدولة ديونها بشروط سخية للغاية راعت قدرتها على السداد من خلال التركيز على السياسة التوسعية بدلاً من الانكماشية؛ وذلك عن طريق التركيز على بناء قدرة الإنتاج المحلي وزيادة التصدير بهدف استعادة الجدارة الائتمانية في الأجل الطويل.

أما فيما يتعلق بأوجه القصور التي ترجع إلى العوامل الدولية فقد تمثل أهمها في:

1. قصور رؤية مؤسسات بريتون وودز فيما يتعلق بمسببات أزمة الديون ونتائجها حيث:

أ. يرى صندوق النقد الدولي أن مشكلة المديونية مشكلة مؤقتة، وترجع لأسباب داخلية بالدرجة الأولى (فائض الطلب)، في الوقت الذي ترى فيه الدول الأفريقية أنها مشكلة هيكلية، وترجع لأسباب خارجية بالدرجة الأولى، وقد كان لتعارض وجهات النظر هذه أثره في إثارة العديد من الخلافات حول انتهاج السياسات الخاصة بمعالجة المشكلة وتوقيتها وتنفيذها.

ب. تركز هدف مؤسسات بريتون وودز بالدرجة الأولى على استعادة قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها الخارجية في المدى القصير (من خلال السياسات الانكماشية) بصرف النظر عن اعتبارات التنمية الطويلة الأجل، وهو ما يعني

أن تلك المؤسسات لا تراعي المشكلات الهيكلية للاقتصاد الأفريقي، والتي لا يمكن حلها إلا في الأجل الطويل.

ج. يتبين عدم جدوى التسهيلات التي قدمها الصندوق للتجاوب مع الأزمة وبصفة خاصة تسهيلات التكيف الهيكلي والتكيف الهيكلي المعزز نظراً لمشروطيتها المعقدة من جهة، ومن جهة أخرى فإنها لا تأخذ في الاعتبار القيود السياسية والاجتماعية والأهداف غير المالية لعملية التنمية.

د. أهمل الصندوق – ولفترة طويلة من الوقت – أحد العناصر الأساسية لحل أزمة الدين وهو عمليات تخفيض الديون الطوعية من قبل الدائنين نظراً لضخامة وثقل أعبائها.

2. عدم وضع أي ترتيبات مجدية للتخفيف من الديون المتعددة الأطراف التي أصبحت أحد المكونات الرئيسية لمشكلة الدين.

3. زيادة استنزاف الموارد الاقتصادية للدول النامية بصفة عامة، والذي ضاعفها انتهاج تلك الدول لسياسات التثبيت والتكيف الهيكلي، فقد كانت تدفقات الموارد بكافة أشكالها إلى الدول الثلاث خلال الثمانينيات عكسية بلغت 2740، 9050، 12141 مليون دولار لكل من جمهورية الكونجو الديمقراطية، وساحل العاج، ومصر، على التوالي.

4. تدهور شروط التجارة بالدول النامية.

أما ما يتعلق بالعوامل التي ترجع إلى الدول الثلاث فمن أهمها تشوه هيكل الاقتراض الخارجي، وسوء التوزيع القطاعي للقروض، وعدم كفاءة تخصصها على المشروعات المختلفة، وسوء استغلال الموارد المتاحة، وعدم الاستقرار والفساد الذي وصل إلى قمة مستوياته (الفساد الرئاسي) في جمهورية الكونجو الديمقراطية.

وفي محاولة استطلاع للرؤية المستقبلية لجدوى عملية إعادة جدولة الديون المستحقة السداد خلال الفترة 1995-2004 في حالة إعادة جدولتها وفقاً للشروط التي سادت

خلال الفترة 1980 ـ 1994 ، فقد أوضح البحث زيادة الأعباء المترتبة على تلك العملية بنحو 94.9٪ ، 94.9٪ ، 83.7٪ بالقيمة المطلقة وبنسبة 6.4٪ ، 6.4٪ ، 5.9٪ بالقيمة الحالية (بافتراض سعر خصم قدره 10٪) لكل من جمهورية الكونجو الديمقراطية ، وساحل العاج ، ومصر على التوالي .

وقد خلص البحث إلى أنه حتى تؤتي عملية إعادة الجدولة أُكُلَها ، فيجب أن تقترن ببيئة خارجية مواتية تعمل على ضمان أسعار عادلة ومجزية لصادرات الدول المدينة مع ضمان زيادتها ونموها بصفة مستمرة ، بالإضافة إلى ضرورة زيادة تدفقات المعونة الميسرة بحيث يكون هناك انتقال صاف للموارد في الدول المدينة مع حتمية العمل على تحسين كفاءة استخدام الموارد الخارجية والمحلية المتاحة لتلك الدول ، وتحسين نظم إدارة الدين القائم وكذا شروط عمليات إعادة الجدولة وممارساتها ، الأمر الذي يساهم في تحسين مؤشرات الأداء الاقتصادي ، ومن ثم زيادة قدرة الدولة على السداد .

ومجمل القول فإنه لعلاج مشكلة الدين يجب التركيز على سبل الوقاية منها وليس علاجها من خلال إعادة الجدولة ، حيث إن قدرة الدولة على السداد لا تتوقف على المؤشرات المالية فحسب (عجز الحساب الجاري أو التوازن الحسابي لميزان المدفوعات أو مؤشرات عبء الدين) ، ولكنها تعتمد بصفة عامة على الأداء الاقتصادي الكلي ، والظروف الاقتصادية بصفة عامة والاستقرار السياسي والاجتماعي ، وذلك وفقاً لما أوضحته الدراسات السابقة في هذا المجال .

الملاحق الإحصائية

الملحق (2-1)

تطور هيكل الدين طبقاً لمصادره المختلفة في كل من جمهورية الكونجو الديمقراطية وساحل العاج ومصر خلال الفترة 1980-1990

(مليون دولار أمريكي)

البيـــان	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990
جمهورية الكونجو الديمقراطية - إجمالي رصيد الدين	4960	4916	5078	5321	5275	6171	7190	8752	8549	9202	10215
إجمالي الديون الطويلة الأجل	4261	4239	4072	4433	4284	4958	5917	7205	6929	7934	8951
أولاً: ديون رسمية عامة مضمونة	4261	4239	4072	4433	4284	4958	5917	7205	6929	7934	8951
1. دائنون رسميون	2680	2881	2792	3464	3406	4070	5031	6318	6083	7056	8063
%	62.9	68	68.6	78.1	79.5	82.1	85	87.7	87.8	88.9	90.1
أ- متعددة الأطراف	333	463	388	450	473	603	826	1212	1388	1576	1874
%	12.4	16.1	13.9	13	13.9	14.8	16.4	19.2	22.8	22.3	23.2
- ميسرة	205		274	341	389	490	641	951	1077	1219	1411
%	61.6		70.6	75.8	82.2	81.3	77.6	78.5	77.6	77.3	75.3
- غير ميسرة	127		114	108	84	113	185	260	311	357	462
ب- ثنائية	2347	2418	2404	3015	2933	3467	4205	5106	4695	5480	6189
%	87.6	83.9	86.1	87	86.1	85.2	83.6	80.8	77.2	77.7	76.8
- ميسرة	685		826	817	803	872	993	1151	945	1395	1689
%	29.2		34.4	27.1	27.4	25.2	23.6	22.5	20.1	25.5	27.3
2. ديون خاصة	1582	1357	1280	969	878	888	886	887	845	878	889
ثانياً: ديون خاصة غير مضمونة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
إجمالي الديون المستحقة للبنوك التجارية	553	-	531	509	540	544	541	538	518	520	524
%	13	-	13	11.5	12.6	11	9.1	7.5	7.5	6.6	5.9
ساحل العاج											
إجمالي رصيد الدين	5848	6608	7862	7819	8106	9745	11087	13554	13994	15683	18079
إجمالي الديون الطويلة الأجل	4724	5072	6221	6263	6830	8347	9624	11574	11647	12496	14560
أولاً: ديون رسمية عامة مضمونة	4310	4470	5063	4896	4841	5778	6669	8310	7947	8425	10188
%	91.2	88.1	81.4	78.2	70.9	69.2	69.3	71.8	68.2	67.4	70
1. دائنون رسميون	1230	1153	1461	1677	1961	2653	3396	4863	4826	5278	7096
%	28.5	25.8	28.9	34.3	40.5	45.9	50.9	58.5	60.7	62.6	69.7
أ- متعددة الأطراف	524	596	781	941	972	1206	1553	2254	2143	2163	2696

تابع الملحق (1.2)

البيــــان	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990
%	42.6	51.7	53.5	56.1	49.6	45.5	45.7	46.3	44.4	41	38
- ميسرة	96		142	131	117	140	166	209	195	200	242
- غير ميسرة	428		639	810	855	1067	1388	2045	1948	1963	2454
ب - ثنائية	706	557	680	736	989	1446	1843	2609	2683	3116	4400
%	57.4	48.3	46.5	43.9	50.4	54.5	54.3	53.7	55.6	59	62
- ميسرة	351		332	237	367	470	639	861	789	1037	1996
%	49.7		48.8	45.8	37.1	32.5	34.7	33	29.4	33.3	45.4
2. ديون خاصة	3080	3317	3602	3219	2880	3126	3273	3447	3120	3147	3092
%	71.5	74.2	71.2	65.7	59.5	54.1	49.1	41.5	39.3	37.4	30.3
ثانياً: ديون خاصة غير مضمونة	414	602	1158	1367	1989	2569	3955	3264	3700	4071	4372
%	8.8	11.9	18.6	21.8	29.1	30.8	30.7	28.2	31.8	32.6	30
إجمالي الديون المستحقة للمصارف التجارية	2062	-	3487	3467	3963	4772	5362	5947	6244	6663	7083
%	43.6		56.1	55.4	58	57.2	55.7	50.5	53.6	53.3	48.6
مصر - إجمالي رصيد الدين	20915	22572	29525	32459	35501	42135	46338	52016	52486	51498	40104
إجمالي الديون الطويلة الأجل	16477	19299	24197	27013	29507	35728	38992	45414	45535	43578	35318
أولاً: ديون رسمية عامة مضمونة	16212	18979	23742	26413	28957	34978	38045	44316	44404	42497	34318
%	98.4	98.3	98.1	97.8	98.1	97.9	97.6	97.6	97.5	97.5	97.2
1. دائنون رسميون	14061	15937	19732	21855	24113	28513	30495	37129	37563	35516	26584
%	86.7	84	83.1	82.7	83.3	81.5	80.2	83.8	84.6	83.6	77.5
أ. متعددة الأطراف	2625	3296	3083	3385	3465	3895	4462	5298	5173	5273	3743
%	18.7	20.7	15.6	15.5	14.4	13.7	14.6	14.3	13.8	14.8	14.1
- ميسرة	1901	-	2152	2324	2413	2492	2551	2795	2780	2847	1443
%	72.4	-	69.8	68.7	69.6	64	57.2	52.8	53.7	54	38.6
- غير ميسرة	725	-	931	1062	1052	1403	1911	2503	2393	2426	2301
ب. ثنائية	11435	12641	16650	18469	20648	24618	26033	31831	32390	30243	22841
%	81.3	79.3	84.4	84.5	85.6	86.3	85.4	85.7	86.2	85.2	85.9
- ميسرة	7731	-	8760	8872	9218	10440	11668	13469	13938	14101	13653
%	67.6	-	52.6	48	44.6	42.4	44.8	42.3	43	46.6	59.8
2. ديون خاصة	2152	3042	4010	4559	4844	6464	7550	7187	6841	6981	7733
%	13.3	16	16.9	17.3	16.7	18.5	19.8	16.2	15.4	16.4	22.5
ثانياً: ديون خاصة غير مضمونة	265	320	455	600	550	750	947	1098	1131	1081	1000
%	1.6	1.7	1.9	2.2	1.9	2.1	2.4	2.4	2.5	2.5	2.9
إجمالي الديون المستحقة للمصارف التجارية	559	-	923	881	794	1125	1320	1480	1599	1615	1683
%	3.4	-	3.8	3.3	2.7	3.1	3.4	3.3	3.5	3.7	4.8

المصدر: World Bank, *World Debt Tables*, Various Editions

الملحق (2-2)
مؤشرات عبء الدين الخارجي لكل من جمهورية الكونجو الديمقراطية وساحل العاج ومصر خلال الفترة 1980-1994

الأعوام	جمهورية الكونجو الديمقراطية					ساحل العاج					مصر				
	إجمالي الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات	إجمالي الدين إلى الناتج القومي الإجمالي	معدل خدمة الدين	مدفوعات الفائدة إلى الصادرات من السلع والخدمات	مدفوعات الفائدة إلى الناتج القومي الإجمالي	إجمالي الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات	إجمالي الدين إلى الناتج القومي الإجمالي	معدل خدمة الدين	مدفوعات الفائدة إلى الصادرات من السلع والخدمات	مدفوعات الفائدة إلى الناتج القومي الإجمالي	إجمالي الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات	إجمالي الدين إلى الناتج القومي الإجمالي	معدل خدمة الدين	مدفوعات الفائدة إلى الصادرات من السلع والخدمات	مدفوعات الفائدة إلى الناتج القومي الإجمالي
1980	206.4	35.3	22.6	11	1.9	160.7	58.8	28.3	13	4.8	227.7	97.8	14.8	9.2	3.9
1981	268.8	55.4	10.5	6.9	1.4	226.7	83.5	31.6	13.4	4.9	217.8	94.8	18.5	6	2.6
1982	301.4	37.8	13.2	8.2	1	276.5	111.4	46	24.9	10	332.2	124	21.4	12.8	4.8
1983	295.3	49.4	13.7	8.2	1.4	308.1	124.8	49.6	25.6	10.4	314.5	123.6	22.1	13.9	5.5
1984	256	70.9	20.1	12	3.3	267.1	133.1	40.6	23.4	11.6	313.5	124.2	23.1	13.7	5.4
1985	307.6	92.3	24.8	13.4	4	304.6	154.2	44.7	23.9	12.1	385.5	134.2	28.5	13.7	4.8
1986	353.7	93.2	22.4	10.6	2.8	297.5	127.8	48.5	24.2	10.4	463.3	144.5	30.6	15.5	4.8
1987	438.9	118.7	23.6	9.9	2.7	380.4	143.1	43.3	16.7	6.3	547.3	162.4	19.9	9.4	2.8
1988	361.6	99.5	16.6	7.7	2.1	412.1	148.4	39.2	15.6	5.6	453.5	185.8	24.9	12	4.9
1989	388.9	107.7	25.7	7	2	470	188.4	41.2	15.7	6.3	435.1	165.4	28.5	13.5	5.1
1990	444.7	142.4	15.1	6.4	-	455.9	186.6	33.6	17.7	6.9	238.1	94.8	22.5	9.7	3.9
1991	-	-	-	-	-	538.1	215.7	38	20.5	7.3	215.5	102.2	17.1	5.8	2.8
1992	-	-	-	-	-	514.6	206.9	31.7	16.3	8.2	178	89.4	15.3	6.9	3.5
1993	-	-	-	-	-	576.6	242.2	29.7	15.2	6.50	192.4	79.4	13.6	7.6	3.1
1994	-	-	-	-	-	580.9	338.9	40.1	17.5	6.4	214	78.9	14.6	8.7	3.2

المصدر: World Bank, *World Debt Tables*, Various Editions

الملحق (2-3)
مؤشرات عبء الدين في المناطق المختلفة
خلال الفترة 1980، 1984-1990

مؤشرات الدين	1980	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990
كافة الدول النامية								
نسبة الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات	131.1	182.1	209	236.3	227.9	199.6	184.5	176.8
نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي	28	41.7	46.1	49.8	51.7	45.9	42.7	41.8
نسبة خدمة الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات	21.1	25.3	27.9	30	27.8	26.7	22.2	19.8
مدفوعات الفائدة إلى الصادرات من السلع والخدمات	10.8	14.7	15.1	14.4	12.1	12.3	10.2	8.8
مدفوعات الفائدة إلى الناتج المحلي الإجمالي	2.3	3.4	3.3	3	2.8	2.8	2.4	2.1
نسبة الدين القصير الأجل إلى إجمالي الدين	23.2	16	14.1	11.9	11.6	12.8	14	15.5
نسبة الدين الميسر إلى إجمالي الدين	16.9	14.7	15.4	16.4	17.3	18	18.6	19.3
نسبة الدين المتعدد الأطراف إلى إجمالي الدين	8.6	9.7	11.2	12.9	14.4	14.6	15.1	16.3
أفريقيا جنوب الصحراء								
نسبة الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات	97.1	203.8	233.8	325	359.6	361.2	351.9	329.5
نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي	28.1	44.1	51.5	72.4	99.8	98.1	103.5	111.1
نسبة خدمة الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات	10.9	24.5	26.8	28.3	21.9	25	21.5	19.1
مدفوعات الفائدة إلى الصادرات من السلع والخدمات	5.7	11.6	11.2	11.7	9	11.7	10.1	8.9
مدفوعات الفائدة إلى الناتج المحلي الإجمالي	1.6	2.5	2.5	2.6	2.5	3.2	3	3
نسبة الدين القصير الأجل إلى إجمالي الدين	17.2	15.7	14.5	11.7	9.9	10.3	11.2	12
نسبة الدين الميسر إلى إجمالي الدين	27.1	27.1	27.6	28.4	28.7	29.8	30.4	32.3
نسبة الدين المتعدد الأطراف إلى إجمالي الدين	13.4	15.6	16.8	18.5	19.5	19.8	20.3	21.2
أمريكا اللاتينية								
نسبة الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات	197.1	291.4	316	380.9	369.6	314.9	277.2	261.4
نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي	35.1	59.3	61.1	63.2	64.3	54.1	47.5	40.8
نسبة خدمة الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات	37.4	39.9	38.6	44.1	38.2	40.1	29.6	25.3
مدفوعات الفائدة إلى الصادرات من السلع والخدمات	19.7	27.2	28.1	27.8	23.5	24.5	16.8	13.5
مدفوعات الفائدة إلى الناتج المحلي الإجمالي	3.5	5.5	5.4	4.6	4.1	4.2	2.9	2.1
نسبة الدين القصير الأجل إلى إجمالي الدين	28.2	13.3	11.4	8.4	9.6	11.3	13.9	15.5
نسبة الدين الميسر إلى إجمالي الدين	4.5	3.6	4.2	4.8	4.6	4.8	5.1	5.4
نسبة الدين المتعدد الأطراف إلى إجمالي الدين	5.8	6.2	7.9	9.9	11.5	11.8	12.3	13.8

المصدر: World Bank, *World Debt Tables*, 1991, 1992, vol.1, 120, 124

الملحق (2ـ4)
معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي
لكل من جمهورية الكونجو الديمقراطية وساحل العاج ومصر
خلال الفترة 1980ـ1990

(٪)

الدولة / الأعوام	ساحل العاج	جمهورية الكونجو الديمقراطية	مصر
1980	0.8-	3	10.8
1981	4.3	2.2	4
1982	1.6	0.7-	10.7
1983	1.2-	1.6	7.7
1984	1.1-	5.5	6.1
1985	5.2	0.5	6.6
1986	3	4.7	2.6
1987	1.2-	2.7	2.5
1988	1.6-	0.6	3.9
1989	1-	2-	3
1990	2.6-	1.9-	2.5
متوسط الفترة 1975ـ1980	4.7	1.3-	10.5
متوسط الفترة 1980ـ1985	1	1.7	7.3
متوسط الفترة 1986ـ1990	2.2-	0.1	2.5

المصدر: World Bank, *World Tables*. 1992, op. cit., 23-25.

الملحق (5-2)

أثر عبء الدين الطويل الأجل المدفوع للخارج على الاستثمار في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وساحل العاج ومصر خلال الفترة 1980-1993

(مليون دولار أمريكي)

الأعوام	جمهورية الكونغو الديمقراطية					ساحل العاج					مصر				
	الناتج المحلي الإجمالي* (1)	عبء الدين الطويل الأجل المدفوع (2)	نسبة عبء الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي (3)=2:1	نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي (4)	نسبة 4.3	الناتج المحلي الإجمالي* (1)	عبء الدين الطويل الأجل المدفوع (2)	نسبة عبء الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي (3)=2:1	نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي (4)	نسبة 4.3	الناتج المحلي الإجمالي* (1)	عبء الدين الطويل الأجل المدفوع (2)	نسبة عبء الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي (3)=2:1	نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي (4)	نسبة 4.3
1980	14758	542	3.7	10	37	10514	1028	9.8	28.3	34.8	22913	1358	5.9	21.9	26.9
1981	13643	209.3	1.5	10.5	14.3	8433	1055	12.5	25.9	48.3	23405	1203	5.1	22	23.2
1982	14335	222	1.5	8.3	18.1	7567	1308	17.3	23.2	74.6	25592	1898	7.4	19.9	37.2
1983	11262	248	2.2	9.3	23.7	6775	1260	18.6	20.6	90.3	28137	2278	8.1	15.8	51.3
1984	7191	415	5.8	10.5	55.2	6567	1231	18.7	10.9	171.6	30643	2612	8.5	12.8	66.4
1985	7150	497	7	12.5	56	6984	1430	20.5	14.6	140.4	34690	3110	9	13.1	68.7
1986	8304	455	5.5	13.2	41.7	9369	1806	19.3	12.2	158.2	35880	3060	8.5	16.7	50.9
1987	7806	470	6	14.2	42.3	10374	1541	14.9	11.7	127.4	35545	1888	5.3	15.9	33.3
1988	9706	392	4	14.4	27.8	10310	1332	12.9	15.1	85.4	30978	2883	9.3	15.7	59.2
1989	9607	609	6.3	14.5	43.4	9308	1373	14.8	10.3	143.7	33339	3376	10.1	15.9	63.5
1990	9557	348	3.6	11.5	31.3	8767	1473	16.8	9.8	171.4	33333	3368	10.1	16.1	62.7
1991	-	178	-	-	-	8082	1241	15.4	10	154	32309	2382	7.4	20.4	36.3
1992	-	77	-	-	-	8625	1103	12.8	10.9	117.4	35316	2539	7.2	18.2	39.6
1993	-	27	-	-	-	7850	964	12.3	9.3	132.3	39160	2407	6.1	-	-

* الفترة من 1991-1993 خاصة بالناتج القومي الإجمالي.

المصدر: World Bank & UNDP., *African Development Indicators*, (Washington, DC: World Bank, 1992), 2, 23;
World Bank, *World Debt Tables*, Various Editions
World Bank, *World Tables*, 1995, 229, 249.

الملحق (2ـ6)
نصيب الفرد من المديونية والناتج القومي في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وساحل العاج ومصر خلال الفترة 1980ـ1994

(دولار أمريكي)

الأعوام	جمهورية الكونغو الديمقراطية			ساحل العاج			مصر		
	نصيب الفرد من الدين (1)	نصيب الفرد من الناتج القومي (2)	نسبة (2ـ1)	نصيب الفرد من الدين (1)	نصيب الفرد من الناتج القومي (2)	نسبة (2ـ1)	نصيب الفرد من الدين (1)	نصيب الفرد من الناتج القومي (2)	نسبة (2ـ1)
1980	182.4	590	31	713.7	1180	61	511.7	500	102
1981	181.9	540	34	783.7	1150	68	569.77	550	104
1982	176.2	490	36	895.6	1000	90	685.9	600	114
1983	178.9	430	42	861.3	800	108	734.6	620	118
1984	171.8	340	51	862.3	700	123	783	640	122
1985	194.7	260	75	999	670	149	905.9	660	137
1986	219.6	240	92	1093.6	730	150	972.2	670	145
1987	258.6	230	112	1285	780	165	1065.9	690	154
1988	244.4	240	102	1274.5	850	150	1064.4	660	161
1989	254.6	230	111	1371.7	810	169	1009.8	640	158
1990	273.7	220	124	1519	750	203	770.3	610	126
1991	-	-	-	1440	663	207	760.1	599.2	127
1992	-	-	-	1420	680	209	733	640.2	114
1993	-	-	-	1450	596	243	719.3	693.2	104
1994	-	-	-	1347	397	339	576.6	731.1	79

المصدر: تم حسابها بمعرفة الباحث من مصادر متعددة منها:

World Bank, *World Tables*, 1995, Passim

World Bank, *World Debt Tables*, Various Editions.

الملحق (7-2)
بعض مؤشرات الدين في دول أفريقيا
خلال عامي 1980، 1990

الدولة	عدد السكان		إجمالي الدين الخارجي		نصيب الفرد من الدين		نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي		إجمالي الدين الخارجي كنسبة إلى صادرات السلع والخدمات		إجمالي الدين الخارجي كنسبة إلى الناتج القومي الإجمالي		خدمة الدين كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات		مدفوعات الفائدة كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات	
	1980	1990	1980	1990	1980	1990	1980	1990	1980	1990	1980	1990	1980	1990	1980	1990
انجولا	7.49	9.69	-	7710	-	796	-	609 (1)	-	-	-	-	-	-	-	-
بنين	3.37	4.59	417	1427	124	311	315	362	131.1	316.9	29.8	-	6.3	3.4	4.5	1.9
بوتسوانا	0.87	1.22	133	513 (1)	153	420	786	2049	17.8	22.9	16.2	20.6	1.9	4.4	1.1	1.6
بوركينا فاسو	6.80	8.77	334	834	49	95	241	328	88	156	19.4	26.4	5.9	6.4	3.1	2.9
بوروندي	4.02	5.31	166	906	41	171	202	211	180.1	930.1	18.2	83.2	9.5	43.6	4.8	14.5
الكاميرون	8.42	11.56	2513	6023	298	521	755	941	136.7	257.6	36.8	56.8	15.2	21.5	8.1	10.4
جمهورية أفريقيا الوسطى	2.26	2.95	195	901	86	305	316	393	94.7	400.7	24.3	70.6	4.9	11.9	1.6	5.1
تشاد	4.38	5.54	218	492	50	89	158	189	305.9	207.1	30.2	44.8	8.3	5.1	0.7	2.2
جزر القمر	0.32	0.46	44	176 (1)	138	383	347	782	-	443	-	88.2	-	9.1	-	-
جمهورية الكونجو	1.58	2.21	1496	5118	947	2316	850	1007	146.7	352.5	98	203.6	10.8	20.7	6.7	10.5
ساحل العاج	7.89	11.73	5848	17956	741	1531	1177	729	160.7	487.4	58.8	204.8	28.3	38.6	13	13.3
أثيوبيا	36.72	49.45	804	3250	22	65	116	118	136.2	480.3	19.5	54.2	7.6	33	4.7	8.1
الجابون	0.76	1.11	1513	3647	1991	3286	3886	3234	62.2	138.4	39.2	86.2	17.7	7.6	6.3	5
غانا	10.50	14.43	1314	3498	125	242	406	392	116	353.4	31.8	56.8	13.1	34.9	4.4	9.9
غينيا	4.39	5.56	1117	2497	254	449	303	482	201.9	287.1	-	97.6	19.8	8.3	6	2.4
كينيا	16	23.51	3530	6840	221	291	419	368	165.1	306.3	48.3	81.2	21.4	33.8	11.3	14.8
ليسوتو	1.32	1.72	71	390	54	227	413	470	19.5	41.2	11.2	39.6	1.5	2.4	0.6	0.8
ليبيريا	1.82	2.48	686	1870	377	754	578	451	111.8	-	62.7	-	8.7	-	5.8	-
مدغشقر	8.48	11.26	1257	3938	148	350	428	233	242.4	805.5	31.5	134.1	17.2	47.2	10.9	22.5
مالاوي	5.90	8.23	821	1544	139	188	180	195	260.8	328.5	72.1	85.6	27.7	22.5	16.7	9.1

تابع الملحق (7.2)

الدولة	عدد السكان		إجمالي الدين الخارجي		نصيب الفرد من الدين		نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي		إجمالي الدين الخارجي كنسبة إلى: صادرات السلع والخدمات		إجمالي الدين الخارجي كنسبة إلى: الناتج القومي الإجمالي		خدمة الدين كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات		مدفوعات الفائدة كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات	
	1980	1990	1980	1990	1980	1990	1980	1990	1980	1990	1980	1990	1980	1990	1980	1990
مالي	6.45	8.22	733	2433	114	296	237	271	227.3	433.4	45.4	100.7	5.1	11.5	2.3	4.2
موريتانيا	1.52	1.92	845	2227	556	1160	438	501	306.6	449.8	125.7	226.6	17.3	13.9	7.9	5
موريشيوس	0.95	1.06	467	939	492	886	1179	2263	80.7	53.5	41.6	37.9	9.1	8.7	5.9	2.9
موزمبيق	11.79	15.35	صفر	4718	-	307	189	77	صفر	1573.3	صفر	384.5	صفر	14.4	صفر	7.7
النيجر	5.33	7.44	863	1829	162	246	436	308	132.8	464.2	34.5	73.6	21.7	24.1	12.9	8.9
نيجيريا	82.39	113.76	8934	36068	108	317	1029	266	32.2	242.7	10	110.9	4.2	20.3	3.3	12.1
رواندا	4.99	6.89	190	741	38	107.5	237	311	103.4	494.1	16.3	35	4.2	14.5	2.8	7.6
السنغال	5.38	7.21	1468	3745	273	519	507	708	162.7	326.8	50.5	66.5	28.7	20.4	10.5	8.1
سيراليون	3.18	4.03	430	1189	135	295	322	237	157.7	773.7	40.7	146.2	22.9	15.9	5.7	11.2
الصومال	4.55	6.09	660	2350	145	386	141	164 (2)	525	2576.2	109.5	276.9	4.9	11.7	0.9	5.8
السودان	18.62	24.49	5163	15383	277	628	397	374	499.4	1829.1	77.2	-	25.5	5.8	12.8	4
تنزانيا	17.52	23.82	2572	5866	147	246	248	129 (2)	317.8	1070.7	47.7	282	19.6	25.8	10	10.9
توجو	2.51	3.51	1045	1296	416	369	414	405	180.1	212.2	95.3	81.8	9	14.1	5.8	7
أوغندا	12.30	16.77	733	2726	60	163	168	255	240.2	1175.2	62.9	92.1	18.3	54.5	3.7	14.5
جمهورية الكونجو الديمقراطية	25.48	34.46	4860	10115	191	293	611	228	206.4	438	35.3	141	22.6	15.4	11	6.6
زامبيا	5.47	7.83	3266	7223	597	922	598	418	201	500.8	90.9	261.3	25.3	12.3	8.8	4.3
زيمبابوي	6.80	9.57	786	3199	116	334	707	644	-	-	-	-	-	-	-	-
الجزائر	18.11	24.4	19377	26806	1070	1099	1944	2058	130	193	47.1	53.1	27.1	59.4	10.4	15.1
مصر	39.85	51	20384	29885	512	782	502	603	227.7	300.8	97.8	126.5	14.8	25.7	9.2	11
المغرب	18.93	24.52	9678	23524	511	959	927	948	224.5	282.5	53.3	97.1	32.7	24.4	17	11.7
تونس	6.22	7.99	3527	7534	567	943	1279	1419	96	127.7	41.6	62.2	14.8	25.8	6.9	7.8

2. المتوسط خلال العامين 1986 و1987 .

هناك عشر دول، البيانات المتوافرة عنها غير كاملة (الرأس الأخضر، جيبوتي، غينيا الاستوائية، جامبيا، غينيا، بيساو، ناميبيا، ساوتومي وبرنسيب، سوازيلاند، ليبيا).

المصدر: قام الباحث بعمل الملحق من مصادر متعددة منها؛ تقرير عن التنمية في العالم 1992 الجدولان 21 و24 .

. World Bank, & UNDP, *African Development Indicators*, op. cit., 11, 32, 159, 163

الملحق (3-1)
عمليات إعادة جدولة الديون الرسمية بنادي باريس لأفريقيا خلال الفترة 1980-1990

(مليون دولار أمريكي)

الدولة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	الإجمالي		%
												العدد	القيمة	
أنجولا										487		1	487	1.1
بنين										157		1	157	0.4
الكاميرون										616		1	616	1.4
جمهورية أفريقيا الوسطى		28		15		18			26		5	5	92	0.2
تشاد										40		1	40	0.1
جمهورية الكونجو							676				1181	2	1857	4
ساحل العاج					265	215	157	931		1116		5	2684	5.9
مصر								5543				1	5543	12.1
غينيا الاستوائية						14				12		2	26	0.1
الجابون								474	315	492		3	1281	2.8
جامبيا							19					1	19	-
غينيا							232			116		2	348	0.8
غينيا بيساو								24		40		2	64	0.1
ليبيريا	21	24		18	13							4	76	0.2
مدغشقر		172	107		389	168	212		260		89	7	1397	3.1
مالاوي			26	15					27			3	68	0.1
مالي									63	42		2	105	0.2

تابع الملحق (3ـ1)

(مليون دولار أمريكي)

الدولــــة		1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	الإجمالي		%
													العدد	القيمة	
موريتانيا							40	36	39		112		4	227	0.5
موزمبيق						317			464			499	3	1280	2.8
النيجر					37	44	48	34		57.34		120	7	374	0.8
نيجيريا								6182			5161		2	11343	24.8
السنغال			77	84	64		169	94	88		154	111	8	841	1.8
سيراليون		39				88		65					3	192	0.4
الصومال							126		124				2	250	0.5
السودان				211	546	231							3	988	2.2
تنزانيا								644		269		199	3	1112	2.4
توجو			120		125	67	125			123	90	94	7	744	1.6
أوغندا			63	16					105		86		4	270	0.6
جمهورية الكونجو الديمقراطية			276		1417		385	425	740		1602		6	4845	10.6
المغرب					1228		1083		1074	1100		1886	5	6371	13.9
زامبيا					302	263		468				1005	4	2038	4.5
الإجمالي	عدد	2	7	5	10	9	11	13	11	10	16	10	104	45735	100
	قيمة	60	760	444	3767	1677	2391	9244	9606	2274	10323	5189			
	%	0.1	1.7	1	8.2	3.7	5.2	20.2	21	5	22.5	11.4			

المصدر : World Bank, *World Debt Tables*, Various Editions

الملحق (2ـ3)
عمليات إعادة الجدولة المتعددة الأطراف لأفريقيا مع المصارف التجارية خلال الفترة 1980ـ1990

(مليون دولار أمريكي)

الدولة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	الإجمالي		%
												العدد	القيمة	
جمهورية الكونجو									217			1	217	1
ساحل العاج						485	851		2211[1]			3	3547	15.7
الجابون								27				1	27	0.1
جامبيا									19			1	19	0.1
غينيا									28			1	28	0.1
ليبيريا			29	26								2	55	0.2
مدغشقر		155			379			تعديل شرط اتفاق عام 1984			49	4	583	2.6
مالاوي				59					36			2	95	0.4
المغرب							531	2415				2	2946	13.1
موزمبيق								253				1	253	1.1
النيجر					29		36					2	65	0.3

1. لم يوضع الاتفاق موضع التنفيذ بسبب عدم تسوية متأخرات الفائدة طبقاً لما توضحه بيانات البنك الدولي عن جداول الديون في العالم لعام 1996، ص 84.

تابع الملحق (2.3)

(مليون دولار أمريكي)

الدولة		1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	الإجمالي العدد	الإجمالي القيمة	٪
نيجيريا									4714		5671		2	10385	46
السنغال						96	20						2	116	0.5
سيراليون						25							1	25	0.1
السودان			593	3	702	838	1037						5	3173	14.1
توجو		69			84					48			3	201	0.9
جمهورية الكونجو الديمقراطية		402			58	64	61	65	61		61		7	772	3.4
زامبيا						74							1	74	0.3
الإجمالي	عدد العمليات	2	2	2	5	7	4	4	6	6	2	1	41		
الإجمالي	القيمة	471	748	32	929	1505	1603	1483	7470	2559	5732	49		22581	100
الإجمالي	٪	2.1	3.3	0.1	4.1	6.7	7.1	6.6	33.1	11.3	25.4	0.2		100	

المصدر : World Bank, *World Debt Tables*, Various Editions .

الملحق (3ـ3)
اتفاقيات إعادة الجدولة التي تمت في إطار نادي باريس لأفريقيا ولديون سبقت إعادة جدولتها خلال الفترة 1980ـ1990

الدولة	تاريخ توقيع اتفاق إعادة الجدولة	الدولة	تاريخ توقيع اتفاق إعادة الجدولة
جمهورية أفريقيا	22 تشرين الثاني/ نوفمبر 1985	سيراليون	8 شباط/ فبراير 1984
الوسطى	14 كانون الأول/ ديسمبر 1988		19 تشرين الثاني/ نوفمبر 1986
	15 حزيران/ يونيو 1990	الصومال	22 تموز/ يوليو 1987
جمهورية الكونجو	13 أيلول/ سبتمبر 1990	السودان	18 آذار/ مارس 1982
ساحل العاج	18 كانون الأول/ ديسمبر 1987		4 شباط/ فبراير 1983
	18 كانون الأول/ ديسمبر 1989		2 أيار/ مايو 1984
غينيا الاستوائية	1 آذار/ مارس 1989	تنزانيا	13 كانون الأول/ ديسمبر 1988
غينيا	12 نيسان/ إبريل 1989		16 آذار/ مارس 1990
غينيا بيساو	26 تشرين الأول/ أكتوبر 1989	توجو	12 نيسان/ إبريل 1983
مدغشقر	23 آذار/ مارس 1984		6 حزيران/ يونيو 1984
	22 أيار/ مايو 1985		22 آذار/ مارس 1988
	23 تشرين الأول/ أكتوبر 1986		20 حزيران/ يونيو 1989
	28 تشرين الأول/ أكتوبر 1988		9 تموز/ يوليو 1990
	10 تموز/ يوليو 1990	أوغندا	19 حزيران/ يونيو 1987
مالاوي	12 نيسان/ إبريل 1988		26 كانون الثاني/ يناير 1989
مالي	22 تشرين الثاني/ نوفمبر 1989	جمهورية الكونجو	20 كانون الأول/ ديسمبر 1983
موريتانيا	19 حزيران/ يونيو 1989	الديمقراطية	18 أيلول/ سبتمبر 1985
المغرب	6 آذار/ مارس 1987		15 أيار/ مايو 1986
	26 تشرين الأول/ أكتوبر 1988		18 أيار/ مايو 1987
	11 أيلول/ سبتمبر 1990		23 حزيران/ يونيو 1989
موزمبيق	14 حزيران/ يونيو 1990	زامبيا	20 تموز/ يوليو 1984
النيجر	18 أيلول/ سبتمبر 1990		4 آذار/ مارس 1986
السنغال	24 كانون الثاني/ يناير 1989		12 تموز/ يوليو 1990
	12 شباط/ فبراير 1990		

المصدر: World Bank, *World Debt Tables*, 1991/1992 , op. cit., 76-80

الملحق (3ـ4)
اتفاقيات إعادة الجدولة مع نادي باريس طبقاً لشروط تورنتو
خلال الفترة تشرين الأول/ أكتوبر 1988 ـ أيلول/ سبتمبر 1991

الدولة	تاريخ مذكرة التفاهم	التغطيـــة			الأثر التمويلي (بالمليون دولار)		
		تاريخ التوقف	فترة التجميد		المبلغ المجمد	صافي مدخرات التدفقات النقدية السنوية	النقص في القيمة الحالية لخدمة الدين المعاد جدولته
			تاريخ البداية	المدة بالشهور			
بنين	1989/6/22	1989/3/31	1989/6	13(أ)	157	66	12
بوليفيا	1990/3/15	1985/12/31	1990/1	24 (ب)	300	3	22
بوركينا فاسو	1991/3/15	1991/1/1	1991/3	15 (أ)	71	-	8
جمهورية أفريقيا	1988/12/14	1983/1/1	1989/1	18(ب)	26	1	4
الوسطى	1990/6/15	1983/1/1	1990/1	12(أ،ب)	5	-	1
تشاد	1989/10/24	1989/6/30	1989/10	15(أ)	40	-	4
غينيا الاستوائية	1989/3/1	1984/7/1	متأخرات 1988/12/31	(أ،ب)	12	-	1
غينيا	1989/4/12	1986/1/1	1989/1	12(أ،ب)	116	-	5
غينيا بيساو	1989/10/26	1986/12/31	1989/10	15(أ،ب)	40	-	1
غيانا	1990/9/12	1988/12/31	1990/9	35(أ،ب)	123	3	20
مدغشقر	1988/10/28	1983/7/1	1988/4	21(أ،ب)	260	2	25
	1990/7/10	1983/7/1	1990/6	13(أ،ب)	89	2	20
مالي	1988/10/27	1988/1/1	1988/7	16(أ)	63	-	4
	1989/11/22	1988/1/1	1989/11	26 (ب)	42	-	1
موريتانيا	1989/6/19	1984/12/31	1989/6	12(أ،ب)	112	2	15
موزمبيق	1990/6/14	1984/2/1	1990/7	30(أ،ب)	499	30	155
النيجر	1988/12/16	1983/7/1	1989/1	12	57	1	11
	1990/9/18	1983/7/1	1990/9	28(أ،ب)	120	4	30
السنغال	1989/1/24	1983/1/1	1988/11	14 (ب)	154	3	28
	1990/2/12	1983/1/1	1990/1	12(أ،ب)	111	1	23
	1991/6/21	1983/1/1	1991/7	12(أ،ب)	150	3	25
تنزانيا	1988/12/13	1986/6/30	1989/1	6 (أ،ب)	199	3	42
	1990/3/16	1986/6/30	1990/1	12(أ،ب)	199	3	42
توجو	1989/6/20	1983/1/1	1989/4	14 (ب)	90	1	15
	1990/7/9		1990/7	24 (ب)	94	3	16
أوغندا	1989/1/26	1981/7/1	1989/1	18(أ،ب)	86	2	8
جمهورية الكونغو الديمقراطية	1989/6/23	1983/6/30	1989/6	13(أ،ب)	1629	26	197
زامبيا	1990/7/12	1983/1/1	1990/7	18(أ،ب)	1005	14	136
إجمالي عدد الاتفاقيات	28	متوسط	17	إجمالي	5919	110	925

(أ) متأخرات في بداية فترة التجميد

(ب) دين معادة جدولته سابقاً

المصدر: World Bank, *World Debt Tables*, 1991/1992, op. cit, 62.

الملحق (3-5)
أثر شروط تورنتو وترينيداد وإلغاء قروض مساعدة التنمية الرسمية على تخفيض الدين في الدول المنخفضة الدخل المثقلة بالديون

(مليون دولار أمريكي)

الدولة	صافي القيمة الحالية للدين	أثر شروط		أثر شروط ترينيداد وإلغاء كافة قروض مساعدة التنمية
		تورنتو لإعادة الجدولة	ترينيداد لإعادة الجدولة	
بوروندي	298	228.8	228	191.3
غينيا الاستوائية	229.6	193.9	188.8	86
أثيوبيا	267.6	176.1	163.1	107.5
غانا	138.6	116.9	108.5	93.2
غينيا	181.9	134.9	115.9	73.2
جمهورية الكونجو الديمقراطية	319.5	301.4	210.9	159.9
غينيا بيساو	638.7	486.9	388.7	328.3
غيانا	542.6	474.1	452.4	435.2
هندوراس	259	220.2	206.4	188.8
كينيا	170.3	142.5	130	117.4
زامبيا	384.9	337.8	290.8	267.2
مدغشقر	523.7	430.2	344	235.2
مالاوي	168.3	154.3	151.5	134.1
موريتانيا	241.1	170.8	154.8	106.8
موزمبيق	1830.4	1339.8	1168.8	857.9
ميانمار	447.1	200.1	191.4	81.7
النيجر	462.8	406.6	347.5	240.8
نيجيريا	335.4	293.4	215.9	188.7
ساوتومي وبرنسيب	445.1	339.1	283.3	243.9
سيراليون	578.9	497.6	429.2	409
الصومال	1500.3	1003.1	845.9	620.6
السودان	1103.7	827.2	623.9	537.7
تنزانيا	616.5	493.1	375.4	265
أوغندا	830.5	653.9	649.4	368.7

- بافتراض استمرار تطبيق شروط تورنتو بالطريقة نفسها حتى عام 2000.

المصدر: World Bank, *World Debt Tables*, 1991/1992, vol. 1, 32.

الملحق (1ـ4)
بعض الملامح الرئيسية لبرامج الصندوق مع كل من جمهورية الكونجو الديمقراطية وساحل العاج ومصر خلال الثمانينات

البيـــــان	جمهورية الكونجو الديمقراطية	ساحل العاج	مصـــر
1. عدد البرامج	عدد 8 (1980، 1981، 1983، 1984، 1985، 1986، 1987، 1989).	عدد 8 (1981، 1982، 1983، 1984، 1985، 1986، 1988، 1989).	عدد 1 (1987).
2. صافي انتقالات موارد الصندوق (مليون دولار).			
أ. الفترة 1980ـ1985	507	664.4	(246)
ب. الفترة 1986ـ1990	(526)	(413.1)	(291)
جـ. الفترة 1980ـ1990	(19)	251.3	(537)
3. مكونات البرامج وسياسات الأداء ومعاييره المستهدفة.			
أ. السياسات	- تعويم العملة - تحرير تنظيمات الاستيراد - إلغاء الرقابة على الأسعار وتخفيض الدعم الحكومي. - خصخصة بعض مشروعات القطاع العام. - تقديم الحوافز للشركات الخاصة وتقديم برامج ملائمة للاستثمار العام. - كبح عرض النقود.	- تجميد الأجور، وتخفيض المزايا الخاصة بالإسكان والنقل، ورفع أسعار المياه والكهرباء والدواء. - تقييد الإنفاق العام، وتحسين أداء شركات القطاع العام التي تحقق خسائر. - اتباع سياسات نقدية متشددة، وتركيز الإنفاق الاستثماري على الاستثمارات ذات العائد المرتفع، وخصخصة بعض المشروعات.	ـ توحيد أسعار الصرف المتعددة في سعر واحد خلال 18 شهراً، وزيادة أسعار الطاقة والتحرير التدريجي لسعر الفائدة ووضع سقوف ائتمانية، وتقديم حوافز أفضل للفلاحين وتخفيض عجز الموازنة، وتخفيض الواردات وزيادة الصادرات، ودعم القطاع الخاص، وتخفيض الدعم، وتحرير التجارة الخارجية وضبط الطلب الكلي وجعله متناسباً مع العرض الكلي عن طريق التقشف المالي.

تابع الملحق (4ـ1)

البيــــان	جمهورية الكونجو الديمقراطية	ساحل العاج	مصـــر
ب. معايير الأداء المستهدفة	- تخفيض عجز الحساب الجاري لنحو 3.3٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام 1985 مقارنة بـ 4.7٪ عام 1984. - تحقيق معدل نمو سنوي حقيقي 3.5٪ خلال الفترة 1987/1988 ـ 1989/1990. - زيادة الاستثمار المحلي من أقل من 12٪ عام 1986 إلى 18٪ من الناتج المحلي عام 1989/1990. - تخفيض معدل التضخم من 40٪ عام 1987 إلى 15٪ عام 1990.	- تخفيض عجز الموازنة من 12.7٪ عام 1980 من الناتج المحلي الإجمالي إلى 8.6٪، 6.3٪، 1.5٪ خلال الأعوام 1982، 1983، 1985 على التوالي. - تخفيض عجز الحساب الجاري من 16٪ عام 1980 إلى 11.8٪، 8.3٪، 3.1٪ خلال الفترة نفسها. - شملت معايير برنامج عام 1989 خفض عجز الموازنة من 1092 مليون دولار (11٪ من الناتج المحلي الإجمالي) عام 1989 إلى 656 مليون دولار (7٪ من الناتج المحلي الإجمالي) عام 1990. - تخفيض المتأخرات المحلية من 383 مليار (CFAF) عام 1989 إلى 100 مليار (CFAF) عام 1990.	ـ تخفيض عجز الموازنة من 14٪ في عام 1988/ 1989 إلى 6.5٪ في عام 1992/ 1993.
جـ. الأسباب الأساسية لمصاعب ميزان المدفوعات	ـ الاختلالات الداخلية والخارجية المقرونة بتأثير المستوى المرتفع للديون الخارجية في الموازنة الحكومية وميزان المدفوعات، وهبوط أسعار النحاس وأسعار النفط في بعض السنوات.	تدهور شروط التجارة وبصفة خاصة تدهور أسعار البن والكاكاو، وزيادة الاقتراض بالشروط التجارية غير الميسرة، مما أدى إلى تفاقم المديونية وخاصة في نهاية الثمانينيات.	تدهور الحصيلة من العملات الأجنبية الخاصة (بتحويلات المصريين بالخارج، وعوائد النفط، وعوائد قناة السويس)، وتزايد الدين الخارجي.

تابع الملحق (1.4)

البيـــــان	جمهورية الكونجو الديمقراطية	ساحل العاج	مصـــر
د. أوجه الخلاف بين الحكومة وصندوق النقد الدولي	- تم تجميد اتفاق عام 1986 بسبب ما أعلنه الرئيس موبوتو بتحديد نسبة تحكمية لمدفوعات خدمة الدين (10٪ من حصيلة الصادرات أو 20٪ من الموازنة العامة) عام 1987، وقد تخلى موبوتو عن ذلك بعد ضغط الولايات المتحدة الأمريكية. - في الوقت الذي طالبت جمهورية الكونجو الديمقراطية بزيادة الأجور، أصر الصندوق على عدم زيادتها (1987) وكاد اتفاق عام 1987 أن يتعرض للخطر وذلك بمجرد إعلان الرئيس موبوتو زيادة في الأجور بنسبة 40٪، وقد تم التوصل إلى حل مرض للطرفين وهو جعل تلك الزيادة 20٪ اعتباراً من حزيران/ يونيو 1987. - لم تكن جمهورية الكونجو الديمقراطية راضية عن انتهاج سعر الصرف المعوم والذي أجبرها الصندوق على اتباعه وكانت جمهورية الكونجو الديمقراطية تفضل نظام سعر الصرف الثابت. وذلك طبقاً لما أعلنه وزير المالية عام 1986، كما اتهم وزير التعاون الدولي في جمهورية الكونجو الديمقراطية الصندوق بعدم العدالة في تعامله مع بلاده.	- تمثلت أوجه الخلاف بين الصندوق وساحل العاج عام 1987 حول أسس عملية إعادة الجدولة حيث أصر الصندوق على عمليات إعادة الجدولة التقليدية التي تراها ساحل العاج غير كافية في ظل الاحتياجات الطويلة الأجل للموازنة، حيث ترى ضرورة أن تحكم تلك العملية المبادئ التالية: • ربط مدفوعات الفائدة بحصيلة الصادرات. • مبادلة الديون بحقوق الملكية. كما رفضت حكومة ساحل العاج مطالب الصندوق الخاصة بزيادة الإيرادات لموازنة عام 1988، وكذلك رفضت اتخاذ إجراءات تقشفية مالية، مما أدى إلى توقف المباحثات مع الصندوق وعدم الاتفاق حول معايير الأداء لعام 1987. - تم تعليق اتفاق المؤازرة لعام 1986 نتيجة عدم وفاء الحكومة بمعايير الأداء للربع الأول من عام 1987.	- طالب الصندوق بضرورة إلغاء الدعم عن السلع الغذائية مرة واحدة، إلا أن الحكومة المصرية طلبت أن يتم ذلك على عدة مراحل خوفاً من عدم الاستقرار الاجتماعي. - عارضت مصر تخفيض سعر الصرف الثابت (1 دولار = 70 قرشاً) المستخدم في حساب الواردات من القمح والسلع الأساسية الأخرى. - تأخر توقيع اتفاق عام 1991 نظراً لطول المفاوضات مع الصندوق، والتي بدأت عقب اتفاق عام 1987 حيث طلب الصندوق ضرورة أن تتم الإصلاحات الخاصة برفع أسعار الفائدة، وترشيد أسعار الصرف، وتخفيض عجز الموازنة، ورفع سعر البنزين في خلال ستة أشهر، بينما ترغب الحكومة في التدرج وتنفيذها خلال خمسة أعوام، وبصفة عامة فقد تمثلت أوجه الخلاف في: - إصرار الصندوق على تخفيض عجز الموازنة إلى أقل من 10٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

تابع الملحق (4.1)

البيـــــان	جمهورية الكونجو الديمقراطية	ساحل العاج	مصـــر
	- في الوقت الذي يرى فيه الصندوق (اتفاق عام 1985) ضرورة تحقيق معايير الأداء المستهدفة بالبرنامج خلال عام، ترى جمهورية الكونجو الديمقراطية أن تلك المعايير والأهداف لا يمكن تحقيقها إلا في الأجل المتوسط والطويل. - في بداية عام 1988 اقترحت حكومة جمهورية الكونجو الديمقراطية برنامجاً بديلاً للبرنامج الذي سبق أن اقترحه الصندوق. وهو تسديد صافي الديون فقط، وتخفيض إجمالي الدين إلى 15 مليار (زائيري)، وتمويل أي زيادة في معدلات فوائد المصرف التجاري لصالح قطاع الزراعة، وتثبيت أسعار منتجات النفط، وتوفير التمويل اللازمة لتغطية الاختلاف الناجم عن فرق سعر تحويل العملة، إلا أن الصندوق اهتم فقط بتدبير الاحتياطي الخاص بسعر الفائدة وسعر الصرف وتثبيت سعر النفط. - تمثل جوهر الخلاف بين جمهورية الكونجو الديمقراطية والصندوق في عدم رغبة الحكومة وعدم قدرتها على الاضطلاع بإجراءات إصلاح الاقتصاد الكلي التي تحظى بموافقة الصندوق، فقد شملت إجراءات الإصلاح	- تركزت أوجه الخلاف بين الحكومة والصندوق أثناء المناقشات حول التفاصيل النهائية لاتفاق الموازرة الذي وقع في 5 تشرين الثاني/ نوفمبر 1987 في اختلاف وجهات نظر كل من الصندوق والحكومة فيما يتعلق بزيادة الأجور. ففي الوقت الذي رأت فيه الحكومة زيادتها بنحو 6٪ اقترح الصندوق 3٪. - إصرار الصندوق على ضرورة قيام الحكومة بتخفيض سعر كيلو الكاكاو من 400 (CFAF)، إلى 250 (CFAF)، وذلك كشرط أساسي لتمويل برنامج الإنعاش طبقاً لاتفاق الموازرة المبرم عام 1989. وقد اضطرت الحكومة في النهاية إلى الموافقة على ذلك المطلب.	وتجدر الإشارة إلى أن ذلك العجز كان يدور حول 20٪ خلال الثمانينيات، وقد انخفض في عام 1987/1986 إلى 17٪ نتيجة تخفيض الإنفاق على الدعم وزيادة رسوم الاستيراد. - ضرورة رفع أسعار الوقود بدرجة كبيرة. - إصرار الصندوق على رفع أسعار الكهرباء بنسبة كبيرة رغم زيادة الأعباء التي ترتبت على رفع أسعار الطاقة لعام 1987. - تخفيض التمثيل الدبلوماسي للدولة في كافة أنحاء العالم. - إغلاق المنطقة الحرة ببورسعيد حيث إنها أصبحت نقطة لتهريب السلع.

تابع الملحق (1.4)

البيـــــان	جمهورية الكونجو الديمقراطية	ساحل العاج	مصـــر
	عام 1987 لتحرير سعر الصرف، وزيادة أسعار الفائدة بما يتمشى مع التضخم، وإلغاء الدعم أو تخفيضه، وتخفيض عرض النقود، إلا أنه في نهاية عام 1990 ارتفع الإنفاق الحكومي بنحو 42٪ وازداد عرض النقود بنحو النصف وأصبح هناك فرق بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف بالسوق الموازية بنحو 25٪. لذلك فقد أعلن الصندوق في أيلول/ سبتمبر 1991 أن جمهورية الكونجو الديمقراطية غير مؤهلة لاستخدام موارد الصندوق، وهو الأمر الذي سبب عدم تمكنها من الوصول إلى الائتمان الدولي بكفاءة. وفي شباط/ فبراير 1992 أعلن الصندوق أن جمهورية الكونجو الديمقراطية غير متعاونة نظراً لعدم دفع المتأخرات المستحقة عليها منذ تشرين الثاني/ نوفمبر 1990 حتى شباط/ فبراير 1992 والتي بلغت 133 مليون دولار. كما أعلن الصندوق عن قلقـــه إزاء تدهور الأداء المالي لجمهورية الكونجو الديمقراطية وهدد باتخاذ إجراءات أخرى ضدها إذا لم تف بالتزاماتها.		

المصدر:

- *Africa Economic Digest*, Various Numbers During the period 1980 - 1992.
- *The Africa Review*, United Kingdom, Merco, Various Editions.
- The Economist Intelligence Unit (E.I.U), *Egypt Country Report*, (London: E.I.U.), Various Editions.
- International Monetary Fund (I.M.F), *International Financial Statistics Year Book*, (I.F.S) (Washington, DC: I.M.F. 1991), 317, 349, 789.

الملحق (4_2)

شروط الإفراج عن الشريحتين الثانية والثالثة من قرض التكيف لقطاع الزراعة اللتين حصلت عليهما ساحل العاج والتي كان من المقرر الإفراج عنهما في نيسان/ إبريل وتشرين الثاني/ نوفمبر 1990 على التوالي

شروط الإفراج عن الشريحة الثانية (نيسان/ إبريل 1990)	شروط الإفراج عن الشريحة الثالثة (تشرين الثاني/ نوفمبر 1990)
1. مد ضريبة القيمة المضافة (بمعدلات منخفضة) إلى السكر، وجوز الهند ومشتقاتها.	1. مد ضريبة القيمة المضافة (بمعدلات منخفضة) إلى القطن ومشتقاته.
2. الاتفاق على برنامج متوسط الأجل يركز على الأنشطة والمشروعات الخاصة بالمناطق الريفية على أن يكون في برنامج الإتفاق العام لعام 1990.	2. دخول البنك الوطني للتنمية الزراعية في عقود إدارة ومشاركة مع مؤسسات مصرفية، والتنفيذ المرضي لبرامجه المالية وإعادة هيكلته.
3. تحديد خطة متوسطة الأجل لإعادة الهيكلة المالية للبنك الوطني للتنمية الزراعية، واكتمال المرحلة الأولى من تلك الخطة، وتقديم برنامج متوسط الأجل لإعادة التأهيل المؤسسي للبنك الوطني للتنمية الزراعية، على أن تشمل الإجراءات الخاصة بحماية المودعين فصل الإقراض من الأرصدة الخاصة عن الإقراض بالنيابة عن الحكومة (من موارد الموازنة)، وسياسات تنمية الإيداع والائتمان.	3. تنفيذ الإجراءات المتفق عليها لتحسين أسعار البن والكاكاو، وسياسات التسويق، وتحسين كفاءة عمليات صندوق تثبيت الأسعار للسلع الزراعية.
4. التنفيذ المرضي للإصلاحات المتعلقة بالتسويق والأسعار في قطاع البن والكاكاو، وزيادة كفاءة صندوق تثبيت أسعار السلع الزراعية.	4. تنفيذ خطة تنمية صناعات زيت النخيل، وتخفيض تعريفة واردات الزيت إلى 40٪.
5. التوسع في إصلاح تحرير التجارة ليشمل المنتجات الزراعية والتصنيع الزراعي، فيما عدا (البن، والكاكاو، والقطن) مع حماية فعالة بنسبة 20٪.	5. ترتيب خطة اتصال وتنظيمها بين المؤسسات الحكومية في قطاع القطن والمواد الغذائية والحكومة لتنفيذ برنامج إصلاح متوسط الأجل بتلك المؤسسات.
6. تنفيذ الإصلاحات المتفق عليها (المؤسسية، والتسعير) في قطاع زيت النخيل، وهذا يشمل الفصل الكامل بين الصناعات الخاصة بمجمعات زيت النخيل عن تلك التي تتعهد بها بالنيابة عن الحكومة (قطاع صغار المزارعين)، هذا بالإضافة إلى الإصلاحات العديدة في هذا القطاع والتي تتضمن إقامة وإدارة صندوق تثبيت للأسعار بهذا القطاع.	6. تنفيذ إجراءات متفق عليها لتحرير الأسواق المحلية للأرز واللحوم وتحسين كفاءة صندوق تثبيت الأسعار.
7. بدء دراسة مفصلة للإصلاح المؤسسي في قطاع القطن لتحسين الإنتاجية على كافة المستويات.	7. تنفيذ الإجراءات المتفق عليها في قطاع تجهيز الأخشاب.
8. الاتفاق على إصلاحات التسعير والتسويق الحالية لتقديمها في قطاعات الأرز والحظائر (الماشية)، وذلك لتحرير الأرز المنتج محلياً واللحوم.	
9. الاتفاق على حزمة من سياسة الإصلاح في قطاع تجهيز الأخشاب تشمل إصلاح نظام التصاريح المتعلق بتصدير الخشب، وإلغاء نظام حصص التصدير الخاصة بالخشب، واتخاذ إجراءات مالية ملائمة.	

المصدر:

World Bank, *A Proposed Agricultural Sector Adjustment Loan To Côte D'Ivoire*, (Washington, DC: WB, 1989), 38-40.

الملحق (3-4)

اتفاقيات إعادة الجدولة المتعددة الأطراف مع الدائنين الرسميين لكل من جمهورية الكونجو الديمقراطية وساحل العاج ومصر خلال الفترة من كانون الثاني/ يناير 1980 حتى كانون الثاني/ يناير 1996

الدولة وتاريخ الاتفاق	تاريخ إبرام القروض التي تخضع خدمة ديونها لإعادة الجدولة	فترة التجميد للمستحقات الجارية		مدى شمول الدين للمجمد		نصيب الدين المعادة جدولته أو المجمد إلى إجمالي المستحقات خلال الفترة %	المبالغ المعادة جدولتها أو المجمدة بالمليون دولار	شروط السداد	
		تاريخ البداية	طول المدة بالشهر	متأخرات	ديون سبقت إعادة جدولتها			مدة السداد (شهر/ سنة)	فترة السماح (شهر/ سنة)
أ. جمهورية الكونجو الديمقراطية									
1. 9 تموز/ يوليو 1981	1. 1 كانون الثاني/ يناير 1979	1. 1 كانون الثاني/ يناير 1981	24	-	-	90	276	9/6	4/-
2. 20 كانون الأول/ ديسمبر 1983	2. 30 حزيران/ يونيو 1983	2. 1 كانون الثاني/ يناير 1984	12	تشمل	تشمل	95	1417	10/6	5/ -
3. 18 أيلول/ سبتمبر 1985	3. 30 حزيران/ يونيو 1983	3. 1 كانون الثاني/ يناير 1985	15	-	تشمل	95	385	9/5	4/11
4. 15 أيار/ مايو 1986	4. 30 حزيران/ يونيو 1983	4. 1 نيسان/ إبريل 1986	12	-	تشمل	100	425	9/6	4/ -
5. 18 أيار/ مايو 1987	5. 30 حزيران/ يونيو 1983	5. 1 نيسان/ إبريل 1987	13	تشمل	تشمل	100	740	14/6	6/ -
6. 23 حزيران/ يونيو 1989	6. 30 حزيران/ يونيو 1983	6. 1 كانون الثاني/ يناير 1989	13	تشمل	تشمل	100	1602	قائمة الخيارات (شروط تورنتو)	قائمة الخيارات (شروط تورنتو)
ب. ساحل العاج									
1. 4 أيار/ مايو 1984	1. 1 تموز/ يوليو 1983	1. 1 كانون الأول/ ديسمبر 1983	13	-	-	100	265	8/6	4/-
2. 25 حزيران/ يونيو 1985	2. 1 تموز/ يوليو 1983	2. 1 كانون الثاني/ يناير 1985	12	-	-	100	215	8/6	4/-
3. 27 حزيران/ يونيو 1986	3. 1 تموز/ يوليو 1983	3. 1 كانون الثاني/ يناير 1986	36	-	-	متنوع	157	8/7	4/-
4. 18 كانون الأول/ ديسمبر 1987	4. 1 تموز/ يوليو 1983	4. 1 كانون الثاني/ يناير 1988	16	تشمل	تشمل	100	931	9/4	5/10

تابع الملحق (3-4)

الدولة وتاريخ الاتفاق	تاريخ إبرام القروض التي تخضع خدمة ديونها لإعادة الجدولة	فترة التجميد للمستحقات الجارية		مدى شمول الدين المجمد		نصيب الدين المعادة جدولته أو المجمد إلى إجمالي المستحقات خلال الفترة %	المبالغ المعادة جدولتها أو المجمدة بالمليون دولار	شروط السداد	
		تاريخ البداية	طول المدة بالشهر	متأخرات	ديون سبقت إعادة جدولتها			مدة السداد (شهر/ سنة)	فترة السماح (شهر/ سنة)
5. 18 كانون الأول/ ديسمبر 1989	5. 1 تموز/ يوليو 1983	5. 1 كانون الثاني/ يناير 1990	16	تشمل	تشمل	100	1116	13/4	5/10
6. 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 1991	6. 1 تموز/ يوليو 1983	6. 1 تشرين الأول/ أكتوبر 1991	12	تشمل	تشمل	100	768	14/6	8/ -
7. 22 آذار/ مارس 1994	7. 1 تموز/ يوليو 1983	7. 1 آذار/ مارس 1994	37	تشمل	تشمل	100	1849	قائمة الخيارات	قائمة الخيارات
جـ - مصر									
1. 22 أيار/ مايو 1987	31 تشرين الأول/ أكتوبر 1986	1 كانون الثاني/ يناير 1987	18	تشمل		100	5563	9/3	4/9
2. 25 أيار/ مايو 1991	31 تشرين الأول/ أكتوبر 1986	رصيد الدين كما هو في حزيران/ يونيو 1991		تشمل		100	20700	قائمة الخيارات	قائمة الخيارات

المصدر: World Bank, *World Debt Tables*, 1996, Vol. 1, 67, 71.

الملحق (4ـ4)

عمليات إعادة جدولة الديون المتعددة الأطراف مع المصارف التجارية لكل من جمهورية الكونجو الديمقراطية وساحل العاج ومصر* خلال الفترة 1980ـ1990

الدولة والتاريخ	فترة التجميد: تاريخ البداية	فترة التجميد: المدة بالشهر	المبالغ المعادة هيكلتها: ديون قصيرة الأجل معادة جدولتها سابقاً	المبالغ المعادة هيكلتها: إعادة الهيكلة	المساعدات الأخرى: أموال جديدة طويلة الأجل	المساعدات الأخرى: ائتمانات قصيرة الأجل	شروط سداد الديون المعادة جدولتها: مدة السداد: سنة	مدة السداد: شهر	فترة السماح: سنة	فترة السماح: شهر	سعر الفائدة
أ. جمهورية الكونجو الديمقراطية											
1. نيسان/ إبريل 1980	نهاية 1979	-	-	402	-	-	10	-	5	-	1.875
2. كانون الثاني/ يناير 1983	1 كانون الثاني/ يناير 1983	12	58	-	-	-	10	-	-	-	2
3. حزيران/ يونيو 1984	1 كانون الثاني/ يناير 1984	16	64	-	-	-	10	-	-	-	2
4. أيار/ مايو 1985	1 أيار/ مايو 1985	12	61	-	-	-	10	-	-	-	2
5. أيار/ مايو 1986	1 أيار/ مايو 1986	12	65	-	-	-	10	-	-	-	2
6. أيار/ مايو 1987	1 أيار/ مايو 1987	12	61	-	-	-	10	-	-	-	2
7. حزيران/ يونيو 1989	لتمويل المدفوعات الشهرية على الفائدة المتأخرة		61	-	-	-	-	-	-	-	-
ب. ساحل العاج											
1. آذار/ مارس 1985	1. كانون الأول/ ديسمبر 1983	25	-	485	104	-	8	-	3	-	1.875
2. تشرين الثاني/ نوفمبر 1986	1 كانون الثاني/ يناير 1986	48	-	851	-	-	9	-	3	-	1.625
3. نيسان/ إبريل 1988	1 كانون الثاني/ يناير 1988	96	-	2211[1]	151	-	14	6	5	-	1.25

1. لم يوضع الاتفاق موضع التنفيذ.

* لم تقم مصر بإجراء أي عمليات لإعادة الجدولة بنادي لندن مع المصارف التجارية.

المصدر: World Bank, *World Debt Tables*, 1990/1991, Vol. 1, op. cit., 77, 80

الملحق (4ـ5)
قواعد تسوية الديون الخارجية المصرية بالجنيه المصري طبقاً للنظام المعمول به عام 1993

أولاً: بالنسبة إلى الديون غير الخاضعة للجدولة

يتم تحديد نسبة الخصم الواجبة التطبيق عند تسوية هذه الديون على أساس 50٪ من القيمة الحالية لها (القيمة الاسمية + فوائد التأخير حتى 1992/6/30) وبحد أدنى نسب الخصم التالية :

- 40٪ من القيمة الاسمية في التسوية بغرض الاستثمار بمصر (زيادة طاقة إنتاجية قائمة أو خلق طاقة إنتاجية جديدة) .
- 45٪ من القيمة الاسمية في التسوية بغرض تصدير سلع مصرية غير تقليدية للخارج .
- 50٪ من القيمة الاسمية في التسوية بغرض مواجهة إنفاق محلي في مصر .

ثانياً: بالنسبة إلى الديون الخاضعة لإعادة الجدولة

أ . الديون التجارية التي تمكن تسويتها من الديون الخاضعة لإعادة الجدولة .

يتعين أن تكون الديون التجارية التي تمكن تسويتها في حدود 10٪ من جملة الديون التجارية الخاضعة للجدولة مع كل دولة من الدول الأعضاء بنادي باريس، أو 20 مليون دولار أيهما أكبر؛ أما الديون الحكومية الخاضعة لإعادة الجدولة (اتفاق نادي باريس) فتمكن تسويتها بالكامل دون أي حدود .

ب . تتم تسوية الجزء الخاضع للجدولة الأولى من هذه الديون (الديون المستحقة حتى 1988/6/30) بنسبة خصم 50٪ من قيمتها الاسمية سواء تمت التسوية لأغراض الاستثمار أو التصدير أو مواجهة الإنفاق المحلي بمصر .

ج . تتم تسوية الجزء الخاضع للجدولة الثانية من تلك الديون المستحقة بعد 1988/6/30 وفقاً للآتي :

1 . في حالة تنازل هيئة ضمان الصادرات بالدولة الدائنة عن قيمة فوائد التأخير المستحقة

على تلك الديون حتى 1991/6/30، يتم احتساب نسبة الخصم الواجبة التطبيق على أساس 50٪ من القيمة الحالية للدين موضوع التسوية في 1991/6/30، وبحد أدنى نسبة خصم 40٪ من القيمة الاسمية في حالة التسوية بغرض الاستثمار، وبنسبة خصم 45٪ من القيمة الاسمية في حالة التسوية بغرض التصدير، وبنسبة خصم 50٪ من القيمة الاسمية في التسويات بغرض مواجهة الإنفاق المحلي.

2. في حالة عدم تنازل هيئة ضمان الصادرات بالدولة الدائنة عن قيمة فوائد التأخير المستحقة على تلك الديون حتى 1991/6/30، واحتفاظها بها لتسدد وفقاً لشروط إعادة الجدولة، تكون نسبة الخصم الواجبة التطبيق هي 50٪ من القيمة الاسمية، بغض النظر عن الغرض الذي تتم التسوية من أجله.

ثالثاً: في ضوء ما سبق تتم مراعاة ما يلي:

1. يتم إيداع حصيلة التسوية (المعادلة للقيمة الاسمية للدين بعد نسبة الخصم وفقاً لسعر الصرف الساري في السوق الحرة في تاريخ موافقة وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية على التسوية) في حساب خاص بالجنيه المصري يفتح لدى أحد مصارف القطاع العام التجارية الأربعة، ويقتصر استخدامه في الأغراض التي تتضمنها موافقة وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ويتم الصرف من الحساب الخاص بموجب أوامر دفع مؤيدة بالمستندات الدالة على استحقاق المبالغ المطلوب صرفها.

2. تكون مدة صلاحية الموافقات الصادرة بغرض التصدير 90 يوماً والموافقات الصادرة بغرض الاستثمار بعصر 180 يوماً، وذلك من تاريخ موافقة وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية على التسوية؛ ويقتضي ذلك أن يتم تنفيذ التسوية وإيداع الحصيلة في الحساب الخاص خلال المدة السالفة الذكر. أما استخدام رصيد هذا الحساب الخاص فليس له مدة محددة والأمر متروك للجهة المستفيدة من التسوية، علماً أن هذا الحساب لا يتم احتساب أي فوائد عليه إلا في حالة التسوية بغرض الاستثمار خلال الفترة من تاريخ الإفراج عن رأس المال ولحين الاستخدام في الأغراض الموافق عليها على ألا تزيد تلك المدة على سنة*.

* وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، قطاع النقد الأجنبي والموازنة النقدية، **ملخص بالقواعد المعمول بها في إطار برنامج تسوية الديون بالجنيه المصري** (القاهرة: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، 1993/11/10).

الملحق (5-1)

نسبة المبالغ غير المسحوبة من القروض إلى المستخدم منها في كل من جمهورية الكونجو الديمقراطية وساحل العاج ومصر خلال الفترة 1980-1994

(مليون دولار أمريكي)

الدولة / الأعوام	جمهورية الكونجو الديمقراطية			ساحل العاج			مصر		
	المسحوبات	المبالغ غير المسحوبة		المسحوبات	المبالغ غير المسحوبة		المسحوبات	المبالغ غير المسحوبة	
		القيمة	٪ إلى المسحوبات		القيمة	٪ إلى المسحوبات		القيمة	٪ إلى المسحوبات
1980	471	819	174	1675	1735	104	2930	5844	199
1981	299	630	211	1358	1717	126	3404	4489	132
1982	198	708	358	2106	1198	57	4537	6176	136
1983	194	635	327	1116	1101	99	3667	3687	101
1984	167	676	405	1430	639	45	3573	3235	91
1985	141	853	605	1286	900	70	4121	5645	137
1986	276	1274	462	1223	1131	92	3209	6127	191
1987	381	1550	407	1491	1002	67	2574	6222	242
1988	403	1512	375	1202	1228	102	2811	5179	184
1989	431	1658	385	1309	1158	88	2247	5110	227
1990	296	1422	480	1730	1456	84	2184	4054	186
1991	304	1395	459	946	1099	116	2032	5008	246
1992	83	1209	1457	788	1111	141	1522	4937	324
1993	58	1050	1810	675	1030	153	1263	4111	325
1994	1	933	99900	1629	821	50	1075	3511	327

المصدر: World Bank, *World Debt Tables* (Washington, DC: W.B), Various Editions

الملحق (8-1)
الأعباء المترتبة على إعادة الجدولة للمبالغ المستحقة لكل من جمهورية الكونجو الديمقراطية وساحل العاج ومصر خلال الفترة 1991-1994

	جمهورية الكونجو الديمقراطية				ساحل العاج				مصـــر			
	عبء الدين المستحق	مجموع القيمة المطلقة لعبء الدين حتى عام 2005	مجموع القيمة* الحالية لعبء الدين في حالة إعادة الجدولة	مجموع القيمة** الحالية لعبء الدين في حالة إعادة الجدولة	عبء الدين المستحق	مجموع القيمة المطلقة لعبء الدين حتى عام 2005	مجموع القيمة* الحالية لعبء الدين في حالة إعادة الجدولة	مجموع القيمة** الحالية لعبء الدين في حالة إعادة الجدولة	عبء الدين المستحق	مجموع القيمة المطلقة لعبء الدين حتى عام 2005	مجموع القيمة* الحالية لعبء الدين في حالة إعادة الجدولة	مجموع القيمة** الحالية لعبء الدين في حالة إعادة الجدولة
1991	1044	1983.7	1453.6	1102.3	516	918.4	722.3	537.3	2080	3702.4	2796	2168.5
1992	914	1736.8	1272.9	965.2	604	1075.3	810.6	629.1	1965	3497.7	2641.4	2048.7
1993	858	1630.4	1194.8	906	533	948.9	715.5	555.2	2537	4515.6	3410	2644.7
1994	879	1670.2	1224.1	928.2	437	777.8	586.4	454.9	2414	4297	3244.9	2516.8
الجملة	3695	7021.1	5145.4	3901.7	2090	3720.4	2834.8	2176.5	8996	16012.7	12092.3	9378.7

* سعر الخصم = 5٪
** سعر الخصم = 10٪
مصدر عبء الدين المستحق: World Bank, *World Debt Tables*, 1991/1992, Vol. 2, 97, 125, 449

الملحق (8-2)
عدد عمليات إعادة جدولة الديون الخارجية (رسمية، تجارية) للدول أفريقيا خلال الفترة 1980-1995

الدولة	عدد مرات إعادة الجدولة			الدولة	عدد مرات إعادة الجدولة		
	رسمية	تجارية	جملة		رسمية	تجارية	جملة
1. أنجولا	1	-	1	27. موريتانيا	6	-	6
2. بنين	3	-	3	28. موريشيوس	-	-	-
3. بتسوانا	-	-	-	29. موزمبيق	4	2	6
4. بوركينا فاسو	2	-	2	30. ناميبيا	-	-	-
5. بوروندي	-	-	-	31. النيجر	8	3	11
6. الكاميرون	4	-	4	32. نيجيريا	3	3	6
7. الرأس الأخضر	-	-	-	33. رواندا	-	-	-
8. جمهورية أفريقيا الوسطى	6	-	6	34. ساوتومي وبرنسيب	-	1	1
9. تشاد	2	-	2	35. السنغال	11	3	14
10. جزر القمر	-	-	-	36. جمهورية سيشل	-	-	-
11. جمهورية الكونجو	3	1	4	37. سيراليون	5	2	7
12. ساحل العاج	7	3	10	38. الصومال	2	-	2
13. جيبوتي	-	-	-	39. السودان	3	4	7
14. غينيا الاستوائية	4	-	4	40. سوازيلاند	-	-	-
15. أثيوبيا	1	-	1	41. تنزانيا	4	-	4
16. الجابون	6	3	9	42. توجو	9	3	12
17. جامبيا	1	1	2	43. أوغندا	6	1	7
18. غانا	-	-	-	44. جمهورية الكونجو الديمقراطية	6	7	13
19. غينيا	4	1	5	45. زامبيا	-	2	2
20. غينيا بيساو	3	-	3	46. زيمبابوي	-	-	-
21. كينيا	1	-	1	47. الجزائر	2	2	4
22. ليسوتو	-	-	-	48. مصر	2	-	2
23. ليبيريا	4	2	6	49. ليبيا	-	-	-
24. مدغشقر	7	4	11	50. المغرب	6	3	9
25. مالاوي	3	2	5	51. تونس	-	-	-
26. مالي	3	-	3	52. جنوب أفريقيا	-	5	5
				الجملة	**142**	**58**	**200**

قام الباحث بعمل الملحق من: World Bank, *World Debt Tables*, 1996, Passim

الملحق (8ـ3)
عدد حالات عدم الوفاء بالديون الرسمية في أفريقيا ومقارنتها بالعالم خلال الفترة 1956ـ1994

الفترة / الدولة	1956 - 1965	1966- 1975	1976- 1985	1986- 1994	الإجمالي
أ. أفريقيا جنوب الصحراء					
1. أنجولا	–	–	–	1	1
2. بنين	–	–	–	3	3
3. بوركينا فاسو	–	–	–	2	2
4. الكاميرون	–	–	–	3	3
5. جمهورية أفريقيا الوسطى	–	–	3	3	6
6. تشاد	–	–	–	1	1
7. جمهورية الكونجو	–	–	–	3	3
8. ساحل العاج	–	–	2	5	7
9. غينيا الاستوائية	–	–	1	2	3
10. أثيوبيا	–	–	–	1	1
11. الجابون	–	–	1	5	6
12. جامبيا	–	–	–	2	2
13. غانا	–	7	–	-	7
14. غينيا	–	–	–	4	4
15. غينيا بيساو	–	–	–	2	2
16. ليبيريا	1	1	5	-	7
17. مدغشقر	–	–	4	4	8
18. مالاوي	–	–	2	1	3
19. مالي	–	1	–	3	4
20. موريتانيا	–	–	1	4	5
21. موزمبيق	–	–	1	4	5
22. النيجر	–	–	3	5	8
23. نيجيريا	–	–	–	5	5
24. ساوتومي وبرنسيب	–	–	–	1	1

تابع الملحق (8ـ3)

الفترة / الدولة	1956 - 1965	1966- 1975	1976- 1985	1986- 1994	الإجمالي
25. السنغال	–	–	5	6	11
26. سيراليون	–	–	3	4	7
27. الصومال	–	–	1	1	2
28. جنوب أفريقيا	–	–	1	4	5
29. السودان	–	–	6	-	6
30. تنزانيا	–	–	–	4	4
31. توجو	–	–	6	4	10
32. أوغندا	–	–	2	4	6
33. جمهورية الكونجو الديمقراطية	–	–	8	3	11
34. زامبيا	–	–	2	4	6
إجمالي منطقة أفريقيا جنوب الصحراء	1	9	57	98	165
ب. شمال أفريقيا					
1. الجزائر	–	–	–	2	2
2. مصر	–	2	–	2	4
3. المغرب	–	–	2	5	7
إجمالي شمال أفريقيا	–	2	2	9	13
إجمالي أفريقيا	1	11	59	107	178
إجمالي العالم	18	45	123	203	389
نسبة عدد الحالات في أفريقيا إلى الإجمالي في العالم	5.6	24.4	48	52.7	45.8

قام الباحث بعمل الملحق من:

David F. Babbel, "Insuring Sovereign Debt Against Default", *World Bank Discussion Papers*, No. 328, (Washington, DC: World Bank, 1996), 3.

الملحق (8ـ4)
حجم المديونية الخارجية لأفريقيا وصافيها
خلال الفترة 1980ـ1993

(مليون دولار أمريكي)

الأعوام	شمال أفريقيا		أفريقيا جنوب الصحراء		أفريقيا كلها	
	حجم الدين	صافي الدين (التغيير في رصيد الدين)	حجم الدين	صافي الدين (التغيير في رصيد الدين)	حجم الدين	صافي الدين (التغيير في رصيد الدين)
1980	52966	-	56203	-	109169	-
1981	56213	3247	64391	8188	120604	11435
1982	62696	6483	70744	6353	133440	12836
1983	65129	2433	79803	9059	144932	11492
1984	68931	3802	83386	3583	152317	7385
1985	79881	10950	96474	13088	176355	24038
1986	89617	9736	113813	17339	203430	27075
1987	101114	11497	138755	24942	239869	36439
1988	101568	454	141541	2786	243109	3240
1989	92306	9262-	173844	32303	266150	23041
1990	85573	6733-	191127	17283	276700	10550
1991	86097	524	195533	4406	281630	4930
1992	84486	1611-	194264	1269-	278750	2880-
1993*	86384	1898	199046	4782	285430	6680

* تقديرات بنك التنمية الأفريقي، **التقرير السنوي**، 1993، ص29.

المصدر: World Bank. & UNDP, *African Development Indicators*, op. cit, 15

الملحق (8ـ5)

حجم المديونية الخارجية وصافيها لكل من جمهورية الكونجو الديمقراطية وساحل العاج ومصر خلال الفترة 1980ـ1993

(مليون دولار أمريكي)

الأعوام	جمهورية الكونجو الديمقراطية		ساحل العاج		مصر	
	حجم الدين	صافي الدين	حجم الدين	صافي الدين	حجم الدين	صافي الدين
1980	4960	-	5848	-	20915	-
1981	4916	44-	6608	760	22572	1657
1982	5078	162	7862	1254	29525	6953
1983	5321	243	7819	43-	32459	2934
1984	5275	46-	8106	287	35501	3042
1985	6171	896	9745	1639	42135	6634
1986	7190	1019	11087	1342	46338	4203
1987	8752	1562	13554	2467	52016	5678
1988	8549	203-	13994	440	52486	470
1989	9202	653	15683	1689	51498	988-
1990	10215	1013	18079	2396	40104	11394-
1991	10736	521	17557	522-	41008	904
1992	10912	176	17997	440	40431	577-
1993	11280	368	19124	1127	40626	195

المصدر: World Bank, *World Debt Tables*, Various Editions

الملحق (8-6)

عجز الحساب الجاري في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وساحل العاج ومصر خلال الفترة 1980-1990

(مليون دولار أمريكي)

الأعوام	جمهورية الكونغو الديمقراطية		ساحل العاج		مصر	
	القيمة	٪ إلى الناتج المحلي	القيمة	٪ إلى الناتج المحلي	القيمة	٪ إلى الناتج المحلي
1980	292	3.9	1827	17.5	436	1.9
1981	604	6.8	1411	16.9	2135	9.1
1982	591	5.5	1016	13.8	1806	9.1
1983	349	4.7	929	14.1	921	5.4
1984	324	6.3	73	1.5	1819	8.2
1985	289	6.8	*68	*0.6	2112	9.3
1986	414	7.4	298	3.9	2148	9.4
1987	644	11.3	967	10.7	880	5.2
1988	581	9.1	1120	11.5	539	4
1989	611	10.1	1148	13.2	1994	8.1
1990	643	11.4	1104	12.2	1425	7.2
متوسط الفترة 1975-1979	487	-	605	-	1217	-
متوسط الفترة 1980-1985	408	-	865	-	1538	-
متوسط الفترة 1986-1990	579	-	927	-	1397	-

* الرقم يشير إلى فائض.

المصدر: World Bank, *World Debt Tables*, Various Editions.
World Bank & UNDP, *African Development Indicators*, op. cit, Passim.

الملحق (8ـ7)
الميزان التجاري والخدمي والتحويلات الخاصة
لجمهورية الكونجو الديمقراطية خلال الفترة 1980ـ1990

(مليون دولار أمريكي)

الأعوام	الصادرات السلعية	الواردات السلعية	نسبة تغطية الصادرات السلعية للواردات السلعية	الميزان التجاري	الصادرات الخدمية	الواردات الخدمية	نسبة تغطية الصادرات الخدمية للواردات الخدمية	الميزان الخدمي	الصادرات السلعية والخدمية	التحويلات الخاصة
1980	2269	1519	149	750	135	1364	9.9	1229-	2276	79-
1981	1678	1421	118	257	151	1256	12	1105-	1676	4-
1982	1601	1297	123	304	84	1129	7.4	1045-	1646	9-
1983	1686	1213	139	473	116	1114	10.4	998-	1786	3
1984	1919	1176	163	743	141	1292	10.9	1151-	2034	91-
1985	1853	1247	149	606	153	1193	12.8	1040-	1980	55-
1986	1844	1283	144	561	189	1286	14.7	1097-	2000	62-
1987	1731	1376	126	355	262	1412	18.6	1150-	1947	70
1988	2178	1645	132	533	185	1558	11.9	1373-	2329	67-
1989	2201	1683	131	518	165	1569	10.5	1404-	2360	109-
*1990	2138	1539	139	599	171	1549	11	1378-	1867	81-

* البيانات عن الفترة 1991– 1993 غير متاحة .

المصدر : World Bank & UNDP, *African Development Indicators*, op. cit, Passim

الملحق (8ـ8)
الميزان التجاري والخدمي والتحويلات الخاصة لساحل العاج خلال الفترة 1980ـ1993

(مليون دولار أمريكي)

الأعوام	الصادرات السلعية	الواردات السلعية	نسبة تغطية الصادرات السلعية للواردات السلعية	الميزان التجاري	الصادرات الخدمية	الواردات الخدمية	نسبة تغطية الصادرات الخدمية للواردات الخدمية	الميزان الخدمي	التحويلات الخاصة
1980	3013	2614	115.3	399	627	2147	29.2	1520-	716-
1981	2435	2068	117.7	367	480	1780	27	1300-	495-
1982	2347	1790	131.1	557	497	1709	29.1	1212-	391-
1983	2066	1635	126.4	431	472	1539	30.7	1067-	320-
1984	2625	1487	176.5	1138	408	1355	30.1	947-	291-
1985	2761	1410	195.8	1351	438	1469	29.8	1031-	279-
1986	3187	1640	194.3	1547	539	2028	26.6	1489-	427-
1987	2950	1864	158.3	1086	614	2309	26.6	1695-	501-
1988	2774	1696	163.6	1078	628	2373	26.5	1745-	514-
1989	2808	1720	163.3	1088	529	2369	22.3	1840-	470-
1990	3120	1701	183.4	1419	564	2653	21.3	2089-	540-
1991	2686	1707	157.4	979	530	1569	33.8	1039-	464-
1992	2880	1886	152.7	994	569	1568	36.3	999-	492-
1993	2734	1662	164.5	1072	546	1393	39.2	847-	394-

المصدر : World Bank & UNDP, *African Develpment Indicators*, op. cit, Passim
IMF., *International Financial Statistics*, (I.F.S) September, 1994, 184

الملحق (8-9)
الميزان التجاري والخدمي والتحويلات الخاصة لمصر خلال الفترة 1980-1992

(مليون دولار أمريكي)

الأعوام	الصادرات السلعية	الواردات السلعية	نسبة تغطية الصادرات السلعية للواردات السلعية	الميزان التجاري	الصادرات الخدمية	الواردات الخدمية	نسبة تغطية الصادرات والواردات الخدمية	الميزان الخدمي	التحويلات الخاصة
1980	3854	6814	56.6	2960-	2590	3147	82.3	557-	2791
1981	3999	7918	50.5	3919-	2651	3537	75	886-	2230
1982	3847	8418	45.7	4571-	3077	4792	64.2	1715-	2133
1983	3740	8869	42.2	5129-	3104	5229	59.4	2125-	3191
1984	3958	10201	38.8	6243-	3724	6675	55.8	2951-	3957
1985	3928	10516	37.4	6588-	3657	6799	53.8	3142-	3522
1986	3577	9525	37.6	5948-	4137	6252	66.2	2115-	2995
1987	2264	7952	28.5	5688-	4130	3725	110.8	405	3033
1988	3274	9841	33.3	6567-	4982	3859	129.1	1123	3406
1989	2914	10201	28.6	7287-	6617	6035	109.6	582	3556
1990	3390	10632	31.9	7242-	9221	7312	126.1	1909	3769
1991	3856	9831	39.2	5975-	7086	3364	210.6	3722	4054
1992	3400	8901	38.2	5501-	7968	4867	163.7	3101	6104

المصدر: World Bank & UNDP, *African Development Indicators*, op. cit, Passim
International Monetary Fund, *International Financial Statistics*, (I.F.S) September, 1994, 214

الملحق (1.9)
تطور بعض مؤشرات الأداء وعبء الدين في جمهورية الكونجو الديمقراطية خلال الفترة 1980-1990

المؤشر / الأعوام	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
1. إجمالي الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات ٪	206.4	268.8	301.4	295.3	256	307.6	353.7	438.9	361.6	388.9	442.4	-	-	-
2. إجمالي الدين إلى الناتج القومي الإجمالي ٪	35.3	55.4	37.8	49.4	70.9	92.3	93.2	118.7	99.5	107.7	-	-	-	-
3. معدل خدمة الدين ٪	22.6	10.5	13.2	13.7	20.1	24.8	22.4	23.6	16.6	25.7	-	-	-	-
4. مدفوعات الفائدة إلى الناتج القومي الإجمالي ٪	1.9	1.40	1	1.4	3.3	4	2.8	2.7	2.10	2	-	-	-	-
5. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ٪	3	2.2	0.7-	1.6	5.5	0.5	4.7	2.7	0.6	2-	1.9-	-	-	-
6. إجمالي الاحتياطيات ناقص ذهب/ الواردات ٪	7.1	5.7	1.6	4.4	5.6	7.8	10.4	6.5	5.8	6	7.1	-	-	-
7. عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي ٪	3.9	6.8	5.5	4.7	6.3	6.8	7.4	11.3	9.1	10.1	11.4	-	-	-
8. معدل التضخم (رقم قياسي لأسعار المستهلك)	100	136.2	186.2	327.6	498.3	617.2	905.2	1724.1	3150	62429	11655.2	-	-	-

تابع الملحق (9ـ1)

الأعوام / المؤشر	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
9. نصيب الفرد من الناتج القومي (دولار أمريكي)	590	540	490	430	340	260	240	230	240	230	220	-	-	-
10. مدفوعات الفائدة/ الصادرات ٪	11	6.9	8.2	8.2	1.2	13.4	10.6	9.9	7.7	7	-	-	-	-
11. شروط التجار	100	83.7	79.1	83.9	84.6	82.4	81.1	74.5	95.8	105.5	121.8			-
12. صافي التحويلات/ المسحوبات ٪	10.1	45.1	29.7	21.5	26.1	31.5	22.6	40.7	12.2	9.3	18.7			

المصدر : International Monetary Fund (IMF), *International Financial Statistics* (I.F.S), Various Editions

World Bank, *World Debt Tables*, Various Editions

World Bank, *World Tables*, Various Editions

الملحق (2_9)
تطور بعض مؤشرات الأداء وعبء الدين في ساحل العاج
خلال الفترة 1980ـ1993

الأعوام / المؤشر	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
1. إجمالي الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات ٪	160.7	226.7	276.5	308.1	267.3	304.6	297.5	380.4	412.1	470	506.5	538.1	514.6	576.6
2. إجمالي الدين إلى الناتج القومي الإجمالي ٪	58.8	83.5	111.4	124.8	133.1	154.2	127.8	143.1	148.4	188.4	186.6	215.7	206.9	242.2
3. معدل خدمة الدين ٪	28.3	31.6	46	49.6	40.6	44.7	48.5	43.3	39.2	41.2	33.6	38	31.7	29.7
4. مدفوعات الفائدة إلى الناتج القومي الإجمالي ٪	4.8	4.9	10	10.4	11.6	12.1	10.4	6.3	5.6	6.3	7.3	8.2	6.5	6.4
5. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ٪	0.8-	4.3	1.6	1.2-	1.1-	5.2	3	1.2-	1.6-	1-	2.6-	2.2-		
6. إجمالي الاحتياطيات ناقص ذهب/ الواردات ٪	0.4	0.5	0.1	0.6	0.2	0.2	0.5	0.2	0.3	0.4	0.1	0.3	0.1	4.7
7. عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي ٪	17.5	16.9	13.8	14.1	1.5	(0.6)	3.9	10.7	11.5	13.2	12.2	*18.4	*16.6	*15.7
8. معدل التضخم (رقم قياسي لأسعار المستهلك)	100	108.9	116.9	123.8	129	131.4	141.1	141.6	151.6	142.8	141.6			

تابع الملحق (9ـ2)

المؤشر / الأعوام	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
9. نصيب الفرد من الناتج القومي (دولار أمريكي)	1180	1150	1000	800	700	670	730	780	850	810	750	633	680	596
10. مدفوعات الفائدة/ الصادرات ٪	13	13.4	24.9	25.6	23.4	23.9	24.2	16.7	15.6	15.7	17.7	20.5	16.3	15.2
11. شروط التجار	100	84.3	86.3	91.4	99.3	95.9	104.5	87.5	92.5	79.8	69.7	64.4	61.9	
12. صافي التحويلات/ المسحوبات ٪	40	25.8	41.4	1.7	16.4	0.8	(196.6)	(1.2)	(31.7)	60	51.7	(5.8)	7.1	117.3

* عجز الحساب الجاري إلى الناتج القومي الإجمالي والرقم بين قوسين لهذا المؤشر يدل على وجود فائض.

المصدر : IMF: "IFS", Various Editions

World Bank, *World Debt Tables*, Various Editions.

World Bank, *World Tables*, Various Editions.

الملحق (3.9)
تطور بعض مؤشرات الأداء وعبء الدين في مصر
خلال الفترة 1980-1993

الأعوام / المؤشر	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
1. إجمالي الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات ٪	227.7	217.8	332.2	314.5	313.5	385.5	463.3	547.3	453.5	435.1	238.1	215.5	178	192.4
2. إجمالي الدين إلى الناتج القومي الإجمالي ٪	97.8	94.8	124	123.6	124.2	134.2	144.5	162.4	185.8	165.4	94.8	102.2	89.4	79.4
3. معدل خدمة الدين ٪	14.8	18.5	21.4	22.1	23.1	28.5	30.6	19.9	24.9	28.5	22.5	17.1	15.3	13.6
4. مدفوعات الفائدة إلى الناتج القومي الإجمالي ٪	3.9	2.6	4.8	5.5	5.4	4.8	4.8	2.8	4.9	5.1	30.9	2.8	3.5	3.1
5. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ٪	10.8	4	10.7	7.7	6.1	6.6	2.6	2.5	3.9	3	2.5	2.3	-	-
6. إجمالي الاحتياطيات ناقص ذهب/ الواردات ٪	10.7	6.3	6.1	6.5	5.3	5.6	6.2	12.1	9.8	10.1	16.2	31.4	71.9	-
7. عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي ٪	1.9	9.1	9.1	5.4	8.2	9.3	9.4	5.2	4	8.1	7.2	*(4.2)	*(10.6)	*(4)
8. معدل التضخم (رقم قياسي لأسعار المستهلك)	100	110.3	126.6	146.9	172	192.6	238.6	285.7	336.3	407.7	476	-	-	-

تابع الملحق (3-9)

المؤشر / الأعوام	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
9. نصيب الفرد من الناتج القومي (دولار أمريكي)	500	550	600	620	640	660	670	690	660	640	610	599.2	640.2	693.2
10. مدفوعات الفائدة/ الصادرات ٪	9.2	6	12.8	13.9	13.7	13.7	15.5	9.4	12	13.5	9.7	5.8	6.9	7.6
11. شروط التجار	100	109.1	104.7	102.2	99	83.8	61.1	63.9	62.1	52.2	48.8	61.7	60.7	-
12. صافي التحويلات/ المسحوبات ٪	45.9	57.2	58.2	37.9	26.9	27.8	4.8	16	9.2	(25.7)	(157.5)	(24.6)	(116.8)	(114.9)

* عجز الحساب الجاري إلى الناتج القومي الإجمالي والرقم بين قوسين لهذا المؤشر يدل على وجود فائض.

المصدر: IMF: "IFS", Various Editions

World Bank, *World Debt Tables*, Various Editions.

World Bank, *World Tables*, Various Editions.

الملحق (4-9)

العوامل المسؤولة عن التغير في رصيد المديونية الخارجية لكل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وساحل العاج ومصر خلال الفترة 1988-1994

(مليون دولار أمريكي)

الأعوام	جمهورية الكونغو الديمقراطية							ساحل العاج							مصر						
	صافي التدفق المرتب للدين	صافي التغير في الفائدة على المتأخرات	الفائدة المرسلة	الديون الملغاة أو المخفضة	إعادة تقويم أسعار العملات	أخرى	إجمالي التغير في رصيد الدين	صافي التدفق المرتب للدين	صافي التغير في الفائدة على المتأخرات	الفائدة المرسلة	الديون الملغاة أو المخفضة	إعادة تقويم أسعار العملات	أخرى	إجمالي التغير في رصيد الدين	صافي التدفق المرتب للدين	صافي التغير في الفائدة على المتأخرات	الفائدة المرسلة	الديون الملغاة أو المخفضة	إعادة تقويم أسعار العملات	أخرى	إجمالي التغير في رصيد الدين
1988	222	219	89	324-	448-	37	205-	288	321	139	5-	982-	240	1	1248	496	521	صفر	1488-	304-	474
1989	228	200-	419	122-	54	298	677	935	336	57	29-	128	54	1482	589	897	صفر	27.5-	134	389	964-
1990	89	125	131	9-	502	195	1031	1215	108	354	50-	964	26-	2565	1240-	1463-	صفر	10576-	1836-	185	11258-
1991	125	428	صفر	صفر	20-	23	556	576	126	176	صفر	86-	145	936	836	1489-	1999	صفر	48-	734-	564
1992	28-	565	صفر	صفر	328-	68-	142	564	174	131	صفر	627-	188	430	137	25-	848	صفر	1225-	237-	503-
1993	صفر	544	صفر	صفر	234-	2	311	1172	335	صفر	صفر	498-	150	1159	183-	3	735	صفر	495-	49	110
1994	140-	658	صفر	صفر	439	100	1057	363-	235-	313	1086-	871	65-	565-	391	1	85	27-	1667	130	2248

المصدر: World Bank, *World Debt Tables*, Various Editions

الملحق (9ـ5)
الأعباء المترتبة على عملية إعادة جدولة الديون الخارجية لمصر بموجب اتفاق أيار/ مايو 1987 مع دائني نادي باريس

(مليون جنيه مصري)

الدولة	مبلغ الدين المعادة جدولته	المستحقات بموجب عملية إعادة الجدولة			
		الأقساط (1)	الفوائد (2)	الجملة	نسبة 1ـ2
فرنسا	783.404	783.404	409.948	1193.352	52.3
الولايات المتحدة الأمريكية	314.859	314.859	123.233	438.092	39.1
ألمانيا الغربية	299.764	299.764	103.873	403.637	34.7
أستراليا	225.723	225.723	180.003	405.726	79.7
سويسرا	177.247	177.247	55.333	232.58	31.2
اليابان	131.709	131.709	51.263	182.972	38.9
إيطاليا	120.01	120.01	50.243	170.353	41.9
كندا	119.447	119.447	95.546	214.993	80
النمسا	87.449	87.449	37.946	125.395	43.4
المملكة المتحدة	87.225	87.225	62.391	150.120	72.1
الدنمارك	36.555	36.555	16.391	52.946	44.8
السويد	35.323	35.323	22.971	58.303	65
إسبانيا	35.212	35.212	19.749	54.961	56.1
بلجيكا	34.985	34.985	15.784	50.769	45.1
هولندا	17.249	17.249	6.882	23.131	34
النرويج	12.461	12.461	9.218	21.679	74
فنلندا	6.143	6.143	7.090	10.232	66.6
الجملة	**2523.774**	**2523.774**	**1265.468**	**3789.242**	**50.1**

المصدر: البنك المركزي المصري.

الملحق (9ـ6)
المتأخرات والمبالغ المعادة جدولتها لكل من جمهورية الكونجو الديمقراطية وساحل العاج ومصر خلال الفترة 1980، 1985ـ1993

(مليون دولار أمريكي)

الدولة / الأعوام	جمهورية الكونجو الديمقراطية			ساحل العاج			مصر		
	المتأخرات	المبالغ المعادة جدولتها	نسبة المبالغ المعادة جدولتها إلى المتأخرات	المتأخرات	المبالغ المعادة جدولتها	نسبة المبالغ المعادة جدولتها إلى المتأخرات	المتأخرات	المبالغ المعادة جدولتها	نسبة المبالغ المعادة جدولتها إلى المتأخرات
1980	67	402	600	صفر	-	-	457	-	-
1985	314	364	116	34	734	2159	4684	-	-
1986	445	502	113	127	387	305	8999	-	-
1987	592	544	92	350	561	160	9190	4859	53
1988	1213	239	20	970	579	60	9121	1261	14
1989	865	1275	147	1903	348	18	8981	-	-
1990	1314	446	44	2265	1050	46	7341	-	-
1991	2452	-	-	2779	552	20	2112	6320	299
1992	3338	-	-	3332	399	12	1994	2125	107
1993	4251	-	-	4125	-	-	1995	2649	133

المصدر: World Bank, *World Debt Tables*, 1993/1994, Vol. 2, Passim
World Bank, *World Debt Tables*, 1994/1995, Vol. 2, Passim

الملحق (9-7)
تطور مشروطية صندوق النقد الدولي من خلال التسهيلات المختلفة التي قدمها

التسهيل	تاريخه	شروط الأهلية للدولة العضو وأهداف التسهيل	شروط التسهيل	الملاحظات
أولاً: التسهيلات خلال الستينيات 1. تسهيل التمويل التعويضي (The Compensatory Financing Facility) (CFF)	شباط/ فبراير 1963	- الحاجة إلى استخدام موارد الصندوق طبقاً لما يوضحه وضع ميزان المدفوعات والاحتياطيات الدولية. - حدوث نقص مؤقت (طارئ) في حصيلة الصادرات خارج عن إرادة الدولة، أي ليس بسبب السياسات الاقتصادية والمالية غير الملائمة. - رغبة الدولة في التعاون مع الصندوق لبذل الجهود المطلوبة لعلاج مصاعب ميزان المدفوعات.	- تتاح الشريحة الأولى للدولة عندما توضح رغبتها في التعاون مع الصندوق لعلاج الخلل في ميزان المدفوعات، أما الشريحة الثانية فتقدم للدول التي تظل متعاونة مع الصندوق. - تتم المسحوبات في قسط واحد. - تسدد على ثمانية أقساط ربع سنوية متساوية في العامين الرابع والخامس بعد السحب. - معدل التكلفة هي تلك المطبقة على السحوبات الأخرى من الموارد العامة للصندوق.	- الحد الأقصى للمبلغ الذي يمكن سحبه يمثل 83٪ من حصة العضو نتيجة لهبوط حصيلة الصادرات. - تم مد التسهيل عام 1981 ليشمل تغطية الارتفاع المفاجئ في تكلفة استيراد الحبوب. - استمر هذا التسهيل قائماً حتى 1988 حين تم إنشاء تسهيل جديد عرف باسم (Compensatory and Contingency Financing Facility). بناء على اقتراح الولايات المتحدة الأمريكية.
2. تسهيل تمويل موازنة الرصيد	1969	- دعم التقلبات المعتدلة في أسعار التصدير.	- تتخذ شروط التسهيل السابقة نفسها.	- تجدر الإشارة إلى أن الصندوق قد قدم في العام نفسه حقوق السحب الخاصة كوحدات للاحتياطي الدولي إلى المصارف المركزية للدول ذات المصاعب في ميزان المدفوعات.

تابع الملحق (9ـ7)

التسهيل	تاريخه	شروط الأهلية للدولة العضو وأهداف التسهيل	شروط التسهيل	الملاحظات
ثانياً: التسهيلات خلال السبعينيات 1 . التسهيل النفطي (Oil Facility)	1974	تزايد عدم التوازن الخارجي نتيجة ارتفاع أسعار النفط	- حدد حجم المسحوبات بموجب ذلك التسهيل للدولة العضو بصافي الزيادة التي حدثت في تكلفة الواردات مقارنة بقيمتها عام 1973 مطروحاً منها 10٪ من حجم احتياطيات العضو في آخر عام 1973 . - تمثلت الشروط المالية في : - سعر فائدة 6.875٪ للأعوام الثلاثة الأولى يرتفع إلى 7٪ في العام الرابع ، وإلى 7.125٪ في العام الخامس حتى السابع . - رسم خدمة يتراوح ما بين 0.5٪ و1٪ عند بداية السحب . - يتم سداد التسهيل على أقساط ربع سنوية خلال 7 أعوام على الأكثر من تاريخ السحب .	- تم مد التسهيل في نيسان/ إبريل 1975 إلى عام آخر نظراً لعدم تغير الظروف المتعلقة بشروط التجارة كلياً، وتجدر الإشارة إلى أنه بموجب ذلك القرار فقد تشددت مشروطية الصندوق بموجب ذلك التسهيل، فبعد أن كانت مقتصرة على تشاور الدولة العضو مع الصندوق حول السياسات المتعلقة بميزان المدفوعات، واحتمالاتها وانتهاج السياسات المتعلقة بالتأقلم مع مشكلة الطاقة، مع تجنب فرض أي قيود على المعاملات الدولية، أصبحت المشروطية المطلوبة من الدولة العضو تتمثل في تقديم وصف كمي (Quantitative Description) للسياسات التي تنوي اتباعها لمعالجة مشكلات ميزان المدفوعات في الأجل المتوسط . ويقوم الصندوق بتقويم مدى ملاءمة هذه السياسات وكفايتها، ويحتوي كشف السياسة أيضاً على وصف للإجراءات العينية التي اتخذتها الدول الأعضاء أو

تابع الملحق رقم (7.9)

التسهيل	تاريخه	شروط الأهلية للدولة العضو وأهداف التسهيل	شروط التسهيل	الملاحظات
				المقترح اتخاذها للحفاظ على الطاقة أو تنمية مصادر بديلة لها .
2. التسهيل الممتد (The Extended Facility)	1974	هدف هذا التسهيل تقديم المساعدة المتوسطة الأجل (من ثلاثة إلى أربعة أعوام في الظروف القصوى) بهدف الحد من : - الاختلالات الناتجة عن بطء النمو الاقتصادي وخلل ميزان المدفوعات ، والتي تشكل قيوداً على تبني الدولة سياسات نشطة للتنمية . - اختلالات المدفوعات الحادة نتيجة عدم التكيف الهيكلي في الإنتاج والتجارة نظراً لانتشار التشوهات المتعلقة بالأسعار .	- توفير مساعدة للعضو تعادل 140٪ من حصته . - يتم سداد المسحوبات خلال 4ـ8 أعوام من تاريخ السحب . - بموجب ذلك التسهيل ، ومن خلال سياسة الوصول الموسعة ، تمكن زيادة الموارد المتاحة بفضل ترتيبات المؤازرة والترتيبات الممتدة التي تحتاج إلى دعم مستمر من الصندوق . وبموجب تلك السياسة ، فإن الوصول لموارد الصندوق محدود بـ90٪ ، أو 110٪ من حصة العضو على ألا تزيد خلال الأعوام الثلاثة على 270٪ ، أو 330٪ من الحصة ، وألا تزيد المبالغ المتراكمة على 40٪ أو 440٪ من الحصة ؛ ويعتمد ذلك على وضع ميزان المدفوعات للعضو وتعزيز جهود التكيف .	- لا تقتصر المشروطية على تبني سياسات تكيف ملائمة ، ولكن يجب أن تستمر أيضاً عبر الأجل المتوسط لدعم برامج الإصلاح الشاملة لاستعادة التوازن المالي المستمر للاقتصاد ، وتتضمن تلك البرامج سياسات لتصحيح الاختلالات الهيكلية في الإنتاج والتجارة والأسعار . تقدم الدولة العضو برنامجاً كمياً شاملاً (Comprehensive quantitative program) يغطي فترة الترتيب . وفي داخل هذا الإطار المتوسط الأجل هناك كشف مفصل للأهداف والإجراءات التي سوف تتبناها الدولة في الـ12 شهراً الأولى ، وفي كل فترة (12 شهراً) يجب على العضو أن يقدم للصندوق تقييماً مفصلاً للتقدم الذي تم بموجب الترتيب ،

تابع الملحق (9-7)

التسهيل	تاريخه	شروط الأهلية للدولة العضو وأهداف التسهيل	شروط التسهيل	الملاحظات
				وكشفاً بالإجراءات التي سوف تستخدم للتكيف خلال المرحلة التالية من البرنامج. وكما هو الشأن في ترتيبات المؤازرة فإن الأهداف الكمية تشكل معايير للأداء أصبحت شروطاً ملزمة في الترتيب الممتد.
3. صندوق الاستئمان	1976	تقديم قروض بشروط ميسرة للغاية للدول التي تعاني من مشكلة ميزان المدفوعات، وبذلت جهوداً لتحسين وضع مدفوعاتها، وارتبطت باتفاق مؤازرة أو ترتيبات ممتدة مع الصندوق.	شروط ميسرة	- اقترن هذا التسهيل بمعايير مشروطية معقدة. - تم سحب قروض الصندوق خلال الفترة كانون الثاني/ يناير 1977 حتى آذار/ مارس 1981، وانتهى الصندوق في نيسان/ إبريل 1981. - جاءت موارد الصندوق من الأرباح الناتجة عن بيع الذهب المملوك للصندوق.
4. تسهيل التمويل التكميلي (Supplementary Financing Facility)	1978	تقديم تمويل يفوق حصة الدولة العضو للدول التي تواجه اختلالاً خطيراً في المدفوعات.	يقدم الصندوق هذا النوع من التسهيل كتمويل بالارتباط مع موارد الصندوق العادية.	- حل هذا التسهيل محل سياسة الوصول الموسع إلى موارد الصندوق عام 1981.

المصدر: قام الباحث بعمل الملحق من:

- I.M.F., *Annual Report*, 1991, 44, 45, 51.
- I.M.F., *Fund Conditionality, Evaluation of Principles and Practices*, Washington, DC: IMF, ND, 12, 17-18.
- I.M.F., *Fund Statistics on The External Debt of Member Countries*, Training Course on External Debt Monitoring, Washington, DC,WB, May 2-20, 1988, 12.
- *Africa Recovery*, vol.4, no 3.4, October, 1990, 41.
- *Africa Recovery*, vol.2, no. 1, March, 1988.

تابع الملحق (9-7)

التسهيل	تاريخه	شروط الأهلية للدولة العضو وأهداف التسهيل	شروط التسهيل	الملاحظات
ثالثاً: التسهيلات خلال الثمانينيات 1. تسهيل التكيف الهيكلي (Structural Adjustment Facility) (S.A.F)	آذار/ مارس 1986	تقديم تمويل بشروط ميسرة لدعم التكيف الهيكلي، والسياسات الاقتصادية الكلية المتوسطة الأجل في الدول المنخفضة الدخل.	بموجب ذلك التسهيل يمكن للدولة الاقتراض حتى 70٪ من حصتها (بعد أن كانت 47٪ في البداية). - سعر الفائدة 0.5٪. - يتم السداد خلال فترة 10 أعوام منها فترة سماح 5.5 أعوام.	- تقدم مساعدة الصندوق بموجب ذلك التسهيل من خلال ورقة إطار العمل التي تعد بالتعاون الوثيق بين موظفي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والتي توضح إطار السياسة متوسطة الأجل لمدة ثلاثة أعوام، وفي هذا الإطار تُصاغ تفاصيل البرامج السنوية التي تدعم بواسطة ترتيبات تسهيل التكيف الهيكلي.
2. تسهيل التكيف الهيكلي المعزز (Enhanced Structural Adjustment Facility) (E.S.A.F)	1987	مشابهة للشروط الخاصة بتسهيل (S.A.F)	تمكن إتاحة نحو 250٪ من حصة العضو تزداد إلى 350٪ في الظروف الاستثنائية عبر فترة ثلاثة أعوام، ويعتمد ذلك على برنامج التكيف للدولة العضو وحاجتها للتمويل. - تتم المسحوبات على ستة أقساط متساوية؛ اثنين كل عام من البرنامج، أحدهما في بداية عام البرنامج، والثاني عند مراجعته.	- بموجب ورقة إطار العمل يتم تحديد احتياجات الدولة العضو وأولويات وسياسات التكيف للاقتصاد الكلي. - بموجب ذلك التسهيل أيضاً يجب على الدولة المعنية إعداد ورقة إطار عمل تعد بالتعاون الوثيق بين خبراء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

- صندوق النقد الدولي: «تسهيل التكيف الهيكلي»، **دورية التمويل والتنمية**، المجلد 23، العدد 2، (حزيران/ يونيو 1986)، ص39.
- رمزي زكي، **محنة الديون وسياسات التحرير في دول العالم الثالث**، مرجع سابق، ص175 - 178.

تابع الملحق (9ـ7)

التسهيل	تاريخه	شروط الأهلية للدولة العضو وأهداف التسهيل	شروط التسهيل	الملاحظات
			- جدول سداد التسهيل مثل نظيره السابق، حيث يتم في عشرة أقساط سنوية متساوية تبدأ بعد خمسة أعوام ونصف وبسعر فائدة 0.5٪.	
3. تسهيل التمويل التعويضي الطارئ The Compensatory and Contingency Financing Facility (CCFF)	آب/ أغسطس 1988	- تغطية النقص في حصيلة الصادرات وزيادة تكلفة الاستيراد (الحبوب، والنفط، والغاز الطبيعي) والخارجة على إرادة الدولة. - مساعدة الدول التي ترتبط باتفاق مع الصندوق على المحافظة على قوة الدفع للتكيف، عندما تواجه صدمات خارجية لمدة طويلة مثل (انخفاض أسعار الصادرات، وزيادة أسعار الواردات، والتقلبات في أسعار الفائدة).	- سعر الفائدة 9٪. - تسدد تلك التسهيلات خلال مدة تتراوح بين 3.25 إلى 5 أعوام.	- تمثلت المشروطية المتعلقة باستخدام هذا التسهيل في قيام الدولة العضو باتخاذ سياسات ملائمة خاصة بقطاع الطاقة.

- منى عيسى العيوطي، «المديونية وجهود التكيف في أفريقيا جنوب الصحراء»، **في ندوة مشكلة المديونية الخارجية للدول الأفريقية**، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية، (جامعة القاهرة: 5 - 7 أيار/ مايو 1990)، ص 15-16.

الملحق (9ـ8)
عبء الدين المتعدد الأطراف لكل من جمهورية الكونجو الديمقراطية وساحل العاج ومصر خلال الفترة 1980، 1986ـ1993

(مليون دولار أمريكي)

الأعوام	جمهورية الكونجو الديمقراطية					ساحل العاج					مصر				
	نسبة الدين المتعدد الأطراف إلى إجمالي الدين %	خدمة الدين المتعدد الأطراف		صافي التدفقات المتعددة الأطراف		نسبة الدين المتعدد الأطراف إلى إجمالي الدين %	خدمة الدين المتعدد الأطراف		صافي التدفقات المتعددة الأطراف		نسبة الدين المتعدد الأطراف إلى إجمالي الدين %	خدمة الدين المتعدد الأطراف		صافي التدفقات المتعددة الأطراف	
		إجمالي	البنك الدولي	إجمالي	البنك الدولي		إجمالي	البنك الدولي	إجمالي	البنك الدولي		إجمالي	البنك الدولي	إجمالي	البنك الدولي
1980	6.7	24	14	45	9	7	49	29	88	56	12.6	58	36	184	133
1986	11.5	38	15	147	15-	14.7	180	157	32-	41-	9.6	261	216	137	39-
1987	13.9	60	21	238	13-	17.9	233	198	179	167	10.1	315	244	255	108-
1988	16.3	72	22	207	12-	16.9	337	288	103-	176-	9.8	381	291	115-	180-
1989	17.4	65	24	195	8-	15.2	294	251	96-	127-	10.2	359	250	33-	145-
1990	18.8	68	6	154	14	15.6	357	266	102	5-	9.3	488	314	216-	222-
1991	20.4	70	20	213	28	16.3	420	324	8	135-	8.1	595	356	365-	257-
1992	19.8	49	16	34	9-	16.2	417	318	53-	213-	8.2	501	302	66-	65-
1993	19.6	12	1	46	1-	14.8	392	338	268-	316-	8.5	496	304	62-	160-

المصدر: World Bank, *World Debt Tables*, 1994/1995, Vol. 2, Passim

الملحق (9ـ9)

صافي انتقال موارد صندوق النقد الدولي إلى كل من جمهورية الكونجو الديمقراطية وساحل العاج ومصر خلال الفترة 1980ـ1994

(مليون دولار أمريكي)

الدولة / الأعوام	جمهورية الكونجو الديمقراطية			ساحل العاج			مصر		
	المسحوبات المشتريات	المسدد	صافي الانتقال	المسحوبات للمشتريات	المسدد	صافي الانتقال	المسحوبات للمشتريات	المسدد	صافي الانتقال
1980	140	101	39	31	صفر	31	63	121	58-
1981	230	127	103	376	صفر	376	صفر	92	92-
1982	118	24	94	127	صفر	127	صفر	49	49-
1983	122	11	111	166	صفر	166	صفر	3	3-
1984	162	55	107	42	28	14	صفر	صفر	صفر
1985	172	105	67	61	99	38-	صفر	12	12-
1985-1980	944	423	521	803	127	676	63	277	214-
1986	95	110	15-	59	126	67-	صفر	15	15-
1987	168	247	79-	صفر	193	193-	152	71	81
1988	صفر	181	181-	121	228	107-	صفر	69	69-
1989	208	391	183-	38	200	162-	صفر	37	37-
1990	صفر	190	190-	153	155	2-	صفر	62	62-
1990 - 1986	471	1119	648-	371	902	531-	152	253	102-
1990-1980	1415	1542	127-	1174	1029	145	215	531	316-
1991	صفر	60	60-	45	137	92-	82	92	10-
1992	صفر	9	9-	صفر	118	118-	123	55	68
1993	صفر	3	3-	صفر	67	67-	صفر	12	12-
1994	صفر	6	6-	171	87	84	صفر	32	32-
جملة 91ـ94	صفر	78	78-	216	409	193-	205	191	14
جملة 80ـ94	1415	1620	205-	1390	1438	48-	420	722	302-

المصدر: World Bank, *World Debt Tables*, 1988/1989, vol.2, 98, 118, 434
World Bank, *World Debt Tables*, 1996, vol.2, 118, 146, 534

الملحق (9-10)
صافي تدفقات رأس المال بكافة أشكاله إلى كل من جمهورية الكونجو الديمقراطية وساحل العاج ومصر خلال الفترة 1980-1990

(مليون دولار أمريكي)

الأعوام	جمهورية الكونجو الديمقراطية					ساحل العاج					مصر				
	التحويلات الرسمية	صافي الاستثمار الأجنبي المباشر	صافي الاقتراض الطويل الأجل	تدفقات* رأس المال الأخرى	الجملة	التحويلات الرسمية	صافي الاستثمار الأجنبي المباشر	صافي الاقتراض الطويل الأجل	تدفقات* رأس المال الأخرى	الجملة	التحويلات الرسمية	صافي الاستثمار الأجنبي المباشر	صافي الاقتراض الطويل الأجل	تدفقات* رأس المال الأخرى	الجملة
1980	267	6	333	(721)	(115)	10	95	1158	(2981)	(1718)	2	541	1870	(3506)	(1093)
1981	248	6	400	(878)	(224)	15	33	1187	(2629)	(1394)	1	747	1514	(4473)	(2211)
1982	160	6	231	(762)	(365)	30	47	1632	(2677)	(968)	527	885	2738	(5441)	(1291)
1983	173	5	218	(601)	(205)	27	38	672	(1658)	(921)	601	966	1909	(4676)	(1200)
1984	174	6	162	(433)	(91)	28	22	951	(1031)	(30)	686	1275	1783	(4983)	(1239)
1985	199	6	85	(391)	(101)	26	29	684	(633)	(106)	1097	1289	1761	(5509)	(1362)
1986	184	5	130	(488)	(169)	71	71	380	(747)	(225)	1209	1275	1248	(5026)	(1294)
1987	220	10	275	(990)	(485)	143	88	544	(1601)	(826)	974	869	19169	(21751)	(739)
1988	226	11	173	(645)	(235)	61	56	519	(1681)	(1045)	698	973	1540	(3328)	(117)
1989	276	12	194	(876)	(394)	74	78	441	(1649)	(1056)	756	124	607	(2558)	(1071)
1990	217	13	23	(609)	(356)	107	48	947	(1979)	(973)	1110	136	266	(2036)	(524)
1980 - 1985	203	6	238	(631)	(184)	23	44	1047	(1935)	(821)	486	951	1929	(4765)	(1399)
1986 - 1990	224	10	159	(722)	(329)	91	49	566	(1531)	(825)	949	675	4566	(6940)	(750)
الإجمالي العام خلال الفترة 1980 - 1990	2344	86	2224	(7394)	(2740)	592	509	9115	(19266)	(9050)	7661	9080	34405	(63287)	(12141)

* تشمل تدفقات رأس المال الأخرى التي تتكون من صافي ميزان رؤوس الأموال الداخلة والخارجة الأخرى غير المذكورة، والتي تغطي على سبيل المثال التغيرات في رصيد الدين القصير الأجل، والمتأخرات والخصوم الأخرى (معدلة طبقاً لتغيرات سعر الصرف والعوامل الأخرى)، والسهو والخطأ بالإضافة إلى الاختلافات بين بيانات تدفقات رأس المال الطويل الأجل طبقاً لنظام تسجيل الديون بالبنك الدولي، والبند المشابه له في الكتاب السنوي لميزان المدفوعات الخارجي بصندوق النقد الدولي.

المصدر: World Bank & UNDP., *African Development Indicators*, op. cit., 68, 70-72.

الملحق (9ـ11)
تطور معدل التبادل التجاري في كل من
جمهورية الكونغو الديمقراطية وساحل العاج ومصر خلال الفترة 1980ـ1992

100 = 1980

الأعوام	ساحل العاج	جمهورية الكونغو الديمقراطية	مصر
1980	100	100	100
1981	84.3	83.7	109.1
1982	86.3	79.1	104.7
1983	91.4	83.9	102.2
1984	99.3	84.6	99
1985	95.9	82.4	83.8
1986	104.5	81.1	61.1
1987	87.5	74.5	63.9
1988	92.5	95.8	62.1
1989	79.8	105.5	52.2
1990	69.7	121.8	48.8
1991	64.4	80	61.7
1992	61.9	77.4	60.7

المصدر: World Bank, *World Tables*, 1992, op. cit., 207, 239, 695
World Bank, *World Tables*, 1995, 230, 250, 738

الملحق (9-12)
شروط الإقراض الخاصة من المصادر المختلفة للاقتصاد المصري خلال الفترة 1975-1989

دول الإقراض ومصادره	سعر الفائدة ٪	عمولة الارتباط ٪	عمولة الإدارة ٪	فائدة التأخير ٪	تأمين الائتمان ٪	فترة السماح بالسنوات	مدة السداد بالسنوات
السويد	1 - 11.75	0.5-0.1	0.5-0.25	1	-	0.5	8-3
ألمانيا الغربية	ثابت تراوح بين 4.125 – 9، متغير بين 0.875 فوق سعر الليبور – 10.75	1-0.25	-	3-1	3-0.5	5-0.5	15-2.5
النرويج	4.5 – 9.5	0.25	-	-	-	3	20-10
النمسا	ثابت تراوح بين 5 - 9، متغير بين 8.75 - 9.75	0.1-0.01	0.1	1	0.6-0.01	4-0.5	12-3
اليابان	6.25 - 10	0.5	-	2-1	-	5	12.5
المملكة المتحدة	ثابت تراوح بين 6.625 - 8، متغير بين 1.625- 2.25 فوق سعر الليبور	1-0.25	0.4-0.1	بسعر فائدة القرض	-	2.5-2.5	10-3
سويسرا	ثابت تراوح بين 7 - 12، متغيرين بتغير بين 0.2 - 1 فوق سعر الليبور	0.5-0.25	-	1.5-1	-	4.5-0.5	8-2.5
فرنسا	ثابت تراوح بين 7.4 - 10.5، متغير بواقع 1.75 فوق سعر الليبور	0.5-0.2	0.5-0.2	2-1	4.2-0.5	5.5-0.5	20-2
كندا	7.4 - 11.7	0.5-0.25	0.4	1	-	4-0.5	10-4.5
الدانمارك	7.4 - 9.85	-	0.6	2	1.5	5-0.5	15-8
إيطاليا	7.5 - 10	0.5	0.1	1	9.4-5.4	3-0.5	10-8
بلجيكا	7.75 - 13.125	0.3-0.2	1-0.6	1	6.6-1.5	4-0.5	10-0.5
هولندا	ثابت تراوح بين 8-12.5، متغير بين 1 - 1.75 فوق سعر الليبور	0.3	0.3	1.25-1	2.8	4-0.5	10-5
الولايات المتحدة الأمريكية	9.5 - 9.85	1.5-0.5	-	2.75-1	0.5	5-0.5	10-1.5
إسبانيا		0.5-0.25	0.3-0.25	1	4.2.3	4-2.5	8-5

• المصدر: الجهاز المركزي للمحاسبات، الإدارة العامة للقروض الأجنبية والدولية، متابعة استخدام القروض المباشرة خلال الفترة 1975 - 1989، (القاهرة: الإدارة المركزية لمتابعة تنفيذ الخطة وتقويم الأداء لقطاعات الاقتصاد، 1990)، ص13-14.

الملحق (9ـ13)
هيكل القروض الخارجية المسحوبة لكل من جمهورية الكونجو الديمقراطية وساحل العاج ومصر خلال الفترة 1980ـ1990

(مليون دولار أمريكي)

الدولة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	الجملة
جمهورية الكونجو الديمقراطية												
إجمالي المسحوبات من القروض	471	299	198	194	167	141	276	381	403	431	296	3257
1. دائنون رسميون	207	243	155	175	152	141	270	371	397	372	293	2776
٪	43.9	81.3	78.3	90.2	91	100	97.4	97.4	98.5	86.3	99	85.2
قروض متعددة الأطراف	69	31	71	91	71	98	184	296	272	240	202	1625
قروض ثنائية	138	212	84	84	81	43	86	74	125	132	91	1150
2. مصادر الإقراض الخاصة «سندات مصارف تجارية»	264	56	43	19	15	صفر	6	10	6	59	3	481
٪	56.1	18.7	21.7	9.8	9	-	2.2	2.6	1.5	13.7	1	14.8
3. قروض خاصة غير مضمونة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
إجمالي القروض من المصارف التجارية	92	40	1	-	15	-	-	-	3	13	صفر	164
٪	19.5	13.4	0.5	-	9	-	-	-	0.7	3	-	5
ساحل العاج												
إجمالي المسحوبات من القروض	1675	1358	2106	1116	1430	1286	1223	1491	1202	1309	1730	15926
1. دائنون رسميون	230	137	423	396	359	157	222	573	288	392	820	3997
٪	13.7	10.1	20.1	35.5	25	12.2	18.2	38.4	24	29.9	47.4	25.1
قروض متعددة الأطراف	137	67	296	224	242	82	148	412	234	198	513	2553
قروض ثنائية	93	70	127	172	117	75	74	161	54	194	307	1444

تابع الملحق (9-13)

الدولة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	الجملة
2. مصادر الإقراض الخاصة	1183	949	1006	279	176	151	102	18	64	18	10	3956
٪	70.6	69.9	47.8	25	12.3	11.7	8.3	1.2	5.3	1.4	0.6	24.8
3. قروض خاصة غير مضمونة	262	271	676	441	895	978	900	900	850	900	900	7973
٪	15.7	20	32.1	39.5	62.6	76.1	73.6	60.4	70.7	68.7	52	50.1
إجمالي القروض من المصارف التجارية	896	893	1471	556	956	1101	982	915	872	902	900	10444
٪	53.4	65.8	69.8	49.8	66.9	85.6	80.3	61.4	72.5	68.9	52	65.6
مصر												
إجمالي المسحوبات من القروض	2930	3404	4537	3667	3573	4121	3209	2574	2811	2247	2184	35257
1. دائنون رسميون	2064	1374	2531	1858	2162	2240	1678	1398	1384	1159	1285	19133
٪	70.4	40.4	55.8	50.7	60.5	54.40	52.3	54.3	49.2	51.6	58.8	54.3
قروض متعددة الأطراف	242	247	279	367	341	295	398	570	266	326	272	3603
قروض ثنائية	1822	1127	2252	1491	1821	1945	1280	828	1118	833	1013	15530
2. مصادر الإقراض الخاصة	740	1710	1791	1550	1355	1557	1221	931	1247	946	797	13845
٪	25.3	50.2	39.5	42.3	37.9	37.8	38	36.2	44.4	42.1	36.5	39.3
3. قروض خاصة غير مضمونة	126	320	215	259	55	325	310	245	180	142	102	2279
٪	4.3	9.4	4.7	7.1	1.5	7.9	9.7	9.5	6.4	6.3	4.7	6.4
إجمالي القروض من المصارف التجارية	145	109	471	284	55	335	316	247	354	232	271	2819
٪	4.9	3.2	10.4	7.7	1.5	8.1	9.8	9.6	12.6	10.3	12.4	8

المصدر: World Bank, *World Debt Tables*, Various Editions

الملحق (14.9)

توزيع المسحوبات من القروض الطويلة الأجل التي حصلت عليها جمهورية الكونجو الديمقراطية خلال الفترة 1980-1990 طبقاً للأنشطة الاقتصادية المستفيدة

(مليون دولار أمريكي)

القطاعات المستفيدة / الأعوام	1980	*1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	الإجمالي
الزراعة	9	6	4	19	27	29	37	15	22	10	10	188
دعم ميزان المدفوعات	77	49	صفر	8	17	4	16	165	36	107	29	518
الاتصالات	32	20	صفر	5	صفر	صفر	7	2	1	8	صفر	75
التعليم	2	1	1	صفر	صفر	2	1	2	4	3	5	21
الطاقة	191	121	60	22	44	26	40	53	117	150	41	865
الصناعة والتجارة	30	19	1	9	8	9	25	15	57	59	79	311
التصنيع	9	6	21	39	7	8	25	23	11	صفر	صفر	149
الخدمات الاجتماعية	27	17	16	17	12	15	36	21	27	33	25	246
النقل	70	45	93	67	42	47	73	72	120	53	97	779
أخرى	24	15	2	8	10	1	16	13	8	8	صفر	105
الإجمالي العام	471	299	198	194	167	141	276	381	403	431	296	3257
٪	14.4	9.2	6.1	6	5.1	4.3	8.5	11.7	12.4	13.2	9.1	100

* نظراً لعدم توافر بيانات عن توزيع مسحوبات القروض عام 1981 على الأنشطة الاقتصادية، فقد قام الباحث بتوزيع المسحوبات من القروض لعام 1981، طبقاً لنفس نسبة توزيع مسحوبات عام 1980.

المصدر: World Bank, *World Debt Tables*, Various Editions

الملحق (9ـ15)

توزيع المسحوبات من القروض الطويلة الأجل التي حصلت عليها ساحل العاج خلال الفترة 1980ـ1990 طبقاً للأنشطة الاقتصادية المستفيدة

(مليون دولار أمريكي)

الأعوام / القطاعات المستفيدة	1980	*1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	الإجمالي	% إلى إجمالي القروض الموزعة
الزراعة	88	67	28	25	31	24	47	79	64	155	266	874	11
دعم ميزان المدفوعات	-	-	213	111	175	116	4	302	13	100	177	1211	15.2
الاتصالات	43	33	24	14	13	2	4	11	2	10	21	177	2.2
التعليم	25	20	7	16	11	9	12	7	15	11	5	138	1.7
الطاقة	369	284	181	157	89	37	20	24	86	46	193	1486	18.7
الصناعة والتجارة	22	17	9	12	31	15	15	17	12	21	31	202	2.5
التصنيع	81	62	41	5	29	9	12	37	12	13	27	328	4.1
الخدمات الاجتماعية	257	198	163	58	34	26	51	18	50	13	21	889	11.2
النقل	316	243	234	196	109	63	151	92	87	39	87	1617	20.3
أخرى	212	163	530	83	15	8	9	5	12	2	4	1043	13.1
جملة المبالغ الموزعة	1413	1087	1430	677	537	309	325	592	353	410	832	7965	100
مبالغ غير موزعة**	262	271	676	439	893	977	898	899	849	899	898	7961	
الإجمالي العام	1675	1358	2106	1116	1430	1286	1223	1491	1202	1309	1730	15926	
%	10.5	8.5	13.2	7	9	8.1	7.7	9.4	7.5	8.2	10.9	100	

* نظراً لعدم توافر بيانات عن توزيع مسحوبات القروض عام 1981 على الأنشطة الاقتصادية، فقد قام الباحث بتوزيع المسحوبات من القروض لعام 1981، طبقاً لنفس نسبة توزيع مسحوبات عام 1980.

** معظمها لجهات خاصة غير مضمونة من الحكومة.

المصدر: World Bank, *World Debt Tables*, Various Editions

الملحق (16-9)
توزيع المسحوبات من القروض الطويلة الأجل التي حصلت عليها مصر خلال الفترة 1980-1990 طبقاً للأنشطة الاقتصادية المستفيدة

(مليون دولار أمريكي)

القطاعات المستفيدة / الأعوام	1980	1981*	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	الإجمالي	٪ إلى إجمالي القروض الموزعة
الزراعة	14	15	49	46	23	31	13	8	17	20	61	297	0.9
دعم ميزان المدفوعات	361	398	359	134	469	82	320	406	195	90	27	2841	8.6
الاتصالات	36	40	172	200	149	105	122	108	53	43	32	1060	3.2
التعليم	44	49	23	23	34	38	35	9	8	7	70	340	1
الطاقة	291	320	480	589	551	365	267	274	415	465	515	4532	13.8
الصناعة والتجارة	84	92	70	96	87	99	48	32	52	32	8	700	2.1
التصنيع	207	228	572	390	400	459	512	237	336	146	340	3827	11.6
الخدمات الاجتماعية	104	114	204	208	176	318	162	102	65	69	45	1567	4.8
النقل	484	533	551	385	334	430	342	429	387	207	368	4450	13.5
أخرى	1178	1295	1842	1340	1296	1870	1078	724	1102	1026	617	13368	40.5
جملة المبالغ الموزعة	2803	3084	4322	3411	3519	3797	2899	2329	2630	2105	2083	32982	100
مبالغ غير موزعة**	127	320	215	256	54	324	310	245	181	142	101	2275	
الإجمالي العام	2930	3404	4537	3667	3573	4121	3209	2574	2811	2247	2184	35257	
٪	8.3	9.6	12.9	10.4	10.1	11.7	9.1	7.3	8	6.4	6.2	100	

* نظراً لعدم توافر بيانات عن توزيع مسحوبات القروض عام 1981 على الأنشطة الاقتصادية، فقد قام الباحث بتوزيع المسحوبات من القروض لعام 1981، طبقاً لنفس نسبة توزيع مسحوبات عام 1980.

** معظمها لجهات خاصة غير مضمونة من الحكومة.

المصدر: World Bank, *World Debt Tables*, Various Editions

الملحق (9ـ17)
بعض مؤشرات السياسة التوسعية في كل من
جمهورية الكونجو الديمقراطية وساحل العاج ومصر خلال الفترة 1980ـ1990

(٪)

الأعوام	جمهورية الكونجو الديمقراطية			ساحل العاج			مصر		
	عجز الموازنة الحكومية إلى الإيرادات	معدل نمو الائتمان المحلي	عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي	عجز الموازنة الحكومية إلى الإيرادات	معدل نمو الائتمان المحلي	عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي	عجز الموازنة الحكومية إلى الإيرادات	معدل نمو الائتمان المحلي	عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي
1980	2.9-	22	3.9-	10.5-	23.2	17.5-	9.3-	42.1	1.9-
1981	5.5-	43.1	6.8-	11.9-	23.1	16.9-	6.4-	24.1	9.1-
1982	5.4-	87	5.5-	14.2-	6.8	13.8-	17.1-	23.1	9.1-
1983	3.9-	43.7	4.7-	10.6-	19.5	14.1-	10.2-	18.6	5.4-
1984	5.6-	139.1	6.3-	3.2-	0.5	1.5-	11.4-	20.9	8.2-
1985	3.3-	52.8	6.8-	3.6-	2.3-	0.6	11-	19.4	9.3-
1986	6.6-	64.6	7.4-	-	4.3	3.9-	13.1-	18.8	9.4-
1987	10-	113	11.3-	-	1.5	10.7-	8.2-	17.3	5.2-
1988	6.4-	109.6	9.1-	13.5-	5.8-	11.5-	9.7-	20.2	4-
1989	-	2.7-	10.1-	16.2-	7.4-	13.2-	8-	25	8.1-
1990	-	362.9	11.4-	12.2-	7.2-	12.2-	-	26.3	7.2-

المصدر:

World Bank, *World Tables*, 1992, 62, 65

World Bank & UNDP., *African Development Indicators*, op. cit., 50, 171

الملحق (9ـ18)
سعر الفائدة وما تستنزفه من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لكل من جمهورية الكونجو الديمقراطية وساحل العاج ومصر خلال الفترة 1980ـ1990

(%)

الأعوام	جمهورية الكونجو الديمقراطية			ساحل العاج			مصر		
	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	ما تستنزفه الفائدة من الناتج المحلي الإجمالي %	سعر الفائدة	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	ما تستنزفه الفائدة من الناتج المحلي الإجمالي %	سعر الفائدة	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	ما تستنزفه الفائدة من الناتج المحلي الإجمالي %	سعر الفائدة
1980	2.4	1.9	5.1	0.8-	4.8	11.4	10.8	3.9	5
1981	2.2	1.4	6	4.3	4.9	13.5	4	2.6	6.3
1982	0.7-	1	2.6	1.6	10	12.4	10.7	4.8	8.3
1983	1.6	1.4	2	1.2-	10.4	10.7	7.7	5.5	7.4
1984	5.5	2.3	4.2	1.1-	11.6	8.5	6.1	5.4	8
1985	0.5	4	4	5.2	12.1	10	6.6	4.8	7.7
متوسط الفترة 1985 - 1980	1.9	2.2	4	1.3	9	11.1	7.7	4.5	7.1
1986	4.7	2.8	5.2	3	10.4	7.2	2.6	4.8	7.2
1987	2.7	2.7	2.4	1.2-	6.3	6.7	2.5	2.8	6.7
1988	0.6	2.1	3.9	1.6-	5.6	5.7	3.9	4.9	6.2
1989	2-	2	4.2	1-	6.3	7.4	3	5.1	7.2
1990	1.9-	2	1.1	2.6-	5.9	6.3	2.5	4.6	5.2
متوسط الفترة 1990 - 1986	0.8	2.3	3.4	0.7-	6.9	6.7	2.9	4.4	6.5
متوسط الفترة 1990 - 1980	1.4	2.2	3.7	0.4	8	9	5.5	4.5	6.8

المصدر : World Bank, *World Debt Tables*, Various Editions
World Bank, *World Tables*, 1992, Passim

الملحق (19_9)

جهود التكيف ومعوقاته في كل من جمهورية الكونجو الديمقراطية وساحل العاج ومصر خلال الثمانينيات وحتى منتصف التسعينيات

البيـــان	جمهورية الكونجو الديمقراطية	ساحل العاج	مصـــر
1. عوامل الاتجاه إلى سياسة التكيف وأسبابه	- تدهور شروط التجارة خلال الفترة 1974ـ 1982. - تزايد الفساد في جمهورية الكونجو الديمقراطية. - النتائج السلبية لسياسة (Zairianization) وتأميم المشروعات الأجنبية. - استمرار عجز الحساب الجاري. - التوسع النقدي وتزايد الاقتراض الخارجي بشروط غير ميسرة ولمشروعات غير مجدية.	- الاختلالات الاقتصادية الكلية الحادة التي تمثلت في: • انخفاض الدخل المحلي الإجمالي للفرد بنحو 62.2٪ خلال الفترة 1980ـ 1984. • انخفاض الاستهلاك الخاص للفرد بنحو 22.9٪ خلال الفترة 1980ـ 1984. • تراجع الاستثمار العام من متوسط قدره 15٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1976ـ 1982 إلى 6٪ خلال الفترة 1986ـ 1988. - تفاقم أزمة الدين.	- التشوهات الاقتصادية العديدة التي انعكست في: • ارتفاع سعر الصرف الرسمي بنحو 38٪ عن سعر الصرف الحقيقي خلال الفترة 1982ـ 1985 وبنحو 70٪ خلال الفترة 1970ـ 1987. • التحيز ضد الصادرات غير النفطية. • الرقابة الصارمة على الأسعار المحلية. • التحيز ضد الصناعات الغذائية والمنسوجات. • أسعار الفائدة المنخفضة سواء كانت على الودائع أو فائدة الإقراض. • أسعار الطاقة المنخفضة. • تراجع الإنتاج الزراعي وعدم تشجيعه نتيجة أسعار المنتج الزراعية المنخفضة. • تفاقم أزمة الدين.
جهود التكيف	- تفاقم أزمة الدين. - شرعت الحكومة في برنامج للتكيف منذ النصف الثاني من عام 1987 الذي حصلت بموجبه على قرض للتكيف الهيكلي من البنك الدولي، وتسهيل للتكيف الهيكلي من هيئة التنمية الدولية. كما قام البنك برعاية اجتماع للمجموعة الاستشارية عام 1987 لمساعدة	- تم دعم جهود التكيف عن طريق ثلاثة قروض للتكيف الهيكلي من البنك الدولي في الأعوام 1981، 1983، 1986 ومن خلال تسهيل التكيف الهيكلي المعزز واتفاقيات الموازرة مع صندوق النقد الدولي. - شملت إجراءات التكيف الهيكلي بموجب القرض الأول والثاني الاتفاق على برنامج	- اتخذت الحكومة خطوات إصلاح عديدة خلال الفترة 1986ـ 1990 تمثلت في: • زيادة الضرائب على العديد من السلع والخدمات، وتحسين نظم فرض الضرائب وتحصيلها، والإصلاح الجمركي من خلال خفض الحماية الاسمية وخفض الاستثناءات، واستخدام سعر صرف مخفض لتقويم الرسم الجمركي، الأمر الذي ساهم في تحقيق إيرادات

تابع الملحق (9ـ19)

البيـــــان	جمهورية الكونجو الديمقراطية	ساحل العاج	مصـــر
	جمهورية الكونجو الديمقراطية في تعبئة تمويل خارجي من الكثير من الحكومات وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والمجموعة الأوربية، وتعهد فيه المشاركون بتقديم دعم مالي ملموس لبرنامج التكيف يقدر بنحو 1476 مليون دولار في عامي 1987، 1988. من أهم مكونات برنامج التكيف لعام 1987 ما يلي: • تشجيع الإحلال الكفء للواردات من خلال تحقيق معدل حماية اسمية يتراوح بين 20ـ40٪، وتخفيض الحد الأقصى للتعريفة الجمركية إلى 50٪، وتخفيض عدد الاستثناءات من 272 إلى 136، وتحديث قائمة المدخلات الصناعية المنتجة محلياً، وإعادة هيكلة لجنة الاستثمار. • تشجيع الصادرات وترويجها من خلال تبسيط إجراءات التصدير، وإلغاء الضرائب على الصادرات الزراعية، وإعادة تقويم الأصول والخصوم على أساس دوري، وتوحيد أجهزة الضرائب والنظام الجمركي، ودعم قسم الضرائب بوزارة المالية مادياً وبشرياً. • تحسين الكفاءة والرقابة على الإنفاق العام وضمان تنفيذ مشروعات الاستثمار ذات الأولوية المرتفعة، وذلك من خلال إعداد	الاستثمار العام في عام 1984 بمعالج التشوهات في نظام الحوافز الاقتصادية من خلال زيادة أسعار المنتج للبن والكاكاو، وإعادة تنظيم وزارة الزراعة والمؤسسات الحكومية التي تتعامل في بعض السلع (السكر وزيت النخيل والكاكاو والبن والمحصولات الغذائية)، وخصخصة عمليات تجهيز الأرز وتسويقه. - قررت الحكومة في منتصف عام 1989 الاضطلاع ببرنامج إنعاش اقتصادي تمثلت أهم مكوناته في: • تخفيض الإنفاق الحكومي وبصفة خاصة المرتبات. • إعادة تأهيل المشروعات العامة وخصخصتها نظراً لسوء إدارتها وعدم كفاءتها وانخفاض عائدها. • الإصلاح التنظيمي (تحسين نظام الاستثمار وسوق العمل وإجراءات الاستيراد والتصدير وقانون الشركات). ويأتي الإصلاح التنظيمي لعدم فاعلية نظام الرقابة على الأسعار، وتعقيدات الاستثمار التي تمثلت في التأخير الطويل في الحصول على الموافقات للمشروعات الاستثمارية، وتعقيدات قواعد الاستيراد والتصدير وتنظيماته، وقواعد العمل وتنظيماته.	إضافية. • رفعت الحكومة أسعار السلع الأساسية، وخفضت من الدعم المقدم للعديد من السلع، ونجحت الحكومة في تخفيض فاتورة الدعم بـ8٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالفترة 1982ـ1988، كما تم تخفيض المصروفات الدورية الأخرى بخلاف الدعم بنحو 10٪ من قيمتها الحقيقية خلال الفترة 1982ـ1988. - الإصلاح الهيكلي الذي شمل: أ. قطاع الطاقة: زادت الحكومة أسعار الطاقة خلال تلك الفترة بما يزيد على 330٪، فقد زادت تعريفة الكهرباء بنحو 250٪، وزادت أسعار الجازولين بنحو 38٪، 43٪ للبنزين والكيروسين. ب. قطاع الزراعة: تم إلغاء التركيب المحصولي، والتسليم الإجباري لكافة المحاصيل عدا القطن وقصب السكر ونصف محصول الأرز، كما تم رفع أسعار توريد تلك السلع بدرجة كبيرة. وتم إلغاء الدعم على المدخلات الزراعية والسماح للقطاع الخاص بتسويقها، وتم نقل التجارة الخارجية في عدد من السلع الزراعية إلى السوق المصرفية الحرة للنقد الأجنبي، الأمر الذي ساهم في زيادة

تابع الملحق (9-19)

البيــــان	جمهورية الكونجو الديمقراطية	ساحل العاج	مصـــر
	برنامج للاستثمار العام خلال الفترة 1987-1990، وإعداد برامج إنفاق عامة لقطاعات مختارة (زراعة وتعليم وصحة)، وتعزيز وحدات التخطيط بوزارة الزراعة، والتعليم والصحة، ودراسة إنشاء صندوق لتمويل دراسات الجدوى للمشروعات الاقتصادية في القطاعات المختلفة. • إصلاح جهاز الخدمة المدنية وذلك من خلال برمجة إحصاءات الخدمة المدنية، وتحديث سجلات القوة العاملة وإلغاء الموظفين الصوريين من كشوف المرتبات، وتطبيق نظام التقاعد المبكر، وتحسين هيكل المرتبات طبقاً للهيكل الوظيفي، وفي ضوء تخفيض عدد الموظفين. • إصلاح القطاع العام من خلال ترشيد الاستثمار الحكومي عن طريق تصنيف المشروعات غير الكفؤة، وإعادة تقدير رأس مال المشروعات العامة. • رفع كفاءة القطاع التمويلي في تخصيص الموارد عن طريق إصلاح التعريفة على المنتجات الزراعية، وحماية منتجات زراعية مختارة من الإغراق، وتكوين لجنة استشارية مسؤولة عن تحديد احتياجات الائتمان الزراعي طبقاً لفترة المحصول، وإلغاء التميز بين أسعار الفائدة. بدأت الحكومة منذ تشرين الثاني/ نوفمبر 1988	• الإصلاح الجمركي والضريبي، وذلك من خلال تخفيض معدلات الضريبة وتبسيط إجراءات التحصيل لزيادة الإيرادات الضريبية، وفرض الضريبة الموحدة على الدخل، وتخفيض الضرائب على الأنشطة الإنتاجية، وتطوير نظام الجمارك، وزيادة الإيرادات من خلال التوسع في القاعدة الضريبية، والتخلص من الضرائب المفروضة على الصادرات على مراحل، والتوسع في ضريبة القيمة المضافة لتشمل محصولات متنوعة مختارة (زيت النخيل ومشتقاته والسكر والقطن ومشتقاته والمطاط وجوز الهند ولب جوز الهند المجفف ومشتقاته والأناناس الطازج). • إصلاح القطاع التمويلي، وقد تمثلت أوجه الإصلاح التي اتخذتها الحكومة في النصف الأخير من الثمانينيات في إنهاء نظام الخصم التفضيلي، وتشديد الرقابة على الأنشطة المصرفية، وإعادة هيكلة المصارف التجارية وشركات التأمين وسوق الأوراق المالية بأبيدجان، وتسوية المتأخرات الحكومية ومنع زيادتها. بالإضافة إلى ما سبق فقد هدفت الحكومة إلى الاضطلاع ببرنامج للإصلاح القطاعي بهدف تعزيز المنافسة الدولية من خلال تخفيض	صادرات الخضراوات والفاكهة. ج. الاستثمارات العامة؛ ركزت الحكومة استثماراتها في القطاعات الإنتاجية، وبدأت إصلاح المشروعات والصناعات العامة على أساس لامركزية اتخاذ القرار، كما قامت بتخفيض جوهري لسياسة الرقابة على الأسعار، وتم تحرير العديد من أسعار السلع، وإزالة العديد من القيود التي تواجه الاستثمار. - برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل لعام 1991 الذي تم بدعم من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (قرض التكيف الهيكلي بمبلغ 300 مليون دولار، وتسهيل الموازرة المقدم من الصندوق بمبلغ 380 مليون دولار) هذا بالإضافة إلى عمليات إلغاء الدين وخدمة الدين. ويمثل هذا البرنامج تحولاً في الإصلاحات التدريجية التي بدأت منذ منتصف الثمانينيات؛ وقد شمل ذلك البرنامج ستة مكونات رئيسية هي: • الإصلاح الاقتصادي الكلي في إطار برنامج التثبيت المدعم من الصندوق، حيث حررت الحكومة أسعار الصرف، وأسعار الفائدة، وخفضت بحدة عجز الموازنة، وعرض النقود من خلال تنمية الإيرادات العامة عن طريق

تابع الملحق (9ـ19)

البيـــان	جمهورية الكونجو الديمقراطية	ساحل العاج	مصـــر
	اتخاذ خطوات لتصحيح برنامج الإصلاح الاقتصادي تضمنت تخفيض سعر الصرف الرسمي بنسبة 32٪ بين بداية تشرين الثاني/ نوفمبر والأسبوع الثاني من كانون الثاني/ يناير، ومضاعفة أسعار الوقود، وزيادة تعريفة الخدمات العامة، وزيادة سعر الفائدة على الإقراض فيما بين المصارف بنحو 10٪. **معوقات التكيف :** - عدم كفاية تحويلات الموارد لإنجاز عملية التكيف. - رغم تطورات التجارة الخارجية المواتية عام 1988، والتي تمثلت في زيادة أسعار النحاس الذي ساهم في زيادة حصيلة الصادرات بنحو 450 مليون دولار، فإن السياسات الاقتصادية الكلية التي انتهجتها الحكومة قد قوضت تلك التطورات الإيجابية التي تمثلت في: - التوسع في الإصدار النقدي لتمويل عجز الموازنة الذي ارتفع من 27 مليار زائيري (4.1٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام 1987) إلى 97 مليار زائيري (نحو 8.1٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام 1988). - تفاقم معدل التضخم نتيجة التمويل النقدي لعجز الموازنة. - تجميد الحكومة أسعار الخدمات العامة والمنتجات النفطية.	التكاليف، وتعزيز الحوافز الاقتصادية، وإلغاء التشوهات وزيادة الاعتماد على القطاع الخاص. وقد شمل ذلك الآتي: • برنامج التكيف لقطاع الزراعة : وهدف ذلك البرنامج إلى تحويل الحوافز نحو المحاصيل ذات الميزة التنافسية الأعلى من خلال السماح لأسعار المنتج أن تعكس ظروف السوق العالمية، وتحسين إدارة المؤسسة المالية الوسيطة وكفاءتها، وفرص الوصول إلى التسهيلات الائتمانية والمدخرات، وإعادة هيكلة بنك التنمية الزراعية، وتحرير التصدير والاستيراد والتسويق المحلي للمحاصيل الغذائية وإلغاء الدعم، وتخفيض أسعار المنتج للبن والكاكاو من 400 (CFAF) إلى 260 (CFAF) للكيلوجرام، وتخفيض تكاليف التسويق للبن والكاكاو ورسوم التصدير؛ وذلك بهدف تحقيق التوازن لصندوق تثبيت أسعار السلع الزراعية. • برنامج التكيف لقطاع الطاقة؛ ومن أهم عناصر الإصلاح في ذلك القطاع ما يلي: أ. وضع أسس لعمليات التعاقد الجديدة على اكتشاف الطاقة وتطويرها والترويج لها. ب. مراجعة الاستثمار في قطاع الطاقة لتحديد برنامج الاستثمار الأمثل.	تنمية حصيلة الضرائب، وفرض ضريبة المبيعات، وزيادة رسوم الخدمات، وزيادة أسعار قطاعي النقل والطاقة، وإصدار أذون على الخزانة العامة بأسعار فائدة تحدد من خلال العرض والطلب. وفيما يتعلق بالسياسة النقدية والائتمانية، فقد ركزت آلية الإصلاح على: • تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة اعتباراً من كانون الثاني/ يناير 1991. • وضع سقوف ائتمانية للحد من التوسع الائتماني. • تحرير أسواق الصرف وأسعاره. أما مكونات الإصلاح الأخرى التي تم وضعها بمساعدة البنك الدولي، فقد شملت: • إصلاح القطاع العام وإعادة هيكلة المشروعات غير القادرة على العمل بنجاح، أو تصفيتها كلياً أو جزئياً، وخصخصة الكثير منها. • تحرير الأسعار المحلية مثل أسعار الطاقة والكهرباء التي هدفت الحكومة إلى الوصول بها إلى مستوى الأسعار العالمية بحلول عام 1995. وكذلك الوصول بأسعار القطن إلى ثلثي السعر العالمي، وإلغاء السيطرة كلياً على أسعار الأرز والمدخلات الزراعية التي مازالت

تابع الملحق (9ـ19)

البيـــــان	جمهورية الكونغو الديمقراطية	ساحل العاج	مصـــر
	- مستويات أسعار الفائدة السلبية بالقيمة الحقيقية. - سعر الصرف المقوم بأكثر من قيمته (بنسبة 30-40٪ فوق سعر السوق الموازية). - عدم موافقة السلطات السياسية على خطوات وأدوات التثبيت والتكييف الهيكلي التي تم إعدادها في إطار برنامج السنة الثانية من ورقة إطار عمل السياسة التي أعدت مع خبراء البنك الدولي. - عدم القدرة على احتواء الإنفاق العام وتحسين مكوناته ونوعيته، الأمر الذي أدى إلى تقويض الاستقرار القصير الأجل في عام 1989. - قصور الجهود المبذولة الخاصة بتنفيذ إجراءات التكيف وأدواته مثل: أ. قصور الإجراءات المتخذة لتبسيط الإجراءات والترويج لعملية التصدير. ب. أنه رغم تكوين اللجنة المسؤولة عن تنفيذ الإصلاح المالي وشبه المالي، فإنه لم تسند إليها أي مهام؛ كما لم يتم إعداد تقارير عن التقدم في مجال الإصلاح المالي. - رغم عمل الدراسة الخاصة بإنشاء صندوق لتمويل إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لبعض المشروعات، فإنه لم ينفذ شيء في هذا المجال.	ج. إعادة الهيكلة التنظيمية والمالية لمشروعات الطاقة. د. تقديم نظام كفء ومرن لتسعير منتجات الطاقة. • برنامج تكيف قطاع الصرف الصحي والمياه، الذي يهدف إلى جعل تعريفة المياه واقعية، وتقديم خدمات المياه إلى نحو أربعة ملايين من سكان القرى، ومنع التلوث البيئي، والترويج للخصخصة. وقد شملت عناصر ذلك البرنامج ما يلي: أ. تحويل مسؤوليات التشغيل والصيانة لمحطات المياه بالمناطق الريفية إلى مستخدمي المياه. ب. تحويل المسؤوليات المتعلقة بالاستثمار لتوفير المياه للمناطق الحضرية إلى القطاع الخاص. ج. تخفيض تعريفة المياه المحلية بنحو 20٪. د. نقل عملية إدارة محطات المياه وتشغيلها وصيانتها إلى القطاع الخاص. هـ. مراعاة مبدأ استرداد التكلفة في تسعير المياه. وافقت الحكومة في كانون الثاني/ يناير 1994 على تخفيض في الفرنك الخاص بدول منطقة الفرنك الفرنسي، واتخاذ عدد من الإصلاحات المالية والضريبية، وتقييد الزيادة في الأجور، تدعيم القطاع الخاص وتشجيعه من خلال دعم سياسة الخصخصة حيث حدد	تحت السيطرة (السماد والمبيدات الحشرية وغذاء الماشية)، والوصول إلى أسعار التكلفة في تقديم خدمات (البريد والنقل بالسكك الحديدية والمواني والهاتف والتلكس.. الخ). - تحرير التجارة الخارجية من خلال التخلص من كافة الحواجز غير الجمركية على الواردات والصادرات، وتخفيض التعريفة الجمركية إلى أقل مستوى، وتبسيط إجراءات التصدير والاستيراد والمساواة بين القطاعين العام والخاص في مجال التجارة الخارجية، وتضييق التفاوت بين الحدين الأعلى والأدنى لفئات التعريفة الجمركية. - إصلاح القطاع الخاص وإلغاء الرقابة على استثماراته في شتى المجالات. - إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية، وذلك للتخفيف من الآثار السلبية لعملية الإصلاح على السكان المحدودي الدخل. وقد أشارت الحكومة المصرية في خطاب سياسة التنمية الموجه إلى صندوق النقد الدولي في 21 آب/ أغسطس و3 أيلول/ سبتمبر 1993 عن قيامها بكافة الإصلاحات التي التزمت بها، حيث تم تحرير الأسعار في قطاعات الزراعة والصناعة وتم تخفيض الدعم بدرجة

تابع الملحق (9ـ19)

البيـــــان	جمهورية الكونجو الديمقراطية	ساحل العاج	مصـــر
معوقات التكيف :	- الأزمة السياسية الكبيرة التي تعصف بجمهورية الكونجو الديمقراطية منذ نيسان/ إبريل 1990، والنهب العسكري في أواخر عام 1991 وبداية عام 1993 الذي ترك وراءه اقتصاداً مهشماً، وإقدام جمهورية الكونجو الديمقراطية على دوامة حلزونية من انهيار الإنتاج والاستثمار، والصادرات، والتضخم الجامح، وتراكم المتأخرات، والانتشار الواسع للبطالة، وتزايد الفقر، وتدهور المؤشرات الاجتماعية، وتآكل رأس المال البشري من خلال تدهور الدخل الشخصي والانخفاض الكبير في الإنفاق على التعليم والصحة، فخلال الفترة 1989ـ1993 نجد: أ. انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنحو 30٪، وتراجع الصادرات والواردات بنحو 52٪، 72٪ على التوالي. ب. قدرت الخسائر المترتبة على تحطيم الأصول الرأسمالية نتيجة السلب والنهب بنحو 25٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ج. انخفاض إنتاج النحاس، والأسمنت، والنفط من 460 ألف طن إلى 48 ألف طن، ومن 490 إلى 149 ألف طن، ومن 10 ملايين برميل إلى 8.3 ملايين برميل على التوالي. د. تقلص القاعدة الضريبية تدريجياً من 10ـ11٪	عدد 42 مشروعاً لعرضها للخصخصة خلال الفترة 1994- 1997. رغم تطورات التجارة الخارجية المواتية عام 1985- 1986 التي تمثلت في ارتفاع أسعار البن والكاكاو وتحقيق الاقتصاد لمعدل نمو قدره 5٪، 3.6٪ في عامي 1985 و1986، فإن ذلك كان يخص في طياته أوجه الضعف الهيكلي التالية: - التزامات خدمة الدين المرتفعة. - الاعتماد الشديد على تصدير عدد محدود من السلع الأولية. - إنفاق القطاع العام المتزايد. - سعر الصرف المغالى فيه. - تدهور الوضع الاقتصادي في عامي 1987، 1988 بسبب: - تدهور أسعار الكاكاو وهو سلعة التصدير الرئيسية لساحل العاج. • السياسات المالية التوسعية في ظل الاختلالات الداخلية والخارجية المتزايدة، فقد زادت المتأخرات المحلية لتصل إلى 383 مليار (CFAF) (13٪ من الناتج المحلي الإجمالي في حزيران/ يونيو 1989). • ترتب على ما سبق فقدان القطاع الخاص الثقة في سياسات الحكومة.	كبيرة، وتم إنشاء سوق لسندات الخزانة، وتم تحرير أسعار الفائدة وتم تحسين القواعد والتنظيمات المصرفية وتطويرها، كما تم توحيد سعر الصرف وفرض ضريبة المبيعات وتحسين النظام الضريبي، وإزالة العديد من الحواجز غير الجمركية على التجارة . . . الخ. رغم جهود التكيف التي تم اتخاذها خلال الفترة 1986ـ1990، فإنه يلاحظ: • لم تنفذ الإصلاحات بالسرعة المطلوبة لتحقيق التوازن المطلوب، وخاصة في ظل الاختلالات والتشوهات التي تراكمت عبر العقود الثلاثة الماضية. • تدهور شروط التجارة. • صعوبة إجراء التوازن بين الحاجة الملحة إلى تكيف الاقتصاد الكلي والمحافظة على الاستقرار السياسي والاجتماعي. • تفاقم حجم الدين وأعبائه، وتراكم المتأخرات. • الآثار السلبية لأزمة الخليج الثانية. وقد أدت إجراءات التكيف التي تم اتخاذها خلال الفترة 1991ـ1993، بالإضافة إلى إلغاء جزء من ديون مصر الخارجية، إلى حدوث بعض الظواهر الإيجابية ومنها: • تحقيق فائض في ميزان المدفوعات بلغ 2.4 مليار جنيه عام 1990ـ1991 ارتفع إلى 15.2

تابع الملحق (9ـ19)

البيـــــان	جمهورية الكونغو الديمقراطية	ساحل العاج	مصـــــر
	من الناتج المحلي الإجمالي في الثمانينيات إلى نحو 3٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1993 . هـ. تم تمويل العجز المالي عن طريق تراكم المتأخرات والتوسع النقدي، فقد بلغت المتأخرات نحو 4.9 مليارات دولار في نهاية عام 1993، كما كانت العملة المصدرة في عامي 1992، 1993 تعادل في المتوسط أكثر من 25 مرة من رصيد النقود بمعناها الواسع، وهو ما أدى إلى تفاقم معدلات التضخم التي بلغت 3800٪ خلال الفترة 1991ـ1993 . و. تدهور أسعار العملة بأكثر من 230 ألف مرة منذ عام 1989 حيث ارتفعت قيمة الدولار من 455 زائيري في نهاية عام 1989 إلى 105 ملايين زائيري في نهاية عام 1993 . ز. توقف المساعدات الخارجية تقريباً نتيجة عدم الاستقرار السياسي والتراكم الكبير للمتأخرات . ح. الآثار السلبية لعملية التكيف على تقديم الخدمات الاجتماعية والتوظيف والقوة العاملة وبصفة خاصة على الفقراء في الريف وكذا على الاستقرار السياسي .	• عدم استخدام سياسة سعر الصرف حتى بداية عام 1994 كأداة للتكيف وتخفيض سعر الصرف الحقيقي من خلال سياسات انكماشية داخلية . اضطراب جهود الحكومة في تسوية المتأخرات المحلية والخارجية نتيجة التكلفة المرتفعة للمرتبات العامة، والتي بلغت في المتوسط نحو 12.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990ـ1993، وهو ما أدى إلى تراكم المتأخرات لتصل إلى 60٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول نهاية عام 1993 وتراكم مشكلات الدين وميزان المدفوعات . لم تجن جهود التكيف نتائجها المرجوة نتيجة لـ : • عدم وضوح السياسات . • التأخر في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية . • الضعف المؤسسي، وهو ما أدى إلى استمرار الهبوط الاقتصادي الذي بدأ في عام 1986، وظلت مستويات الاستثمار حول 10٪ خلال بداية التسعينيات، كما انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنحو 4٪ عبر الفترة 1990ـ1993 . • الآثار السلبية لعملية التكيف على تقديم الخدمات الاجتماعية والتوظف والقوة العاملة، وبصفة خاصة على الفقراء في الريف والمناطق الحضرية الذي انعكس على تزايد	مليار جنيه عام 1992ـ1993 ، وذلك نظراً لنمو المتحصلات الجارية بمعدل أكبر من نمو المدفوعات الجارية حيث بلغ هذان المعدلان 33.4٪، و20.6٪ على الترتيب؛ وتجدر الإشارة إلى تحقيق ميزان المدفوعات عجزاً قدره 4 مليارات جنيه في عام 1988ـ1989 . - تناقص العجز بالموازنة العامة وانخفاض نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث انخفض عجز الموازنة العامة للدولة من 12.1 مليار جنيه عام 1988ـ1989، إلى نحو 10.6 مليارات جنيه عام 1992-1993 بمعدل انخفاض سنوي بلغ في المتوسط 3.4٪ خلال الفترة نفسها، وانخفضت نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي مقوماً بأسعار السوق الجارية من 19.7٪ إلى 6.7٪ بين عامي المقارنة على الترتيب . - تناقص الفجوة التضخمية المولدة لارتفاع الأسعار خلال الفترة 1990ـ1991/ 1992ـ1993 حيث انخفض فائض الطلب المحلي من حوالي 27.4 مليار جنيه عام 1990ـ1991 إلى حوالي 19.5 مليار جنيه عام 1992ـ1993، كما انخفضت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية من 23.7٪ إلى 12.5٪ بين عامي المقارنة .

تابع الملحق (9ـ19)

البيان	جمهورية الكونجو الديمقراطية	ساحل العاج	مصر
		الفقر، والفقر المدقع خلال الفترة 1980-1985 بنسبتي 4.8٪، و7.9٪ على التوالي، وتفاقم الوضع سوءاً في عام 1988 وبصفة خاصة بمنطقة السافانا.	- زيادة كفاءة عنصري العمل ومستلزمات الإنتاج، حيث انخفض المعامل الفني للإنتاج من 40.9٪ عام 1988-1989 إلى 38.7٪ عام 1992ـ1993، كما زاد متوسط إنتاجية المشتغل من حوالي 5770 جنيهاً في عام 1988ـ1989 إلى 10370 جنيهاً عام 1992-1993 بمتوسط نمو سنوي قدره 15.6٪ سنوياً. - ورغم ذلك فقد صاحب الإصلاح بعض الظواهر السلبية منها: • زيادة عدد العاطلين من 1121 ألف فرد عام 1988ـ1989 إلى 1580 ألف فرد في عام 1992ـ1993. • انخفاض كفاءة الاستثمارات المنفذة، حيث انخفض متوسط إنتاجية الجنيه المستثمر من 888 جنيهاً عام 1988ـ1989 إلى 457 جنيهاً عام 1992ـ1993 بمعدل نمو سالب بلغ سنوياً في المتوسط 15.3٪. • تزايد العجز بميزان المعاملات السلعية حيث ارتفع من 15.7 مليار جنيه عام 1988ـ1989 إلى حوالي 21 مليار جنيه عام 1992ـ1993 بمعدل نمو سنوي في المتوسط 7.6٪ مع تناقص الأهمية النسبية لكل من الصادرات الزراعية والصناعية إلى إجمالي الصادرات السلعية، مقابل زيادة الأهمية النسبية لصادرات النفط ومنتجاته.

تابع الملحق (19.9)

البيـــــان	جمهورية الكونغو الديمقراطية	ساحل العاج	مصـــر
			• الآثار السلبيـة لعملية التكيف على تقديم الخدمات الاجتماعية، والتوظف والقوة العاملة، وبصفة خاصة على الفقراء في الريف الذين يتركزون في صعيد مصر (41.6٪ من إجمالي الفقراء).

قام الباحث بعمل الجدول من:

1. World Bank, "Zaire Third Water Supply Project", *W.B. Staff Appraisal Report*, No. 7204- 2 R (June 2, 1988), 1.
2. Paul Glewwe and Dennis De Tray, "The Poor During Adjustment, A Case Study of Cote D'Ivoire" *W.B.LSMS Working Paper No. 47*, (Washington, DC: W.B., 1988), Passim.
3. World Bank, "Special Program...", op. cit., Passim.
4. Elaine, Zuckerman, Adjustment Programs and Social Welfare," *World Bank Discussion Paper No. 44* (Washington, DC: World Bank, 1989), 8-9.
5. World Bank, "Arab Republic of Egypt, Economic Readjustment with Growth" *W.B., Country Economic Memorandum Report, No. 7447- EGT*, (February 2, 1990), 4.
6. World Bank, "Egypt, Alleviation of Poverty During Structural Adjustment," (Washington, DC: W.B 1991) Passim.
7. Christian, Groataert L. "The Evolution of Welfare and Poverty under Structural Change and Economic Recession in Côte D'Ivoire 1985-1988", *World Bank Working Paper, no. 1078*, (Washington DC: World Bank, January 1993), Passim.
8. Arab Republic of Egypt, Government of Egypt, "Economic Reform and Structural Adjustment Program (Phase 11)", *Letter of Development Policy*, (Restricted), (Cairo: August 21,- September 3, 1993).
9. *Africa Review*, Various Editions.
10. *Africa Economic Digest*, Various Numbers.
11. World Bank, *Trends in Developing Economies*, Various Editions.
12. الجهاز المركزي للمحاسبات، **تقرير عن المؤشرات الاتجاهية للنمو خلال الفترة 1989/1988 – 1993/1992**، (القاهرة: الإدارة المركزية لمتابعة تنفيذ الخطة وتقويم الأداء لقطاعات الاقتصاد، 1993).

الملحق (10_1)
عمليات إعادة جدولة الديون الرسمية بنادي باريس لأفريقيا خلال الفترة 1991_1995

(مليون دولار أمريكي)

الدولة / العام	1991	1992	1993	1994	1995	العدد	الجملة: القيمة	الجملة: ٪
الجزائر				5250	7320	2	12570	24
بنين	126	31				2	157	0.3
بوركينا فاسو	58		36			2	94	0.2
الكاميرون		935		1343	1129	3	3407	6.5
جمهورية أفريقيا الوسطى					32	1	32	0.1
تشاد					24	1	24	-
جمهورية الكونجو				1175		1	1175	2.2
ساحل العاج	768			1849		2	2617	5
مصر	20700					1	20700	39.6
غينيا الاستوائية		32		51		2	83	0.2
أثيوبيا		478				1	478	0.9
الجابون	498			1250	1030	3	2778	5.3
غينيا		185			156	2	341	0.7
غينيا بيساو					195	1	195	0.4
كينيا				535		1	535	1

تابع الملحق (1_10)

(مليون دولار أمريكي)

العام / الدولة		1991	1992	1993	1994	1995	العدد	الجملة: القيمة	الجملة: ٪
مالي			102				1	102	0.2
موريتانيا				211		66	2	277	0.5
المغرب			1040				1	1040	2
موزمبيق				374			1	374	0.7
النيجر					160		1	160	0.3
نيجيريا		3023					1	3023	5.8
السنغال		152			237	169	3	558	1.1
سيراليون			253		42		2	295	0.6
تنزانيا			779				1	779	1.5
توجو			50			239	2	289	0.6
أوغندا			172				1	172	0.3
الجملة	العدد	7	11	3	10	10	41	52255	100
	القيمة	25325	4057	621	11892	10360			
	٪	48.5	7.8	1.2	22.7	19.8			

المصـــدر: World Bank, *World Debt Tables*, Various Editions

الملحق (10ـ2)
عبء الدين الثنائي الرسمي بدون إعادة الجدولة وفي ظل إعادة الجدولة لكل من جمهورية الكونجو الديمقراطية وساحل العاج ومصر خلال الفترة 1995ـ2016

(مليون دولار أمريكي)

الأعوام	جمهورية الكونجو الديمقراطية		ساحل العاج		مصر	
	عبء الدين بدون إعادة الجدولة	عبء الدين مع إعادة الجدولة	عبء الدين بدون إعادة الجدولة	عبء الدين مع إعادة الجدولة	عبء الدين بدون إعادة الجدولة	عبء الدين مع إعادة الجدولة
1995	1437	صفر	225	صفر	1327	صفر
1996	396	160.3	248	25.1	1250	148
1997	375	205	424	52.9	1296	287.8
1998	413	246.2	696	100.1	1367	431.9
1999	399	292.3	589	177.7	1451	584.4
2000	362	336.9	601	243.4	1577	746.2
2001	347	617.7	604	348.7	1603	1256
2002	329	694.8	578	452.4	1631	1708
2003	218	759.8	537	578.8	1632	2142.1
2004	213	811.9	525	738	1682	2557.8
2005	صفر	854.4	صفر	866.5	صفر	2632.4
2006	صفر	857.6	صفر	924.8	صفر	2562.5
2007	صفر	613.2	صفر	936.1	صفر	2480.5
2008	صفر	559.4	صفر	932.4	صفر	2379.4
2009	صفر	492.2	صفر	887.1	صفر	2251.8
2010	صفر	420.1	صفر	790.1	صفر	2096.7
2011	صفر	318.8	صفر	628.7	صفر	1513.4
2012	صفر	231.2	صفر	475.6	صفر	967.8
2013	صفر	152.9	صفر	333.5	صفر	467.5
2014	صفر	83.8	صفر	206.5	صفر	صفر
2015	صفر	39.5	صفر	97.3	صفر	صفر
2016	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
الجملة	4489	8748	5027	9796.3	14816	27214.2

المصدر:
عبء الدين بدون إعادة الجدولة مصدره: World Bank, *World Debt Tables*, 1996, 121, 149, 537.
عبء الدين مع إعادة الجدولة عبارة عن جدول السداد للمبالغ المعادة جدولتها خلال الفترة 1995ـ2004 طبقاً لشروط إعادة الجدولة خلال الثمانينيات.

الملحق (10-3)
الأعباء المترتبة على إعادة الجدولة للمبالغ المستحقة لكل من جمهورية الكونجو الديمقراطية وساحل العاج ومصر خلال الفترة 1995-2004

(مليون دولار أمريكي)

الأعوام	جمهورية الكونجو الديمقراطية			ساحل العاج			مصر		
	عبء الدين المستحق	القيمة المطلقة لمجموع عبء الدين حتى 2015 في حالة إعادة الجدولة	القيمة الحالية* لمجموع عبء الدين حتى 2015 في حالة إعادة الجدولة	عبء الدين المستحق	القيمة المطلقة لمجموع عبء الدين حتى 2015 في حالة إعادة الجدولة	القيمة الحالية* لمجموع عبء الدين حتى 2015 في حالة إعادة الجدولة	عبء الدين المستحق	القيمة المطلقة لمجموع عبء الدين حتى 2015 في حالة إعادة الجدولة	القيمة الحالية* لمجموع عبء الدين حتى 2015 في حالة إعادة الجدولة
1995	1437	2800.2	1528.5	225	438.5	239.4	1327	2437.3	1405
1996	396	771.8	421.4	248	483.4	264	1250	2296.4	1323.7
1997	375	730.6	398.9	424	826.2	451	1296	2380.4	1372.2
1998	413	804.9	439.5	696	1356.1	740.2	1367	2510.8	1447.4
1999	399	777.6	424.6	589	1147.8	626.7	1451	2665.4	1536.5
2000	362	705.6	385.1	601	1171.1	639.3	1577	2896.7	1669.9
2001	347	676.1	369	604	1177	642.6	1603	2944.1	1697
2002	329	641.2	350.1	578	1126.4	614.8	1631	2995.5	1726.5
2003	218	424.8	232.1	537	1046.5	571.3	1632	2997.5	1727.7
2004	213	415.2	226.7	525	1023.3	558.5	1682	3090.1	1781.4
الجملة	4489	8748	4775.9	5027	9796.3	5347.8	14816	27214.2	15687.3

* سعر الخصم: 10٪

المصدر: المصدر الوارد بالملحق السابق (10-2)

الهوامش

مقدمة

1. يمكن الرجوع في ذلك إلى:

أمينة عزالدين عبدالله، "قدرة الدول الأفريقية المنخفضة الدخل على سداد ديونها الخارجية"، بحث مقدم إلى ندوة **مشكلة المديونية الخارجية للدول الأفريقية** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة القاهرة، 5-7 مايو 1990)، صفحات مختلفة.

حسن جاد الحق، «الندوة الدولية عن أزمة ديون أفريقيا الخارجية»، **السياسة الدولية**، العدد 98 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، تشرين الأول/ أكتوبر 1989)، ص 28-30.

سلوى العنتري، «خطة بيكر ومديونية العالم الثالث»، **السياسة الدولية**، العدد 86 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، تشرين الأول/ أكتوبر 1986)، ص 155.

سامي السيد فتحي، "أزمة المديونية الخارجية للدول الأفريقية ومقترحات الحل"، بحث مقدم إلى ندوة **مشكلة المديونية الخارجية للدول الأفريقية**، مرجع سابق، ص 7-11.

عمرو مصطفى كمال حلمي، «مبادرات حل أزمة مديونية الدول النامية»، **السياسة الدولية**، العدد 87 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، كانون الثاني/ يناير 1987)، ص 194-197.

William R. Cline, "The Baker Plan and Brady Reformulation, An Evaluation" in Ishart Husain and Ishac Diwan (eds) *Dealing With The Debt Crisis* (Washington, DC: World Bank, 1989), 180-181.

Hayam El Biblawi, "African Countries' Debt Problem: The Differential," Paper Presented to African Society (Cairo, 1993), passim.

الفصل الأول

1. انظر:

World Bank, *World Debt Tables, 1983/1984* (Washington, DC: World Bank, 1984), XXVII.

2. صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1997** (أبوظبي: شركة أبوظبي للطباعة والنشر، 1997)، ص347.

3. محمد زكي شافعي، **التنمية الاقتصادية** (القاهرة، دار النهضة العربية، 1980)، ص 78.

4. عمرو محي الدين، **التخلف والتنمية** (القاهرة، دار النهضة العربية، 1975)، ص 531.

5. البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم، 1985**، الطبعة العربية (القاهرة: مؤسسة الأهرام، 1985)، ص 120.

6. البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم، 1986**، الطبعة العربية (القاهرة: مؤسسة الأهرام 1986)، ص 173-174.

7. انظر:

Galal Amin, *Food Supply and Economic Development with Special Reference to Egypt* (Frank Cass & Co. Ltd., 1966), 42-43.

8. وازين س. بوم وستوكزم توليبرت، «الاستثمار في التنمية، دروس من خبرة البنك الدولي»، **التمويل والتنمية**، المجلد 22، العدد 4 (واشنطن: صندوق النقد الدولي، كانون الأول/ ديسمبر 1985)، ص 31.

9. البنك الدولي، **التقرير السنوي**، الطبعة العربية (واشنطن: 1980)، ص 26-27.

10. **التمويل والتنمية**، المجلد 23، العدد 3 (واشنطن: صندوق النقد الدولي، أيلول/ سبتمبر 1985)، ص37-38.

11. وازين س. بوم وستوكزم توليبرت، مرجع سابق، ص27.

12. البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، 1985، مصدر سابق، ص123 .

13. وازين س. بوم وستوكزم توليبرت، مرجع سابق، ص35.

14. البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، 1985، مصدر سابق، ص124.

15. المرجع السابق، ص69.

16. وازين س. بوم وستوكزم توليبرت، مرجع سابق، ص30-32.

17. التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1997، مصدر سابق، ص340-341.

18. أحمد حسن مصطفى ومحمد صبحي طاهر، «سياسة وإدارة الدين العام في الأردن» في: علي توفيق الصادق ونبيل عبدالوهاب لطيفة (محرران)، **سياسة وإدارة الدين العام في البلدان العربية**، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، العدد الرابع (أبوظبي: صندوق النقد العربي ومعهد السياسات الاقتصادية، 28-31 آذار/ مارس 1998)، ص70-80.

19. المرجع السابق، نقلاً عن النشرة الإحصائية الشهرية للبنك المركزي الأردني.

20. المرجع السابق، ص 76.

21. محمد العايش ومنية السعداوي، «سياسة وإدارة القروض الداخلية والدين الخارجي في تونس» في: علي توفيق الصادق، ونبيل عبدالوهاب لطيفة (محرران)، مرجع سابق، ص 113-116.

22. أحمد زباين، «تجربة المملكة المغربية في ميدان إدارة وتدبير الدين العام» في: علي توفيق الصادق، ونبيل عبدالوهاب لطيفة (محرران)، مرجع سابق، ص 200.

23. عبداللطيف قطيش، «تجربة الجمهورية اللبنانية في سياسة وإدارة الدين العام» في: علي توفيق الصادق، ونبيل عبدالوهاب لطيفة (محرران)، مرجع سابق، ص 131، 148، 152.

24. قام الباحث بحسابها من المصدر التالي: سلطنة عُمان، وزارة الاقتصاد الوطني، **الكتاب الإحصائي السنوي 1997**، الإصدار السادس والعشرون (آب/ أغسطس 1998)، ص 394.

25. انظر:

World Bank, *Global Development Finance*, vol. 2 (Washington, DC: World Bank, 1997), 404-405.

26. سلطنة عُمان، مجلس التنمية، **خطة التنمية الخمسية الرابعة 1991-1995** (حزيران/ يونيو 1991)، ص 61، 116.

27. سلطنة عُمان، وزارة التنمية، **خطة التنمية الخمسية الخامسة 1996-2000** (كانون الأول/ ديسمبر 1996)، ص 186.

28. صندوق النقد العربي، **موازين المدفوعات والدين العام الخارجي للدول العربية، 1985-1995** (أبوظبي: 1996)، ص 127.

29. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1997، مصدر سابق، ص 147.

30. انظر:

Dragoslav, et al., *Economic Growth and External Debt* (Baltimore: The Johns Hopkins Press, 1964), 38.

31. رمزي زكي، **أزمة الديون الخارجية، رؤية من العالم الثالث** (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978)، ص 352-388.

32. انظر:

World Bank, *Global Development Finance*, Analysis and Summary Tables 1999, (World Bank, Washington, 1999), 130.

الفصل الثاني

1. انظر:

World Bank & United Nations Development Program (UNDP), *African Development Indicators* (Washington, DC: World Bank, 1992), 159.

2. يمكن الرجوع في ذلك إلى: World Bank, *World Debt Tables*, various editions.

ورمزي زكي، **أزمة الديون الخارجية، رؤية من العالم الثالث**، مرجع سابق، صفحات مختلفة.

3. World Bank, *World Debt Tables*, various editions.

4. انظر:

The Economic Intelligence Unit (E.I.U), *Egypt: Country Report* (London: E.I.U., 1990/1991), 57.

5. انظر: WB & UNDP, op. cit., 160.

6. Ibid.

7. انظر في ذلك:

World Bank, *World Debt Tables*, 1988/1989, vol. 1 (Washington, DC: World Bank, 1989), 2, 6, 18.

World Bank, *World Debt Tables*, 1991/1992, vol. 1 (Washington, DC: World Bank, 1992), 120, 124, 136.

8. World Bank, *World Debt Tables 1991/1992*, op. cit., 16-17.

9. انظر:

World Bank, World Debt Tables, 1990/1991, vol. 1 (Washington DC: World Bank) 4, 120, 121.

10. انظر:

World Bank, *Global Development Finance*, Analysis and Summary Tables 1999, op. cit., 101.

11. عبدالعاطي السيد البهواشي، «تطور ديون مصر الخارجية ومؤشراتها 1970-1984»، **مجلة مصر المعاصرة**، العدد 406 (القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، تشرين الأول/ أكتوبر 1986)، ص 20.

12. يمكن الرجوع في ذلك إلى المرجع السابق، ورمزي زكي، **الديون والتنمية، القروض الخارجية وأثرها على البلاد العربية** (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1985)، ص 117.

13. الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **تقرير التجارة الدولية 1988** (نيويورك: الأمم المتحدة، 1992)، ص 211.

14. انظر:

World Bank, World Debt Tables, 1996, vol. 2 (Washington, DC: World Bank) 118, 146.

15. World Bank, *World Debt Tables*, various editions, op. cit.,.

الفصل الثالث

1. World Bank, World Debt Tables, 1991/1992, op. cit., 60, 76-80.

2. انظر:

International Monetary Fund (IMF), *World Economic Survey 1991/1992*, (Washington, DC: IMF, 1992), 238.

3. منها الاتفاق المبرم عام 1988 بمبلغ 2211 مليون دولار، الذي لم يوضع موضع التنفيذ، انظر الملحق (3ـ2).

4. *Africa Economic Digest*, vol. 8, no. 22 (June 5-11, 1987).

5. انظر:

World Bank, *World Debt Tables*, 1994/1995, vol. 1 (Washington, DC: World Bank) 163.

6. انظر:

World Bank, *Global Development Finance,* Analysis and Summary Tables, 1999, op. cit, 116.

7. Ibid., 166.

8. World Bank, *World Debt Tables*, 1991/1992, vol. 1, op. cit., 28.

9. انظر:

World Bank and UNDP, *Africa's Adjustment and Growth in 1980's* (Washington, DC: The World Bank, 1989), 19.

10. انظر:

Africa Economic Digest, vol. 8, no. 22 (June 5-11, 1987), 3.

Africa Economic Digest, vol. 8, no. 24 (June 19-25, 1987, 7.

11. انظر في ذلك:

جون كلارك وإليوت كالتر، «مبتكرات حديثة في إعادة تشكيل الديون»، **التمويل والتنمية**، المجلد 29، العدد 3 (واشنطن: صندوق النقد الدولي، أيلول/ سبتمبر 1992)، ص 7.

الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **تقرير التجارة الدولية 1988**، مصدر سابق، ص 273.

12. يمكن الرجوع في ذلك إلى:

World Bank, *World Debt Tables*, 1991/1992, vol. 1, op. cit., 27-28.

IMF, *Annual Report* (Washington, DC: IMF), 1991, 41.

World Bank, *World Debt Tables*, 1990/1991, vol. 1, op. cit., 27.

13. World Bank, *World Debt Tables*, 1991/1992, vol. 1, op. cit., 62.

14. انظر:

عثمان محمد عثمان، «أزمة المديونية في أفريقيا، تطوراتها المحتملة وضرورة إيجاد حل جذري لها» بحث مقدم إلى ندوة **مشكلة المديونية الخارجية للدول الأفريقية**، مرجع سابق، ص 22.

وللمزيد من التفاصيل حول تقويم شروط تورنتو يمكن الرجوع إلى:

حسن جاد الحق، مرجع سابق، ص 261.

Charles Humphreys and John Underwood, "The External Debt Difficulties of Low Income Africa" *World Bank Working Paper* no. 225 (Washington, DC: 1989), 36.

بنك التنمية الأفريقي، **التقرير السنوي 1990**، الطبعة العربية (القاهرة: مؤسسة الأهرام)، ص 28.

15. انظر:

United Nations, *World Economic Survey* (New York, NY: United Nations, 1991), 158.

16 . برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام 1992** (نيويورك)، ص 47 .

Keuin Watkins, "Debt Relief for Africa," *Review of African Political Economy*, vol. 21, no. 62 (December 1994), 602.

17 . توماس كلاين، «تجديدات في تخفيف عبء الدين»، **التمويل والتنمية** المجلد 29، العدد 21 (واشنطن: صندوق النقد الدولي، آذار/ مارس 1992)، ص 43 .

18 . انظر: United Nations. *World Economic Survey*, 1991, op. cit., 158 .

19 . انظر في ذلك: World Bank, *World Debt Tables*, 1991/1992, vol. 1, op. cit., 32-33 .

وانظر أيضاً الملحق (3ـ5) .

20 . انظر في ذلك:

World Bank, *World Debt Tables*, 1991/1992, vol. 1, op. cit., 28.

IMF, Annual Report, op. cit., 42.

البنك الدولي، **التقرير السنوي**، الطبعة العربية، (واشنطن: 1991)، ص 41 .

21 . انظر:

World Bank, "Monitoring External Debt," paper presented at seminar held in Washington, DC: (May 10, 1988), 1-2.

22 . Ibid., 2 .

وتجدر الإشارة إلى أن هناك خمسة أنواع من عمليات مقايضة الديون تشمل بالإضافة إلى تحويل الدين مقايضة قرض بقرض آخر، ومبيعات نقدية عبارة عن مدفوعات نقدية تقوم بها المصارف أو المستثمرون مقابل قرض، وإعادة شراء الديون وبموجبه تقوم الدولة المدينة بشراء ديونها مقابل خصم عن طريق الدفع نقداً للدائنين، ومبادلة الديون وتعني تحويل الديون المصرفية إلى أنواع أخرى من التزامات الديون الخارجية وتتخذ عادة شكل السندات .

انظر في ذلك: برافيسلاف جاديشكا ومارك ستون، «السوق الثانوية لقروض الدول النامية»، **التمويل والتنمية**، المجلد 47، العدد 4 (واشنطن: صندوق النقد الدولي، كانون الأول/ ديسمبر 1990)، ص 22 .

23 . انظر في ذلك: World Bank, "Monitoring External Debt" op. cit., 2-3 .

24 . Ibid

الفصل الرابع

1. انظر:

World Bank, "Debt Management Systems," *World Bank Discussion Papers*, no. 108 (Washington, DC: World Bank, 1990), 32, 168.

2. انظر:

K. Oussou and B. Bouabre, "The Determinants of Fiscal Deficit and Fiscal Adjustment in Côte D'Ivoire," *Research Paper 15* (Kenya: African Economic Research Consortium, July 1993), 3-5.

3. محمد محروس إسماعيل، **ديون مصر وديون العالم**، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 21 (القاهرة: مؤسسة الأهرام، نوفمبر 1989)، ص 9.

4. الجهاز المركزي للمحاسبات، **تقرير عن متابعة استخدام القروض المباشرة خلال الفترة 1975-1989** (القاهرة: الإدارة المركزية لمتابعة تنفيذ الخطة وتقويم الأداء لقطاعات الاقتصاد، 1990).

5. يمكن الرجوع في ذلك إلى:

- حسن مهران، «إدارة الدين الخارجي»، **التمويل والتنمية**، المجلد 23، العدد 2 (واشنطن: صندوق النقد الدولي، حزيران/ يونيو 1986)، ص 40-41.
- نيكولاس هوب وتوماس كلاين «بعض قضايا إدارة الدين الخارجي»، **التمويل والتنمية**، المجلد 20، العدد 13 (واشنطن: صندوق النقد الدولي، أيلول/ سبتمبر 1983)، ص 24.

6. انظر:

The Africa Review, various issues (United Kingdom: Merco).

Africa Economics Digest, various issues, 1980-1992.

The Economist Intelligence Unit (E.I.U), *Egypt: Country Report* (London: E.I.U., various editions).

7. انظر:

Seddon David, "The Politics of Adjustment: Egypt and the I.M.F 1987-1990," *Review of African Political Economy*, no. 47 (Spring 1990), 123.

وللمزيد من التفاصيل انظر الملحق (4-1).

8. انظر:

Herbold Green Reginald, "Unmanageable-Toward Sub-Saharan African Debt

Bargaining," In Stephany, G. Jones (eds), *Managing World Debt* (New York: Harvester Wheatsheaf, 1988), 25.

Richard E. Feinberg, "The Bretton Woods Agencies and Sub-Saharan Africa in 1990s," *World Bank Working Paper*, no. 66 (May 1991), 6.

9. انظر:

World Bank, "Special Program of Assistance," *Status Report for Zaire*, prepared for Multidonor Meeting (April: 1989), passim.

10. انظر:

World Bank, *A Proposed Agricultural Sector Adjustment Loan to Côte D'Ivoire*, (Washington, DC: World Bank, 1989), 38-40.

11. جمهورية مصر العربية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، **اتفاقية قرض التكيف الهيكلي رقم 3353 الموقعة بين مصر والبنك الدولي بتاريخ 22/ 11/ 1991** (القاهرة، 1991).

وللمزيد من التفاصيل حول جهود التكيف ومعوقاته في الدول الثلاث خلال الثمانينيات، يمكن الرجوع إلى الملحق (9ـ19).

12. انظر:

Michael G. Kuhn & Jorge P. Guzman, "Multilateral Official Debt Rescheduling: Recent Experience," *World Economic and Financial Surveys* (Washington, DC: IMF, November 1990), 2-4.

13. World Bank, *World Debt Tables*, 1996, op.cit. 71، وانظر الملحق (4ـ1).

14. Michael G. Kuhn, op.cit., 2.

15. انظر:

The Africa Review (United Kingdom: Merco, 1988), 236.

Michael G. Kuhn, op. cit., 14.

16. World Bank, *World Debt Tables*, 1996, vol. 1, op. cit., 79-84.

17. انظر في ذلك:

The Africa Review (United Kingdom: Merco, 1987), 76.

Africa Economic Digest, vol. 8, no. 50 (December 25, 1986 - January 7, 1987), 6.

Africa Recovery, "Côte D'Ivoire Falling on Hard Times," vol. 2, no. 1 (March, 1988), 10.

18. انظر في ذلك:

Africa Economic Digest, vol. 8, no. 38 (October 2-8, 1987), 6.

Africa Economic Digest (August 28, 1987), 8

Africa Economic Digest, vol. 8, no. 14 (April 10-16, 1987), 7.

19. انظر:

Africa Economic Digest, vol. 8, no. 21 (May 29 -June 4, 1987), 5.

Africa Economic Digest, vol. 8, no. 22 (June 5-11, 1987), 7.

20. يمكن الرجوع في ذلك إلى:

EIU., *Egypt: Country Report*, no. 2 (1988), 26.

The Africa Review (1988), op. cit., 81.

World Bank, "Arab Republic of Egypt, Economic Readjustment with Growth," *World Bank Country Economic Memorandum Report* no. 7447 (February, 1990), 3.

21. *Africa Economic Digest*, various issues.

22. World Bank, "Special Program of Assistance," op. cit., passim.

23. *Africa Economic Digest*, vol. 8, no. 46 (November 27 - December 3, 1987), 14.

24. انظر:

S.R.T, Woonki, "Development in Debt Conversion Programs and Conversion Activities," *World Bank Technical Paper* no. 170 B (Washington, DC: The World Bank, 1992), 22.

25. World Bank, *World Debt Tables*, 1994/1995, vol. 1, op. cit., 163.

26. S.R.T, Woonki, op. cit., 23.

27. World Bank, World Debt Tables, 1994/1995, vol. 1, op. cit., 163, 168.

28. حسن حسني، **مداخل تطوير سوق المال في مصر**، الكتاب الخامس والعشرون (القاهرة: جماعة خريجي المعهد القومي للإدارة العليا، تموز/ يوليو 1992)، ص 311.

29. انظر: مظاهر عدم الاستقرار في جمهورية الكونجو الديمقراطية بالفصل التاسع.

30. انظر:

Africa Economic Digest, vol. 10, no. 7 (February 20-26, 1989), 3.

World Bank, *Sub-Saharan Africa From Crisis To Sustainable Growth* (Washington, DC: World Bank, 1990), 173, 177.

31. انظر في ذلك:

E.R. Sabater & A. Stone, "Côte D'Ivoire Private Sector Dynamics and Constraints," *World Bank Working Paper*, no. 1047 (November, 1992), 26.

32. خضير حسن خضير، «دور الجهاز الأعلى للرقابة في التخصيصية ومدى رقابته للمشروعات العامة التي تم خصخصتها»، بحث مقدم إلى **الإدارة المركزية للتدريب والبحوث** (القاهرة: مكتبة الجهاز المركزي للمحاسبات، 1993)، صفحات مختلفة.

الفصل الخامس

1. انظر:

Alexis Rieffel, "The Role of the Paris Club in Managing Debt Problems," *Essays in International Finance*, no. 161 (New Jersey: Princeton University, 1985), 19.

2. Ibid.

3. انظر:

Chris C. Carvounis, " The LDC Debt Problem: Trends in Country Risk Analysis and Rescheduling Exercises," *The Columbia Journal of World Business*, vol. XVII, no. 1 (Spring 1982): 15-19.

4. انظر:

World Bank, *World Debt Tables*, 1996, vol. 1 op. cit., 67-71.

5. انظر:

Chris Czerkawski, *Thoretical and Policy Oriented Aspects of the External Debt Economies* (New York: Springer-Berlag, 1991), 57.

6. طاهر الدجاني وآخرون، **الجوانب التحليلية والسياسات الخاصة بالبرمجة المالية، دراسة تطبيقية حول مصر** (واشنطن: صندوق النقد الدولي، 1990)، ص 116، 240.

7. المرجع السابق.

8. انظر:

Paul Krugman, "International Debt Strategies in an Uncertain World" in: Cordon W. Smith and John T. Guddington (eds), *International Debt and the Developing*

Countries (Washington, DC: The World Bank., 1985), 80-82.

كما يمكن الرجوع في ذلك أيضاً إلى:

Jonathan Eaton, "Sovereign Debt: A Primer," *Working Papers*, no. 855, (Washington, DC: The World Bank , February 1992), 39-41.

Chris Czerkawski, op. cit., 59.

9. يمكن الرجوع في ذلك أيضاً إلى:

رمزي زكي، **حوار حول الديون والاستقلال مع دراسة عن الوضع الراهن لمديونية مصر** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1986)، ص 44.

رمزي زكي، **محنة الديون وسياسات التحرير في دول العالم الثالث** (القاهرة: دار العالم الثالث للنشر، 1991)، ص 125_126.

Jonathan Eaton, and Mark Gersovity, "Debt with Potential Repudiation: Theoretical and Empirical Analysis," *The Review of Economic Studies* (April 1981): 289-309.

10. انظر:

World Bank, "Special Program of Assistance," *Status Report for Zaire*, prepared for the Multidonor Meeting, (April 1989), 1-2.

Africa Economic Digest, vol. 8, no. 3 (January 17-23, 1987), 12.

11. World Bank, *World Debt Tables*, 1996, vol. 2, op. cit., 534.

12. انظر:

World Bank, *Trends in Developing Economies* (Washington, DC: World Bank, 1994), 545.

13. انظر:

J.C. Berthelemy and F. Bourguignon, *Growth and Crisis in Côte D'Ivoire* (Washington, DC: The World Bank, 1996), 99.

Africa Economic Digest, vol. 8, no. 10 (March 7-13, 1987), 8.

Africa Economic Digest, vol. 10, no. 18 (February 27 - March 5, 1987), 7.

14. انظر:

David Seddon, "The Politics of Adjustment: Egypt and The IMF, 1987-1990," *Review of African Political Economy*, no. 47 (Spring 1990) 95-104.

15. Chris Czerkawski, op. cit., 59.

16. انظر:

Organization of African Unity (OAU), "Aide-Memoire on the Proposed International Conference on Africa's External Indebtedness," Fourth Ministerial Meeting of the OAU Contact Group on Africa's External Debt Crisis, (Addis Ababa: February 1989), 5-7.

17. Ibid., 9.

18. حسن جاد الحق، مرجع سابق، ص261.

19. وزارة الخارجية المصرية، مذكرة مرفوعة للعرض على السيد وزير الخارجية بشأن الصعوبات التي تواجه مجموعة الاتصال، بتاريخ 19 حزيران/ يونيو 1993.

20. للوقوف على دور منظمة الوحدة الأفريقية في حل مشكلة المديونية الأفريقية بصفة خاصة، وحل قضايا التنمية بصفة عامة، يمكن الرجوع إلى:

سلوى محمد لبيب، «منظمة الوحدة الأفريقية في مواجهة تحديات الثمانينيات»، **السياسة الدولية**، العدد 93 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، تموز/ يوليو 1988)، ص64.

عمرو مصطفى كمال حلمي، «منظمة الوحدة الأفريقية وأزمة التنمية»، **السياسة الدولية** العدد 93 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، (تموز/ يوليو 1988)، ص86.

عبدالرحمن إسماعيل الصالحي، **مصر ومنظمة الوحدة الأفريقية** (القاهرة: الجمعية الأفريقية، أيار/ مايو 1988)، ص116-117.

21. انظر:

Ernest Harsch, "Limited Progress on African Debt," *Africa Recovery*, vol. 4 no. 3-4 (October-December 1990): 42.

22. انظر:

World Bank, *World Debt Tables*, 1991/1992, vol. 1, op. cit., 27.

World Bank, *World Debt Tables*, 1990/1991, vol. 1, op. cit., 96-100.

23. انظر:

Jeremy Bulow and Kenneth Rogoff, "Multilateral Negotiations For Rescheduling Country Debt," in: A. F Jacob; P.D Michael; W. Peter, (eds) *Analytical Issues in Debt* (Washington, DC: International Monetary Fund, 1989), 194-196.

24. يمكن الرجوع في ذلك إلى:

W. Max Gorden, "The Theory of Debt Relief: Sorting out Some Issues," *The Journal of Development Studies*, vol. 27, no. 3 (April 1991), 135.

W. Max Gorden, "Debt Relief and Adjustment Incentives," in A. F Jacob; et al., (eds), op. cit., 249-253.

Daniel Cohen, "Debt Relief: Implications of Secondary Market Discount and Debt Overhang," *The World Bank Economic Review*, vol. 4, no. 1, (1990) 43-45.

Michael P. Dooley, et al., "Debt Reduction and Economic Activity," *IMF Occasional Paper*, no. 68 (Washington, DC: March 1990): 1-7.

Paul Krugman, "Market-Based Debt Reduction," in Jacob A. F et al., (eds), op. cit., 258.

25. Chris Czerkawski, op. cit., 64.

26. انظر:

Paul Krugman, "International Debt Strategies in an Uncertain World," op. cit., 84-86.

27. Ibid., passim.

28. انظر:

Jeremy Bulow and Kenneth Rogoff, "Multilateral Negotiations for Rescheduling Developing Country Debt: A Bargaining Theoretic Framework," in A. F Jacob et al., (eds), op. cit., 194-203.

وللمزيد حول عمليات إعادة الجدولة، ودوافعها والمفاوضات المتعلقة بها، والمزايا التي تعود على الدائن والمدين من ورائها، يمكن الرجوع إلى:

Kenneth M. Kletzer, "Sovereign Debt Renegotiation Under Asymmetric Information," in A. F. Jacob; et al., (eds), op. cit., 208-237.

G. Gerad, J. Homi and S. Sayeed, "A Valuation Model for Developing- Country Debt With Endogenous Rescheduling," *The World Bank Economic Review*, vol. 1, no. 2, (January 1987), 237-271.

الفصل السادس

1. انظر:

Matthew Martin, "Key Issues in the Design of a Strategy on Bilateral Debt," Paper Presented at the *UNCTAD Seminar on Strategies for Africa's Official Bilateral Debt Negotiations* (Geneva: 26-28 January, 1994), 9.

2. Michael G. Kuhn & Jorge P. Guzman, op. cit., 21.

3. يمكن الرجوع في ذلك إلى:

البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم، 1985**، مرجع سابق، ص42.

Marko Milivozevic, *The Debt Rescheduling Process* (New York: Martin' Press, 1985), 43.

4. Alexis Rieffel, op. cit., 16.

5. Ibid.

6. Ibid., 16-17.

7. Ibid.

8. Ibid., 17-18.

9. Michael, G. Kuhn & Jorge, op. cit., 21-22.

10. Marko, Milivozevic, op. cit., 44.

ويمكن الرجوع حول ذلك أيضاً إلى:

يوسف بطرس غالي، «حل مشكلة مديونية العالم الثالث، الجدولة أو التصفية»، **السياسة الدولية**، العدد 86 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، تشرين الأول/ أكتوبر 1989)، ص 162.

11. Ibid., 9-10.

World Bank, "Relief: the Paris Club Approach," paper presented at *World Bank Seminar on External Debt Management* (Bangul: February 2-6, 1987), 1-2.

12. Michael G. Kuhn & Jorge, op. cit., 21.

13. Ibid.

14. انظر:

K. Burke Dillon et al., "Recent Development in External Debt Restructuring," *IMF Occasional Paper* no. 40 (Washington, DC: IMF, October 1985), 34.

15. انظر: Marko Milivozevic, op. cit., 44.

يوسف بطرس غالي، مرجع سابق، ص 162.

16. انظر:

Richard Feinberg, "The Bretton Woods Agencies and Sub-Saharan Africa in the 1990s," op. cit., 4.

17. Alexis Rieffel, op. cit, 10-13.

18. Ibid.

19. جمهورية مصر العربية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، **اتفاقية قرض التكيف الهيكلي**، مرجع سابق.

20. Alexis Rieffel, op. cit., 19-21.

21. Ibid.

22. Michael G. Kuhn & Jorge P. Guzman, op. cit., 23.

23. Ibid., 22.

24. Ibid.

25. انظر في ذلك:

محمد محروس إسماعيل، **ديون مصر وديون العالم**، مرجع سابق، ص80.

البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم**، **1985**، مرجع سابق، ص42.

26. Marko Milivozevic, op. cit., 68.

27. Ibid.

28. نيكولاس هوب وتوماس كلاين، «ماذا تعني إعادة الجدولة؟»، **التمويل والتنمية**، المجلد 20، العدد 3 (واشنطن: صندوق النقد الدولي، أيلول/ سبتمبر 1983)، ص29.

29. محمد محروس إسماعيل، **ديون مصر وديون العالم**، مرجع سابق، ص 82.

ويمكن الرجوع في ذلك أيضاً إلى:

K. Burke Dillon et al., "Recent Development in External Debt Restructuring," op. cit., 14.

30. محمد محروس إسماعيل، **ديون مصر وديون العالم**، مرجع سابق، ص 80.

Alexis Rieffel, op. cit., 3, 22.

31. راجع في ذلك: Ibid., 23.

محمد محروس إسماعيل، **ديون مصر وديون العالم**، مرجع سابق، ص 83.

32. يمكن الرجوع في تفاصيل ذلك إلى:

United Nations, Economic Committee for Africa, "African Alternative to Structural Adjustment Programmes (AASAP): A Framework For Transformation and Recovery" Joint Meeting of Ministries of Finance and Ministries of Economic Planning and Development, (Addis Ababa: April 10, 1989).

Ibrahim A. El. Badawi, et al., "Why Structural Adjustment has not Succeeded in Sub-Saharan Africa," *The World Bank Working Paper* No. 1000 (Washington, DC: The World Bank, October 1992).

Niik, Bentsi-Enchill, "Bank Report On Poor Adjustment Results," *Africa Recovery*, vol. 6, no. 4 (December 1992), 13.

J.K. Thisen, "The Design of Structural Adjustment Programs: The African Alternative Framework," *Africa Development* vol. xvi, no. 1, (Dakar: 1991).

الفصل السابع

1. انظر:

Tony Killick, "Enhancing the Cost-Effectiveness of Africa's Negotiations with its Creditors," paper presented at the UNCTAD Seminar on Strategies for Africa's Bilateral Debt Negotiations (Geneva: January 26-28, 1994), 3-4.

2. Ibid.

3. يمكن الرجوع في ذلك إلى:

- سعيد النجار، «التطورات الجديدة في النظام المالي الدولي»، **مصر المعاصرة**، العددان 409، 410 (القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، تموز/ يوليو وتشرين الأول/ أكتوبر 1987) ص 309.
- محمد نورالدين، «المؤسسات الدولية وديون العالم الثالث»، **السياسة الدولية**، العدد 86 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، تشرين الأول/ أكتوبر 1986)، ص 141.

Bade Oinmade (ed.), *The International Monetary Fund, The World Bank and The African Debt* (London: Zed Books Ltd. 1989), passim.

- رمزي زكي، **محنة الديون وسياسات التحرير في العالم الثالث**، مرجع سابق، ص 144 ـ 145.

4. Tony Killick, op. cit., 9-14.

5. فينوس توماس وآجاي تشيبر، «خبرة الإصلاحات السياسية في ظل التكيف»، **التمويل والتنمية**، المجلد 116، العدد 1 (واشنطن: صندوق النقد الدولي، آذار/ مارس 1989)، ص 28.

6. مارشيلو سيلوسكي، «التمويل الخارجي والتصحيح الاقتصادي»، **التمويل والتنمية**، المجلد 28، العدد 2 (واشنطن: صندوق النقد الدولي، حزيران/ يونيو 1991)، ص 22ـ23. وللمزيد من التفاصيل حول أهمية التمويل في عملية التكيف يمكن الرجوع إلى:

الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **تقرير التجارة الدولية 1984** (نيويورك: الأمم المتحدة 1984)، ص 207 ـ 208.

Sebastian Edwards, "The Role of the International Reserves and Foreign Debt in the External Adjustment Process," in Joaquin, Muns (ed.), *Adjustment Conditionality and International Finance* (Washington, DC: IMF, 1983), 147-178.

فينوس توماس وآجاي تشيبر، مرجع سابق، ص 28.

7. Tony Killick, op. cit., 9-10.

8. انظر:

World Bank and United Nations Development Program (UNDP), *Africa Adjustment and Growth in 1980s* (Washington, DC: World Bank, 1989), 16.

9. Ibid.

10. انظر:

World Bank, "Zaire: Third Water Supply Project," *World Bank Staff Appraisal Report*, no. 7204- ZR (June 2, 1988), 1.

11. انظر:

World Bank, "A Proposed Agricultural Sector Adjustment Loan to Côte D'Ivoire," op. cit., 2-3.

World Bank, *Trends In Developing Economies* (Washington, DC: World Bank, 1992), 178.

12. Ibid, 5-6.

13. انظر:

Matthew Martin, "Bilateral Negotiations with Bilateral Creditors," paper presented at the *UNCTAD Seminar on Strategies for Africa's Official Bilateral Debt Negotiations* (Geneva: January 26-28, 1994), 1-2.

14. Ibid.

15. Tony Killick, op. cit, 11-14.

16. Ibid.

17. Matthew Martin, op. cit, 5-7.

18. Ibid.

19. Ibid, passim.

20. انظر:

Laurie S. Goodman, "An Alternative to Rescheduling LDCs Debt in an Inflationary Environment," *The Columbia Journal of World Business*, vol. XVII, no. 1 (Spring 1982): 20-27.

21. انظر:

Ishrat Husain and Ishac Diwan (eds), *Dealing With The Debt Crisis* (Washington, DC: The World Bank, 1989), 5.

22. انظر في ذلك:

سامي السيد فتحي، مرجع سابق، ص 12ـ33.

رمزي زكي، محنة الديون، **وسياسات التحرير في دول العالم الثالث**، مرجع سابق، ص 38ـ41.

23. انظر:

Mohua Mukherjee, "How Can Debt Swaps be Used for Development," *The World Bank Working Papers* no. 895 (April, 1992), 1-3.

24. انظر:

Daniel Cohen, "Debt Relief: Implication of Secondary Market Discount and Overhang" op. cit., 44-45.

25. انظر:

Ruben Lamdany and John Underwood, "Illustrative Effects of Voluntary Debt and Debt Service Reduction Operations" *World Bank Discussion Papers*, no. 66 (Washington, DC: World Bank, 1989), passim.

26. Ibid, 25-26.

27. Mohua, op. cit., 17-18.

28. Ibid, 5.

29. انظر:

Organization of African Unity (OAU), "International Seminar on the African Common Position on Africa's External Debt Crisis," (Cairo: August 28-30, 1989), 4-5.

Mohua: op. cit., 8.

30. انظر:

United Nations, *Debt Equity Swaps and Development* (New York, NY: United Nations, 1993), 2-3.

31. Ibid, 11.

32. الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **تقرير التجارة الدولية، 1988**، مرجع سابق، ص 243-245.

33. انظر في ذلك:

United Nations, *Debt Equity Swaps and Development*, op. cit, 12.

United Nations, "Financing Africa Recovery," *Report and Recommendations of the Advisory Group on Financial Flow for Africa* (New York, NY: United Nations, 1988), 28.

رمزي زكي، **محنة الديون وسياسات التحرير في دول العالم الثالث**، مرجع سابق، ص 43.

34. انظر: عمليات تحويل الدين في أفريقيا، المبحث الأول من الفصل الثالث.

35. World Bank, *Global Development Finance*, vol. 1, op. cit., 84.

36. انظر في ذلك:

Africa Recovery, "Tapping the Private Investment Pool," vol. 7, no. 1 (June 1993), 8.

المجالس القومية المتخصصة، «تقرير المجلس القومي للإنتاج والشؤون الاقتصادية»، الدورة السادسة عشرة (القاهرة: رئاسة الجمهورية، أيلول/ سبتمبر 1989، حزيران/ يونيو 1990)، ص 133.

37. خضير حسن خضير، «دور الجهاز الأعلى للرقابة في التخصيصية ومدى رقابته للمشروعات العامة التي تم خصخصتها»، مرجع سابق، ص 54.

38. المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، **مشاكل المحاسبة التي تنشأ في أثناء عملية التحويل**

إلى القطاع الخاص في المملكة المتحدة، تقرير رقم 1/ 1992 C3 E /C. 10 /A (16 كانون الثاني/ يناير 1992)، صفحات مختلفة.

39. البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم، 1991**، مرجع سابق، ص 178 ـ 179.

الفصل الثامن

1. تم أخذها من: World Bank, *World Debt Tables*, 1991/1992, vol. 2, op. cit., 97, 125, 449.

2. انظر:

International Monetary Fund (IMF), *International Financial Statistics Yearbook* (Washington, DC: International Monetory Fund 1995), 775.

3. بافتراض أن هناك تكلفة للفرصة البديلة للأموال المعادة جدولتها بالدول الدائنة، والواقع أن ذلك ليس دقيقاً كما يراه الباحث، حيث إن تلك الديون المعادة جدولتها كانت ناتجة عن سلع تم توريدها بأسعار مرتفعة تفوق مثيلتها بالسوق العالمية، وليس لها أي استخدامات بديلة في الدول التي قدمتها.

4. انظر:

World Bank, *World Debt Tables 1993/1994, vol. 2.*, (Washington DC: World Bank), 509.

5. Ibid.

6. Ibid, 113.

7. Ibid, 135, 137، وانظر الملحق (8-5).

8. انظر:

World Bank, *Global Development Finance, Analysis and Sammary Tables, 1999*, op. cit., 176, 179.

9. Ibid, 164, 167.

10. Ibid, 204, 205.

11. World Bank: *World Debt Tables, 1996*, vol. 2, op. cit., 118, 146.

12. انظر:

World Bank, *Global Development Finance*, Country Tables, 1999, op. cit., 164, 176, 204.

الفصل التاسع

1. انظر:

Gershon Feder and Richard E. Just, "A Study of Debt Servicing Capacity: Applying Logit Analysis," *Journal of Development Economics* vol. 4, (1977): 25-38.

وللمزيد من التفاصيل حول الدراسات السابقة يمكن الرجوع إلى:

Frank C.R. and Cline W.R. "Measurement of Debt Servicing Capacity: An Application of Discriminant Analysis," *Journal of International Economics*" no. 1 (1971): 327-344.

Avramovis D. et al., *Economic Growth and External Debt* (Baltimore MD: Johns Hopkins Press, 1964).

2. انظر:

Gershon Feder and V. Lily. "The Determinants of International Credit Worthiness and their Policy Implications," *Journal of Policy Modeling*, vol. 7, no. 1 (Spring 1985): 133-156.

3. انظر:

Chris C. Carvounis, "The LDC's Debt Problem: Trends in Country Risk Analysis and Resheduling Exercises" *The Columbia Journal of World Business*, vol. XVII, no. 1 (Spring 1982): 15-20.

4. انظر:

H. Robert Heller and Emanuel A. Frankel. "Determinants of LDC's Indebtedness" *The Columbia Journal of World Business*, vol. XVII, no. 1 (Spring 1982): 28-33.

5. انظر:

Sebastian Edwards, " LDC's Foreign Borrowing and Default Risk: An Empirical Investigation, 1976-80," *The American Economic Review*, vol. 74, no. 4, (September 1984): 727-734.

6. انظر:

Reinhart Schmidt, "Early Warning of Debt Rescheduling," *Journal of Banking & Finance*, vol. 8, no. 2 (June 1984): 375-370.

7. انظر:

Homi Kharas, "The Long-Run Credit Worthiness of Developing Countries: Theory and Practice," *Quarterly Journal of Economics*, vol. 99, no. 3 (August, 1984): 415-439.

8. انظر:

Daniel Faddn, et. al., "Is There Life After Debt? An Econometric Analysis of the Credit Worthiness of Developing Countries" in Gordan W. Smith and J. Guddington (eds), *International Debt and the Developing Countries* (Washington, DC: World Bank, 1985), 187-209.

9. انظر:

Michael Palmer and Kenneth R. Cordon, "External Indebtedness and Debt Servicing Problems of Developing Countries: A Financial Profile of Debt Rescheduling and Non-Rescheduling Countries Prior to Debt Relief, *The Columbia Journal of World Business*, vol. xx, no. 1 (Spring 1985): 37-45.

10. انظر:

John B. Morgan, "A New Look at Debt Rescheduling Indicators" *Journal of International Business Studies* (Summer 1986): 37-54.

11. انظر:

Suk Hun Lee, "Ability and Willingness to Service Debt as Explanation for Commercial and Official Rescheduling Cases," *Journal of Banking and Finance*, vol. 15, no.1 (February, 1991): 5-27.

12. يمكن الرجوع في ذلك إلى:

نيكولاس هوب وتوماس كلاين، «ماذا تعني إعادة جدولة الديون؟»، مرجع سابق، ص 27.

Alexis Rieffel, "The Role of the Paris Club in Managing Debt Problems," op. cit., 27-30.

انظر: الملامح الأساسية لعمليات إعادة الجدولة في جمهورية الكونجو الديمقراطية المبحث الثالث من الفصل الثاني.

13. انظر:

OAU, "African Common Position On Africa's External Debt Crisis," Adopted by the Third Extraordinary Session of the Assembly of State and Governments of the Organization of African Unity (Addis Ababa: Novermber 30 - December 1, 1987), 9.

14. يمكن الرجوع في ذلك إلى:

سامي السيد فتحي، مرجع سابق، ص 86.

عثمان محمد عثمان، مرجع سابق، ص 10، 21.

رمزي زكي، **أزمة الديون الخارجية، رؤية من العالم الثالث**، مرجع سابق، ص 545.

OAU, "Aide-Memoire on the Proposed International Conference on Africa's External Indebtedness," op. cit, 3.

15. انظر:

Y.B. Ghali, "Egypt, External Debt Problems, Elements of a Solution," paper presented to Center for Economic and Financial Research (Cairo: Cairo University, 1989), 7-8.

16. انظر:

Africa Recovery, "Calls For Action on Africa Debt," vol. 5, no. 4 (December 1991), 5.

17. World Bank, *World Debt Tables, 1993/1994*, 177.

18. انظر:

OAU, "African Common Position on Africa's External Debt Crisis," op. cit., 3-22.

19. Ibid.

20. انظر في ذلك: الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **تقرير التجارة الدولية، 1988**، مرجع سابق، ص 217ـ218.

مايك فابر، «إعادة التفاوض بشأن الديون الرسمية، هل يمكن الاسترشاد باتفاق لندن لعام 1953 وتسوية ديون إندونيسيا عام 1970 في حل مشاكل الديون القائمة اليوم؟»، **التمويل والتنمية**، المجلد 47، العدد 14 (واشنطن: صندوق النقد الدولي، كانون الأول/ ديسمبر 1990)، ص 20.

21. EIU, *Egypt Country Report*, 1991, op. cit., 18.

محمد محروس إسماعيل، **ديون مصر وديون العالم**، مرجع سابق، ص 35.

22. رمزي زكي، **محنة الديون وسياسات التحرير في دول العالم الثالث**، مرجع سابق، ص 144ـ145، وانظر الملحق (7-9)، وكذلك:

International Monetary Fund (IMF), *Fund Conditionality, Evolution of Principles and Practices* (Washington, DC: International Monetary Fund, ND), 17-18.

23. World Bank, *World Debt Tables*, Various Editions.

24. انظر:

World Bank, "Zaire: A Reveiw of Government Expenditure" Report no. 8995-ZR, (Washington, DC: World Bank, June 7, 1991), 21.

25. بهرام نوازاد، «دروس من عقد الديون، هل سنتعلم؟»، **التمويل والتنمية**، المجلد 27، العدد 1 (واشنطن: صندوق النقد الدولي، آذار/ مارس 1990)، ص 13.

26. IMF, *International Financial Statistics Year Book* (IFS), 1991, 349.

وانظر الملحق (9ـ11).

27. World Bank, and UNDP, *African Development Indicators*, op. cit, 77.

28. يمكن الرجوع في ذلك إلى:

Keith Griffin, "Foreign Aid After the Cold War, *Development and Change*," vol. 22, no. 4 (October 1991), 645-670.

Mohamed Robie, *The Politics of Foreign Aid, U.S. Foreign Assistance and Aid to Israel* (Washington, DC: Library of Congress, 1988), 1, 6, 9.

دينا جلال، **المعونة الأمريكية لمن: مصر أم أمريكا؟** كتاب الأهرام الاقتصادي، الكتاب العاشر (القاهرة: مؤسسة الأهرام، كانون الأول/ ديسمبر 1988)، ص 42، 54، 216.

29. البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم، 1985**، مرجع سابق، ص 120.

30. *Africa Recovery*, vol. 5, no. 1 (June 1991), 38.

31. انظر:

Alexander J. Yeats, "Do African Countries Pay More for Imports? Yes" in Ajay chhibber and Stanley Fisher. (ed.), *Economic Reform In Sub-Saharan Africa* (Washington, DC: World Bank, 1991), 202-205.

32. محمد محروس إسماعيل، «أزمة الديون الخارجية في مصر»، **مصر المعاصرة**، العددان 417، 418 (القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، تموز/ يوليو وتشرين الأول/ أكتوبر 1989)، ص 422.

دينا جلال، مرجع سابق، ص 60.

33. البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم، 1985**، مرجع سابق، ص 120، وانظر الملحق (9ـ12).

34. انظر:

Bastiaan A. Dentuinder, *Ivory Coast: The Challenge of Success* (Baltimore, MD: The Johns Hopkins University Press, 1978), 88-91.

35. خضير حسن خضير، **دور القروض الخارجية في التنمية الاقتصادية في أفريقيا خلال الفترة 1973ـ 1983**، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة إلى معهد البحوث والدراسات الأفريقية، (القاهرة: جامعة القاهرة، 1990)، صفحات مختلفة.

36. انظر:

Elmar Altuater et. al., *The Poverty of Nations, A Guide to the Debt Crisis from Argentina to Zaire*, (London: Zed Books Ltd. 1991), 229.

37. البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم، 1991**، مصدر سابق، ص 174.

38. World Bank, "Zaire: A Review of Government Expenditure," op. cit., 15-36.

39. يمكن الرجوع في ذلك إلى:

World Bank, "Zaire, Pilot Feeder Roads Projects," *Staff Appraisal Report* (May 17, 1990), 4.

World Bank, *Trends In Developing Economies* (Washington, DC: World Bank, 1990), 605.

World Bank, "Zaire, First Transport Rehabilitation Project," *Staff Appraisal Report*, no. 7285- ZR (February 17, 1989), 2.

Africa Economic Digest, vol. 10, no. 2, 13-19 (January 1989), 10.

United Nations Industrial Development Organization (UNIDO), *Industrial Development Review Series*, Zaire (July 17, 1986), 23.

World Bank, "Republic of Zaire, Education Sector Rehabilitation Project," Staff *Appraisal Report* (no. 8124- ZR, February 7, 1990), 11.

Peter Korner et al., "Zaire: The Work of Cleptocrats and the Importance of the IMF," in IMF (ed.), *The IMF and the Debt Crisis* (London: Zed Books Ltd, 1986) 99-101.

World Bank, "Zaire: Third Water Supply Project," *Staff Appraisal Report* no. 7204 ZR (June 2, 1988), passim.

40. يمكن الرجوع في ذلك إلى:

UNIDO, Industrial Development Review Series, Côte D'Ivoire (October, 1986), 15.

Gilles Michel and Michel Noel, "Short-Term Responses to Trade and Incentive Policies in Ivory Coast," World Bank staff working papers, No. 647 (Washington, DC: World Bank, 1984), 16.

E.R. Sabater and A. Stone, "Côte D'Ivoire: Private Sector Dynamics And Constraints," op. cit., 20, 27, 28.

41. يمكن الرجوع في ذلك إلى:

مجلس الشعب، الفصل التشريعي الخامس، دور الانعقاد العادي الثالث، **مضبطة الجلسة التاسعة عشرة**، المعقودة في 13 كانون الثاني/ يناير 1990، ص 27.

المجالس القومية المتخصصة، «تقرير المجلس القومي للشؤون الاقتصادية»، مصدر سابق، ص 161.

الجهاز المركزي للمحاسبات، **تقارير عن متابعة وتقييم استخدام القروض التي حصلت عليها جمهورية مصر العربية من كافة مصادر التمويل الأجنبية والدولية خلال الفترة موضوع الدراسة**.

World Bank, *Arab Republic of Egypt,* Status Report of Ongoing and Proposed Projects (March 31, 1990), passim.

42. صبحي تادرس قريصة، وكامل عبدالمقصود بكري، **النقود والبنوك والتجارة الخارجية** (الإسكندرية: دار الجامعات المصرية، د. ت)، ص 470ـ471.

رمزي زكي، **الديون والتنمية**، مرجع سابق، ص 31ـ33.

43. انظر:

Joshua, E. Greene and Mohsin S. Khan, "The African Debt Crisis," Special Paper no. 3 (Kenya: African Economic Research Consortium, February, 1990), 7-9.

44. انظر:

"External Debt Problem of Sub Saharan-Africa," in: A.F. Jacob et al., (eds), op. cit, 47.

45. انظر في ذلك:

Michelle Riboud, *The Ivory Coast 1960-1986,* (California: International Center for Economic Growth, 1987), 14-16.

Oussou Kouassy and Bouabre Bohoun, op. cit., 6, 10.

46. Ibid.

47. World Bank, "Arab Republic of Egypt, Readjustment with Growth," op. cit. 1, 2

48. يمكن الرجوع في تفاصيل ذلك إلى:

محمد محمد صلاح الدين، **دبلوماسية التنمية**، بحث مقدم للحصول على درجة دبلوم الدراسات الدبلوماسية (القاهرة: وزارة الخارجية، معهد الدراسات الدبلوماسية، 1989)، ص 10.

محمد السيد السعيد، «المناظرة حول السياسات الاقتصادية في أفريقيا جنوب الصحراء»، **السياسة الدولية**، العدد 98 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، تشرين الأول/ أكتوبر 1989)، ص 98.

49. انظر:

Ibrahim A. Elbadawi et al., "Why Structural Adjustment has not Succeeded in Sub-Saharan Africa," *The World Bank Working Paper*, no. 1000 (October 1992), 71.

50. يمكن الرجوع في ذلك إلى:

World Bank, Trends In Developing Economies (Washington, DC: World Bank, 1992), 580.

رجاء إبراهيم سليم، «عدم الاستقرار السياسي، وأزمة الديون الأفريقية مع دراسة تطبيقية على جمهورية زائير»، بحث مقدم إلى ندوة **مشكلة الديون الخارجية للدول الأفريقية** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة القاهرة، 5ـ7 أيار/ مايو 1990)، ص 16ـ17.

51. انظر:

The Africa Review, 1991/92, 74.

The Africa Review, 1988, 81.

52. انظر في ذلك كلاً من:

منتدى العالم الثالث، **تقرير لجنة الجنوب**، (القاهرة: 1990)، ص 104.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير عن التنمية البشرية، 1991**، ص 71.

53. إكرام بدرالدين، «ظاهرة الفساد السياسي»، في: إكرام بدرالدين (محرر)، **الفساد السياسي: النظرية والتطبيق** (القاهرة: دار الثقافة العربية، 1992)، ص 46.

54. انظر:

World Bank, "Sub-Saharan Africa from Crisis to Sustainable Growth,"(Washington, DC: World Bank, November 1989), passim.

55. يمكن الرجوع في تفاصيل ذلك إلى:

عبدالله الشهاوي، «أزمة نظام الحكم في زائير»، **السياسة الدولية**، العدد 107 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، كانون الثاني/ يناير 1992)، ص 197.

أحمد طه محمد، «التحولات الديمقراطية في العالم الثالث»، **السياسة الدولية** (العدد 107، كانون الثاني/ يناير 1992)، ص 176.

56. Peter Korner, et. al., op. cit, 100.

57. *Africa Economic Digest*, various issues.

58. Peter Korner, et. al., op. cit., 99.

59. انظر:

World Bank, "Zaire: A Review of Government Expenditure" op. cit., 15-36, 99.

Africa Economic Digest, vol. 10, no. 2, (January 13-19, 1989), 5.

60. حمدي عبدالرحمن، «الدولة القرصان، دراسة لظاهرة الفساد السياسي في زائير»، في: إكرام بدرالدين (محرر)، مرجع سابق، ص 90.

61. *Africa Economic Digest*, vol. 10, no. 2 (January 13-19, 1989), 5.

62. *Africa Economic Digest*, vol. 12, no. 9 (March 4-10, 1991), 11.

63. عبدالملك عودة، **السياسة المصرية وقضايا أفريقية**، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 59 (القاهرة: مؤسسة الأهرام، كانون الثاني/ يناير 1993)، ص 75.

64. المجالس القومية المتخصصة، **تقرير المجلس القومي للشؤون الاقتصادية**، مصدر سابق، ص 152 ـ 153.

65. مجلس الشعب، الفصل التشريعي الخامس، **دور الانعقاد العادي الثالث، مضبطة الجلسة السابعة عشرة المعقودة**، مرجع سابق، ص 5.

66. راجع ما كتبته الصحف المصرية في كانون الأول/ ديسمبر 1993 عن قضايا الفساد في مصر.

67. مركز الأهرام للتنظيم والميكروفيلم، **الملف الوثائقي للرشوة** (القاهرة: مؤسسة الأهرام، 1993).

68. المجالس القومية المتخصصة، **تقرير المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية**، الدورة الثانية عشرة (القاهرة: رئاسة الجمهورية، 1991ـ1992)، ص 176.

69. يمكن الرجوع في ذلك إلى:

The Africa Review, 1991/1992, 220.

World Bank, *Trends In Developing Economies*, (Washington DC: World Bank, 1990), 603.

عبدالله الشهاوي «أزمة نظام الحكم في زائير»، مرجع سابق، ص 194.

70. يمكن الرجوع في ذلك إلى:

Gilles Michel and Michel Noel, op. cit., 1-8.

World Bank, *Trends in Developing Economies*, 1990, op cit, 174.

71. انظر في ذلك:

World Bank, "Arab Republic of Egypt, Economic Readjustment With Growth," op. cit., 1, 16.

72. Ibrahim A. Elbadawi et. al., op., cit., 5-6.

73. انظر:

United Nations, Economic Committee for Africa, "African Alternative to Structural Adjustment Programmes: A Frame work for Transformation and Recovery" op. cit., 3-3.

- وللمزيد حول جدوى برامج التكيف وأثرها على تراكم المال يمكن الرجوع إلى :

Luis Serven and Andres Solimano (eds), *Striving For Growth After Adjustment, The Role of Capital Formation*, (Washington, DC: The World Bank, 1993), 11-17.

الفصل العاشر

1. انظر :

Roy Laishby, "Hopes Rise for Deeper Debt Relief," *Africa Recovery*, vol. 50, no. 1, (June 1991), 4.

2. World Bank, *World Debt Tables 1991/1992*, vol. 1, op. cit., 42.

3. Ibid, 64.

4. Ibid.

5. عزت أحمد أحمد أبو العز، «تجربة جمهورية مصر العربية في مجال إدارة الدين العام»، في : علي توفيق الصادق، ونبيل عبدالوهاب لطيفة (محرران) مرجع سابق، ص 157، 190، 191.

6. انظر :

World Bank, *Global Development Finance*, Analysis and Summary Tables, 1999, op. cit., 130.

7. World Bank, *World Debt Tables, 1996*, vol. 1, 78, 79.

8. انظر :

World Bank, *Global Development Finance*, Analysis and Summary Tables, 1999, op. cit. passim.

9. Ibid, 123.

10. انظر :

World Bank, *Global Development Finance, Analysis and Summary Tables, 1999*, op. cit., 130.

11. تم أخذها من : World Bank, *World Debt Tables*, 1996, vol. 2, op. cit., 121, 149, 537.

12. تم أخذها من : IMF, IFS, 773.

13. انظر في ذلك:

جون كلارك وإليوت كالتر، «مبتكرات حديثة في إعادة تشكيل الديون»، مرجع سابق، ص 7.

توماس كلاين، «تجديدات في تخفيض عبء الدين»، مرجع سابق، ص 43.

African Recovery, vol. 7, no. 1 (June 1993), 28.

14. انظر:

Economic Committee for Africa, "Debt Relief and Aid Restructuring in Africa," May 3,1993, 13.

15. World Bank, *World Debt Tables, 1996*, vol. 2, op. cit., 61, 64.

16. Ibid.

17. يمكن الرجوع في ذلك إلى:

Africa Economic Digest, vol. 10, no. 21, (29 May- 4 June, 1989), 2.

بنك التنمية الأفريقي، **التقرير السنوي**، الطبعة العربية (1990)، مصدر سابق، ص 28.

18. *Africa Economic Digest*, vol. 10, no. 28, 17-23 (July, 1989), 2.

19. *Africa Economic Digest*, vol. 11, no. 4, (January 29 - February 4, 1990), 2.

20. *Africa Recovery*, "US, France Move on Debt Relief," vol. 3, no. 1-2 (1989), 4.

21. **الوقائع**، مجلة الأمم المتحدة، العدد 1 (آذار/ مارس 1991)، ص 90-91.

22. «وثائق منظمة الوحدة الأفريقية، قرار بشأن حل دائم لتخفيف حدة مشكلات ديون أفريقيا»، **السياسة الدولية**، العدد 98 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، تشرين الأول/ أكتوبر 1989)، ص 142.

23. انظر:

Organization of African Unity, *The Eleventh Ministerial Meeting of Contact Group*, Report no. CM/1724, LVI, Appendix 1 1993.

24. منظمة الوحدة الأفريقية، «قرار بشأن حالة ديون أفريقيا الخارجية وظروف عمل فريق الاتصال التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية»، رقم AHG/RES. 219 (XXIX)، 1993.

25. انظر :

Layashi Yaker, *The Fifty-Eighth Session of the Council of Ministers of the Organization of African Unity*, (Cairo: June 21-26, 1993), 7.

26. **المركزي**، مجلة تصدر عن البنك المركزي العُماني مرة كل شهرين، العدد 5، السنة الثانية والعشرون (مسقط: أيلول/ سبتمبر - تشرين الأول/ أكتوبر 1997)، ص 2.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر والمراجع العربية

أ- الكتب

1. إكرام بدرالدين (محرر)، **الفساد السياسي: النظرية والتطبيق** (القاهرة: دار الثقافة العربية، 1992).

2. دينا جلال، **المعونة الأمريكية لمن: مصر أم أمريكا؟** كتاب الأهرام الاقتصادي، الكتاب العاشر (القاهرة: مؤسسة الأهرام، كانون الأول/ ديسمبر 1988).

3. رمزي زكي، **أزمة الديون الخارجية، رؤية من العالم الثالث** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978).

4. رمزي زكي، **دراسات في أزمة مصر الاقتصادية** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1983).

5. رمزي زكي، **حوار حول الديون والاستقلال مع دراسة عن الوضع الراهن لمديونية مصر الخارجية** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1986).

6. رمزي زكي، **محنة الديون وسياسات التحرير في العالم الثالث** (القاهرة: دار العالم الثالث للنشر، 1991).

7. رمزي زكي، **الديون والتنمية، القروض الخارجية وآثارها على البلاد العربية** (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1985).

8. صبحي تادروس قريصة، وكامل عبدالمقصود بكري، **النقود والبنوك والتجارة الخارجية** (الإسكندرية: دار الجامعات المصرية، د.ت).

9. طاهر الدجاني وآخرون، **الجوانب التحليلية والسياسات الخاصة بالبرمجة المالية، دراسة تطبيقية حول مصر** (واشنطن: صندوق النقد الدولي، 1990).

10. عبدالرحمن إسماعيل الصالحي، **مصر ومنظمة الوحدة الأفريقية** (القاهرة: الجمعية الأفريقية، 1988).

11. علي توفيق الصادق، ونبيل عبدالوهاب لطيفة (محرران)، **سياسة وإدارة الدين العام في البلدان العربية**، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، العدد الرابع (أبوظبي: صندوق النقد العربي ومعهد السياسات الاقتصادية، آذار/ مارس 1998).

12. عمرو محي الدين، **التخلف والتنمية** (القاهرة: دار النهضة العربية، 1975).

13. عبدالملك عودة، **السياسة المصرية وقضايا أفريقية**، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 59 (القاهرة: مؤسسة الأهرام، كانون الثاني/ يناير 1993).

14. محمد زكي شافعي، **التنمية الاقتصادية** (القاهرة: دار النهضة العربية، 1980).

15. محمد محروس إسماعيل، **ديون مصر وديون العالم**، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 21 (القاهرة: مؤسسة الأهرام، تشرين الثاني/ نوفمبر 1989).

16. يوسف بطرس غالي، **اتفاق مصر في نادي باريس**، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 118 (القاهرة: مؤسسة الأهرام، تشرين الثاني/ نوفمبر 1997).

ب – البحوث والدراسات والمقالات

1. أحمد طه محمد، «التحولات الديمقراطية في العالم الثالث»، **السياسة الدولية**، العدد 107 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، كانون الثاني/ يناير 1992).

2. أمينة عزالدين عبدالله، «قدرة الدول الأفريقية المنخفضة الدخل على سداد ديونها الخارجية»، بحث مقدم إلى **ندوة مشكلة المديونية الخارجية للدول الأفريقية** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة القاهرة، أيار/ مايو 1990).

3. بهرام نوازاد، «دروس من عقد الديون، هل سنتعلم؟»، **التمويل والتنمية**، المجلد 27، العدد 1 (واشنطن: صندوق النقد الدولي، آذار/ مارس 1990).

4. توماس كلاين، «تجديدات في تخفيض عبء الدين»، **التمويل والتنمية** ، المجلد 29، العدد 1 (واشنطن: صندوق النقد الدولي، آذار/ مارس 1990).

5. جون كلارك وإليوت كالتر، «مبتكرات حديثة في إعادة تشكيل الديون»، **التمويل والتنمية**، المجلد 29، العدد 3 (واشنطن: صندوق النقد الدولي، أيلول/ سبتمبر 1992).

6. حسن جاد الحق، «الندوة الدولية عن أزمة ديون أفريقيا الخارجية»، **السياسة الدولية**، العدد 98 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاقتصادية، تشرين الأول/ أكتوبر 1989).

7. حسن حسني، **مداخل تطوير سوق المال في مصر**، الكتاب الخامس والعشرون (القاهرة: جماعة خريجي المعهد القومي للإدارة العليا، تموز/ يوليو 1992).

8. حسن مهران، «إدارة الدين الخارجي»، **التمويل والتنمية**، المجلد 23، العدد 2 (واشنطن: صندوق النقد الدولي، حزيران/ يونيو 1986).

9. خضير حسن خضير، «دور الجهاز الأعلى للرقابة في التخصيصية ومدى رقابته للمشروعات العامة التي تم خصخصتها»، بحث مقدم إلى **الإدارة المركزية للتدريب والبحوث** (القاهرة: مكتبة الجهاز المركزي للمحاسبات، 1993).

10. رجاء إبراهيم سليم، «عدم الاستقرار السياسي وأزمة الديون الأفريقية مع دراسة تطبيقية على زائير»، بحث مقدم إلى **ندوة مشكلة المديونية الخارجية للدول الأفريقية** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة القاهرة، أيار/ مايو 1990).

11. سامي السيد فتحي، «أزمة المديونية الخارجية للدول الأفريقية ومقترحات الحل»، بحث مقدم إلى **ندوة مشكلة المديونية الخارجية للدول الأفريقية** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة القاهرة، أيار/ مايو 1990).

12. سعيد النجار، «التطورات الجديدة في النظام المالي الدولي»، مجلة **مصر المعاصرة**، العددان 409 و410 (القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، تموز/ يوليو وتشرين الأول/ أكتوبر 1987).

13. سلوى العنتري، «خطة بيكر ومديونية العالم الثالث»، **السياسة الدولية**، العدد 86 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، تشرين الأول/ أكتوبر 1986).

14. سلوى محمد لبيب، «منظمة الوحدة الأفريقية في مواجهة تحديات الثمانينيات»، **السياسة الدولية**، العدد 93 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، تموز/ يوليو 1988).

15. عبدالعاطي السيد البهواشي، «تطور ديون مصر الخارجية ومؤشراتها 1970-1984»، مجلة **مصر المعاصرة**، العدد 406 (القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، تشرين الأول/ أكتوبر 1986).

16. عبدالله الشهاوي، «أزمة نظام الحكم في زائير»، **السياسة الدولية**، العدد 107 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، كانون الثاني/ يناير 1992).

17. عمرو مصطفى كمال حلمي، «مبادرات حل أزمة مديونية الدول النامية»، **السياسة الدولية**، العدد 87 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، كانون الثاني/ يناير 1987).

18. عمرو مصطفى كمال حلمي، «منظمة الوحدة الأفريقية وأزمة التنمية»، **السياسة الدولية**، العدد 93، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، تموز/ يوليو 1988).

19. فينوس توماس وآجاي تشيبر، «خبرة الإصلاحات السياسية في ظل التكيف»، **التمويل والتنمية**، المجلد 16، العدد 1 (واشنطن: صندوق النقد الدولي، آذار/ مارس 1989).

20. مارشيلو سيلوسكي، «التمويل الخارجي والتصحيح الاقتصادي» **التمويل والتنمية**، المجلد 28، العدد 2 (واشنطن: صندوق النقد الدولي، حزيران/ يونيو 1991).

21. مايك فابر، «إعادة التفاوض بشأن الديون الرسمية، هل يمكن الاسترشاد باتفاق لندن لعام 1953 وتسوية ديون إندونيسيا عام 1970 في حل مشكلات الديون القائمة اليوم؟»، **التمويل والتنمية**، المجلد 47، العدد 14 (واشنطن: صندوق النقد الدولي، كانون الأول/ ديسمبر 1990).

22. محمد السيد السعيد، «المناظرة حول السياسات الاقتصادية في أفريقيا جنوب الصحراء»، **السياسة الدولية**، العدد 98 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، تشرين الأول/ أكتوبر 1989).

23. محمد محروس إسماعيل، «أزمة الديون الخارجية في مصر»، مجلة **مصر المعاصرة**، العددان 417 و418، (القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، تموز/ يوليو وتشرين الأول/ أكتوبر 1989).

24. محمد نورالدين، «المؤسسات الدولية وديون العالم الثالث»، **السياسة الدولية**، العدد 86 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، تشرين الأول/ أكتوبر 1986).

25. منى عيسى العيوطي، «المديونية وجهود التكيف في أفريقيا جنوب الصحراء»، بحث مقدم إلى **ندوة مشكلة المديونية الخارجية للدول الأفريقية**، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة القاهرة، أيار/ مايو 1990).

26. نيكولاس هوب وتوماس كلاين، «ماذا تعني إعادة جدولة الديون؟» **التمويل والتنمية**، المجلد 20، العدد 3 (واشنطن: صندوق النقد الدولي، أيلول/ سبتمبر 1983).

27. وازين س. جوم وستوكزم توليبيرت، «الاستثمار في التنمية: دروس من خبرة البنك الدولي» **التمويل والتنمية**، المجلد 22، العدد 4 (واشنطن: صندوق النقد الدولي، كانون الأول/ ديسمبر 1985).

28. يوسف بطرس غالي، «حل مشكلة مديونية العالم الثالث، الجدولة أو التصفية»، **السياسة الدولية**، العدد 86 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، تشرين الأول/ أكتوبر 1986).

ج - التقارير الرسمية

1. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية** (الأمم المتحدة، سنوات مختلفة).

2. البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم**، الطبعة العربية (القاهرة: مؤسسة الأهرام، سنوات مختلفة).

3. بنك التنمية الأفريقي، **التقرير السنوي**، الطبعة العربية (القاهرة: مؤسسة الأهرام، سنوات مختلفة).

4. المجالس القومية المتخصصة، **تقرير المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية**، الدورة الثانية عشرة (القاهرة، رئاسة الجمهورية، 1991/ 1992).

5. الجهاز المركزي للمحاسبات، **تقرير عن المؤشرات الاتجاهية للنمو خلال الفترة 1989/1988 ـ 1993/1992** (القاهرة: الإدارة المركزية لمتابعة تنفيذ الخطة وتقويم الأداء لقطاعات الاقتصاد، 1993).

6. الجهاز المركزي للمحاسبات، **تقرير عن متابعة استخدام القروض المباشرة خلال الفترة 1975ـ1989** (القاهرة: الإدارة المركزية لمتابعة تنفيذ الخطة وتقويم الأداء لقطاعات الاقتصاد، 1990).

7. سلطنة عُمان، مجلس التنمية، **خطة التنمية الخمسية الخامسة (1996ـ2000)**، (كانون الأول/ ديسمبر 1996).

8. سلطنة عُمان، مجلس التنمية، **خطة التنمية الخمسية الرابعة (1991-1995)**، (حزيران/ يونيو 1991).

9. سلطنة عُمان، وزارة الاقتصاد الوطني، **كتاب الإحصاء السنوي 1997**، الإصدار السادس والعشرون (آب/ أغسطس 1998).

10. صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** (أبوظبي: شركة أبوظبي للطباعة والنشر، أعداد مختلفة).

11. صندوق النقد العربي، **موازين المدفوعات والدين العام الخارجي للدول العربية 1985-1995** (أبوظبي: 1996).

12. الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **تقرير التجارة الدولية 1988** (نيويورك: الأمم المتحدة، 1992).

13. المجالس القومية المتخصصة، **تقرير المجلس القومي للشؤون الاقتصادية**، الدورة السادسة عشرة (القاهرة: رئاسة الجمهورية، أيلول/ سبتمبر 1989ـ حزيران/ يونيو 1990).

14. المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، **مشاكل المحاسبة التي تنشأ في أثناء عملية التمويل إلى القطاع الخاص في المملكة المتحدة**، تقرير رقم E/C. 10/AC 3/11992/1 (الأمم المتحدة، 16 كانون الثاني/ يناير 1992).

15. جمهورية مصر العربية، مجلس الشعب، الفصل التشريعي الخامس، دور الانعقاد العادي الثالث، **مضبطة الجلسة السابعة عشرة** المعقودة في 13 كانون الثاني/ يناير 1990.

16. مركز الأهرام للتنظيم والميكروفيلم، **الملف الوثائقي للرشوة** (القاهرة: مؤسسة الأهرام، 1993).

17. منتدى العالم الثالث، **تقرير لجنة الجنوب** (القاهرة: 1990).

د. الرسائل العلمية

1. خضير حسن خضير، **دور القروض الخارجية في التنمية الاقتصادية في أفريقيا خلال الفترة 1973-1983**، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة إلى معهد البحوث والدراسات الأفريقية (القاهرة: جامعة القاهرة، 1990).

2. محمد محمد صلاح الدين، **دبلوماسية التنمية**، بحث مقدم للحصول على درجة دبلوم الدراسات الدبلوماسية (القاهرة: وزارة الخارجية، معهد الدراسات الدبلوماسية، 1989).

هـ. أخرى

1. «اتفاقية قرض التكيف الهيكلي»، رقم 3353 الموقعة بين ج.م.ع والبنك الدولي بتاريخ 22/ 11/ 1991 ووزارة التخطيط والتعاون الدولي (القاهرة: 1991).

2. «قرار بشأن حالة ديون أفريقيا الخارجية وظروف عمل فريق الاتصال التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية» رقم AHG/ RES.219 (XXIX) الصادر عن مؤتمر رؤساء وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد في دورته العادية التاسعة والعشرين في القاهرة خلال الفترة 28-30 حزيران/ يونيو 1993.

3. وزارة الخارجية المصرية، «مذكرة مرفوعة للعرض على السيد وزير الخارجية، بشأن الصعوبات التي تواجه مجموعة الاتصال»، (القاهرة: 19/ 6/ 1993).

4. جمهورية مصر العربية، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، «ملخص بالقواعد المعمول بها في إطار برنامج تسوية الديون بالجنيه المصري»، (القاهرة: 10/ 11/ 1993).

5. **« وثائق منظمة الوحدة الأفريقية، قرار بشأن حل دائم لتخفيف حدة مشاكل ديون أفريقيا»**، العدد 98 (تشرين الأول/ أكتوبر 1989).

6. الأمم المتحدة، **الوقائع**، مجلة الأمم المتحدة، العدد 1 (آذار/ مارس 1991).

ثانياً: المصادر والمراجع الأجنبية

A. Books

1. Altuater, A. et al., *The Poverty Of Nations: A Guide to Debt Crisis from Argentina to Zaire* (London: Zed Books Ltd., 1991).

2. Amin, Galal. *Food Supply and Economic Development with Special Reference to Egypt* (Frank Cass & Co. Ltd, 1966).

3. Avramovic, D. et al. (eds), *Economic Growth and External Debt* (Baltimore MD: The Johns Hopkins Press, 1966).

4. Berthelemy, J. C. and Bourguignon. *Growth and Crisis in Côte D'Ivoire* (Washington, DC: World Bank, 1996).

5. Czerkawski, Chris. *Theoretical and Policy Oriented Aspects of the External Debt Economics* (New York, NY: Springer-Verlag, 1990).

6. Chhibber, Ajay; and Stanley Fisher. (eds) *Economic Reform in Sub-Saharan Africa* (Washington, DC: World Bank, 1991).

7. Dentuinder, Bastiaan A. *Ivory Coast: The Challenge of Success* (London: The Johns Hopkins University Press, 1978).

8. Frenkel, J. A; M.P. Dooley; P. Wickham. (eds) *Analytical Issues In Debt* (Washington, DC: World Bank, 1989).

9. Husain, Ishrat and Ishac Diwan. (eds) *Dealing With the Debt Crisis* (Washington, DC: World Bank, 1989).

10. Muns, Joaquin (ed.) *Adjustment, Conditionality and International Financing* (Washington, DC: IMF, 1983).

11. Milivojevic, Marko. *The Debt Rescheduling Process* (New York, NY: Martin's Press, 1985).

12. Oinmade, Bade (ed.) The *International Monetary Fund, the World Bank and the African Debt*, vol. I (London: Zed Book Ltd., 1989).

13. Premchand, A. (ed.), *Government Financial Management Issues and Country Studies* (Washington, DC: International Monetary Fund, 1990).

14. Korner, Peter et. al. (eds) *The International Monetary Fund and the Debt Crisis* (London: Zed Books, 1986).

15. Riboud, Michelle. *The Ivory Coast 1960-1986* (California: International Center for Economic Growth, 1987).

16. Robie, Mohamed. *The Politics of Foreign Aide, U.S. Foreign Assistance and Aid to Israel* (Washington: Library of Congress, 1988).

17. Smith, G.W. and J. T. Cuddington. (eds) *International Debt and The Developing Countries* (Washington, DC: World Bank, 1985).

18. Serven, L. and A. Solimano. (eds) *Striving For Growth After Adjustment:* The *Role of Capital Formation* (Washington, DC: World Bank, 1993).

B. Articles

1. Carvounis, Chris C. "The LDC Debt Problem: Trends In Country Risk Analysis And Rescheduling Exercises," *The Columbia Journal of World Business*, vol. XVII, no. 1 (Spring, 1982).

2. Edwards, Sebastian. "LDCs Foreign Borrowingand Default Risk: An Empirical Investigation, 1976-80," *The American Economic Review*, vol. 74, no. 4 (September, 1984).

3. Eaton, Jonathan, and Mark Gersovity. "Debt With Potential Repudiation: Theoretical and Empirical Analysis," *The Review of Economic Studies* (April, 1981).

4. Feder, Gershonand Just, E. Richard. "A Study of Debt Servicing Capacity Applying Logit Analysis," *Journal Of Development Economics*, vol. 4 (1977).

5. Feder, Gershonand and V. Lily. "The Determinants of International Creditworthiness and their Policy Implications," *Journal Of Policy Modeling*, vol. 7, no. 1 (Spring 1985).

6. Goodman, Lauries S. "An Alternative to Rescheduling LDC Debt in an Inflationary Environment," *The Columbia Journal of World Business*, vol. XVII, no. 1 (Spring 1982).

7. Gennotte, G.; H.J. Kharas; S. Sadeq. "A Valuation Model for Developing Country with Endogenous Rescheduling," *World Bank Economic Review*, vol. 1, no. 2 (January 1987).

8. Gorden, W.M. "The Theory of Debt Relief: Sorting out Some Issues" *The Journal of Development Studies*, vol. 27, no. 3 (April 1991).

9. Griffen, Keith. "Foreign Aid After the Cold War?," *Development and Change*, vol. 22, no. 4 (October 1991).

10. Heller, H. Robart and A. Emanuel Frankel. "Determinants of LDC Indebtedness," *The Columbia Journal of World Business*, vol. XVLI, no. 1 (Spring 1982).

11. Kharas, Homi. "The Long-Run Creditworthiness of Developing Countries: Theory and Practice," *Quarterly Journal of Economics*, vol. 99, no. 3 (August, 1984).

12. Lee Suk Hun. "Ability and Willingness to Service Debt as Explanation for Commercial and Official Rescheduling Cases," *Journal of Banking and Finance*, vol.15, no. 1, (February 1991).

13. Laishby, Roy. "Hopes Rise for Deeper Debt Relief," *Africa Recovery*, vol. 50, no.1 (June 1991).

14. Morgan, John B. "A New Look at Debt Rescheduling Indicators and Models," *Journal of International Business Studies* (Summer 1986).

15. Palmer, Michael And Kenneth R. Cordon. "External Indebtedness and Debt Servicing Problems of Developing Countries: A Financial Profile of Debt Rescheduling And Non-rescheduling Countries Prior to Debt Relief," *The Columbia Journal of World Business*, vol. XX, no. 1 (Spring 1985).

16. Schmidt, Reinhat. "Early Warning of Debt Rescheduling" *Journal of Banking and Finance*, vol. 8, no. 2 (June 1984).

17. Seddon, David. "The Politics of Adjustment: Egypt and the IMF 1987-1990," *Review of Africa Political Economy*, no. 47 (Spring 1990).

18. Watkins, Keuin, "Debt Relief For Africa," *Review of African Political Economy*, vol.21, no. 62 (December 1994).

C- Papers

1. Babbel, David F. "Insuring Sovereign Debt Against Default" *World Bank Discussion Papers* no. 328 (Washington, DC: World Bank 1996).

2. Dillon, K. Burke, et al., "Recent Developments in External Debt Restructuring," *IMF Occasional Paper* no. 40 (Washington, DC: IMF, October 1986).

3. Dooley, M.P. et al., "Debt Reduction And Economic Activity," *IMF Occasional Paper* no. 68 (Washington, DC: IMF, March, 1990).

4. Eaton, Jonathan. "Sovereign Debt: A Primer," *World Bank Working Paper*, no. 855 (February, 1992).

5. El-Badawi, A. et al., "Why Structural Adjustment has not Succeeded in Sub-Saharan Africa," *World Bank Working Paper* no.1000, (Washington, DC: World Bank, October, 1992).

6. El-Biblawi, H. "African Countries' Debt Problem: The Differential," Paper presented to African Society (Cairo, 1993).

7. Feinberg, Richarde. "The Bretton Woods Agencies and Sub-Saharan Africa in 1990s," *World Bank Working Paper*, no. 66 (Washington, DC: World Bank, May, 1991).

8. Ghali, Y.B. "External Debt Problems: Elements of a Solution," Center For Economic and Financial Research (Cairo: Cairo University, 1989).

9. Greene, Joshua E. and Mohsin Khan. "The African Debt Crisis," African Economic Research Consortium, Special Paper, no. 3, (February, 1990).

10. Groataert, C. "The Evolution of Welfare and Poverty Under Structural Change and Economic Recession in Côte D'Ivoire 1985-1988," *World Bank Working Paper,* no.1078, (Washington, DC: World Bank, January, 1993).

11. Humphreys, Charles and John Underwood. "The External Debt Difficulties of Low-Income Africa," World Bank Working Paper, no. 255 (Washington, DC: World Bank, 1989).

12. Killick, Tony. "Enhancing the Cost-Effectiveness of Africa's Negotiations with its Creditors," paper presented at *the UNCTAD Seminar on Strategies for Africa Official Bilateral Debt Negotiations* (Geneva: January 26-28, 1994).

13. Kouassy, O. and B. Bahoun. "The Determinants of Fiscal Deficit and Fiscal Adjustment in Côte D'Ivoire," Research Paper, 15 (Kenya: Africa Economic Research Consortium, July 1993).

14. Lamdany, R. and J. Underwood. "Illustrative Effects of Voluntary Debt and Debt Service Reduction Operations," *World Bank Discussion Paper,* no. 66, (Washington, DC: World Bank, 1989).

15. Martin, Matthew. "Key Issues in The Design of a Strategy on Bilateral Debt," Paper presented at *the UNCTAD Seminar on Strategies for Africa's Official Bilateral Debt Negotiations* (Geneva: January 26-28, 1994).

16. ——— "Bilateral Negotiations With Bilateral Creditors," paper presented at *the UNCTAD Seminar on Strategies for Africa's Official Bilateral Debt Negotiations* (Geneva: Januray 26-28, 1994).

17. Mukherjee, Mohua. "How Can Debt Swaps be Used for Development?" *World Bank Working Paper,* no. 895, (Washington, DC: World Bank, April, 1992).

18. Paul, Glewwe and Dennis, De Tray, "The Poor During Adjustment: A Case Study of Côte D'Ivoire," *WBLSMS Working Paper,* no. 47, (1988).

19. Rosaria, Troia, *W.S.* "Development in Debt Conversion Programs and Conversion Activities," *World Bank Technical Paper,* no. 170b, (Washington, DC: World Bank, 1992).

20. Sabater, E.R. and A. Stone. "Côte D'Ivoire, Private Sector Dynamics and Constraints," *World Bank Working Paper,* no. 1047, (Washington, DC: World Bank, November, 1992).

21. World Bank. "Relief: The Paris Club Approach," paper presented at Seminar on External Debt Management, (Bangul, February 2-6, 1987).

22. ——— "Monitoring External Debt," paper presented at seminar held in Washington, (Washington, DC: World Bank, May 15, 1988).

23. ——— "Debt Management Systems," *World Bank Discussion Paper,* no. 108 (Washington, DC: World Bank, 1990).

24. Zuckerman, El. "Adjustment Progress and Social Welfare," *World Bank Discussion Paper*, no. 44 (Washington, DC: World Bank, 1989).

D - Official Publications

1. Arab Republic of Egypt, Government of Egypt, "Economic Reform and Structural Adjustment Program (Phase 11)," Letter of Development Policy, (Restricted) (Cairo: August 21, September 3, 1993).

2. Organization of African Unity. "International Seminar on the African Common Position on Africa's External Debt Crisis" (Cairo: August 28-30, 1989).

3. ——— "Aide-Memoire on the Proposed International Conference on Africa's External Indebtedness," Fourth Ministerial Meeting of The OAU Contact Group on Africa's External Debt Crisis" (Addis Ababa: February 1989).

4. ——— "African Common Position on Africa's External Debt Crisis," adopted by Third Extra-Ordinary Session of The Assembly of Heads of State and Governments of Organization of the African Unity (Addis Ababa: November 30 - December 1, 1987).

5. ——— "The Eleventh Ministerial Meeting of Contact Group," Report no. CM/1724 LVI (1993).

E. International Reports: Studies and Statistical Sources

1. Economic Intelligence Unit (EIU). "Egypt: Country Report" (London: EIU) various issues.

2. Economic Committee of Africa (ECA). "Debt Relief and Aid Restructuring in Africa," (May 3, 1993).

3. Kuhn, Michael and Jorge P. Guzman. "Multilateral Official Debt Restructuring: Recent Experience." IMF. World Economic and Financial Surveys, November 1990.

4. International Monetary Fund. "Fund Conditionality, Evaluation of Principles and Practices" (Washington, DC: IMF. ND.)

5. ——— "Annual Report" (Washington DC: IMF). various issues.

6. Rieffel, Alexis. "The Role of the Paris Club in Managing Debt Problems," *Essays in International Finance*, no. 161 (Princeton, N.J: Princeton University, 1985).

7. United Nations. "Debt Equity Swaps And Development" (New York, NY: UN 1993).

8. ——— "Africa Recovery" (Washington, DC: UN) various issues.

9. ——— "World Economic Survey," (Washington, DC: UN, 1991).

10. ——— "Financing Africa Recovery" Report and Recommendations of the Advisory Group on Financial Flow for Africa (New York, NY: UN, 1988).

11. United Nations Industrial Development Organization (UNIDO). "Industrial Development Review Series: Zaire" (July 17, 1986).

12. ——— "Industrial Development Review: Côte D'Ivoire" (October 1986).

13. World Bank. "Zaire: Third Water Supply Project," Staff Appraisal Report, no. 7204 ZR (June 2, 1988).

14. ——— "Zaire: First Transport Rehabilitation Project," Staff Appraisal Report no. 7285 ZR (February 17, 1989).

15. ——— "A Proposed Agricultural Sector Adjustment Loan to Côte D'Ivoire" (Washington, DC: World Bank, 1989).

16. ——— "Special Program of Assistance," Status Report for Zaire prepared for the Multidonor Meeting, April 1989 (Washington, DC: 1989).

17. ——— "Arab Republic of Egypt, Economic Readjustment with Growth," World Bank Country Economic Memorandum Report no. 7447 EGT (February 2, 1990).

18. ——— "Republic of Zaire, Education Sector Rehabilitation Project," Staff Appraisal Report, no. 8124 ZR (February 7, 1990).

19. ——— "Adjustment Lending Policies for Sustainable Growth," World Bank Policy and Research Series no. 14 (Washington, DC: 1990).

20. ——— "Zaire: Pilot Feeder Roads Projects," Staff Appraisal Report (ZR: (May 17, 1990).

21. ——— "Arab Republic of Egypt, Status Report of Ongoing and Proposed Projects," EGT (March 31, 1990).

22. ——— "Sub-Saharan Africa from Crisis to Sustainable Growth," (Washington, DC: World Bank, 1990).

23. ——— "Egypt: Alleviation of Poverty During Structural Adjustment," World Bank Country Studies (Washington, DC: 1991).

24. ——— "Zaire: A Review of Government Expenditure," World Bank Report, no. 8995 ZR (June 7, 1991).

25. ——— "Trends in Developing Economies," (Washington, DC: World Bank), various issues.

26. ——— "World Debt Tables" (Washington, DC: World Bank), various issues.

27. ——— "World Tables," (Washington, DC: World Bank) various issues.

28. World Bank and UNDP. "Africa Adjustment and Growth in 1980s" (Washington, DC: World Bank, 1989).

29. ——— "African Development Indicators" (Washington, DC: World Bank, 1992).

30. World Bank. *Global Development Finance*, 1997 Edition (Washington, DC: World Bank, 1997).

31. ——— *Global Development Finance, Country Tables, 1999* (Washington, DC: World Bank, 1999).

32. ——— *Global Development Finance*: Analysis and Summary Tables, 1999 (Washington, DC: World Bank, 1999).

F- Others:

1. *The Africa Review*, (United Kingdom: Merco) various issues.

2. *Africa Economic Digest*, various issues.

نبذة عن المؤلف

الدكتور خضير حسن خضير: حاصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة القاهرة، عمل باحثاً اقتصادياً في الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية عام 1983، وفي قطاع الشؤون الاقتصادية في الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية، في مجال إنجاز البحوث والدراسات وتقارير تقويم الأداء في شتى القطاعات الاقتصادية والمالية وذلك بين عامي 1984 و1994. وعمل في مجال تقويم الأداء في ديوان البلاط العُماني في سلطنة عُمان خلال الفترة 1995 ـ 2000. ويعمل حالياً في الجهاز المركزي للمحاسبات، قطاع الشؤون الاقتصادية في جمهورية مصر العربية. وهو عضو الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع.

قواعد النشر

أولاً: القواعد العامة

1. تقبل الدراسات التي تبحث في قضايا ذات أبعاد سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو استراتيجية أو إعلامية أو معلوماتية متصلة بمنطقة الخليج العربي تحديداً، وبالعالم العربي عموماً، والتي تبحث في أهم المستجدات على الساحة الدولية.
2. يشترط أن يعالج الكتاب موضوعاً جديداً ومبتكراً.
3. يشترط ألا يكون قد سبق نشر الكتاب، أو عرض للنشر لدى جهات أخرى.
4. أن يكون الكتاب مراعياً للأصول العلمية والأكاديمية المتعارف عليها، وأن يكتب بلغة بحثية رصينة قائمة على المعالجة الموضوعية.
5. يقدم النص مطبوعاً ومدققاً ومراجعاً من الأخطاء الإملائية والطباعية، وعلى نسختين مطبوعتين، ومخزناً على قرص مرن (ويفضل أن يكون مطبوعاً باستخدام برنامج الناشر الصحفي أو كوارك إكسبريس على نظام أبل ماكنتوش).
6. يرفق مؤلف الكتاب موجزاً عن سيرته العلمية موضحاً أهم إنجازاته البحثية وعمله الحالي، وعنوانه بالتفصيل.
7. يرفق الباحث موافقة الجهة أو الجهات التي قدمت له دعماً مالياً لإنجاز كتابه.
8. يتم وضع الهوامش مسلسلة في نهاية الكتاب، تتبعها قائمة بالمصادر والمراجع مرتبة ترتيباً هجائياً.
9. يتم وضع الجداول والأشكال والرسوم البيانية والصور والخرائط على صفحات مستقلة، مع الإشارة إلى مواقعها في متن الكتاب.
10. يراعى عند كتابة الهوامش الالتزام بالأسلوب التالي:

الكتب: المؤلف، عنوان الكتاب (مكان النشر: دار النشر، سنة النشر)، الصفحة.

الدوريات: المؤلف، عنوان البحث، اسم الدورية، العدد (مكان النشر: سنة النشر)، الصفحة.

11. تقوم إدارة النشر العلمي والترجمة بالمركز بتحرير نص الكتاب ومراجعته لغوياً، وتعديل المصطلحات التي ترد ضمنه، بالشكل الذي لا يخل بمحتوى الدراسة أو مضمونها.
12. يقدم المركز لمؤلف الكتاب المجاز نشره مكافأة مالية وقدرها 5000 خمسة آلاف دولار أمريكي وخمس نسخ كإهداء من الكتاب، عند الانتهاء من طباعته بشكله النهائي.
13. المركز غير ملزم بإرجاع مخطوطات الكتب التي ترده بهدف النشر في حالة عدم نشرها.

ثانياً: إجراءات النشر

1. يتم تبليغ المؤلف بما يفيد تسلم مخطوطة كتابه خلال أربعة أسابيع على أقصى تقدير من استلام المخطوطة.

2. تخضع نصوص الكتب للمراجعة الداخلية بالمركز (إدارة النشر العلمي والترجمة) خلال مدة لا تتجاوز ستة أسابيع، وتحال الكتب المجازة مبدئياً من قبل الإدارة إلى ثلاثة محكمين خارجيين متخصصين، ويُبلَّغ الباحث بالنتيجة خلال عشرة أسابيع من تاريخ إحالة كتابه للتحكيم.

3. ترسل ملاحظات المحكمين إلى المؤلف لإجراء التعديلات اللازمة على نص الكتاب، ويقوم الباحث بإجراء التعديلات خلال مدة أقصاها ثمانية أسابيع ومن ثم يرجع الباحث نص كتابه للمركز لمراجعته.

4. تصبح نصوص الكتب المنشورة ملكاً لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ولا يحق للمؤلف إعادة نشرها - كلياً أو جزئياً أو نشرها مترجمة بلغة أخرى - دون الحصول على موافقة كتابية من المركز.

أزمة الديون الخارجية
في الدول العربية والأفريقية

يتعرض هذا الكتاب بالشرح والتحليل لتطور حجم الديون الخارجية وهيكلها وأسبابها وأسباب الاتجاه إلى إعادة الجدولة، ودوافع تلك العملية لدى الدول الدائنة والمدينة، وتطور ممارسات نادي باريس ونادي لندن في إطار إدارتهما لأزمة الديون الخارجية، والصعوبات التي واجهت الدول النامية بصورة عامة والدول العربية والأفريقية بصفة خاصة في مفاوضاتها لإعادة الجدولة، والعوامل التي أثرت في فاعلية إعادة الجدولة في علاج أزمة الديون، وكذلك دراسة وتحديد العوامل المؤثرة في قدرة الدول على سداد الديون من خلال التعرف على العديد من الدراسات التي تعرضت لهذا الموضوع، بالإضافة إلى دراسة الانعكاسات المستقبلية لعملية إعادة الجدولة على عبء الديون الخارجية في الفترة 1991 - 2004، وذلك من خلال دراسة عينة من الدول تشمل مصر وجمهورية الكونجو الديمقراطية وساحل العاج؛ نظراً لأن هذه الدول حسب تصنيف البنك الدولي كانت في الثمانينيات مثقلة بالمديونية الخارجية وبالتالي لجأت إلى إعادة جدولة ديونها الخارجية أكثر من مرة.